التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (٢٠) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ. د / على جمعة محمد

```
فهرس محتويات ملف (٥٣)
البيع أحكامه وأنواعه (٢٠) موضوع (٤٥)
```

ه؛ البيع أحكامه وأنواعه

مالك بن أنس، المدونة الكبرى جـ ٤ / ٣٠٤

۱- بيع الغــــرر جـ٣ ص ٢٣١، ٢٣٢، ٧/ ٨٣، ١٨٤، جـ٤ ص ٢٧، ٢٨، ٥٢٠ - ٢٦٦، ١٠ - ٢٠٦٠ . ١٠ - ٢٠٦٠ . ١٠ - ٢٠٦٠ . ١٠ -

٢ كتاب رسول الله عَلْقَة إلى أهل مكة بشأن البيع جـ٣ ص ٢٣٤، ٧ ٨٦/٨.

٣ - بيع مكاتبة المكاتب ج٣ ص ٢٥٨، ٢٥٩، ١١١، ١١١، ١١١٠.

٤ - لا يباع الولاء ولا يوهب جـ٣ ص ٣٧٠، ٣٧١، ١١٢/٧، ١١٣.

٥ - البيع الفاسد ج ص ١٤٠ / ١٤٠ ، ج ع ص ١٤٥ ، ١٧-١١ ج ه ص ١٤٤ - ٤٤١ ، ج ٥ ص ١٤٤ - ٤٤١ ، ج ٥ ص ١٤٤ - ٤٤٤ ،

٦ - الرجل يبتاع من الرجل السلعة أو الطعام ليشرك فيها رجلاً آخر قبل أن ينقد أو بعد ما نقد جـ
 ٤ ص ٨٠، ٩ / .

٧ - الرجل يبتاع السلعة أو الطعام كيلا بنقد فيشرك رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلعة
 جـ٤ ص ٨١، ٩ / .

٨ - الرجل يبتاع الطعام بنقد فيشرك فيه رجل بثمن إلى أجل جـ ٤ص ٨١، ٨١، ٩ / .

٩ - الرجل يبتاع السلعة ويشرك فيها رجلا آخر فتتلف قبل أن يقبضها جـ ٤ ص ٨٦، ٩ / .

١٠ - الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلا ولا يسمى شركته جـ ٤ ص ٨٦، ٩ / .

١١ - الرجل يشتري السلعة ويشرك فيها رجلا على أن ينقد عنه جدي ص ٨٢، ٨٣، ٩ / .

 $^{-1}$ التولية في السلم جـ ٤ ص ٨٣–٨٥، ٩ / .

١٣- بيع البقول قبل أن تستوفي جـ ٤ ص ٩٠،٥ / .

١٤- بيع التوابل قبل أن تستوفي جـ ٤ ص ٨٦، ٩ /.

١٥- بيع الماء قبل أن يستوفي جـ ٤ ص ٨٦، ٩ / .

```
    ٦٦ - الرجل يكاتب عبده بطعام إلى أجل فيريد أن يبعه منه أو من غيره قبل أن يستوفيه جـ ٤ ص
    ٦٦ - ١٨ / .
```

١٧- الرجل يكري حيوانًا في السفر بطعام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه جـ ٤ ص ٨٧، ٩ /.

١٨- بيع الطعام قبل أن يستوفي جـ ٤ ص ٨٧، ٨٨، ٩٥، ٩٦، ٩ / .

١٩- بيع انطعام الذي يشتري جزافًا قبل أن يستوفي جـ ٤ ص ٨٨، ٨٩، ٩ / .

٢٠ الرجل بصالح من دم عمد على طعام إلى أجل فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه جـ ٤ ص ٨٩،
 ٩ / .

٢١ – الرجل يبتاع الطعام بعينه أو بغير عينه فيريد أن يبيعه قبل أن يقبضه جـ ٤ ص ٩٠، ٩ / .

٢٢- الرجل يبيع الطعام بعينه كيلا ثم يستهلكه جـ ٤ ص ٩١-٩٤، ٩ /.

٢٣- الرجل يبتاع الطعام جزافًا قبل أن يقبضه أو يستملكه البائع جـ ٤ ص ٩٤، ٩٥، ٩١.

٢٤- بيع السلعة على أن يعطى ثمنها في بلد آخر جـ ٤ ص ٩٦، ٩٧، ٩/.

٢٥- الرجل يبتاع طعامًا بالفسطاط على أن يوافيه إياه بالريف جـ ٤ ص ٩٧-٩٩، ٩ / .

٢٦- بيع الرطب والتمر في رؤس النخيل جـ ٤ ص ١٠١، ٩ /.

٢٧- بيع الطعام بالطعام غائبًا بحاضر جد ٤ ص ١٠١، ٢٠١، ٩ /.

٢٨- بيع التمر والرطب والبسر جـ ٤ ص ١٠٢، ٩ / .

٢٩ - بيع اللحم بالحيوان جـ ٤ ص ١٠٢، ١٠٤، ٩ / .

٣٠- بيع الشاة بالطعام إلى أجل ص ١٠٤، ٩ / .

٣١- بيع اللبن المضروب بالحليب ص ١٠٤، ١٠٥، ٩ / .

٣٢- ببع السمن والجبن والصوف واللبن بالشاة اللبون والشاة غير اللبون إلى أجل ويـدًا بيـد جـ٤ ص ١٠٠، ١٠٠، ٩/ .

٣٣ - بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم جـ ٤ ص ١٠٦، ٩ / .

٣٤- بيع الزيتون بالزيت والعصير بالعنب جـ ٤ ص ١٠٧، ٩ / .

٣٥- بيع رب التمر بالتمر ورب السكر بالسكر ج ٤ ص ١٠٧، ٩ / .

٣٦ - بيع الخل بالخل جـ ٤ ص ١٠٧، ٩ /.

٣٧- بيع خل التمر بالتمر جـ ٤ ص ١٠٨، ٩ / .

- ٥٨- شراء العبد الآبق وضمانه جـ ٤ ص ١٥٥، ٩ / .
 - ٩ ٥ بيع المعادن جـ ٤ ص ١٥١، ١٥٧، ٩ /.
- ٦٠- بيع الإبل والبقر العوادي جـ ٤ ص ١٥٧، ٩ / .
- ٦١- البيع إلى الحصاد أو الدراس جـ ٤ ص ١٥٨، ١٥٩، ٩ / .
 - ٦٢- البيع إلى العطاء جـ ٤ ص ١٥٨، ١٥٩، ٩ / .
- ٦٣ بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر جـ ٤ ص ٩ د١، ١٦٠، ٩ /.
 - ٣٤- بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة جـ ٤ ص ١٦٠، ١٦١، ٩ / .
- ٦٥- شراء رجل الصبرة من الطعام على كيل معين فوجدها تنقص أو تزيد جـ ٤ ص ١٦١، ٩ /.
 - ٦٦ رجلان يبيعان سلعتيهما في صفقة واحدج ٤ ص ١٦٢، ١٦٣، ٩ /.
- ٦٧- في البيع على الحميل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه وما يخاف فيه الخلابة جر ٤ ص ١٦٣-١٥، ٩/.
 - ٦٨- بيع المريض من بعض ورثته في مرضه جه ٤ ص ١٦٧، ٩ / .
 - ٦٩- بيع الخيار جـ ٤ ص ١٧٠-٢٠٨، ١٠/٢-٣٦.
- ٧- الرجل يبيع من الرجل سلعة ثم يلقاه بعد ذلك فيجعل أحدهما للآخر الحيار ج ٤ ص ١٧٧،
 ١٠/ ٩.
 - ٧١- المكاتب يبتاع السلعة على أنه بالحيار فيعجز أيام الخيار جـ ٤ ص ١٧٧، ١٠. ٩/١٠.
 - ٧٢ في الرجل يبع السلعة على أن أخاه أو رجلاً أجنبياً بالخيار جـ ٤ ص ١٠/١٠.١٠.
 - ٧٣ في الرجل يبيع السلعة على أن البائع والمشترى بالخيار جـ ٤ ص ١٧٩، ١٠ / ١٠.
- ٧٤- في الرجل ببيع السلعة من الرجلين على أنهما بالخيار فيختار أحدهما الرد والآخر الإجارة جـ٤ ص ١٧٤، ١٠/١٠.
- ٧٥- في الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا فيختار الردة والبائع غائب أو يطؤها أو يدبرها أو يرهنها أو ما شابه ذلك جـ ٤ ص ١٧٩-١٨١، ١٠/١-١٣.
 - ٧٦- في الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار جـ ٤ ص ١٨١، ١٠/ ١٠.
- ٧٧- في الرجل ببتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا فيعتقها البائع في أيام الخيار جـ ٤ ص ١٨٢، ١

- ٣٨- بيع الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة جـ ٤ ص ١٠٨، ١٠٩ / .
 - ٣٩ بيع الحنطة المبلولة بالحنطة المقلوة جـ ٤ ص ١٠٩، ٩/.
 - . ٤ بيع الحنطة المبلولة بالقطاني جـ ٤ ص ١١٠، ١٠١، ٩ / .
 - ٤١ بيع اللحم باللحم جـ ٤ ص ١١٠ ١١٣، ٩ / .
 - ٤٢ ـ بيع البقول والفواكه بعضها ببعض جـ٤ ص ١١٣، ٩ /.
 - 23- بيع الطعام كله بعضه ببعض جـ ٤ ص ١١٣، ٩ / .
- ٤٤ بيع الصبرة بالصبرة والأردب بالأردب في الطعام جـ ٤ ص ١١٣، ١١٤، ٩ /.
 - ٥٥ بيع الحديد بالحديد جـ ٤ ص ١١٥، ١١٦، ٩ / .
- ٣٦- بيع السلعة على أن يقبض ثمنتها بأجل ثم شراؤها من الشمترى أو شراء قسم منها قبل انقضاء الأجل جـ ٤ ص ١١٧- ١٩٣٠ / .
- ٤٧- الرجل يسلف دابة في عشرة أثواب فيأخذ قبل الأجل خمسة أثواب وبرذونا أو خمسة أثواب وسلعة غير البرذون ويضع عنه ما بقى جـ٤ ص ١٢٣-١٠٤ / .
- ٤٨ الرجل يبع عبده من الرجل بعشرة دنانير على أن يبيعه الآخر عبده بعشرة دنانيرجة ص ٢٢١-١٢٦ ٩٠ / .
 - ٤٩ عدم جواز السلف والبيع في عقد واحد جـ ٤ ص ١٣٢، ١٣٣، ٩ /.
 - . ٥ السلف الذي يجر منفعة جـ ٤ ص ١٢٣ ١٣٥ ، ٩ / .
 - ٥١ رجل أقرض رجلاً طعامًا ثم باعه قبل أن يقبضه جـ٤ ص ١٣٦، ١٣٧، ٩ /.
- ۰۲ و رجل أقرض رجلا دنانير ثم اشترى بها منه سلعة حاضرة أو غائبة جـ ٤ ص ١٣٧، ١٣٨، ٩٠٠ .
 - ٥٣ رجل يشتري ما أطعمت المقثاةج شهرًا جد ٤ ص ١٥١، ٩ /.
 - ٥٥ البيع بالثمن المجهول جـ ٤ ص ١٥١، ٩ / .
 - ٥٥ ــ الرجل يبتاع العبد على أن يعتقه أو جارية على أن يتخذها أم ولد جـ ٤ ص ١٥٢، ٩ / .
- ٥- الرجل يكون له على الرجل الدين حالا أو إلى أجل فيبتاع به منه سلعة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها جـ ٤ ص ١٥٤ / ٩ / .
- 00- الرجل يبتاع السلعة بعينها بدين إلى أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلعة جـ ٤ ص ١٥٤، ٩ / .

- ٩٤ بيع الملامسة جـ ٤ ص ٢٠٥، ٢٠٦، ١٠ (٣٧، ٣٨.
 - ٩٥ بيع المنابذة جـ ٤ ص ٢٠٦ ، ١٠ / ٣٨ .
- ٩٦- نهى الرسول عَلِيُّ عن بيع المنابذة وبيع الملامسة جـ ٤ ص ٢٠٦، ١٠ ،٣٨/
- ٩٧ نهى الرسول عَلَيُّ عن بيع الغيب جـ ٤ ص ٢٠٦، ٢٠٧، ١٠. ٣٩.
- ٩٨ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد رآها، أو بصفة، أيكون له الخيار إذا رآها جـ ٤ ص ٢٠٧، ٩٨ ذي الرجل يشتري السلعة الغائبة والمراجعة عن المراجعة عن
- 9 ٩ ـ في الرجل يشتري السلعة الغائبة قد راها، أو بصفة، ولا يشترط الصفقة فتموت بعد وجوب الصفقة ٤ ص ٢٠١٠، ٢٠ / ٢٠٤، ٢٢ .
 - ١٠٠- الدعوى في بيع البرنامج جـ ٤ ص ٢١١، ٢١٢، ١٠، ٤٤.
 - ١٠١- في اشتراء (شراء) الغائب جـ ٤ ص ٢١٣، ٢١٤، ١٠/٥٥، ٢٦.
- ١٠٢ في الرجل يشترى السلعة الغائبة، قد رآها أو بعيفة، فيريد أن ينقد فيها أو يبيعها من
 صاحبها قبل أن يستوفيها أو من غيره جـ٤ ص ٥١٥-٢١٧، ١٠ /٧٤ -٤٩.
 - ١٠٣- الدعوى في اشتراء السلعة الغائبة جـ ٤ ص ٢١٧، ٢١٨، ١٠/٤٩، ٥٠.
- ١٠ الرجل يشترى من الرجل عمودًا له وعليه بنيانه، أو جفن سبفه بلا حلية جـ ٤ ص ٢١٨،
 ١٠ ٥ . / ١٠ .
 - ١٠٥ الرجل يشتري السلعة إلى الأجل البعيد جـ٤ ص ٢١٩، ٢٢٠، ١٠، ٥٠.
 - ١٠٦ الرجل يبيع الدار ويشترط سكناها سنة جـ ٤ ص ٢٢٠، ١٠ / ٥٢.
 - ١٠٧- الرجل يبيع الدابة ويشترط ركوبها شهرًا جـ٤ ص ٢٢٠، ٢٢١، ١٠، ٥٣.
- ١٠٨ الموقف من البيع في حالة أن الرجل له على الرجل الدين العَرَض إلى أجل فيبيعه من رجل
 بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير أو الدراهم نحاسا أو زيوفًا جـ٤ ص ٢٢١ ، ١٠ ١٠٠ .
- ٩٠١- الرجل يبيع السلعة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر جـ ٤ ص ٢٢١، ٢٢٢، ٢٠١، ٥٣/٥٠،
 - ١١٠ الرجل يضع سلعته في السوق ولا يريد بيعها جـ ٤ ص ٢٢٢، ٢٢٣، ١٠ /٥٥، ٥٥٠

- ٧٨ الرجل ببتاع السلاعة على أنه بالخيار إذا نظر إليها جـ ٤ ص ١٨٢، ١٨٣، ١٠ ، ١٥، ١٥،
- ٧٩ ـ الرجل يبيع الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا فيصيبها عيب في أيام الخيار جـ ٤ ص ١٨٣ ـ ١٨٥، ١٨٠ . ١٨٥ ـ ١٧-١٥٠
- ٠٨- الرجل يبتاع الجارية على أنه بالخيار فتلد عنده أو تجرح، أوعبداً فيقتل العبد رجلاً جـ ٤ ص ١٧/١٠.١٥٥
- ٨١- فيمن اشترى ثوبًا فاعطاه البائع ثوبين بالخيار فضاعًا أو ضاع أحدهما جـ ٤ ص ١٨٦ ١٨٨، ١٠- فيمن اشترى ثوبًا
 - ٨٢- في البيعين بالخيار ما أن يتفرقا جـ ٤ ص ١٨٨، ١٠. ٢٠/
 - ٨٣ في اختلاف المتبايعين في الثمن جـ ٤ ص ١٨٨، ١٨٩، ٢٠/ ٢٠، ٢١.
- $^{-6}$ في الرجل يشترى السلعتين على أنه بالخيار فيختار أحدهما وقد وجبت $^{-8}$ ص
- ٥٥ الرجل يبتاع اللعة كلها على أردب أو ثوب أو شاة وعلى أنه بالخيار ثلاثًا جـ ٤ ص ١٩٣٠.
 ٢٤/١٠.
- ٨٦ الرجل يشترى من الرجل السلعة على أنه بالخيار فنتلف منه قبل أن يختار جـ ٤ ص ١٩٢ ٨ ١٩٤ ٢٦ ٢٩٠ .
 - ٨٧ لا يجوز النقد في بيع الخيار لأنه بيع وسلف جـ ٤ ص ١٩٤ ٢٩٦ ، ١٠ / ٢٦ ٢٨.
 - ۸۸- الدعوى في بيع الخيار جـ ٤ ص ١٩٦، ١٩٧، ١٠ / ٢٨، ٢٩.
- ٩٩ الرجل يبيع العبد وبه عيب ولا يظهره ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلعة عيبًا فإن شفت فخذ وإن
 شفت فدع جـ ٤ ص ١٩٩، ٢٠/١٠.
- . ٩ الرجل يبتاع السلعة على أنه بالخيار ثلاثًا فلا يردها حتى تنقضى أيام الخيار جـ ٤ ص ١٩٨، ١٩٨ . ١٩٩
 - ٩١ الخيار في البيع إلى غير أجل جـ ٤ ص ١٩٩، ١٠ / ٣١.
- ٩٢- الرجل يبيع ثمرة حائطه ويستثنى أن يختار أربع نخلات أو خمسًا جـ ٤ ص ١٩٩، ٢٠٠،
- ٩٣- الرجل يشترى من الرجل، من حائطه ثمر أربع نخلات يختارها، أو من ثبابه ثوبًا، أو من غنمه شاة يختارها جـ ٤ ص ٢٠٠-٢٠٤، ٣٠-٣٦.

المخالف

لإمام والرالكرة الإمام كالك فانتزالاصبعي

رواية الامام سحنون بن سعيد النوخى عن الامام عبد الرحمن بن القاسم المتق رضي الله تعالى عهــم أجمين

﴿ مينه ﴾

لا يجوز لاحد أن يطبع المدونة الكبرى أو بعضها تكملة لما يحمل على منها على نسخة من النسخ التي طبعت على نفقتنا وكل من تعدى على ذلك يكون مسؤلا أمام الفضاء حيث امنا لم تحصل على أصول هذه النسخة الا بعد تحمل المشقات الرائدة وتكبد المصارف الباهظة واضاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسمياً والحاكم المختلطة فكل من شجارى على الطبع من هذه النسخة يدش أ

عن الاصول التي طبع منها ويكاف بابرازها في محل الافتضاء والله المستفان المربي ال

لتوتسى

بي طبعت عطبعة السمادة بجوار محافظة مصرسة ١٢٧٣ عجريه كا

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الاي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

- ﴿ كتاب المكاتب من المدونة الكبرى ﴾ -

حى﴿ فَى المُكَاتِ وَفَي تُولَ اللَّهُ تَمَالَى وَآتُوهُمْ مِنْ مَالَ اللَّهِ الذِّي آمَا كُم ﴾ ص

و قال معنون كو فلت لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت قول الله تبارك وتعالى وآنوهم من مال الله الذي آنا كم (قال) سمعت مالكا يقول سمعت من غير واحد من أهل العلم يقول الله يقول الله يقول والله وابن وهب وعلى بن زياد وأشهب عن مالك أنه سمع بعض أهل العلم يقول في قول الله تبارك وتعالى في كتابه وآنوهم من مال الله الذي آنا كم أن خلك أن يكاتب الرجل عبده تم يسمع عنه من آخر كتابه أهل السلم وعمل الناس عند دا (قال مالك) وقد بلغي أن عبد الله بن عمر كاتب غلاما له السلم وعمل الناس عند دا (قال مالك) وقد بلغي أن عبد الله بن عمر كاتب خسة أن وهب وأخبر في غرمة بن بكير عن أبه عن افع أنه قال كاتب عبد الله بن عمر كاتب خشة آلاف درهم والمندكر نافع أنه أعطاه شيئاً غير الذي وضع عنه من آخر كتابته خسة آلاف درهم ولمندكر نافع أنه أعطاه شيئاً غير الذي وضع عنه هن آخر كتابته خسة آلاف درهم ولم دكر نافع أنه أعطاه بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن على ابن أبي طالب أنه قال ربع الكتابة ﴿قال ابن وهب و وبلغي عن ابراهم النخبي قال هو شي حث الراهم النخبي قال هو شي حث الراهم النخبي قال هو شي حث الناس عليه المولى وغيره

ــه ﷺ في الكتابة بما لا يجوز التبايع به من الفرر وغيره ڰ⊸

﴿ فلت ﴾ أرأيت ال كانات عبدى على شئ من الغرر وما لا بجوز فى البيوع أنجوز الكتابة أم لا (قال) سألت مالكما أو سئل وأنا عنده عن الرجل يكاتب عبده على وصفاء حمران أو سودان ولا يصفهم (قال مالك) يعطى وسطا من وصفاه الحمران ووسطا من وصفاه السودان مثل النكاح فعلى هذا فقس جميع ماسألت عنه ﴿ فَلْتَ ﴾

ان لها أن رده وتأخذ وصيفا غيره على الصفة التي كانت لها فكذلك الكتابة وقال، وسألت مالكا عن الرجل يكاتب عبده على طعام ثم يصالحه السيد على درام متحلها منه قبل عمل أجل الكتابة فقال لا بأس به بين العبد وسيده وشككت في

لا مالكا قال في الرجل يتزوج المرأة على وصيف موصوف فقبضته فأصابت مه عبا

أن يكون قال لى ولا خير فيه من غير العبد (قال) وهو رأيي انه لا خير فيه من غير (١) بهامش الاصل هنا مانسه انظر في كتاب السلم الاول اجازة السلم في اللؤلؤ قال ج وهو خلاف هذا اه

- ﴿ فِي الْمُكَاتِ بِشْتَرَطُ عَلَيْهِ الْخُدْمَةُ ﴾ -

﴿ وَالَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ كَامِهِ عَلَى خدمة شهر أَمِحُوزَدَكُ (وَالَ) انْ عِمِلُهُ المَّتَى عَلَى خدمة شهر بدد المَّدَّة فالحدمة لأزُمة للعبد ﴿ وَوَالَ أَشْهِ ﴾ أَذَا كَامِهِ عَلَى خدمة شهر فالكَنَابَة جائزة ولا يُمتَّى حجدم الشهر ﴿ وَالَ أَشْهِ ﴾ وقال مالك كل خدمة اشترطها الدهيد على مكاتبه بعد المتتى فهى سافطة (قال) مالك وكل خدمة اشترطها في الكتابة أبه أذا أدّى الكتابة قبل أن تخدم سقطت عنه الحدمة

مروفي المكاتب يشترط عليه سيده أنك ان عجزت كرات الله من مجر من مجومك فأنت رفيق ﴾

﴿ قَلَ ﴾ وقال مالك في الرجل يشترط على مكابه ان عجرت عن نجم من نجومك فأت رتيق (قال) قال مالك فان عجر عنه فلا يكون عاجراً الاعند السلطان والشرط في ذلك باطل (قال) وقال مالك أيضاً في المكاتب يكاتبه سيده على أنه ان با منجومه الى أجعل ساه والا فلا كتابة له (قال) ليس محوكتابة العبد بيد السيد بحا شرط ويتاوتم للدكاتب وان حل الاجل فان أعطاه كان على كتابته (قال مالك) والقطاعة مئه يتاوتم له أيضاً وان مفهي الاجل فان بياء به عنق ﴿ قات ﴾ ما معلى قوله يتاوم له أيضاً وان مفهي الاجل فان بياء به عنق ﴿ قات ﴾ ما معلى قوله يتاوم من برجى له اذا تلوتم له ومنهم من لا برجى له فهذا كله يقوى بعضه بعضاً ﴿ ابن وهب عن عبدالله بن أبي جعفر عن بكير بن الاشج أن عمار بن عبد المزيز وآناه رجل بمكاتب له تداخي من المنطق عدل المعرى المناس الا لنظمهم شروطه التي اشترط ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد ما يشترط الناس الا لنظمهم شروطه هر ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد ما يشترط الناس الا لنظمهم شروطهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد

(۱) (اخنی) مفناه اخلف وقسر بغیر ذلك اه

(۱۲ _ المعولة _ شابع)

البد (قال) ومما بين ذلك أن مالكا قال ماكان لك على مكابك من كتابة من ذهب أو ورق أو عرض من العروض فلا بأس بأن تبيعه من المكاتب بعرض شالف للذى لك عليه بدجل ذلك أو يؤخره ولم بر ذلك من الدين بالدين بالدين والمان القاسم) وان باعه من أجنبي لم يحيل الا أن تعجله ويدخيله ها هنا الدين بالدين بالدين فاذا كان ها هنا للاجنبي سيع الدين بالدين فو في الطعام أيضاً اذا باعه من أجنبي في مسئلتك بيع الطعام قبل أن يستوفي (١) ﴿ جربِ بن حازم ﴾ عن أوب السختاني بحدث عن فافع أن حقصة روج النبي صلى الله عليه وسلم كابت عن أوب السختاني بحدث عن فافع أن حقصة روج النبي صلى الله عليه وسلم كابت عن أبن بأبي ربيع هذه سنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن شهاب قال أدركنا ناسا من صلحا، قريش يكابون العبد بالعبدين (قال) يزيد بن أبي حبيب هذه سنة ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال في رجل كاتب عبده على الانة وصفاء انه لا بأس بذلك (قال) الاوزائ وقال ابن في رجل كاتب عبده على المن في وصفاء انه لا بأس بذلك (قال) الاوزائ وقال ابن في رجل كاتب عبده على ابن لهيمة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم في وله ولد (قالا) ان ترك مالا فضوا عنه وهم أخراد

-﴿ فِي الْكَتَابَةِ الْيُ غِيرِ أَجِلَ ﴾

﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ان كاتب رجل عبده على ألف درهم ولم يضرب لذلك أجلا (قالُ) قال مالك فى الرجل بقول فى وصيته كاتبوا عبدى بألف درهم ولم يضرب لذلك أجلا (قال) مالك سنج على المكاتب على قدر مايرى من كتابة مثله وقدر قوته (قال ابن القاسم) والكتابة عند الناس منجمة فأرى أنها تنجم على العبد ولا تكون حالة وان أبى ذلك السيد فأنها تنجم على العبد وتكون الكتابة جائزة

(١) بهامش الاصل هنا ما نصه انظر تمامها بعد هذا في باب المكاتب يقاطع سيدُه ..

تعجيل الدفائير والدراهم ولا بأس به أن تكون السامة مع الذهب أو مع الفضة أو مع كل واحد مسها سامة اذا كان ذلك بدآ سد وكان سما وكا لا يسلح الذهب بالفضة الى أجيل فكذلك لا يسلح الاجل في السامة التي تكون معها في صفقة واحدة فو قلت كه أرأبت ان أسلمت ثوبا في عشرة أرادب حنطة الى شهر وعشرة دراهم الى شهر آخر فأسلم التوب في هذه الاشياء كاما وجملت آجالها مختلفة كا وصفت لك (قال) لا بأس بذلك مختلفة كانت آجالها أومجتمه في ان وهب وأخبرني يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجيل باعيما برضيه حلال وبعض حرام ففطن له فقال أنا أضع عنك الحرام وأمضى المك الحلال فقال ابن شهاب ان كانت الصفة فيهما واجدة تجمعهما فانا برى أن يرد ذلك البيع كاه وان كانتا بيمتين شنى لـكان واحدة صفقة على حدتها فانا برى أن يرد الحرام وبجاز الحلال

حى﴿ فِي الرجل يسلف الطعام في الطعام ﴾⊱~

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسلفت الحنطة في البقول أو شبئا من الطعام في البقول (قال) الانجوز لان هذا يؤ كل ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أسلفت حنطة في قصيل أو قضب أو قرط أو فيا يعلف الدواب همل بجوز في قول مالك (قال) ان كان يحصده ولا يؤخره حتى بباغ ويصير حبا ف لا بأس بذلك في قول مالك لان هذا ليس بطعام ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا سلف حنطة في حنطة مثلها الى أجل (قال) لا خير في ان يأخذه منه قبل كان ذلك منه سلفا على وجه المعروف فالسلف جائز الى أجله وليس له أن يأخذه منه قبل على وجه المبايعة وان كانت المنقة فيه للفايض فلا خير فيه ألا حنطة في حنطة الذي جاء البر بالبر رما الاهاء وها؛ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أسافت منطة جيدة في حنطة ردئية الى أجل سلفت سمراء في محمولة أو محمولة في سمراء الى أجل أو سلفت صيعانيا في جمرور أو جمروراً في صيعاني الى أجل (قال) قال مالك ذلك حرام لايحل ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان سلفت حنطة في شعير أو شعيراً في حنطة في شعير أو شعيراً في حنطة خيات كان الله عرام لايحل ﴿ قال ﴾ قال مالك

الى أُجِل (قال) قال مانك كُل ذلك حرام لا بحل ولا بجور ﴿ قالَ ﴾ وقال مالك كل من ساف طماءا في طعام الى أجل فلا يجوز الا أن يقرض رجل طماما في طعام مثله من نوعه قرضا لا يكون أجود منه ولا دونه ولا يكون انما أراد مذلك المنفمة الذي أ سان فهذا بجوز اذاكان أقرضه اياه قبرضا الى أجله وما سوى ذلك من الطعام فلا يصاح أن يسلف بعضه في بعضاذاكان مما يؤكل ويشرب أوكان مما يكال أويوزن أو يَمَد عدداً فانه سوا، لا يصلح الاجل فيما بين ذلك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان سَاف حنطة فِي عسل أو في بطبخ أو نثاء أو في فسير أو جراد أو شيُّ من الاشياء مما يؤكل لابجوز في قول مالك (قال) لعم لا بجوز شئ من ذلك ﴿ قاتَ﴾ أرأيت من سلف حنطة في تقول أو شيأ من الطغام في يقول (قَال) لا بجوز لان هذا طعام يؤكل ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتَ إِنْ سَانَ البيضَ فِي البيضَ أَنجُوزَ ذَاكُ فِي قُولُ مَانَكُ أَمْ لَا (قَالَ) هذا مثل ما وصفت لك من سلف الحنطة في الحنطة ان كان أسافه اياد سلفاً فسلا بأس به على المسروف ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان سلفت بيضا في قرص خبر أو في النفاح أو في الفاكرة الخضراء أو في البقول كلها أنجوز أم لا (قال.) لا نجوز عنــد مالك لان هذا طمام كله (قال) وقــد أخبرتك بأصل قوله ان الطمام في الطمام لا بجوز أن يسلف بعضه في بعض الا أن يكون النوع في مشله محال ما وصفت لك _ف السلف في الحنطة على القرض بينهما اذا كان في مثله ﴿ قَالَ ان وهب ﴾ وأخبرنى عن الليث بن سعد وغيره عن سعيد بن عبد الرحمن أنه سأل ان المسبب عن طعام يهزلم نظرة فقال الطمام كله بالطمام ربا الا بدآيد ﴿ قات ﴾ فاني آتي الى السقاط وهو البياع وآخــذ منه الفاكمة بالحنطة حتى أفضيه (قال) لا نعمل ولــكن خذ منه مدرهم حتى توفيه الله ثم خذ من درهمك مالدا لك ثلثه نصفه ما أحيت منه

ــه ﴿ فِي الساف فِي سَامَةُ بِعِينُهَا يَقْبَضُهَا الى أَجِلَ ﴾ ﴿ وَ-

﴿ قلت ﴾ هل بجوزلى أن أساف في سلمة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا قال لا ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك ان أساف في سلمة قائمة بعينها وأضرب لاخذها أجلا (قال) عن ربيمة أنه قال من اشترى من رجل طهاما فأعطاد الذهب ووعده غداً بكيله اياه فليس همداً بأجل اتنا هذا كبيع الناس بدأ بيد بالسوق يعطيه ذهبه قبل أن يكتال طمامه ولا يجوز له أن ببيع منه خماما الا أن يكون عنده وقد قال مالك وعبد العزيز وما اشترى عن الحيوان بعينه غالبا واشترط عليه أن يتقده تمنه قبل أن يستوفيه فان ذلك يشبه الربا وهو من أبواب السلف الا أن يكون غيبة قريبة جداً فان ذلك ثي مأمون ولا يختى منه ما يختى من العبد وان كان الله آبارك وتعالى تفضى فى ذلك كله بما أنه كله أسلفه حية فهي له وتفسير ماكره من ذلك أنه كله أسلفه الخمن على أنه ان كات السلمة حية فهي له يذلك التمن وان كانت السلمة حية فهي له بدلك التمن وان كانت السلمة حية فهي له بدلك التمن وان كانت السلمة حية فهي له بدلك التمن وان كانت قالت بموت أو غييره كان الثمن سلفا عنده حتى يؤديه اليه ولا يجد أحداً يشترى حيوانا غالبا ويسلف نمنه بمثل ما يشتريه به اذا لم يقد نمنه لان الذي يتسلف منه الثمن يصب مرفقا من أجله وضع لصاحبه من الثمن حسل الذي يتسلف منه الثمن يصب مرفقا من أجله وضع لصاحبه من الثمن

مع في السلف في الساح في غير إيانها تقبض في إيانها كالكاء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ساف رجل في بطبخ أو في الرطب أو في الفثاء أو في النفاح

﴿ قَلْتُ ﴾ آرایت آن ساف رجل فی بطیح او فی ترصی و ی ارایت آن ساف رجل ایامه أو فی آرایت آن ساف رجل فی عید آیامه أو فیا أشبه هذه الاشیاء بما یقطع من أیدی آلنام جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ قان ساف فی آیامه واشترط الاخذ فی غیر آیامه (قال) لایجوز ﴿ قات ﴾ قان ساف فی غیر آیامه واشترط الاخذ فی غیر آیامه (قال) لا یجوز الا آن یساف فی آیامه ویشترط الاخذ فی آیامه أو

الاخذ في غير إبائه (قال) لا يجوز الا أن يساف و يسلف فيه غير إبائه ويشترط الاخذ في إبائه

ـــــ أبي الرجل يساف في الطِّمام الضمون الى الاجل القرب ۗ ۞ ~

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأْتِ لَوَ أَنِي بَتَ عَبِداً لَى مَن رَجِلَ لِطِهَامُ حَالَ وَلِيسَ عَنِدَ الرَجِلَ الذَّي اشترى منى العبد طعام ولكنى قلت له بشكه بنائة أودب حنطة جيدة أنجوز هـذا فى قول مالك (قال) سألت مالكا عن رجل مِنتاع الطعام من الرجل الى يوم أو

لان ذاك عنده غرر لا يدري أنبلغ ملك السلمة الى ذلك أم لا وهو يقسده نقسده فينتفع صاحب تلك السامة بنفسده فان قالكت السامة قبل الاجل كان قسد انتفع ينقده من غدير أن تصل السلمة اليه فبذا مخاطرة وغرر ﴿ قَالَتُ ﴾ فأن هو لم يقسلهم نقده (قال) اذاً لا يصلح السلف وتصير مخاطرة كانه زاده في ثمهما ان بلغت إلى الاجل على أن يضمها له وهو غـرر ومخاطرة فصار جميع هــذه المــئلة ووجوهها ال-فــاد ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وقال أشب لا مجوز لانه اشتراها وهو يقدر على أخذها مهـذا الثمن على أن البائع ضاءن لها الى أجــل فصار للضان ثمن من النمن الذي بيعت به السلمة ولا مُبنِّي أَن يكون للضان ثمن ألا رى أهلا يصلح أن يقول الرجل الرجل اضمن لي هذه السامة الي أجل ولك كذا وكذا لابه أعطاه مالة فيما لا بجوز لاحد أن يتاعه وانه غرر وقار ولو علم الضامن أن السلمة تموت أو تفوت لم برض أت يضمنها بضعف ما أعطاه ولو علم الضمون له أنها سلم لم يرض أن يضمنها اياه بأقل مما مال المضمون مالا باطلا بغير ثني أخرجه وأن عطبت غرم له قيمتها من غـير مال ملكه ولا كان له أصله ولاجرته له منفعته في حمال ولامعتمل ﴿ وَقَالَ أَسْبِ ﴾ عن مالك وان اشتريت سلمة بعينها قائمة واشترطت أن يقبضها الى يوم أوبحو ذلك قال فلا بأس به ان اشترطته على البائع أو اشترطه عايـك البائع لان يومين قريب ولا بأس به وان كنتما في سفر وكان ذلك دابة فلك أن تركبها فين اليه بن (وقد أخبرني) مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من جابر بن عبد الله بديراً له في سفر من أسفاره قرياً من المدينة وشرطله رسول الله صلى الله عليه وسِلم ظهره الى المدينة ﴿ قات ﴾ أوأيت إن اشتريت سلمة بديها قاعة فاشترطت إن أقبضها إلى وم أو يومين أو نحو ذلك (قال) سألت مالكا عن الرجل يشترى الطعام الى يومين عندى والسلع أبين أن لا يكون بها بأس ﴿قال ابن وهب ﴾ وأخبزني يونس بن يزيد

الْمِينُ الْحُدِّلِينَ الْحُدِينَ الْحُدِينِ الْحُدِينَ اللَّهِ لِلْحُدِينَ الْحُدِينَ الْحَدِينَ الْحِينَ الْحَدِينَ الْحَدِينَ

هِ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الامنّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

۔ گی کتاب بیع الفرر کھ⊸

- هر في بيع الغرر والملامسة والمنابذة والعمل في ذلك واشتراء الغائب كالم

والت البيع فاسدة في قول مالك لانه لم ينشر النياب ولم توصف له أيكون المسد في قول مالك والم ينشر النياب ولم توصف له أيكون فاسد في قول مالك والم بنشر النياب ولم توصف له (قال) نم هو فاسد في قول مالك و قلت كه أرأيت ان اشتريت سلمة وقد كنت رأيم ابسل أن اشتريا بشهراً و بشهرين أيجوز هدا البيع في قول مالك أم لا (قال) نم اذا كانت من السلم التي لا تغير من الوقت الذي راها فيه الى يوم اشتراها وقات كه وان نظرت الى السلمة بعد مااشتريما فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيمها وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيمها أقال القول قول البائع والمشتري مدع (وقال) أشهب بل البائع مدع (وقال) قال في مالك في جادية تسوق بها دجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فاقيه رجل بعد أيام في جادية تسوق بها دجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فاقيه رجل بعد أيام ورأى ما كان بها فاشتراها منه فاها أناه بها ليدفعها اليه قال ليست على حالها وقدازداد ورما وقال مالك أرى المشترى مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع المين وقلت كه اللملامسة في قول مالك (قال) قال المالك الملامسة في قول مالك (قال) قال الله الملامسة في قول مالك (قال) قال اللك الملامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(۱) بهامش الاسل هنا مانسه ابن المواز قول مالك وابن القام فى هذا أبيين وأسوب . قال أبو احجاق وكما ه عند مالك لمسا أقر بان البيع وقع على عين هذه السلمة فقد انمة دالبيع فى الظاهر فيها والمشترى يريد نفض الشراء بدعواء فلا يصدق كما لو وجد عيبا مشكوكما فيه اه أحب لاحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يعقد فيه بيما وهو اذا لم يشترط الخيار أجزت البيم وجعلت له من كل نخلة بقــدر ما استثنى انكانت عشرة من مأنة جعلت له عشركل بخلة على قــدر طيبها ورداءتها حتى كانه شريك معه فهذا لابأس به

حَيِّلَ تَمَ كَتَابَ بِيعِ الخَيَارِ والحَمْدُ لَهُ وحَدَّدُ وَصَلَى اللَّهُ ﷺ. ﴿ عَلَى سَيْدُنَا مُحَمَّدُالنِيَ الْامِيِّ وَعَلَى آلَهُ وَصِحْبُهُ وَسَلَمٍ ﴾

﴿ ويليه كتاب بيع الغرر ﴾

ينشره ولايتيين ما فيه أو ميتاعه ليلا وهو لايعا, ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل إلى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحــد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهي عنـه من الملامــة والمنابذة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والنوب القَبَطَيُّ المدرج في طيــه آنه لا يجوز سِمهما حتى ينشرا أو ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من النرر وهو من اللامسة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب النمار فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن الاعرج عَنْ أَبِي هُرُ بِرَهُ أَنْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ هِي عَنْ يَعْتَيْنُ عَنِ اللَّامِسَةُ وَالْمَالَدُةُ لِ فقال الملامسة أن يتاع القوم السلمة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناهدةأن يتنابذ القوم السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب القهار والتغيب في البيم ﴿ ابْ وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المنامذة في أ البيم ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغسيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سيع الغرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك ونفسير ما مهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسسلم من بيم ﴿ الفرر أن يعمد الرجل الى الرجــل قد ضلت راحته أو دايته أو غــلامه وتُمن هذَّه عَمَّمْ اللَّهِ عَلَيْهِ الاشياء خسون ديناراً فيقول أنا آخذهامنك بعشرين ديناراً فان وجدها المبتاع دَهُبُ ﴿ أ من البائع بثلاثين ديناراً وان لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين ديناراً وهما لا يدريان كيف يكون حالمها في ذلك ولا يدريان أيضاً اذا وجـــدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابنوهب وأنس بن عياض وابن نافع عن عبدالعزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز وتما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُ ۗ وَبَانِنِي أَنْ رَسُولَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم مهى عن بيع النب كله من كل شيء بديره الناس بينهم ﴿ انْ

وهب ﴾ وباننى عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح سيم النيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيده الى جدار وجاهه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال بو نس قال ابن شهاب فى سيم الشاة والبعير الشارد قبل أن تواريا والآبق وغيره قال لا يصلح بيم الفرر وكان ربيعة يكره بيم النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن السيسيمي قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبى هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الذي هو فى أيدبهما ولا ينظرون اليه ولا تحرون عنه فكيف عا غاب على أنه قديد أو ابن وذلك لوكانت صفته معروفة ماجاز لعظم خطره وأنه من النرر

حﷺ فى الرجل يشترى السلمة النائة قد رآها أو بصفة ﴾≈~ ﴿ أيكون له الحيار اذا رآها ﴾

وقلت وأرأيت ان نظر الى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أوعامين على غير مفة الاعلى رؤية أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان أمراً كون فيه السلمة على حالها فلا بأس بذلك اذا لم بتاعد ذلك باعداً شديداً (() (قال) واعاقال مالك اذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره اليها فذلك جائز واعاقاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعد ولا القريب فأرى اذا باعد شراؤه من نظره اليها حتى يتفاحش ذلك وبعلم أنها لا سائم الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى تتفير بزيادة أو القصان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر اليها فان

⁽۱) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن بضرب لقبض السلمة الفائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضان بسلمة بعينها وذلك لا يحل فاعا بجوز بيسم ذلك على ان بتوجه فى قبضها قرب ذلك أو بعدتعجل في ذلك أو تأخر لا يشترط فى ذلك وقت وهذا فى جميع الاشياء خلا الربع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن القامم ولو اشترى سلمة غائبة على أن بوافيه بها البائم فى موضع آخر لم يجز (إن المواز) وهو من وجه الضان لسلمة بعينها رأسينها وكذلك لوقل على أن توافيى بها هنا لم يجز (إن المواز) وهذا اذا كان ضان السلمة من البائم وان كان لا يضمن الاحوالها فلا بأس به اه من هامش الاصل

حميرٌ في الرجل يشتري السلمة النائبة قد رآها أو بصفة ك≪-﴿ ولا يشترط الصفقة فنموت بعد وجوب الصفقة ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت سلمة اشتريتها غائبة عني قد كنت رأيتها أو على الصفة أيجوز هذا في نول مالك قال نعم ﴿ قال ابن التم ﴾ فلت لمالك فائت السلمتان الموصوفة له والتي قد رأى ممن هما اذا كرُّ فوتهما بعد وجوب الصفقة وقد فاتنا أوهما علىحال ماكانا يعرفان من صفة ماباعاهما عليه أو رآهما (قال) فقال لي مالك في أول مالفيته أراهما من المشتري اذا وقت الصفقة عليهما وهما بحال الصفة التي وصفهما له الا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثمرجع فقال لى بعد أراهما من البائع حتى قبضهما المبتاع الا أن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو تسبيل ذلك على مافيسرت لك في قوله الاول والآخر فقال لي في قوله الاول هو من المبتاع وقال لي في قوله الآخر هومن البانع (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه من البـائع حتى يقبضه المبتاع الموت والنماء والنقصان ﴿ قَالَ انْ وَهِمْ ﴾ قَالَ اللَّيْثُ مَنْ سَعَدَ كَانْ يَحِي مِنْ سَعَيْدٌ يَقُولُ مِنْ بَاعِ دَامَةً غَائبَة أو متاعا غائبا على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المتاع الذي اشترى ولـكن يوقف الثمن فانكانت الدابة أو المتاع على ماوصف تم بيمهما وأخذ الممن ﴿ قَالَ انْ وِهِبِ ﴾ أخبرني عبد الجبار بن عمر أن رسِمة حدثه قال تبايع عمان ابن عَمَانَ وعبــد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط انكانت هذا اليوم حية فهي مني ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن جريم قال ابن شباب كان عمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيع فكان الناس يقولون ليندا فد تباداحتي ننظر أبهما أجد فانتاع عبد الرحمن من عمان فرساً بأثنى عشر ألفاً ا انكانت هـذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال عبـد الرحمن الا قدكان عرفها ثم ان عبد الرحمن قال لشمان هـ ل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسولى قال نيم فراده عبـ د الرحمن أربعة آلاف على ذلك فات وقدم رسول عبـ د

رضي بذلك والا ترك هِ قات ﴾ أرأيت رجلا اشترى سلمة ولم يرها أله الخيار اذارآها على الصفة التي وصفت له لزمه البيم فان إيكن وآها فليس لَه أن بأبي ذلك عليه بعد أن يراها م اذا كانت على الصفة التي وصفت لهأن يقول لا أرضاها (قال) مالك وازكانت سلمة قد وآهاقبل أن يشديها فاشتراها على ماكان بعرف مهاوهي غائبة عنهفوجب البيع بيبهما وجدها على حال ماكان يعرف فالبيعلة لازم ﴿ سَحَنُونَ ﴾ وقال بعض كبار أصحاب مالك وجلهم لا ينعقد بيع الا على أحد أمرين إما على صفة يوصف له أوعلى رؤية تد عرفها أو شرطف عقدة البيع أنه بالخيار اذا رأى السلع بأعيامها فكل ينع ينعقد في سلم بأعلماعلى غير ماوصفنا فالبيع منتفض لا بحوز ﴿ قات ﴾ لا بن القاسمُ أَراْ بِ الرحل برى العبدعند الرجل تمتمكث عشرين سنة تميشتريه بنير صفة أنرىالصفقة فاسدة لتقادم الرؤية في قول مالك (قال) انماقال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصاح الأأن يوصف أو يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقادمه شياً الا أني أرى ان كان ذلك قد تقادم تقادما يتغير فيه العبد لطول الرمان فالصفقة فاسدة الا أن يصفه صفة مستقبلة ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت انرأيت سلعةمن السلع منذ عشرسنين أبجوزلىأن أشتريها على رؤيني تلكفي ول مالك (قال) السلم تختلف وتنفير في أبداتها الحيوان يتغير بالعجف والنقصان والنماء والثياب تنمير لطول الزمان وتسوس فان باعها على أنها محال مارآها فلا بأس مذلك ولا يصلح النقد فيها لاندليس عأمون (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لان الحيوان بمدطول المكث بحول في شبه ليس الحولي كالقارح () ولا كالرباع () ولا الجدع كالقارح ولا يمكن أن تكون حالته واحدة وقد بينا في أول الكتاب ماأنحي عن هذا

(۱) (الفارح) هي الناقة أول مامحمل وتجمع على قوارح وقرح بشديد الراء (۲) . (كارباع) الرباع ككتاب جمع ربع بضم فنتح وهو الفسيل الذي ينتج في الربيح وهو أول النشاج سمى ربعاً لأنه إذا منى ارتبع وربع أي وسع خطوه وعــدا اه كتبه مصححه

الرحن فعلم الناس أن عبد الرحن أجد من عَمَانَ ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبِ ﴾ قال يونس عن | بن شهاب نحو ذلك (قال) وأنه وجد الفرس حين خلع رسنها قد هلسكت فكانت ا من البائع (قال ابن وهب) وقل يونس انه مأل ابن شهاب عن رجيل باع وليدة له بغلام والذلام غائب عشه نتبص المشسرى الوليدة وانطاق ليأنى إ قبل أن بيعث بها بلي ضاحبها (قال أن شماب)كان المسلمون يتبايمون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعا فان كان هذان الرجلان تبايعا بالعبد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشترطون فلسكل واحد مهما ما أدركت الصفقة حيا يوم بابدا وان كامآبابدا على أن يوفي كل واحد مهما صاحبه ما ببابدا به في هذين الملوكين الله على هذا (قال ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن م مر عن ابعه قال ما دركت الصفقة حيا مجموعاً فهو من المبتاع (قال الليث) قال الم ابن أبي جعفر عن ربيعة لا بأس أن بشتري الرجل غائبًا مضمونًا بالصفة (قال) يحيي ابن أيوب قال يحيى من سعيد في سع الدامة الغائبة إني أدركتها الصفقة حية فلبس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس

م ﴿ الدعوى في برم البراج ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أُواْبِتَ مَن باع غزلا برماميه أبجوزاً زيقبضه المشترى وبنيب عليه قبل أن فقحه في مول مالك (قال) نم ﴿ قات ﴾ أواً بت الرجل بين الرجل البزعلى البرنامج فية مضه المشترى ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرنامج ويقول البائع قد بعتكه على البرنامج (قال) القول قول البائم لان الشترى قد صدقه حين قبض المباع على ما ذكر له من البرنا.ج ﴿ قَالَ ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك لو صارفته دراهم لدنانير ثم أبيته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من ا (قال) القول قول رب الدراهم وعليه الهين على علمه أنه لم يمطه الاجيــاداً في علمه ﴿ قات ﴾ وهـ ذا قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت عدلا مرويا على

ا برناج أو على صفة ثم نقلته فاصبته زطيا فجنت به لارده وقات أصبته زطيا وقال البائع بل بمتك مرويا (قال) قال مالك الفول قول الباذم لان المشترى قد رضى باسانة ا البالم وقبضه على قوله الا أن يكون مع المشترى رجال لم يفارقوه من حين قبض المدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يرده ويكون القول قوله (قال) وقال مالك والطعام يشتريه الرجل بكيله وبصدنه أن فيه مائة أردب تم يكيله فيجده تسمين أردبا (قال) الفول قول البائم الا أن يكون معه قوم من حين اشتراد حتى كاله لم ينب عليه فهو مثل البر الذي وصفت لك (قال) وقال مالك وكل من دفع ذهبا في قضاً، كان عليه ا كانت عليه مائة دينار فدفع اليه دنانير في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المقتضى فوجدها تنقص في عدمها أوفى وزمها (قال) قال مالك القول قول الدافع وهذامثل الطعام والثياب - ﴿ فِي البيع على البرنامج ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت عدلا زطيا على صفة برنامج وفي العدل خمسون نوبا بمائة دينار صفقة واحـدة فأصاب فيه أحـدا وخمـين توبا (قال) قال مالك يرد وبامنها ﴿ فَلْتَ ﴾ كيف يرد الثوب منها أيعطى خيرها أم شرها (قال) لا ولكن يعلى جزأ من واحد وخمسين جزأ من الثياب ﴿ قلت ﴾ فان كان الجزء من واحد وخسين جزأ لا يمتدل أن يكون ثوبا كاملايكون أكثر من ثوب أوأقل من ثوب إ كف يصنع (قال) قال لى مالك منه يعين في أن يرد جزأ من واحد وخمسين جزأ ثم أعدته عليه فسألته عنه كيف برددفقال برد ثوبا كانه عيب وجده فيه فيرده به ﴿قَالَ ﴾ فتلت لمالك أفلا تقسمها عل الاجزاء (قال) لا وانتهرني ثم قال انمار د ثوبا كانه عيب وجده في ثوب فرده به فلم أو فيما قال لى مالك أخيراً أنه يجمله معه شريكا ﴿قَالَ اِسْ القَاسِمِ ﴾ وأناأري قوله الأول أعجب الى ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت لو باع عدلا زطيا بصفة على ان فيه إ خسين ثوبا صفقة واحدة عامة دينار فاصاب فيه تسعه وأربمين ثوبا (قال) قال مالك يقسم الثمن على الحسين ثوبًا فيوضع عن المشترى جزء من ذلك ﴿ فلت ﴾ فان أصاب فيه أردين ثوباً أو نحو ذلك أو كان في المدل آكثر مما سمى من الثياب أيلزم ذلك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ما ذكرنا من الآثار في ذلك ــــ في اشتراء الغائب گلا∽ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَراْيِتُ لُو أَنِي اشتريت من رجل عبداً وهو بموضع بعيد لا بجوز فيه النقد فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فيما سمعت منه ا والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع الا أن يشترط البائغ الضال 🖟 🔾 من المشترى ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت من رجل داراً عَائبة وقلت قد عرَّفُهما | ولم نصفها في كتابنا أبجوز هــذا الشراء (قال) نم اذا كان البائع قد عرف ما باع ﴿ فَلْتَ ﴾ ما قول مالك فيمن باع غنما له عائبة بعبد عائب ووصف كل واحد منهما لصاحبه سلمته ثم نفرقا قبسل النبض (قال) لا بأس مذلك عنسد مالك ﴿ قات ﴾ فان ا ضربا للسلمتين أجلا بقبضامهما اليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين مدن ﴿قلت﴾ فان ضربا لاحدى السلمتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبــل القبض (قال) لا يصاح تفرقاً أو لم يتفرقا اذا ضربا الاجل لان السلمة لا تباع اذا كانت بسيها الى أجل الآ أن يكون قال أجيئك بالسلمة غداً أو بمد غد فهذا لا بأس به فان قال ان لم آمك بها غــداً أو بعد غد فهــذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك انه لاخــير فيه لانه عاطرة فان بزل ذلك فالبيع ماض والشرط بإحل ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت أصل قول مالك ان من باع عروضًا أو حيوانا أو سيابا بعينهما وذلك الثي في موضع غيير موضعهما أنه اذا كان ذلك قريبا لم يكن بذلك بأس ولا بأش بالنقد في ذلك وان كان ذلك بميـداً جاز البيــع ولا يصاح النقــد في ذلك الا أن يكــون دوراً أو أرضين أو عقاراً فانه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بميداً (قال) نعم هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والارضين أمر مأمون ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان اشتريت دابة في بعض المواضع وموضعها بعيد بثوب بعينه لم يصلح لي أن أنقد الثوب مثل ما لا يجوز لى أن أنقد الدنانير اذا كان تمن الدابة دنانير (قال) نَمْ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكَ ﴿ قَاتَ ﴾ ولم كرهه مالك أن أنقــــد الثوب كما كرد النقــــد في

البع المشترى أملا (قال) أرى أنه بلزمه البيع بحساب، اوصفت لك اذا كان في العدل كثر ماسمي من الثياب فان كان في المدل النفصان المكثير لم يلزم المشتري أخذها أ ويرد البيع فيا بينهما وانما قلت لك هذا للذي قال مالك من كيل الطمأم وقد فسرت لك ذلك ﴿ قَالَتُ مَ أُوأَيِتِ انْ اشْتُرِيتُ مِنْ رَجِلُ مَائَةً تُوبِ مِنْ عَدَلُ عَلَى بِرَلَا بِحِمُوصُوفُ أُو علىصفة ووسوفة كل ثوب بشرة دراهم على أن فيه من الخزكذا وكه اومن الفسطاط كذاوكذا من المروي كذا وكذافأصبت في المدل تسعة وتسمين ثوبا وكان النقصان إ من الخز (قال) أرى أنه تحسب قيمة النياب كلها فينظر كم قيمة الخز منها فال كات الربع أوالثلث منالثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أوعشر ملثالثمن كله لان القيمة تكون اكثر من الثمن أو أقل فانما يقسم الثمن على الأجزاء كلها مُم ينظر الى ذلك الجزء الذي وجد فيــه ذلك النقصان ثم ينظر الى ذلك النقصان منه فان كان جزأ وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن ﴿ ابْ وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البر من العراق فيأتي صاحبه المدينة بتسمية متاعه وصفته فيبتاعه الناس منه ثم بليعونه (مضيهم من بعض فان تم بيع الاول ووجد على ما قال فقــد جازت بيوعهم كلما بينهم وان هلك العز فضاله على صاحبه وقد بينا قول من جوز البيع على الصفة في الثيُّ بمينه وحديث أبي هريرة عن النبي صلىَ الله عليه وسملم في الملامسة حين فسر لا ينظرون اليه ولا المسلم يخبرون عنه فهذا دليل على أن الحبر جائز وهو خارج مماكره رسول الله صلى الله عليهم برنامجه ويقول في عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا والطة سابرية وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك الدرز بأجناسيه وذرعه وصفته ثم يقول اشتروا على هـذا فيشترون ومخرجون الاعـدال على ذلك فيفتحومها فيشــتفلون و ببرمون ان ذلك لازم لهم اذا كان ذلك موافقاً للبرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا الذي لم يزل الناس بجيزونه بينهم اذا لم يكن المتاع خالفا لصفة البرمامج فكني مقول مالك

حِيْ فِي الرجل بِشتري السلمة النائبة تدرآها أو بصفة فيريد أن ﷺ مع يند فيها أو بيمها من صاحبها قبل أن يستوفيها أومن غيره ١٠٠٠

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ انَ اشتريت سَلَّمَةً أُو حَيُوانَ قَدُوأَيْتَ ذَلَكَ قِسَلَ أَنَّ أَشْتَرِيهِ أُو اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بميد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر أو من افريقيـة أيصلح فيـه النقـد في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أفيجوز لى أن أح تلك السلمة من الذي باعنيها بأفل أو بأكثر أو تشل ذلك وأنتقد أولا أنتقــد (قال) قال لى مالك في الرجل بنتاع السلمة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل قد وصفها أو قد رآها ثم يقيله منها انه لا يصلح (قال) مالك وأراد من الدين بالدين لان الدين قد ثبت على المبتاع ان كات السلمة سليمة يوم وقمت الصفقة فاذ أقاله منها بدين قد وجب له عليه فكامه باعه سلمة غائبة بدين عليه لا تقبضه وكامة فيصمير الكالئ بالكالئ وكذلك فسر لي مالك والسلمة الغائبة التي سألتني عمها لا تصاح بأقل ولا بأكثر من صاحبها ولا بنثل لانه يصــير دينا بدينكما وصفت لك ﴿ قَالَ ا سجنون كه وهذا على الحديث الذي جاء في السلمة اذا أدركتها الصفقة قائمة مجتمعة ﴿ قَالَ ابْ القَاسَمُ ﴾ فأما ان باعها من غـير صاحبها الذي اشتراها منه ولم ينقــد فلا بأس به (قال) وكذلك قال لى مالك وذلك أنه بييم سلمة له غائبة فلا تصاح للنفسد ﴾ ﴿ فيها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لو أن رجلا كان له على رجل دين فأخذ منه بدينه جاربة مما إ يستبرأ ومثلها يتواضع للحيضة لأنها من علية الرقيق فيتواضعامها للحيضة (قال) قال مالك لاخير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) فقات لمالك فان اشترى رجل جارية فتواضعاها للحيضة واستقاله صاحبها بريح يرمحه آياه (قال) مالك ال لم منتف الربح فلا بأس مذلك لاه لا مدرى أبحل له ذلك الربح أم لا لانها ان كات حاملًا لم يحل له الربح لأمه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأري أنه لأبجوز للمشترى أن يقبل من البائع ربحاً منتقده في الثمن لانه لا يدري أيم له البيع أم لا كما لا بجوز للبائع الاول أن يقبل من المشترى زيادة يقيله بها من الجارية وكذلك فسر لى مالك

الدَّانير (قال)/لان النوب أيضاً ينتفع به ويلبس فلا خير في ذلك ﴿ قالَ} فقلت لمالك فلو أن رجلا مرّ بزرع رجل فرآه وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على ان أدركت الصفقة الزرع ولم تصحبه آفة فهو من المبتاع أثري هــــذا البيع جائزاً أو _ يكون مثــل الحيوان والعروض في النــ ط والنقد (قال) أراد بيما جائزاً وأراد من إ المِتَاعِ اذا اشْعَرَطُ الصَّفَقَةُ إنَّ أُصِيبٍ بِهِ الصَّفَقَةُ ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيتُ مَا اشْعَرِيتُه من ا سامة بعيمها غائبة عني دبيدة تما لا يصاح النقد فيها فمات بعسد الصفقة ممن ضمامها في قول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيهـا وآخر قوله أن جمــل مصيبة الحيوان من البائع الا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشترى وأحب قوله الى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشترى على أ كل حال فيها أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غـير ذلك وانمـاً رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لى مالك يجور فيها النقد وان بسـدت لانها مأمونة والحيوان لا بجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشترى ﴿ قَاتَ ﴾ أُوأَيت إن اشتريت منه عبدا أو دابة غائبة فأخذِت منه بها كفيلا (قال) لايكون في هذا كفالة لانه انما اشتري منه غائبا بمينه ألاّ ترى أنه لو مات الدابة أو المبدلم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت قريبة مما يصلح النقد فيها لم يصلح الكفيل فيها أيضاً قال نفر ﴿ قات ﴾ فان كانت ،وضع قرب ا يصلح النقد فيها فماتت ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب أنه من البائم حتى يقبضه المشترى الا أن يشترط البائم على المشترى أنها ان كانت اليوم محال ماوصفت لك فمصابتها منك فيشعري على ذلك المشترى فتلفها من المشرى اذاكان تلفها بمد الصفقة وكانت يوم لفت على ماوصف (قال) ولم يقل لى مالك في قرب السلمة ولا بعدها شبئًا وأرى أنا أن ذلك في الفريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين

هشام بيبع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلا التى بالصفرا، وبخيبر ثمن الى أجل كيلا في أر بذلك بأساً ولم يرد أحد من الدين بالدين فوقال في لى حدون وهذه حجة فى بيع البربامج وقد قال لى مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوافط جاز لصاحبا أن بيمها (قال ابن القاسم) فاذا كانت الحوافط بعيدة منه مثل أو يقيمة من المدينة فهذا لا يصلح لانه لا يانم حتى تجد الخمرة فلا خير فى هذا لانه لا يمرف هذا من يوع الناس وهذا بما لم ندركه ولا ندرفه (قال) وقال لى مالك ولو كان هذا في المدور كان هذا أر به بأساً اذا لم يتقد (قال) لى مالك وان كان فى الدور والارضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وان نقده (قال ابن القاسم) واتما الثمار في مسير منى وما ذكرت الى من بعد الثمار عن مشتريها اذا كانت بأفريقية وما أشبهها في أسعمه من مالك اتما هو تفسير منى فر سحنون كه الا أن يكون الخر يابساً

ــــــ الدعوى في اشتراء السلمة الغائبة ڰ۪∽ــــــــــــــ

وقلت كه أرأيت ان اشتريت سلمة قد كنت رأيها أو سلمة موصوفة فماتت قبل أن أفضها فادع البائع الهامات بمدالصفقة وادعى المشترى أمهامات قبل الصفقة (قال) في قول مالك الاول هي من البائع الا أن يأتي بالبينة أنها ماتت بعد الصفقة وان لم يكن له بينة حلف المباع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع أذا ادعى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فان لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فان لم يدع البائع في قلت في أنها مات بعد وجوب البيع فان الم يتناع وهي من البائع فو قلت في أنها مات بعد وجوب البيع فلا عمين البائع على المبتاع وهي من البائع فو قلت في مات أنها البيع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً (قال) قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأماقوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى في هذا الوجه في قول مالك الأول وأماقوله الآخر فهي على كل حال من البائع حتى يقبضها المشترينها منه على غير صفة فالما رأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها قد رأيتها وأعلمت البائع أني وارتها فلت ليست على الصفة التي رأيتها قد رأيتها والصفة التي رأيتها قد رأيتها فالصفة التي رأيتها قد رأيتها فالصفة التي رأيتها فوقية التي رأيتها فلد رأيتها فالصفة التي رأيتها فلد رأيتها فالمتديت على الصفة التي رأيتها فلد رأيتها فالصفة التي رأيتها فلد رأيتها فالمنات المنات المنات الشريت المنات الم

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا أرى بأساً أن يقيله منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن تخرج من الحيضة ولا أرى على صاحبها فيها استبراءً ﴿ قَالَتَ ﴾ وبييمها من ﴿ غير صاحبها بأقل أو بأكثر (قال) لعم لا بأس بذلك مالم ينتفد الثمن ولم يأخذ رنحاً ﴿ ا فاذا خرجت من الحيضة قبضهامشتريها واندخلها لقصان عمل في المايممل في مشترسا وهـ ذا أحب نول مالك فيها الى ﴿ فَلْتَ ﴾ وَكَذَلْكَ انْ آجر كَ دارا الى شــهر تَنْ أَ عوب موصوف في بيته ثم أتى بعث ذاك النوب منه قبل أن أقبضه منــه مدراهم أو دنانیر أو ثویین مثله من صنفه أو سکنی دار له (قال) لا أری به بأسا اذا عـــلم أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة التأبية ﴿ فلت ﴾ فان أكريت دارًا لى بدابة بعينها موصوفة في موضم بعيـد وقد رأيتها الاأنها في موضع بعيـد على أن بــدأ بالسكني ا الساعة (قال) لا يصلح ذلك لان الدامة الغائسية لا يصلح فيها النفيد وان كان تمنها عرضا وكذلك قال لى مالك وغيره من أهل العلم فالم لم يصلح له فيها النقد لم يصلح لك أن تنفيد في ثنها سكني دار ﴿ قات ﴾ أرأيت آن اشتريت دابة وهي عائبة بسكني داري هــذه ــــنة على أن لا أدفع اليــه الدار حــتي أقبض الدابة أبجوز هـذا أم لا قال نم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ ولا تراه من الدين بالدين (قال) لا لان هــذا بعينه وهوغائب وأنمــا الدين بالدين في قول مالك في ا المضمونين جيماً ولو كان أحدهما بديه الاأنه غائب في موضع لا يصلح فيه النقد والآخر مضمون الى أجل لم يكن بذلك بأس ولايصلح النقد فيها بشرطحتي بقبض السلمة الذائبة التي بمينها الأأن تطوع المشترى بالنقد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكا قال لى لا بأس أن بينع الرجل من الرجل السلمة الغائبة الني لابجوز في مثلها النقد أوالممر الغائب في رؤس النخل الذي لا بجوز في مثله النقد بدين الى أجل ولم يقل لى مالك مذهب ولاورق ولا بعرض والذهب والورق الذي لاشك فيه أنه قوله والدروض والحيوان انه لا بأس به وهو أمر بين ﴿قلت﴾ والثمر الفائب كيف هو عند مالك (قال) قال لى مالك كان المفيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

(٧ _ المدونة _ عاشر)

وقال البائع هى على الصفة التى رأيتها من ترى القول قوله فى ذلك (قال) القول قول البائع هى على الصفة التى رأيتها من ترى القول قوله فى ذلك (قال) التول قوم اشتر ها وذلك أنى سممت من مالك و ترات بالمدينة فى رجل أوقف جارية بالسوق و برجلها ورم فقسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يمها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل عقال ما فعلت جاريتك قال هى عندي قال فهل لك أن تبيه في اياها قال نم فياعه اياها في على الورم الذي كان قسد عرفه منها فلهوجب البيع بينهما بعث للرجل إلى الجارية فأتى بها ولم تكن حاضرة حين الستراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيتها بها وقد ازداد ورمها (قال) مالك تلزم المشترى ليست على حال ما كنت رأيتها له وينة على ما ادى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ المشتري بعد ما قريم على نفسه والبائع المدى لان المشترى جاحد والبائع بريد أن يلزم ما جحد

- ﷺ في الرجل يشتري طريقاً في دار رجل ۗ حاص

﴿ قَلْتَ﴾ أَرأَيت ان اشتريت طريقا فى دار رجل أبحوز هذا فى قول مالك قال نم ﴿ قَلْتَ﴾ وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعا له (قال) نم هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التى تحمل على الحائط ﴿ قِلْتَ ﴾ وبجوز هـذا فى الصلح (قال) نم

-میﷺ فی الرجل بشتری من الرجل عموداً له وعلیه بنیانه ﷺ⊸ ﴿ أو جفن سیفه بلا حلیة ﴾

﴿ فَالَّ ﴾ أرأيت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد بني على عموده ذلك غرفة في داره أيجوز هذا الشراء وأنقض العمود ان أحببت (قال) نهم قال وهـدا من الامم الذي لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل جفن سيفه وهو على نصله وحمائله ولم اشترمته فضته أيجوز هذا الشرا، في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ وينقض صاحب الحلية حليته اذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ ولا ترى هذا من الضرر (قال) لالانهما قد رضيا

- ﷺ في الرجل ببيع عشرة أذرع من هوا، هوله ۗۗ جي-

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ أَنْ بَاعَ عَثِيرَةَ أَدْرَعَ مِنْ فَوَقَ عَشْرَةَ أَدْرَعَ مِنْ هُوا ، هُولَهُ أَيْجُوز هــذا في قول مالك (قال) لا بجوز هــذا عندى ولم أسمع مِنْ مالك فيه شيئا الأأن يشترط له بنا ، بينيه لأن بني هذا فوقه فلا أس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَابْتَ أَنْ بِمِتَامَافُوقَ سَقَىٰى عَشْرَةَ أَذْرَعَ فَصَاعَداً ولِيسَ فُوقَ سَقَىٰى بِنَيانَ أَيْجُوزَهُذَا (قال) هذا عندى جَازً ﴿ قَلْتَ ﴾ فَتَحَفَظُهُ عَنْ مالك (قال) لا اذا يين صفة ما ينبى فوق جداره من عرض حائطه

- ﴿ فِي الرجل مِبْعِ سَكَنَّى دَارَ أَسَكُنَّهَا سَنِينَ ﴾

و قات ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع سكنى دار أسكنها سنين أنجمل هذا بيما في قول مالك وتفسده أو هو كراء لأن مالكا قال الله فظر الله الفط وأنظر الى الفمل فاذا استقام الفمل فلا يضره الفول وان لم يستقم الفمل فلا يضمه القول و قات ﴾ فيم بجوز لى أن أشترى سكناي وخدمة عبدى الذي أخدمته (قال) بما شدت من الدنانير والدراهم والعروض والطمام وجميع الاشياء وخدمة عبد له آخر أبجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قات ﴾ فيم بجوز لى أن أشترى منحتى في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قات ﴾ فيم بجوز لى أن أشترى منحتى في قول مالك (قال) بالدنانير والدراهم والعروض كلها نقداً أو الى أجل وبالطمام نقداً أو الى أجل لأن ماليكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون بطعام الى أجل

🏎 🄏 في الرجل يشتري السلمة الى الاجل البعيد 🏂 –

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت ان اشترى الرجل السلمة الى الاجل البميد المشرسنين أو عشر بن

سنة أبجوز ذلك فى قول مالك (قال) فيم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأسا هر قال ابن الفاسم ﴾ ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك فى الدور ولا نجيزه فى العبيد (قال) ف ألت مالكا عنه فى العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيد الى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة الى عشر سنين والى عشرين سنة

-ه ﴿ فِي الرجل بِيمِ الدار ويشترط سكناها سنة ﴾

﴿ قَلَتَ ﴾ أرأيت الداريشتريها الرجل على أن للبائع سكناها سنة أيجونز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكناها الاشهر والسنة ليست سميد وكره ماتباعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلاخير فيه (قال) وقال مالك في الرجل بهلك وعليه دين ينترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أرى بأسا أن تباع ويشترط النرما سكنى المرأة عدم افهذا يدلك على مسئلتك

-ه﴿ فَى الرجل بَسِعِ الدَّابَةِ وَيَشْتَرَطُ رَكُوبُهَا شَهْراً ﴾⊸

وقات ﴾ أرأيت ان بعت دابى هذه على أن لى ركوبها شهرا أبجوز هـ ذا فى قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما بجوز من ذلك فى قول مالك اليوم واليومين وما شبهه وأماالشهر والاسم المنباعد فلا خير فيه وقال وقال فله قلت لمالك فان اشترط من ذلك أمرا بعيدا فهلكت الدابة بمن هي (قال) هى من بالمها وقلت ﴾ أرأيت الذي يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصبت الدابة قبل أن يقبضها المشترى لم قلت مصببها من البائع فى قول مالك (قال) لان الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة (قال) فكل المشترى فها كمت عنده والصفقة فاسدة فأى شى يضمن المشترى أويمها أم المحن الذي وقعت به الصفقة (قال) قالمالك يضمن قيمهما يوم قبضها وابن وهب وقال أخبرني وفلس بن يزيد عن ربيسة أنه قال فى الرجل بيبع البعير أو النابة ويستشى أن له

نابرها الى المدينة (قال ربعة) بعده مردود ولا يجوز وكذلك فى العبد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرنى بونس عن ربعة أنه قال ولو باعه ثمن واشترط حلانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كرد (وقال عبد العزيز بن أبى سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها فى سفره ذلك ، وتف عما كرد من ذلك أه باعه ناقته بعشر بن دينارا وبظهرها حيث بلغت من سفرد ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن بركبها الى البعد الذي مخافه أن تدبر فيه دبرا بهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع الغرر ولا يحل (وقال) الليث مثله فى الفريب ولا بأس به والبعيد لا أحبه

حى فى الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجـل كخ∽ ﴿ فييمه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ﴾ ﴿ أو الدراهم نحاساً أو زبوفا أينتفض البيع ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ كَانَ لِي عَلَى رَجَلَ دِينَ وَذَلِكَ الدِينَ عَرَضَ مِنَ العَرُوضَ فَبَعْتَ ذَلِكَ الدِينَ مِن وَجَلِ دِينَ وَذَلِكَ الدِينَ مِن وَجَلِ بِدَائِمِ وَالدَّائِمِ عَلَيْ أَرِي البَيْعِ لا يُنْتَقَضَ أَوْ وَوَلَ مَالِكُ (قَالَ) أَرَى البَيْعِ لا يُنْتَقَضَ فِيمًا فِينِهما ولِيسَ هَـذَا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما في بديه من هذه الدراهم الردية كان البيع بينهما جائزا فالبيع جائز وببدل ما أصاب في الدراهم والدنائير مما لا يجوز بينهما

-ه ﴿ فِي الرجل بِيعِ السلمة ببلد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر ﴾ ⊶

و خات في أرأيت لو أنني بعت طعاما الى أجل بدنانير أو بدراهم ومحن بالمدينة وشرطت أو شرط على المنباع أن يدفع الدراهم أوالدنانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال مالك اذا ضرب الذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وان سمى البلد ولم يضرب لذلك أجلا ولم يضرب الإجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

اذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي سايعاً فيه أو غير ذلك ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان كان سمى الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فلقيه وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفا. (قال) قال مالك اذا حل الاجل في غيا لقيمه أخذ منه وان كان سمى بلداً فلقيه في غير ذلك البلد أقتضى منه ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لا به لو شا، أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدا في يجب هذا يحقه أو لولؤاً أو ياباأو طعاما أو متاعا أورقيقا أو غير ذلك من العروض وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال أن القاسم) أما الدروض والثياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسمت مالى يقول فيه يوفيه البلد الذي شرطا فيه اذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللولؤ والجوهر وما أشبه شيأ ولكني أرى أنه لا يدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرطا فيه الدفع البلدان ﴿ فلت كان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق عين في جيع البلدان ﴿ فلت كا فان حل الاجل فقال الذي عايه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلدان ﴿ فلت كان حل الاجل فقال الذي عايه هذه الاشياء لا أخرج الى ذلك البلدان ﴿ فلت كال وكل وكيلا أو يخرج هو فيوفي صاحبه لا بدله من ذلك

حدٍ ما جًا، فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع ڰ⊸

وقلت كه أوأيت الرجل يقول للرجل بدني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب السلمة قد بمتكها فيقول الذي قال بدني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأنيه الرجل فيقول بكم سلمتك هذه فيقول عن الرجل يقول بكم سلمتك هذه فيقول عنه وغذا يزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الاهو ما ساومه على الايجاب في المبيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لأمر بذكره غير الايجاب فاذا حلف على ذلككان القول قوله وان لم يحلف لزمه اليبع فسئلتك تشبه هذه عندي

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتَ لُو أَبِي قَلْتَ لَرِجَلَ يَافِلانَ قَدَّ أَخَذَتَ عَنْمُكُ هَذَهُ كُلِّ شَاةً بَمْشُرَةً دراهم فقال ذلك لك أثرى البيع قد لزمني في قول مالك (قال) فيم

حى فى بيع السمن والعسل كيلا أو وزنا فى الظروف ﴾⊸ حى ثم توزن الظرف بعد ذلك ﴾⊸

و قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سمنا أو زينا أو عسلا فى ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن توزن الظروف بالمسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعسد ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بدلك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يشترى السمن أو الزيت أو العسل فى الظروف كيلا فيربدون أن يزوا ذلك السمن بظروف أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال) قال مالك أن كان وزن القسط كيلا معروفا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هو من رطل إذا وزنوه فلا بأس به أن يزنوا فيغرفوا كم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم يطرحون وزن الظروف مماكان فيها وذلك ان البيع أعا يقم على ما بعد وزنوا السمن يطرحون وزن والكيل لا يختلف فلا بأس به هو قلت ﴾ أرأيت ان وزنوا السمن وركوا الظروف عند البائع (*) ثم الهم رجعوا اليه فقال المشترى ليست هذه الظروف

(۱) _ قال أبو المدلق قان كان في اعادة السمن تكلف بحتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المشتري هو الذي يعيد كبه أو وزه لان البائع إذا كانت عنده الظروف يقول القول قولى وأنا قد وزن الك السمن فليس على اعاده ثانية فاختبره أن الحدق أنها الظروف فان وجدت أنهاهي الظروف فالأجارة على المشتري وان وجدت الأسمى خلاف مقال البائع واله أبدل النظروف كانت الاجارة على المشتري ومن باع شيئا مجتاج الى السكيل أو اوزن فذاك على البائع لقوله تعالى فأوف لنا السكيل الأن يكون هناك على المبائد أنها في فالحرب قبل السكيل الأأن يكون هناك عادة فيحدلوا على عاديم واختلف في المكيل اذا امثلاً فأهريق قبل تعريف في في هذا لو كان المشترى هو الذي يكيل فقيل اذا امثلاً المكيل كان منه وقبل بل من البائع حتى يصبه في الماء نشبه وروى عيدى فيدن يكيل فقيل اذا امثلاً المكيل كان منه وقبل بل من البائع حتى يصبه في الماء نشبه وروى عيدى فيدن المشترى وقد تشكير قبل أن تصل الحذيل من البائع وهو مما يشترى على البلاغ

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم) ان تصادقا على السمن ولم يفت أذا اختلفا في الظروف وزن السمن فان كان السمن قدفات واختلفا في الظروف مع تبينه لانه مأموز لا لا المشترى ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازيه فقد اثمنه عليها فالقول قوله مع تبينه وان كان البائع قد أسلم الى المشترى الظروف تأفيها يزيها وصدقه على وزيها أو دفع الظروف اليه بعد ماوزيها فادى أنه قد أبد لها فروسا أو دفع الظروف الله بعد ماوزيها فادى أنه قد أبد لها فهو

فيها يزبها وصدقه على وزبها او دفع الظروف اليه بعد ماوزبها فادعى انه قد ابدلهافهو مدع والقول فيها توليا الشتريت الربية مدع والقول فيها توليا الشتريت المربية من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيباً فجنت أردها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا آخذها منكما عدائة خسة وعشرون

دينارا فرضيا بذلك أتلزمذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لهما عندى ولم أسمعه من مالك ألا ترى لوأن رجلا اشترى عبداً من رجل على أن يعينه فلان بألف درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشترى العبد ان ذلك لازم لفلان

حير في الرجل ببيع الوديمة تكون عده بفيراذن صاحبها ثم يموت صاحبها ≫. ﴿ فيرثها فيريد أن ينقض البيع ﴾

﴿ فلت ﴾ أرأيت لوكان متاع فى يدى وديمة فبمته من غيراً فى يأمرنى بذلك صاحبه فلم يقبض المبتاع المناع منى حتى مات رب المناع الذى أودعنى وكنت أنا وارثه فلما ورشه قلت لا أجيز البيم لانى بعت مالم يكن فى ملكى وكان ذلك معروفا كما قلت (قال) أرى البيم غير جائز ولك أن تنقضه

في عرف الناس قال أبو المحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لانه جزاف يضمن بالمقد وانما على البائع إهماله الى دار المشتري فأما الضان فىالعرف فلا أرى الا أن يقدر الايسال فيه كالكبل وكالمدد فها يعد انتمى من كتاب أبى اسحاق اشهى من هامش الاصل

مريز في بيم العبد له مال عين وعرض وناض وآجلٍ بمالهِ بذهب الى أجل ك≫⊸ ﴿ قات ﴾ أرأيت العبد يشتريه الرجل وله المال وماله دنانير

ت في اوايت العبد يشمريه الرجل وله المان وقاله د ودراهم ودين وعروض ورقيق أبجوز للمشترى أن يشتريه بدراه إلى أجل ويستني ماله في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز في قول مالك ن أنس

-هﷺ تم كتاب الغرر من المدوية الكبرى ﷺ ﴿ والحمد لله وحدد وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامن وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب بيع المرابحة ﴾

(٨ _ المدونة _ عاشر)

ان عفان وأم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسسلم وجابر من عبــــــــــ الله أنهم كانوا س متولون المكاتب عسد ما بق عليه من كتابته درهم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن ريد عن ابن شهاب أمه قال المسكات بمسترلة العبد ان أصاب حداً من حـــدود الله وشهادته شهادة العبد ولا برث المكاتب ولد حرٌّ ولا غيرد من ذوى رحمه وسيده أولى بميراً له ولا يجــوز للمكانب وصية في ثلثــه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في المكاتب يعجز وقيد بتي عليه من كمانيه ثني يسير ول ابن شهاب نرى أن يترفق به وبيسر عليـه حتى بمذر في شأنه فان باح (') فلا يؤدي شيئًا ولا براه الا عبداً أذا لم يؤد الذي عليه من كنابته فإن المؤمنين عند شروطهم ﴿ قَالَ مِونِسَ ﴾ وقال ربيعة من كانب عبده على كتابة فلا يعنق الا بأدابًا وذلك لانه عبده واشترط عليه أنه ان أدىاليه كـذا وكـذا فهو حر وانعجز فهو على منزلته من الرق التي كان بها وذلك لان الذي قبض منه سيده كان لسيده مالا اذا مجز وأن ما بتي مال له اذا لم يعتق العبد بما اشترط من أداء المال كله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ان لهيمة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن المكات بمجز أبرد عبداً فقال لسيده الشرط الذي اشترط عليه ﴿ ابن وهب﴾ عن سفيان بن عيبة عن شبيب بن غَرَفَدَةَ قال شهدت شريحــاً رد مكاتباً في الرق عجــز ﴿ ابن وهب ﴾ عن الحرث بن نهاب عن محمد من عبيد الله من عمرو من شعب عن سعيد من المسيب أن رجلا كاتب علاماً له صانعا على عشرين ألف درهم وغلام بعمل مثل عمله فأدى البشرين الالف ولمبجد غلاما يميل مثل عمله غاصمه الى عمر من الخطاف فقال الفلام لا أجد من يميل مثل عملي فقضي عمر على الغلام فأعتقه صاحبه بعد ما قضي عليه عمر

م على و لل المات يشترط عليه أنه اذا أدى عنق وعليه ما تا دينار دينا ﴾~~

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْبِتِ انْ كَاتِبِهِ على أَلْفَ دَيِنَارِ على أَنِهِ انْ أَدَى كَنَابَة وَعَنَى فَعَلَهُ مَا تَا دينار (قال) ذلك جائز لان مالكا قال لوأن رجلا أعتق عبده على أن للسيد على العبد

(١) (بلح) فىالقاموس باح الرجل بلوحاً أعباكياج اهوالمراد هنا ضعف وتنجز له اهمصححه

عن ان شهاب أنه قال سيد المكاتب أحق بشروصة فيا عليه (') فيما اشترط عليه من ردكتاته وما أخذ منه فهوله طيب الالمكاتب لم يوف له بشروطه وخالف إلى شئ ما نهي عنه وعقد عليه (قال) والمكات عبد مانق عليه من كتابته شيٌّ ﴿ إِنْ وهب ﴾ عن ابن جريج عن عطاء الحراساتي أن عبد الله بن عمرو بن العاص قال يارسول الله أنى أسمع منك أحاديث أفتأذن لى فاكتبها قال نعم فكان أولَ ماكتب به النبي صلى الله عليه وسلم كتب كتابا الى أهل مكة لانجوز شرطان في بيع واحد ولا بيسع وسلف جميمًا " ولا بيم ما لم يضمن ومن كاتب مكاتبا على مائة درهم فيتصاها كالما الا عشرة دراهم نهوعبد أوعلى مائة أوقية فقضاها كلها الاأوقية واحدة فهوعبد ومالك وعبــد الله بن عمر وأسامة بن زيد الليثي أن بافعا أخــبرهم أن عبد الله بن عمر كان ا يقول المكاتب عدما بقي عليه من كتابته شي الا أن عبد الله بن عمر قال في الحديث ما بقى عليه درهم ﴿ ابْ وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم مهم مالك عن زيد بن ثابت مثله ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن بكير بن الاشج عن ابن المسيب وسايمان بن يسار مثله ﴿ سليمان بن بلال﴾ عن يحيي بن سعيدعن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وسعيد بن المسيب مثله ﴿ ابنوهبٍ عن جرير بن حازم أن عمر بن عبد العزيز كتب مذاك وقال لمولاه شرطه ﴿ ان وهب ﴾ عن مخرمة بن بكير عن أبيه عن عروة وسلمان مثله ﴿ اَن وهب ﴾ عن عمر بن قيس عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال ان كان أمهات المؤمنين ليكون لبمضهن المكاتب فنكشف له الحجاب ما بتي عليه درهم فاذا قضاد أرخينه دومه () ﴿ إِن وهب ﴾ عن غير واحد عن عمر بن الحطاب وعمان

(١) (أحق بشروطه الى آخر.)كدا بالاسل اهمصححه (٢) وبهاش الاسل هنا مانصه شرطان فى بيع هو بيعنان فى بيعة ، وبيع مام بضمن هو بيع الطمام قب أن يستوقى اه (٣) قال بكر بن العلاء هذا خصوص لامهات المؤمنين كن لايجوز كلا بهنالامن وراء حجاب ولايجوز أن يرومن منتقبات ولامنتسرات وكانت عائمة اذاطافت سترت من الناس فلا نشارك فى الطواف وكذلك طاف أزواج النبي عليه السلاد والسلام فى حجة الوداع بسترة بهن وبين الناس اه من هامش الاصل

فلك عندى رضامن العبد بفسخ الكتابة وقد دخله العتق وفات (وقال غيره) اذا كان العبد راضا من العبد فباعه وجهل ذلك وجهل ذلك وجهل ذلك أن العبد راضا منه بالعجز فرقات كه فلو دبر عبد وفياعه أراد جائزاً وأنا أرى في المكاتب أن ينفذ عتقه ولا يرد أرايت ان عجز عند الذي أرد أول العبن فرق بينهما وقد بلغني عمن من أنق به من أهل العبر أنه أمضى عتقه ولم يرده فوقل كم أرأيت المكاتب اذاباعه سيده (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى أن يرد الا أن يفوت بالعتق فلا أرى أن يرد (وقد قال) بعض الرواة عقد الكتابة عقد قوى فلا مجوز بيع رقبته قال باعده نقض البيع وان أعتق رد وقد قاله أشهب (وقال) أشهب اذكان المكاتب لم يدلم بالبيع

- ﴿ بِيع كَنَابِهُ الْمُكَاتِ ﴾

وقال) عبد الرحمن بن القاسم بلنني أذربيمة وعبد الدرير كانا يريان بيع مكاتبة المكاتب غرراً لا بحود ﴿ فلت ﴾ أوأيت لوأن مكاتبا كاتب عبد في فاع السيد كتابة مكاتبه الاعلى لمن تكون كتابة المكاتب الاعلى ﴿ فلت ﴾ فان عجر المكاتب الاسفل (قال) للمكاتب الاعلى كانا جميعا لمشترى الكتابة لان الاسفل مال المكاتب الاعلى وسيد المكاتب الاعلى حين باع كتابة مكاتبه لم يكن يقدر على أخد مال المكاتب لان المكاتب الاعلى لمن يؤدى هذا المكاتب مالله حين باع السيد كتابته ﴿ فلت ﴾ فان عجر المكاتب الاعلى لمن يؤدى هذا المكاتب الاسفل باع السيد كتابته ﴿ فلت ﴾ فان عجر المكاتب الاعلى في المد المكاتب الاسفل فعمت كان ولا وه السيد الاول الذي باع كتابة مكاتبه لانه قد شبت له قبل أن بيع فعمت كل يؤول ذلك الولا؛ عنه حين عجر المكاتب الاعلى ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عبر المكاتب الاعلى ﴿ ابن وهب ﴾ عن محمد بن عبر المكاتب الاعلى ﴿ بان وهب ﴾ عن محمد بن عبر المكاتب الاعلى ﴿ بان وهب ﴾ عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عبد الله عن الله عن محمد بن عبد الله عن المادة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد المناتب المناع مكاتبا لرجل قبل وهب ﴾ عن محمد بن عبد الله عن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد المناتب المن عرب عن محمد بن عبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل وضب بعبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبد في سلم المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتب المناتب المناتب المناتبا لرجل قبل بن عبد الله بن طلحة أن أباد ابتاع مكاتبا لرجل قبل بن سلم المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا المناتبا لرجل قبل بي سلم الله المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا الرجل قبل بي سلم المناتبا الرجل قبل بي سلم المناتبا المناتبا المناتبا لرجل قبل بي سلم المناتبا المناتب

خاصم أخو المكاتب الى عمر بن عبد العزيز فقضى عمر لله كاتب نفسه بما أخذه به ابن طاحة ﴿ ابن وهب ﴾ قال ابن جرمج وكان عطاء يقول ذلك ويقول الذى عليه الدين أولى به بالنين ﴿ ابن وهب ﴾ عن غرصة بن بكير عن أبيه قال سممت عبد الرحمن بن القاسم وابن قسيط واستفتيا في رجل كان له مكاتب فقال له رجل أبناء منك ما على مكاتبك هذا بعرض مائتي دينار فقالا لا يصلح هذا اذا ذكر فيه ذهبا أو ورقا ولكن يأخذه بعرض ولا يسمى فليس بذلك بأس ان هو فعل ولم يسم ﴿ ابن نافع ﴾ عن ابن أبي ذئب عن أبي الزياد عن ابن المسيب أنه كان يقول اذا بيمت كتابة المكاتب فيو أحق بها بالنمن الذي بيعت به ﴿ ابن وهب ﴾ وقال مالك أحسن ما سمعت في الرجل يشترى كنامة مكاتب الرجل أنه لا يبيعه اذا كاتبه بدنانير أو بدراهم الا بعرض من الروض بعجله اياه ولا يؤخره لانه اذا أخره كان دينا بدين وقد نهى عن الكالى بالكالى (قال) فان كات المكاتب سيده بعرض من الابل أو البقر أو الغم أو الرقيق أو ما أشبه ذلك قانه يصلح للمشترى ذلك ولا يؤخره

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت العبد المأذون له في التجارة أنجوز له أن يكاتب عبده (قال) قال مالك لا بجوز له عتقه والكتابة عندى عتق فلا بجوز ذلك

ـــــ المأذون يركبه الدين فيأذن له سيده أن يكاتب عبده ڰ →

﴿ قلت ﴾ أرأيت رجــــلا أذن لعبده في التجارة فركبه الدين فأذن له ســـيده فى أن كاتب عبـــداً له أيجوز ذلك أم لا فى قول مالك (قال) لا يجوز ذلك لاه ان أعنق عبداً له باذن ســـــــده لم يجز ذلك فى قول مالك لان المال الذي فى بد العبد انحـــا هو للغرماه اذا كان الدين يستغرق ما فى بد العبد ﴿ قلت ﴾ والكتابة عندك على وجه فيه حتى أفاد مالا تم عتقه للعبد وكان كعبد ابين شريكين أعتق أحدهما حصته ُ ولا مال له فلم برفع الى حاكم ننظر فيــه حتى أفاد مالا (قال) فانه نقوم عليه ويتم عتق

-ه ﴿ فِي العبدينِ الرجاينِ يَحَاتِيهِ أَحدهما نفيراذن شريكَ أُوباذُنه ﷺ-

﴿قَالَ ﴾ وقال مالك في العبد بين الرجلين أنه لا يحوز لاحدهما أنَّ يكانيه دون شريكه اذن له أولم يأذن له فان فعل فسخت الكتابة وكان مأخَّذ هذا منه بينه ويين شريكه نصفین ﴿ قلت ﴾ فان كات أحدهما نصيبه دنير اذن شريكه ثر كاتب شريكه مد ذلك بغير اذن شريكه أيضا لم يعلم أحدهما بكتابة صاحبه (قال) أراد غــير جائز اذا لم يكاتباه جميعا كتابة واحدة لانكل واحدمنهما كتابته بخلاف كتابة الآخر وصار أن يأخذ حقه اذا حل دون صاحبه فليس هذا وجه الكتابة ولوكان هذا جائزاً لاخذ أحدهما ماله دون صاحبه نغير اذن شريكه ألا برى أنهما في أصل الكتابة لم يشتركا فى الكتابة ولوكان هذا جائزاً لجاز اذا كآباد جيماكتابة واحدة أن يأخذ أحده) ماله دون صاحبه بنيراذن شريكه فأرى الكتابة مفسوخة ها هناكان ما كاتباه عليه شيئاً واحداً أومختلفاً ومبتدئان الكتابة جيما ان أحبا ﴿ قال سَحْنُونَ ﴾ وقال غيره من الرواة ان وافق كتابة الثاني كتابةَ الأول في النجوم والمال فهو جائز وكانهــما كاتباه جميعًا وإن كانت الكتابة مختلفة فقد قال بعض الرواة ماقال عبدالرحمن ﴿ قلت ﴾ فان دره أحدها بنير علم من شربكه ثم دره الآخر بنسير إذن من شريكه أو أعتق 🕟 أحدهما نصيبه بنير علم من شريكه ثر أعتق الآخر نصيبه بنير علم من شريكه (قال) أرى ذلك كله حائزاً لأن مالكا قال لو أن رجـــلا دىر نصف عبد بينه ويين رجـــل فرضي الذي لم مدير أن يلزم الذي دير العبد كله ويأخذ منه نصف قيمته (قال) ذلك له ويكونُ مديراً كله على الذي ديره وإذا ديراه جميها جاز فكذلك مسئلتك في التدبير اذا ديره هذا ثم ديره هذا جاز ذلك عليهما لأن عتق كل واحد منهما في هذا التدبير في ثلثه لا نقوم نصيب أحدهما على صاحبه وأما العتافة فهو أمر لا اختلاف فيه عندنا المتق أم على وجه البيم (قال) على وجه المتق ألا ترى لو أن رجلاكاتب عبد. وعليه دين يستغرق ماله كانت كتابته باطلة الأأن يجيز الفرما؛ ذلك الأأن يكون في ثمن كتابته ما لو بيمت كان يكون مثل ثمن رقبته أو دينـه لو ردُّ فان كان كذلك بيمت كتابته وتعجلت وقسمت بين الغرماء فان أدى عتق وان عجزكان عبداً لمن اشتراه فأرى عبــد العبد مهذه المنزلنة إن أذن له سيده إن كان في ثمن كتابته ما يكون ثمنا لرقبته لو فسخت كتابته بيمت وترك على حاله ولم تفسخ كتابتــه لأنه لامنفمة للغرما. في ذلك ولا ضرر عليهم فيه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولاضرار فليس بفسخوت بما ليس الضرر عليهم فيه ولا بمضى مافيه الضرر عليهم

- ﴿ كَتَابَةُ الوَّمَىٰ عَبْدُ بِنْيَمِهُ ﴾.

﴿ فَالَّ ﴾ أَنجُوزُ الْوصَى أَنْ يَكَاتِبُ عَبِداً لَلْيَهِمِ (قَالَ) ذَلَكُ جَازُ ﴿ قَالَ ﴾ أتحفظه عن مالك (قال) لا أفوم على حفظه الساعة ﴿ قلت ﴾ فان أعتفه الوصيّ على مال (قال) يمنقه ففمل الوميُّ ذلك نظراً للبتيم فذلك جاز ﴿ قلت ﴾ أرأيت الوميُّ أنجوز له أن يكاتب عبـــد اليتيم في قول مالك (قال) نعم اذا كان عــلي وجـــه النظر لهم لان بيمه عليهم جاز فكذلك الكتابة اذا كانت على وجه النظر لهم ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك ﴿ الوالد في قول مالك بجوز له أن يكاتب عبــد ابنه الصغير ﴿ قَالَ ﴾ نَم لان مالكما قال يجوز بيمه على ابنه اذا كان على وجـه النظر لابــه ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى أنه يجوز من فعل الوالد والوصى ما هو أعظم من السكتابة وهو النسكاح

- 🍇 في كتابة الاب عبد ابنه الصغير 🐒 🕳

﴿ فَالَّهُ أَنْجُوزَ لَلَابُ أَنْ يَكَاتُبُ عِنْدَاكُمْ بِهُ الصَّغِيرُ (قَالَ) لَمُ ذَلِكُ جَائَزُ في رأي لان مالكا قال ببيع له ويشتري له وسظر له ﴿قلت﴾ فان اعتقه (قال) قال مالك لا مجوز عتقه الا أن يكون له مال (وقال غيره) وان أعتق ولامال له فلم يرفع الى الحاكم ينظر ا

صاحبها وانمأ نقع البيع بيهماعلى الذهبين جيماً وناني السكة والصياغمة فيما بيهما ﴿ قَاتَ ﴾ ومجوز التبر الاحـر الابريز الهرقلي الجيد بالذهب الاصفر ذهب العمل واحد من هذا بواحد من هذا وفضل (قال مالك) لا يصلح الا مثلا تثل بدأ سد ﴿ قَلْتُ ﴾ فلو اشِهْرَى دَنَانِير مَنْقُوشَةً مَضَرُوبَةً ذَهِبَا ابْرِيزاً أَحْرَ جَيْداً بَتْبَر ذَهِب أصفر للممل وزنا بوزن (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان أصاب فى الدنانير ما لا تجوز عينه في السوق وذهبه أحمر جيد أينتقض الصرف بينهما أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولا أرى أن ينتقض الصرف بينهما ولا أرى له أن يرد لما دخل الدنانير من نقصان العدين لان ذهبه مثل الذهب الّتي أعطى وأفضل قليس له أن يرجع بشئ إلا أن يصـبب ذهب الداانـير ذهبا منشوشا فينتقض من الذهب بوزن الدَّالير التي أصابها دون ذهبه ولا ينقض الصرف كله ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتُ انْ اشتريت خلخالين فضة بوزمها من الدراهم أبجوز هذا في قول مالك قال نعم ﴿ فَالَّبُ فان أَصِاب مشترى الخلخالين بهما عيبا كسرا أو شقا لم يعلم به حين اشتراهما أله أن ردها (قال) لم أسمع من مالك في هـ ذا شيئًا الا أني أرى أن يردهما بالسب الذي وجــد فيهما ويأخـــد دراهمه التي دفع في الخلخالين ﴿ قَلْتَ ﴾ لم جعلت لصاحب الخلفالين أن يرد ولم تجمل ذلك لصاحب الدنانير الذي الشتري بدنانيره تبرآ مكسوراً (فقال) لان الخلخالين بمزلة سلمة من السلم في هذا الموضع ولا بد للناس أذيتبايموا ذلك بينهم ولا يصلح لهم أن يدلسوا السب فيا بينهم في الآنية والحلي انتا هو يمنزلة مالو اشتراه بسلمة أو بذهب فاذا أصاب عيباً رده فهووان كان أنما اشتراه بمثل ورَّنه من الرقة فأصاب به عيباً فلا بدله من الرد أيضاً ولا يكون الخلخالان في يديه عوضاً مما دفع فيهما من وزبهما من الدراهم اذا لم يرض الخلخالين اذا أصاب عياً لان الذي رضى به من دفع دراهمه لموضع صياغة الخلخالين ولكنه جاً نز فى البيع حين أخذهما مثلا بمشـل ولم ينظر في صياعــة الحلى ولا في عيون الدراهم والدنانير لانه لوكان في واحدة منهما زيادة لموضع الصياغة فى الحلى أو السكة فى الدنانير والدراهم ماجاز أن

يشترى تبر مكسور بدنانير مضروبة على وجه الاشتراء والمكاسبة كيـ لا بكيل ولا جازحلي مصوغ تبر مكسور بوزه ولا بالدراهم بوزيها ولا بالدنانير بوزيها انكان الحلى من الذهب ولا يجوز اذاً قبع بدنيق لان معرف الناس أن القمع يزيد وانما يعطى ممطي القمح بالدقيق لمكانماكني ولمنفعته بالدقيق فلو وجدنا بالقمح عيبا أوبالدقيق عيبا لرد كل واحد منهما فكذلك الحلى اذا وجد به عيبا رده ﴿ قَلْتُ ﴾ فما بالـالدنانير التي أصبت بما عيما لا تجوز لعبها لم لا تجعمل لمشتريها أن يردها (قال) لأن القمح اذا كان معيباً لم يكن دقيقه كدقيق الصحيح ولان الحسلي اذا كان معيباً لم يكن تبرد كالدراهم المضروبة وان الدنانير التي وجدبها عبا لا يجوز ولم تكن منشوشة كان تبرد مثــل التبر الذي أعطى أو أفضــل فلبس له أن بردد وكـذلك لو باع الخلخالين من ذهب أو فضة شهر من ذهب أو فضة فوجـــد في الخلخالين عيبا فردهما منـــه وكان ذهبهما أو فضتهما مستويين أوكان الخلخالان أجمود ذهبا أو ورقامن أ الفضة أو الذهب التي دفع فبهمالم يكن له أن يرده ولم يكن له حجة ان قال أنا أرد تبرى يقال له مافي بديك مثل تبرّك أو أفضل فــلا حجه لك فيها برد وانمــا برد من ذلك العيب في الحلي وانكات الدنانير التي باعها به مثله أو أجود لان الناس يعلمون أنه اعا أعطاه دنانيره أودراهمه لمكان صياغة هذا ولكنه أمرجوزهالناس وأجازه أهل العلم ولم يروه زيادة في الصياغة ولا في صرف الدنانير واذا وقعت العيوب لم يكن بد من الرد وعلى هذا محمل جميع ما يشبه هذه الوجوم

ـه ﴿ ما جا، في المراطلة ﴾ ⊸

و قلت ﴾ أرأيت لو أني صارفت رجلا دنانير سكية مضروبة ذهبا أصفر بذهب تبر مكسور إبريز أحر وزنا بوزن (قال) لا بأس بذلك وقلت ﴿ فلت كَانِيرِي اللهِ مُصْرِوبة فِعْمَها منه بذهب تبرأ بريز أحر وممها دنانير ذهب أصفر سكية بيضروبة لصفها تبر ونصفها سكية مثل سكة الدنانير الاخرى (قال) أذا كانت السكتان نفاقهما عند الناس سوا، الني مع الابريز التبر والتي ليس معها شي

المنبال المنابعة

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الامى ﴾ (وعلى آله وصحبه أجمعين)

حر كتاب البيوع الفاسدة كا⊸

؎﴿ في البيوع الفاسدة ﴾⊸

و قات ﴾ أرأيت من اشترى ثيابا بيما فاسداً أو حيوانا أو رقيقا فطال مكثمها عنده و نتنير أسوانها أله أن يرد ذلك وقد طال مكتمها عنده (قال) قال مالك أما لحيوان فنها لا تبت على عالها لانها نمو أو تنقص فان طال مكتمها عند المشتري كان ذلك فو وأما النياب والعروض كلمها غير الحيوان والرقيق فان تذيرت أسوانها أو دخلها العيب فقد فاتت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان تغيرت أسواق هذه العروض ثم رجعت الى أسوانها يوم قبضها (قال) ليس له أن يردها وقد عادت الى أسوانها يوم قبضها (قال) ليس له أن يردها لانها قد تغيرت بالاسواق فلها تغيرت ازمته القيمة فليس تسقط الله النيسة عنه وإن عادت الى أسواقها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت أيابا أو عروضا بيما فاسداً فيمتها أوردت على بعيب ولم تنغير هذه العروض ولا هذه بيني قويا (قال) له أن يرد ذلك على البائع عند مالك اذا رجعت اليه السلمة باشتراه أو ببية أو بصدقة أو تميرات أوردت عليه بعيب اذا كانت عروضا لم تنغير بالابدان و ببية أو بصدقة أو تميرات أوردت عليه بعيب اذا كانت عروضا لم تنغير بالابدان و لا بالاسواق وليس بيعه اياها اذا رجعت اليه على أسوانها فونا وله أن يردها (وقال)

يصلح حتى تأخذه أنت منيه فنقبضه ثم تعطيه (وعن) بكير بن الاشتج وابن أبي المبائع أوبان أبي المبائع أوقال) ابن أبي جمفر ولا يكره اذا كان عليك سلف قمح غير بيم أن تتولى المبائع أوف هذا كذا وكذا ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال الليث وقال محيى مثله ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال مالك في هذا ان أمم المشترى أن يذهب الى رجل كان أه في طعام ابناعه منه قبل أن يستوقى (قال مالك) وان كان ذلك الطعام سلفا وكان حالا فلا بأس بأن يحيل الذي عليه الطعام هريمه في طعام له على رجل آخر لأن ذلك ليس بنيع وانما هو رجل ابناع الطعام عليه من أحد اعا قضى به دينا

—ﷺ تم كتاب الآجال والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد ﴾ ﴿ النبي الامن وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب البيوع الفاسدة ﴾

(١٩ _ المدونة _ تاسم)

﴿ قَلْتَ ﴾ قَالَ كَانَ اشتراها بِيعا فاسداً قولدت عنده ولداً ثم مات الولد أله أن بردها ويأخذ الثمن في قول مالك (قال) لا لانها حــين ولدت عنــده فقد فانت وحالت لا ـ واق فلا يرد البيع كانت من المرتفعات أو من الوخش ﴿ قَالَ ﴾ فهم فرق مالك ين البيع الفاسد اذا حالت عند المشترى بنقصان بدن أو بزيادة بدن أو زيادة سوق أو نقصان سوق أو ولادة لم يكن له أن يردها ويرجع على بائمها بالثمن الاأن يرضى البائم والمشترى بالرد ويينالذي اشترى بيعا صحيحا وقد نقصت بسوق تغير بزيادة أو تعمان أو أصابها عيب غمير مفسد كان له أن يرد في قمول مالك ولا شيّ على المشترى في ذلك ﴿ قلتَ ﴾ فبم فرق مالك بين هذين (قال) لازالبيم الحرام هوبيم وان كنا قد أخطآ فيه وجه العمل فهو ضامن وقسد باعه البائع ولم يدلس له عيبا وأخذ للجارية ثمنا فلها كان ذلك البيع مردوداً أن أصاب الجارية بحال ما أخذت منه ردت عليه فأما ان تفـيرت فليس له أن يرد لانه ليس له أن يأخذ منــه جارية صحيحة وبردها ميية أويأخذها وقيمتها ثلاثون دينارآ فتحول سوقها فيردها وقيمتها عشرة ا دَانِير فيـذهب من مال البائع بمشرين ديناراً أو نمو في بديها وقد كان لها ضامنا وأخذ البائع من المشترى زيادة فيمها عشرين ديناراً أو ثلاثين ديناراً وانما كانت الزبادة في ضان غيره وانما أخطأ في العمل فلزمتيه فيمتها يوم قبضها وانما العيب أمر كان سببه من البائع ولم يكن سببه من قبــل المبتاع فاذلك ردها وكان ماأصابها من عبب يسير من حمى أو رمد أو ضرر جديم أوعيب يسير لا يكون مفسداً قليس على المُسترى فيه ثيئ الا أن يكون كبيراً فاحشاً أو عبياً مفسدا مثل الدور والقطع والسم وما أشبهها فذلك حينئذ يكون المبتاع بالخيار ان شاء ردها وما نقص العيب منها وانشا. أمسكها وأخذ قيمة العب من النمن الأأن يقول البائم أنا آخــذها نافصة وأدفع اليك الثمن كاه فسلا يكون للمبتاع هاهنا حجة فى حبسها الا أن تحبسها ولا يرجه على البائع بشيء أويردها ولا شئ له عليه ﴿ فَاتَ ﴾ وكل هذا قول مالك قال نعم ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت ان اشترى سَامة الى أجل مجهول فقال المشترى أنا بطل الأجل

غيره ليس له أن بردها لانه قــد لزمته القيمة فيها ﴿ قلت ﴾ قان كانت حين تغيرتءن أسواقهانم رجعت اليه بهبة أو ميراث أوصدقة أو وصية أو شراء أوردت إ بعيب فرجعت البيه يوه رجعت وهي على أسوانها يوم اشتتراها أله أن يردها على البائم (قال)لالانبا لما تغيرت عن أسواقها كان ذلك فومًا حين تغيرت عنده أوَّ عند ُغيره ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأيت لو أَنَّى اشتريت جارية بجاريك غير موصوفتين (قال) ﴿ عندى ألصاحبها لقى باعها مني أن يأخذها مني ويأخذ ما نقصها ﴿ فَقَالَ ﴾ لا الا أن ﴿ تشاه أنت أن مَدفعها اليه وما نقصها ﴿ قات ﴾ وما يكون على ﴿ قَالَ ﴾ عليـك قيمتها ﴿ يوم فبضها لامك فبضها على بيع فاسد فلم حالت يتغبير بدن لرمتك فيمتها عند مالك ﴿ فَلَتُ ﴾ وكذلك انكانت أسواقها قد تغيرت لزمتني الفيمة فيها ولم يكن لى أن أردها في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قال الذي باعها أنا آخذها عورا، أرضي ا بذلك أو قال أنا آخــذها وازكان سوقها فــد نقص وأبيت أنا أن أدفعها اليــه فلت إ أدفع اليك فيمنها أيكون لى ذلك أم يلزمني أن أدفعها اليه بنقصانها في قسول مالك إ (قالَ) ذلك الى المشترى ان شاه دفعها ناقصة كما طلبها منه بائمها وان أبي الا أن يمطيه النَّيمة فذلك له عند مالك ﴿ قات ﴾ وكذلك أن كانت قد زادت في بدنها أو إ زادت في سوقها فغال للشترى أنا أدفعها اليك أيها البائع بزيادتها وقال البائع لا أقبلها إ ولكن آخيذ قيمتها (قال) ذلك للبائع عند مالك ان شاء قبلها كما رضي المشتري بزيادتها وان أبى لم يجسبر على ذلك وكانت القيمة له على المشسترى وتكون الجارية ا للمشترى ﴿ قَالَتُ ﴾ وكذلك ان كانت هذه الجارية على حالها الا أنها قد ولدت عند مشتريها (قال) الوَلد فوت ﴿ قات ﴾ وهــذا قول مالك قال فعم ﴿ قال ﴾ وقال لى ۗ مالك اذا ولدت الامة فهو فوت في البيع الحرام. وليس الولد فوناً في النيوبوان وجد إ مها مشتريها عيبا والبيع صحيح وقد ولدت عنــده ردها وولدها وليس له اذا ردها ان **ا** يحبس ولدها فان أبي أن يرد ولدها لم يكن له في العيب شي الا أن يردها بالولد إ

وأنقدك النمن الذي شرطت الى الاجل وقال البائم لا أقبل ولكني آخذ سلمتي لازكم الصفقة وقعت فاسدة ماقول مالك في ذلك (قال) للبائم أن يأخذ سلمته عندمالك ولا ينظر في ذلك إلى قول المشـــترى لان الصفقة وقعت فاســـدة الا أن تفوت نماه أو نقصان أواختلاف أسواق فيكون عليه تيمها ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت اناشتري ثمرة نخل قبل أن يبدو صلاحها فجدها قبل أن يبدو صلاحها (قال) البيع جائز اذا لم يكن كاركى البيع شرط أنه يتركها حتى يبدوا صلاحها فزقلت كه فان اشتراهاقبل أن يبد وصلاحها فَعَرْكُمَا حَتَى بِيدُو صَلَاحِهَا ثُمَّ جَـنَدُهَا مَاعَلِيهِ ﴿ وَالَّ ﴾ عَلَيْهُ قِيمَتُهُ يُومُ جـندُهُ الْ كَانّ رطباً ﴿ قالتَ ﴾ وكذلك ان تركه حتى صار تمراً فجده (قال) ان تركه حتى يصير تمراً ثم جده فعليه مكيلة تمرد الذي جــده وهو قول مالك ﴿ ابن وهب ﴾ قال يونس وقال ربيعة لاتجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدها حلالا والآخر حراما. ومن ذلكِ مايدرك فينقص ومن ذلك مايتفاوت فلا يدرك بعضيه الابظيم فيترك قال أ الله تبارك وتمالى فان تبتم فلكم رؤس أمــوالـكم لانظامون ولا تظلمون فــكل يع حرام لمبدرك حتى تفاوت فلا يستطاع رده الا عظمية فقد تفاوت رده وماكان من أمر ينقصه بين أهله بنير ظلم فلم يفت ذلك فأنقضه ﴿ ابن وهب ﴾ قال وسمعت مالكما يقول الحرام البين من الربأ وغيره يرداني أهله أبدا فات أولم يفت وما كان مماكر هه الناس فانه ينقض ان أدرك بعينه فان فات ترك

- الشراء الفصيل والفرط واشتراط مخلفته المعنفي

﴿ فلت ﴾ مانول مالك فى اشتراء القصيل أو القرط والقضب والسترط أن يؤخر ذلك شهرا أو نحو ذلك حتى بقضب ويشتدنم بقصله أو اتشتراه واشترط خلفته خلفة القصيل أو القرط أو الفضب (قال) قال مالك ما اشتريت من القصيل أو القضب أو الفرط وقد بلغ ابانا يرعى فيه أو بحصد فيعلف ولم يكن فى ذلك فساد فلا أرى بذلك بأسا أن يشترى ويشترط خلفته اذا كانت الخلفة مأمونة اذا لم يشترط ذلك أن بدعه حتى يصير حبا فان اشترط ذلك فان ذلك حرام لا يجوز والبيع فيه مفوخ

وَنَ لَمْ يَشْهُرُطُ ذَاكَ عَلِيهِ حَتَّى صَارِحًا فَأَنَّهُ يَظُرُ الَّي مَا أَكُلُّ مَنْهِ وَالَى مَا خَرْجُ حَبًّا وَحِسَكُم قَدْرَ ذَلْكُ مِنْهُ ثُمُّ يَرِدُ عَلَى صَاحِبِهِ وَيَأْخَذُ مِنَ الْخُنُ مِنَ البَّائِمُ فَلَدُرَ ذَلْكُ (قال) وتفسير ما قال لي مالك في ذلك أن الرجل اذا أشتراه واشترط خلفته فأكل رأسه وغلبته الخانة بالحب أنه لا ينظر الى الثمن ولكن ينظركم قيمة الرأس الاول في زماله وتشاح الناس فيه وكم كان قيمة الخلفة نما يتشاحالناس فيه وقدر تمهما فيحمل عي ذلك ذن كان الرأس التلتسين أو ثلاثة أرباع والخلفة الثلث أو الربع وان كانت غنة هي أغزر قرطا أو تضا أو أكثر لبانا لم ينظر في ذلك وانمــا ينظر الى قيمة ذلك فيقبض الثمن على ذلك وان كان الاول هو الثلث أو الربع والخلفــة هي الثلثان أو تلائة أرباع فيقسم الثمن على قيمة الاول وقيمة الآخر ثم ينظر الى قدر ذلك من لمن مما ذات بالحب فيرد بقــدر ذلك وان خرج الحب في نصف الخلفة أو نصف أرأس الاول فتيمته أيضاً على ما فسرت لك في ذلك (قال).وهذا وجه ما فسر لي منك من كراء الدور والارضين ﴿ قلت ﴾ فاذا خرج بعض هذا التصيل أو بعض النف أو بعض القرط فصار حبا لم يقوم الحب ولم يلتفت الى قيمة الحب في قول مالك (قال) نعم واتنا يقوم الاول والخلفة ولا يقوم حبا ﴿ قاتَ ﴾ أوأيت ماقول مالك في بيع القصيل (قال) اذا بلغ القصيل ابانه ولم يكن على وجه الفساد ﴿ قَلْتَ ﴾ فأى شئ مهنى الفساد (قال) معنى قوله انه انما يريد اذا كان قبل أن يبلغ الزرع الرعى أو أن يحصد ﴿ قات } ما قول مالك في القصال اذا خرج من الارض ولم بلغ أن يرعى أو بحصد أبصلح بيمه ويشترط تركه حتى يبلغ أن يرعى أو يحصد (قال) لا يصلح ذلك عند مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتراه وقد بلغ أن يرعى أو يحصد فاشترط تركه حتى مقضت أيشترط أن يتركه شهراً أو نحو ذلك ثم بحصده أو برعاه (قال) لا بحبني ذلك اذا كان يتركه شــهراً لانه اما بـــترى بتركه الزيادة في النبات فاذا كان انما يَمركه لنبات يزداده فلا يعجبني ذلك الا أن ببدأ بقصله مكانه يشرع في ذَاكَ فِكُونَ عَلَى وِجِهُ مَا يُؤكِّلُ فِيهِ يَأْخِرُ شَهِراً قِبَالَ أَنْ يَحْصَدُ جَمِيعُهُ لأنَّ كُلُّ شَيّ

۔ ﴿ فِي الرَّجَلِ يَشْتَرَى مَا أَطْمِتَ الْمَثْأَةُ شَهِرًا يَشْرِطُينَ ﴾ حَمَّ ــه ﷺ وفي البيم بالثمن المجهول ﷺ

﴿ وَمِنْ مُو أَوْ أَتِ إِنْ مُشْهَرِتُ مِنْ مَقَدَّةً مَا أَطْهِمِ اللَّهُ مِنْهَا شِيهِمِ الْبَحِوزِ هِمَا الشراء . لا في قول مالك (قال) لا مجوز هذا البيم في رأى لأن حمله في الشــهور مختلف أ شتد الحركبراجمله وإذا اشتد البرد قل حمله فقد اشترى مالا يعرف فلا خسير نه ما نلت كه أوأنت ان اشــترى سلمة اني أجلين مختلفين ان نقد الي أجــل كــذا كِذَا فَكَذَا وَكَذَا وَإِنْ فَقِدَ إِلَى أَجِلَ كَذَا وَكَذَا فِكَذَا وَكَذَا (قَالَ) قَالِ مَالِكَ هذا السم مفسوخ لا مجوز ﴿ فلت ﴾ قاز قال المشترى أنا أنقده الثمن حالا (قال) البيم على كل حال مفسوخ ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان قال له اشتر مني سسلمة ان شئت بالنقــد فيديار وإن شأت الى شهرين فيديار ين وذلك في طعام أو عرض ما قول مالك في ذنك (قال) تول مالك ان كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن رجم في البيع فالبيع بأطل وان كان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما انشأآ أن يرجما في ذلك رجماً لأن البيع لم يَلزم واحدا منهما فلا بأس بأن يأخذ بأى ذلك شاه ان شاه بالنقد وان شأه بالنسيئة ﴿ قَلْتَ لَهُ أُرأَيتَ لُو جِئْتَ الَّي رَجِّلَ وَعَنَّـدُهُ سلمة من السلع فقلت له بكم تنيمها قال بالنقد مخمسين وبالنسيئة بمائة فأردت أن آخذ ً السلمة بمائة نسينة أو مخمسين نقدا أبجوزهذافي قول مالك (قال) قال مالك انكان البائم ان شاء أن يبيع باع وان شاء أن عسك أمسك وان شاء المشتري أن يأخذأخذ وانَّ شاه أن يترك ترك فلا بأس مذلك وان كان ان شاه أحدهما أن يترك ترك وان شاه أذ أخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلا خير فيه وان كان قد وجب عليهماجميعا فهو أيضًا مكرود ولا خير فيه ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان بِمِتْ جَارِيَّة بألَّف مِثْقَالَ فَضَةُوذُهِمْ ـ أ ولم أمم كم الذهب وكم للفضة (قال) لا نجوز هذا في قول مالك لأنه لا مدرى ماله من الذهب وماله من الفضة

اشتراه رجل من زرع يشترط فيه يانا وزيادة حتى يصدير الى غير الحال التي يكون الورع فيها حين اشتراء لم كن ذلك طيبا كطيب النخل والعنب اذ أزهت فاشتري رجل ثمرتها فانمنا الزيادة فى الثمرة هاهنا طيب وحملاوة ونضاج وقد تناهى الثمرة والنبات . وأما في النصيل فبو نشوز وزيادة فالمهار في هسذا مخالفة لازرع في ا الشراء ومثل ذلك أن بعض القصبل والقرط بدق فيشترط عليه حين يشتره أن برعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين الى أن يبلغ قصيله فلا يجوز له لانه قد اشترط زيادة في النبات فكأندانما اشترى منه الساعة على أز يدعه الى بلرغه فهذا اشترى شيئًا بسينه الى أجل فلا يصلح وان أصابته جائحة كانت من البائع فكأنه اتسا ضمن له القصيل الى أن يبلغ ولو أخرت هــذا لأخرته حين يكبون بقلاثم يسقيه الى أن يبلغ القصيل (قال) ولو اشترى قل الروع على أن يرعى فيــه تلك الـــاعة (قال) لم يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه إلى أنَّ ببلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو قول مالك وانما اعترى في مسئلتك الاولى النبات وزيادته ﴿ وَمَا بِينِ لِكَ ذَلِكُ لُو أَنْ إِ رجـــلا اشترى من رجل صوفاعلى غنم وهي لو جزت لم يكن جزازها فسادا وفيها مَا لَا يَحْرُ فَاشْتَرَاهُ رَجِّلُ عَلَى أَنْ لَا يَجِزُهُ الْآلَلُ الْإِنْ تَشْنَاهُي فَيْهُ سَاتَ الصوف ويم يكن في ذلك خسير وهو ثما نهي عنــه مالك فالنَّفسيل عندي اذا بلغ أن يرعي فيه فاشتراه واشترط تركه الى أجل لزيادة يطلبهافيه فهو بهذه المنزلة ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت أول جزة من القصيل ثم أشترى بعد ذلك الخلفة أيجوز يذلك في قول مالك (قال) نم ذلك جائز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز لغير الذي اشتري

الاول أن يشترى الخلفة (قال) لايجوز ذلك في قول مالك . ومما يين لك المسألة

فىالقصيل لو أن رجلا اشترى طلم نخل علىأن تجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط

على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا بجدها فيقلمها عند مالك لم يكن فيه

خير فالفصيل والطلع بمنزلة واحدة

خدى ردت الى النيمة فان كانت النيمة أقل من النمن الذى ابتاعبا به لم يكن له أن يرجه على البائه بشئ واتنا الحجة هاهنا للبائع وليس للمبتاع حجة لانه قد رضى أن يُخذها بما قد أعطاه

مه ينظ في الرجل يكون له على الرجل الدين حالاً أو الى أجل كلية و ﴿ فينتاع به منه سلمة بعيمها فيتفرقا قبل أن يقبضها ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأيت لو أَن لي على رجــل دينا حالا أو الى أجل قرضا أو من ثمن سع فشتريت منه سلمة بعينها قبل محل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافتر قنا قبل أن أفيض منه السلمة والسلمة قائمة بمينها أيفسد البيم بيننا في قول مالك أم لا (قال) قَاءَاكُ مِن كَانَالُهُ عَلَى رَجَلَ دِينَ فَلَا يَبْتُمُهُ بِشِيءُ مِنَ الْاشْيَاءُ الْأَ أَنْ تَقْبَضُهُ مَكَانُهُ وَلَا يؤخره (قال) ولفدسألت مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذ منه سلمة هو فيها بالخيار أو جارية رائمة مما شواضعانها للاشتراء (قال) قال مالك فلا خير فيه فهذا بدلك على مسألتك أو هو مثله ﴿ قال ﴾ فقلت الك أفيشتري منه طعاما بعينه مداً بد فيب دأ في كيله فيكثر ذلك وتفي عليه الشمس فيكتاله من الفيد (قال مالك) لا بأس بهــذا ﴿ قلت ﴾ وان كان الدين قد حل أولم محل من قرض كان أو من بيم هو عنــد مالك سواه (قال) قال مالك هو سواه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني أ اشتريت من رجل ثوبا بمينه بمشرة دراهم الى أجل فافتر قنا قبل أن أقبض التوب منه انجوز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز وللمُشترى أن يأخذ ثومه ولا يفسد البيع افتراقهما لانه لم يمنع من أخذه منه لان الثمن الى أجل وليس للبائع أن يحس النُّوب وبقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن ﴿ قلت ﴾ مافرق بين هذا وبين آلذي كان له على رجل دين فابتاع به منه سلمة بديها فافترقا قبلأن يقبض لم كرد مالك هذا وجوز هـ د السئة الاخرى (قال) لان الرجل فد يستكري الدابة والدار بالدين الى أجل ولا يجوز له أن يأخسذهما بدين له على رجــل يركب الدابة أو يسكن الدار وكـذلك هـ ف الخاصة وما أسبها من الايمال لان هـ فـ ا دين بدين ﴿ فات ﴾ كراه الدابة

حَيْرٌ فِي الرَّجِلِ بِبَتَاعِ العبد على أن يُمنَّقُهُ أُو الجَارِيةِ على أن يَتَخَذُهَا أَمْ وَلَد ﷺ ﴿ فَنْتُ ﴾ أوأيت أن اشتريت عبدا على أن أعتقه أيجوز هذا الشراء في قول مالك قال نعم فو قات ﴾ مَ أجزته وهذا البائع لم يستقص الثمن كله لاشرط الذي في العبد (قال) لان البائع وضم من الثمن لاشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الغرر وانماكان يكون فيــه الغرر لو باعه على أن يمتقه الى سنتين أو يدبره فهذه المخاطرة والغرر ولا يجوزُ ما وضع له هاهنا من الثمن فان فات هذا البيع هاهنا بعتق أوتدبير رد الى القيمة في رَأْبِي ﴿ فَلْتَ ﴾ وكيف كان النرر هاهنا وقد فعل المشترى ما شرط البائع عليه (قال) لأن المنق الى أجل والتدبير غرر وان فعل المشترى ذلك لان العبد ان مات قبل أن يأتى الاجلّ مات عبداً ولان المدير اذا مات قبل مولاه مات عبداً ولم الدين يلحقها بمد موت سيدد فيرق ولعله لا يترك مالا ولا يمتق الاثلثه فبذا يدلك على أنه غرزًا وان بتات المنتى ليس بفرر لانه متت عقه ﴿قَالَ ﴾ قَا قُولُ مالك أن اشتريت عبدًا على أن أعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قَالَ ﴾ فان أبي المشترى أزيمتقه بمدأ أن اشتراه (قال) قال مالك ان كان اشتراه على الحلب المتق لزمـــه العتق وان كان الم يشتره على امجاب المتق كان له أن لا يعتقه وأن بـد له بنيره (قال ابن القاسم)وأرى للبائع أن برجم اذا لم يعتقه فيأخذه ومنتقض البيع اذا كان بحدثان ذلك مالم بفت أو يسلمه البائم أن شاه بلا شرط (قل) فإن فإت العبد وشع البائع على حقه كانت فيه القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلكوهو شرط لازم أن يعتقه وهو بيم جائز لا بأس به ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً على أن لا أبيع ولا أهب ولا أنصدق (قال) قُلُ مَلُكُ هَذَا البَيْمِ لاَ بِجُوزَ فَانَ فَاتَ فَالْقَيْمَةَ ﴿ فَاتَّ ﴾ أُوأَيْتِ انَ اشْتَرِيتَ جارِيةٍ عَلَى أَنْ أَنْخَذُهَا أَمْ وَلَدُ (قَالَ) قَالَ مَالَكُ هَذَا الَّذِيمِ لَا يُصَاحِ ﴿ قَلْتَ ﴾ فأن أتخذها أم ولد وفاتت بحمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها يوم قبضها ﴿قالَتُ ﴾ وكذلك ان أعتقها ولم يتخذها أمولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها فى قول مالك ويكون العتق مِئْزًا (قال) نعم الأأن مالكما قال لى فى الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فاذا فاتت

(۲۰ _ المدونة _ كاسع)

أو برضا البائع أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا بجوز هذا عند مالك

؎ﷺ في اشتراء الآبق وضماله ﷺ،

﴿ زَاتٍ ﴾ أَرأَيتِ ان اشْتَرِيتِ عبداً آلفا ممن ضاله في إيافه (قال) ضماله من البائم عند مالك لان البيع فاسد ﴿ قات ﴾ فان قدرت على العبد فقبضته أمجوز البيع أم لا وَ قَلَ ﴾ لا يجوز البيم لان أصل البيم كان فاسدا فان أدرك هذا البيم قبل ان تحول لاسواق أو يتغير العبد بزيادة بدن أو نقصان بدن ردّ وان تفييركان عا المشترى قمته وم قبضه وكمذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشتره الرجس فنلده أمه ثم نقيضه المشترى فيو عنزلة ما وصفت لك من العبد الآيق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمة والبعير الشارد ﴿ قات ﴾ أبجوز أن يبيع عبدُه الآبق في قول مالك كان قريب الغيبة أو بميد الغيبة (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿ قلتَ ﴾ وكذلك البمير الشارد أو الشاة الضالة أو البمير الضال لا يجـوز بيم شي من ذلك في قول مالك (قال) لعم الا أن مدعى مشتريه معرفته عوضم قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس مه ومتواضَّمان الثمن فان وجده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجده قد تغير أو تلف كان من البائم ورد الثمن الى المشترى وكذلك قال مالك في الآبيق اذا عرف المشترى موضعة فهو عنظرة العبد الفائب باع ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لاباع الجنين في نطن أمه ﴿ قلت ﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنينا أو ما وصفت لك من الاباق والضوال والبعير الشارد ففات عند المشرعي وتبضه وفات غِمَا أو نقصان أو موت أو اختـلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نماؤه وعليه ـ نفصاله ويلزمه قيمته نوم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المبتاع فهو من البائع والثمن مردود على المبتاع (قال مالك) وكَدْلُك الثمرة تباع قب ل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها من البأنع مادامت في رؤس النخــل فان قبضها المشترى فباءمـــا أو أكامها غرم مكيلتها وان جدها ولم يأكابا ولم يبعها ردها بعينها وكرا، الدار انما هما عليه دين فلذلك كرهه (قال) لا به دين بدين لان الكراء مضمون وليس شيئاً بعينه أرأيت العبد الذي هو بعينه لم كرهه مالك ولعله لا يكرد العبد ولا يشترى به سلمة الاسلمة بأخذها بكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) الذي حفظنا عن مالك ابه اذا كان له دين على رجل فلا يشترى به سلمة الاسلمة بأخذها بكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا يجوز ذلك (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأ يونة وليست عندى تمذلة غيرها من السلم (قال) فقلت لمالك أفرأيت الرجل بكون له على الرجل الدين أيأ خذ به داراً له غائبة (قال) كا خير فيه فهذا بدلك على مسألتك ولقارة بين المراف إلى مسألتك أن الرجل يكون له على الرجل الدين فأخذه به أول الإخراب الدين فأخذه به أن الرجل الدين فأخذه به أول الرجل الدين في الطعام الى أجل فلا بأس أن يتقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلمة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين بالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فلقبضها ولا يؤخرها

صر في الرجل بتاع السلمة بديم الدين الى أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلمة كان و قالت كو أو قالت كان أو قالت كان أو قالت كان كان كان كرد أن يشترى الرجل الطمام كيلا بدين الى أجل والطمام بدينه ثم يؤخركيل الطمام الى الأجل البعيد (قال) قأما أوى في السلم كلها أن لا يؤخرها الامد البعيد

حى فى الرجل بنتاع السلمة بقيمتها أو بحكمها أو بحكم غيرهما ﴾ و ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة بعينها بقيمتها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاى ین ترب اندهب بالورق و تراب الورق بالندهب (فقیل) له آنه غرر لا یعرف مافیه

هر عند بلخجارة (فقال) قد عرفوا ناحیته و حزره فلا أدی به بأسا (قال) و حد شی

مان ان غر بن عبد العزیز کتب بقطه الجمادن ﴿ قال ان الناسم ﴾ و ذلك رأیی

و ذات عندی لا آنه لا مجتمع الی الممادن الا شرار الناس ﴿ فات ﴾ أرأیت الممادن اذا

من فربار بس فأدرك لیلا أیكون له أن یبیع ما أدرك من لیلها فی قول مالك (قال)

شهر بن أو بحب " ماظهر فهذا من بیع الغرر فلا محل ﴿ فات ﴾ أرأیت الممادن اذا عمل

نر بط فیها فأدرك لیلا أیكون له أن عنم جمیع ما أدرك من لیا با فی قول مالك (قال)

نر مولا یشبه هذا الماء لأن هدا لم یجی فیه مثل ما جا، فی فضل الماه ﴿ قال ابن الناس فیها حقا ﴿ واخبر فی ﴾ ان و هب عن عبد الجبار

بن عمر عن ربعة أنه كان لا یوی بأنتاً باشتراء تراب المادن الذهب بالورق والورق

بالذهب » وعن محی بن سسمید مثله ﴿ اِن وهب ﴾ قال یونس وقال رئیمة لا یجوز

- ﴿ في سِع الابل والبقرالموادي ١٠٥٠

من بيع المادن ضريبة يوم ولا يومين وذلك عنزلة المخاطرة (وقال) الليث ومالك مثل

قول ربيعة من رواية ابن وهب

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ماسممتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل العوادى فى الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تعدو فى زرع الناس أو بقر تعدو فى زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت فى الابل هاهنا بالمدينة فأشرت أن تغرب وتباع فى بلاد لا زرع فيها (قال) فسألنا مالكا عن البقر بخصر والرمك ووصفناها له فقال أراها مشيل الابل ﴿ قلت ﴾ أفرأيت النهم (قال) ما محمت من مالك فى النهم شيئاً ولكن اذا قال فى الابل والبقر والرمك فأرى النهم والدواب بمنزلة الابل والبقر فالك باع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

- ﷺ في بيع المادن ﴾ ح

(قال) وسئل مالك عن سيم الغيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جائزا ولا يحل لا له اذا مات قطع الغار لغيره فلا أرى ذلك بحل سعه (**) ﴿ قلت كي والمعادن لا برنها ولاة الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا برنها ولاة الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا برنها ولاة الميت في قال كي ولقد سئل مالك أيضا فيا بلغنى عن المعادن التي ظهرت بأرض المنرب فقال ذلك الى الوالى أن يقطع المستنت لا هلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها قل الولاة تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بهامن غيرهم فكذلك أسلموا عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت ما ظهر قال كي قليل لمالك فتراب الذهب والورق أبياع (قال) لا بأس بذلك أن

(٣) وجد بالاسل هنا طيارة تنعاق بهذا البحدو نسما فيها (فضل)قال سحدون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد مضيح قلا ينبغي ان بكون هذا كف يعطى رجل معدنا وبنقق فيه و يسمل جديا بإلى فيبوت فيذهب همله باطلا وقدقالو اكلهم في البرخ بجمل له في حفرها جمل فيصل بصفها تميزانا السل انه ان عمل فيهاساحب البرحق فينفع بها يذهب عمل المجتمد باطلا ويكون له قدر ما عمل وقدقالوا في المساقاة اذا مات العامل قبل لورت ان أحبيتم ان تعملوا حتى شقفى المدة فذلك لكم والارجم الحائظ الى ربه وقال بعضم إيضاً في فورثة أن يعملوا في المات العامل الميتون على مواريتهم بيون في المدن اذا مات صاحبه ان ورث ألم الميتون على مواريتهم الميتون على مواريتهم بنها في المدن اذا مات صاحبه ان ورث فيها احق يعتمون ما يستق على مواريتهم فيهم الامهم اذا توكو قبل محمود ومن فيرهم الامراة من بعده ومن فيرهم المدن أو البرم اذا توكو قبل معلوا له بيمها ولا لورثه من بعده ومن ألم معابنه من المعدن أو البرم الورثة كان مصابته الناس عامة ويقطع ذلك الامام ان برى في ذلك رأيه فان كان الورثة وون على الميم واد كان عالى الميهم واد غي المعدن أو الله المهم واد كان الميهم واد غيرهم الامتون على دوله المعدن أو المعالم المي الميهم واد غيرهم المدة ويقطع ذلك الامام ال برى في ذلك رأيه فان كان الورثة تحتور على العدم دفة ذلك اليهم كود ذلك اليهم واد غيرهم اه

ـه ﴿ فِي البيع الى الحصاد والدراس ﴾

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجــداد أو الى العصــير أو الى العطاء أو الى النبيروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصاري أو الى صوم النصاري أوالى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى ا\$د أو الى العصير فذلك جائز لأن ذلك معروف(قال ملك) وانكان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز ﴿ قال ان القاسم ﴾ ولم نسأل مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصاري ولا صوم النصاري ولا الميلاد ولكن إذا كان وقتامعاوما فذلك جائز لابأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتري رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت ماليكا عما فقال سطرالي حِصاد البلد الذي تبايما فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى آخره فيكون حلوله عند ذلك ﴿ نَلْتَ ﴾ الحصاد في البلدان مختلف بعضها قبل بعض ﴿ وَالَى ﴾ لم يرد مالك اختلاف البلدان وانما أراد حصاد البلد الذي فيه سايعا ﴿ مَلْتَ ﴾ [فخروج الحاج عند ذلك أجل من الآجال اذا بـالما الله معروف (قال) أرى اله أجل معروف وخروج الحاج عندى أبين من الحصاد (قال) ولفد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشـــترى سلمة الى رفع جرن بئر دربوق فقال مالك وما يين بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق ولما يها زرع وحصاد (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا أجـل معروف ﴿ قلت ﴾ فان اشترى رجـل الى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامــه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجــل الحصاد وعظمه واز لم يكن له حصاد سنسم تلك فقد بلغ الاجل محله ﴿ ان وهبَ وأخبرني ابن جربج أن عمرو بن شعيب أخسبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن مجهز جيشا فقال عبد الله ليس عنـــدنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وســلم أن بتناع ظهرا الى خروج المصدق فابتلع عبد الله البمير بالبميرين وبالأبعرة الى خروج المصدق بأس رسول الله صلى الله عليه وسلم

و بن وهب مح عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسلمان بن يسار وابن في مد وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب ورسعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبر في) بن وهب عن ابن لهيمة عن ابن أبي جمفر عن افع أن ابن عمر كان يتناع البيع مسمة بن على صاحبه أن يعطيه اذا خرجت غانه أو الى عطائه ﴿ ابن وهب ﴾ عن مسمة بن على قال كن أمهات المؤمنين بشترين الى عطائهن ﴿ ابن وهب ﴾ عن عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسيب أنه كان يقول كل شئ مأمون لا يحد أن خاف فلا بأس أن يشتري وبياع اليه مثل الرجل بيتاع الى السطاء أو الى خروج الدرق وأشباد ذلك من الزمان ﴿ ابن وهب ﴾ عن سلمان بن بلال عن عمرو بن نافع عن ابن المسيب والقاسم بن مجمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع لى العطاء بأسا

◄ ﴿ فِي بِيعِ الْحَيْنَانُ فِي الآجامُ وَالرَّيْتُ قَبْلُ أَنْ يَعْصُر ﴾

و فات كه ما قول ما لك فيمن باع حينا ما عظراً عليها في الآجام أمجه و ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع برك الحينان فيميع صيدها من الحينان فكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف تباع الحينان في المساء (قال) ولا أرى لأهلها أن يمنعوا أحدا الصيد منها ﴿ قات كه أرأيت ان قلت لرجل اعصر زيتونك فقد أخذت منك زيته كل رطل بدرهم فقعل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) ان كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح بشترى منه وهو في سنبله فند بس واستحصد كل فقير بدرهم (قال) لا بأس بدلك (قال) وان كان الربت مختلفا اذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندى الا أن يشترط ان خرج جيداً أخذته بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا يقدد ويكون عصرة قربا الايام اليسيرة المشرة وما أشبهها فلاأرى بذلك بأسا (قال) لاني سألت مالكاعن الرجل بأنى عند الحصاد الى الزراع وقد استحصد قمعه فيشتري منه وهو محصده على أن يدفع اليه تمنه منظ ده وهو يحصده على أن

ـ على واشتراء الصبرة على كبل فوجدها تنقص 🛪 🗝

﴿ وَمَا اللَّهِ أَنَّ اللَّهِ مِن رَجِّل صَبَّرَة طَعَامَ عَلَى أَنَّهَا مَأَةً أَرْدَبِ فَدَفْتَ آيه لدرهم وقات لرمها كلها فكالها فوجدناها تنقص عن مأنة أردب هل يلزم البيع . لا (قال) قال مالك اذا اشتراها على أن فيها مأنة أردب فوجد فيها مائة أردب الا شبة بديراً زمه البيع فيها أصاب في الصبرة من عدد الارادب بحصة ذلك من المن (قال) والكان الذي نقص من الصبرة الذي الكثير لم يلزمه البيع الإ أن يشاء لان المشترى يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعاما كثيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في العسبرة شيئاً قليلا أله لم تقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمى منَّهُ أردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلا لرمه البيع وان أصابها تنقص شيئا كثيراً لم يلزمه ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولايري هذا الشرط بفسد البيم (قال) نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط ينسد البيع وقات كم إقال) قال مالك كآنه اشترى من هذه الصبرة ماثة أردب فيو وان قال على أن فيهاما له أردب شبيه بهذا ولا فسد البيم ﴿قاتَ ﴾ أرأيت رَ سَرَى الصِرِدَ على أَرْفِها مائة أردب فأعطاه غرارُه يكيل فيها أوأمره أن يكيلها فى غرائره ويرفعه فى موضع من المواضع وغاب عنه المشــــترى فلما أناه قال قد كلَّمها وصاعت وكانت تسمين أردبا أوكانت تمام المائة وكذبه المشترى فقال لم تكل أو قال فد كات وكانت عشرة أرادب أو عشرين أردباً ذكر من ذلك شيئاً فليلا (قال) أرى فى قول مالك أمه لا يلزم المبتاع ماقال البائع الا أن تقوم البينة أنه قد كال مأنه أردب ودراسه وتذريته (قال مالك) هذا أمر قرب فأرجو أن لا يكون به بأس (قالي)
وان كان الزيت مأمونا في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف ساله
كما يعرف حال القمح (قال) لا أرى بالنقد فيه بأسا اذا كان عصره قربا مشرق
على ما يعرف أخذه أو على الحيار فلا بأس به لانه في قريب وليس فيه دين بدين
ولا سلمة مضمونة بعيمها هو قال سحنون كه وقال أشهب بيع الزيت على الكيل اذا
عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرطال فان كان القسط يعرف كم
عرف وجه الزيت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرطال فان كان القسط يعرف كم
غيه من رطل ولا نختلف فيلا بأس به وان كان ايختلف فلا خير فيه لانه لا يدرى

- ﴿ فِي بِعِ الرَّبِلِ وَالرَّجِيعِ وَجَلُودُ المِّينَةُ وَالْمَذَرَةُ ﴾ ص

ولا أرى بديمه بأسا ﴿ فات ﴾ فهل سعمت مالكا يقول في بيم رجيم ببي آدم شيئاً ولا أرى بديمه بأسا ﴿ فات ﴾ فهل سعمت مالكا يكرهم (وقال أشهب) في الزبل المشترى أعذر فيه و وقال أشهب) في الزبل المشترى أعذر فيه و وقال ابن القاسم ﴾ أعذر فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ وقال ملك عن رجل ماتت في داره ميئة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك وقال بكن يرى به بأسا أن يستأجر من يطرحها الدانير والدراهم ولكن انما كر هذاك لانه لم يكن يرى أن تباع جوانود الميا وان دينت (قال) وسألت مالكاعت بين المدرة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) وانما المدرة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) وانما المدرة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أنه عند مالك نجس والماكم وخناه البقر (قال) لا بأس مهذا أيضاً ولا أرى أنا به بأساً ﴿ فات ﴾ فبمرالنيم والا بل وخناه البقر (قال) لا بأس مهذا أنه عند مالك وقد رأيت مالكا يشترى له بمرالنيم والا بل وخناه الباغر عنام الميئة أثرى عند مالك وقد رأيت مالكا يشترى له بمرالا بل ولقد شل مالك عن عظام الميئة أثرى ان يوقد بها تحت القدر فكر وذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلير الطعام (فقال) انما في المين عنام الميئة أثرى الله عن القدر فكر وذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلير الطعام (فقال) انما في الميناء عن القدر فكر وذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلير الطعام (فقال) انما في قالم المناه وقال المناه و

أوكالها فوجد فيها أقل من المائة بشى يسير فبذاياز م المشترى ﴿ قات ﴾ ولم لا يلز المشترى ﴿ قات ﴾ ولم لا يلز المشترى المشترى ﴿ قات ﴾ ولم لا يلز المشترى ذلك البسير (قال) لا به لا يلز مه ذلك البيع الاأن يشاء اذا لم يكن في الصبير قان العالم الا أن يسير ﴿ قات ﴾ فهل يسئل المبتاع هل قبل ذلك الذي البسير قان قال قد فبلت أن منه بحصته من النمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضان ولاأره برضى أن يقبله الان المدما اللف ﴿ قات ﴾ فان كالها والمشترى حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أيكون الحالم المسترى في أن يأخذ ماوجد فيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال) فن لم ﴿ قات ﴾ ولا خيار في ذلك خيار في من المائة الاردب الا شيئاً يسيراً لزمهما جيماً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك (قال) الم

- ﴿ فِي الرَّجَايِنَ بِجِمِعَانَ سَلِمَتِينَ لَهُمْ فِيدِينَاتُهُمَا صَفْقَةً وَاحْدَةً ﴿ وَحَدَّ

وقات وأرأيت ان جمع رجلان تويين لها فباعاها صفقة واحدة من رجل أمجوزهذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هذا البيع لا في أواهم جمياً لا يعلم كل واحد منهما باع سامته فكل واحد منهما باعسامته عالا يعلم ماهو والمبتاع أيضاً لا يعربي لمن يتبع كل واحد منهما لو استحقت واحدة منهما الا بعد النيمة فو قلت في وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان مخدمني سنة صفقة واحدة عالة درهم (قال) هذا مثل ماقبله من مسائلك وهو كا على أن بعضه ملاء عن بعض أمجوز أم لا (قال) لا أواد جاؤاً وان تحمل بمضاوعلى عن بعض لا في أدى المشترى كأنه انما اشترى سلمة هذا على أن يحمل بهذا وعلى ان يشترى سلمة هذا على أن يحمل بهذا وعلى من المائيء سامته على أن يحمل بهذا وعلى من المائيء سامته على أن يحمل له عال شترى من هذا المدم فلا يصلح وكذلك قال لى مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم المنافي الذي يشترى من المرجل سلمة على أن يحمل له عال على رجل آخر

رَقْنَ مَالَكُ) هـ فَمَا لا يُصلح ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وقـ لَا كَانَ أَجَازَ أَنْ يَجْمَعُ الرَّجِلانُ السَّمْتِينَ فَيْنِيمَالْهِمَا هِيمَا ﴿ وَقَالَ أَشْهِبَ ﴾ هو جَائزُ اذَا جَمَعُ السّلَمَتِينَ وَبِأَعَاهُمَا عِمَانَةً وَعَارَ انْ ذَلْكُ جَائزُوهُو قُولُ سَحْنُونَ أَنْهُ جَائزُ

معير في البيع على الحيل بهينه والبيع على الرهن بهينه وبغير عينه ﴾:-﴿ وما نخاف فيه الحلابة ﴾

وَ وَانَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ بِعَنْهُ بِيمَا أُو أَفْرَضَتْهُ قَـرْضًا عَلَى أَنْ يُعْطِينِي فَـلانًا حميلاً بَعْيْنَهُ أبجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزاً ان رضى فلان فان أبي فلان فلا بيع بينهما ولا فرن الا أن يشاه البائع أن يمضى البيع فحميل غميره أن طاع بذلك أو بنير حميل فيجوز ذلك (قال) وهــذا اذا كان الحميــل الذي اشترط في البيع قرب النيبــة أو بحضرتها ولم يتباعد ذلك ﴿ قلت ﴾ كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لأن النكاح لا خيار فيه والبيم فيه الخيار ﴿ فَاتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا واكمن مالكًا قال في الرجــل يَتْزوج المرأة على أنه ان لم يأت بالمهر الى أجل يسميه فلانكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا بُكاح ولا نكاح بينهما ﴿ قلت ﴾ أالك فالرجل بيبع السلمة على أنه ان لم يأت بالنمن الى أجبل كذا وكذا فلا بيع بلِيهما (قال) شرطهماً باطل والبيع لهما لازم فهذا مما بدلك على النرر في مسئلنك ﴿ قات ﴾ كيف هذا في الخلع (قال) إنّ لم يرض فلان بالكفالة فهي زوجته ﴿ فلت ﴾ والدم العمد كذلك يكون على حقه في الفصاص ان لم يرض فلان بالكفالة (قال) نم كذلك قال مالك في الدم الممدعلي أن يعطيه مالا فان أعطاد مالا والا ضرب عنقه ﴿ قلتَ﴾ أوأيت لو بمت سلمة على أن يعطيني حميلا رجلا ساد له والرجل غائب (قال) ان كانت غبيته قرية فالبيع جائز ان رضي فلان أن يَحْمَلِ النَّمَنِ (قال) وإن كانت غبته بديدة فلا خير في ذلك ﴿ قاتَ ﴾ فان أبي وَلانَ أَنْ يَحِمَلُ بِالنَّمِنُ ﴿ وَالَ ﴾ فالبَّدُم بِالْخَيَارِ انْ شَاءُ أَمضَى البَّيْمِ وَلا حميلُ له بحقه وان شا، أبطلُ البيع وأخذ سلمته ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان بمت عبداً لي من رجل على

هذ "ببع جائز وعليه أن يعطيه ثقبة من حقه رهنا لانه من اشتترى على أن يعطى رِهُ: وَنَا أَرْهُنَ فِي ذَلِكَ النَّقَةَ وَلَمْ يَقِعَ النَّمَنَ عَلَى ثُنِّ مِنَ الرَّهِنَ فَيْفُسد به البيع قالبيع ج أز ﴿ فَاتٍ ﴾ أو أيت لو أنى بعت من رجـ ل سلمة على أن يرهنني عبده فلامًا فالما بايعته أبي أن يدفع الى الديد (قال) مجسر على أن يدفع اليك العبد ﴿ قاتَ ﴾ ولا تراه من رَ مِن الذي لم يقبض (قال) لا وبجبر على أن يدفع اليك العبد ﴿قَلْتُ﴾ وهذا قول ملك (قال) هذا رأبي ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن يه طبني عبده رهنا قال نم ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يمطبني عبده رهنا جبرته عليه قال نم ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك أنَّ كان شرط عليه أن يمطيه حميـ الا بحقه ولم يسمه فالبيم جُنْزِ وبحِبرِ على أن يمطيه حميلاً ثقة قال نم ﴿قالَ ﴾ ولا عذر لهولا يفسخ (قال) نَمُّ ا وهذ منل الرهن ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شـــاب أنه قال لا بأس بانبيع بالنسينة ويرتهن مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليهوسلم طرقه منيف له فأتى يهوديا فرهنه درجه وقال حتى يأتينا شي ﴿ اِنْ وهب ﴾ وأُخبر في حفص بن مبسرة عن زيد بن أسلم أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتمانسا. فأغلظ فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فَهُ طَالِبَ حَقَّ ثُمْ قَالَ لِلرَّجِـلِ الْطَلَقِ الى فلان فليبمنا طعاما الى أن يأتينا شئ فأتى اليهودي فقال لا أسم الا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسسلم اذهب اليه بدري أما والله اني لأمين في السهاء وأمين في الارض

-﴿الدريمة والحلامة ﴾-

﴿ وَالْمَاكِ وَازَاتِ انَ اشْتَرِيتِ ثَيَابًا فَرَقَتُهَا أَكَثَرُ وَنَشَرَانَى ثُمْ بِمُهَا مِنَ النَّاسِ برقومها ولمُ أقل قامت على بذلك أيجوز هـ ذا البيع أم لا (قال) سألت مالكا عن هـ ذا غير مرة وسعته سئل عنه غير مرة فكرهه كراهية شديدة وخاف في ذلك الذريمة إلى الخلابة والى مالا بجوز

أن برهني من حتى عبداً له غائبا عنا (قال) البيع جائز وانمــاهـو بمنزلة ما لو اشتري سلمة غائبة بسامة حاضرة وتوقف الحاضرة فان وجدت الغائبة بحال ما كانت تعرف جاز البيع بينهما وكـذلك الرهن ﴿ قلت ﴾ فان قال المشترى حـين تلف العبد الذي أ ساد رهمنا أنا أعطيك مكان العبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنقض البيع أيكون لم ذلك (قال ابن القاسم) لا ينظر الى قول المشارى ها هنا وانما ذلك الى البائع ان شاه قبل وان شا. نقض البيم لانه لو أن رجلا باع رجلا سامته على أن يرهـ، عبداً بدينه ففعل ذلك فلما رهنه اياً. قال صاحب العبد أما أحتاج لي عبدي وأخاف عليه الفوت وهذه دار أرهنك اياها ثقة من حقك والدار خير من العبد لم يكن ذلك له الا أن يرضى المرسن كذلك قال لى مالك فكذلك مسئلتك أنما باع على رهن بسيب فليس له أن يصرفه الى غيره ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو اشتريت سلمة من رجـل على أن أرهمنه عبداكي ففعلت فدفعت اليبه العبد الرهن وأخذت السلمة فسأت العبد عنده أبطل همـذا البيع أم لا (قال) لا ببطل البيع ويكون جائزاً ولا يكوز له أن يرجع عليك برهن آخر و كمون حقه عليك الى أجله انجمكان لذلك أجل أو حالا اذا ا تكونوا سميتم أجلا ﴿ قلتَ ﴾ فالذي اشترى على أن يرهنه عبده فهلك العبد قبل أن يصل اليه لم أبطلت البيع بينهما ان أواد ذلك البائع ولم تجعل البيع جائزاً بمنزلة الذي قبض الرهن فمات عنده ﴿ وَالْ ﴾ لان هذا انما باعه على أن يوصَل آليه الرهن فهو لما لم يصل اليه لم يكن رهناه بم عنيه (قال) ومما بين ذلك أنه لو فلس الرجــل المشترى صاحب العبــد الذي سهاه رهمنا والعبد عائب لم يقبضــه المرتهن لم يكن البائع الذي اشترطه رهنا أحق به وكان أسوة النرماه لانه رهن غير مقبوض وانما باعة على أن يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فلذلك أجازه ولا يشبه المسئلة الاخرى لان الرهن في مسئلتك الاخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم هلك الرهن بعد تمام البيع فهــذا فرق ما بينهما ﴿ فَلَتَّ ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة إلى أجل على أن أعطيه بالنمن رهنا ولم أسم له الرهن أبجوز هــذا البيم أم لا (قال)

حَيْمَإِ الْمُرْيِفُنِ بِلِيعِ مِنْ بِعِضْ وَرَثْتُهُ فِي مُرِينُهُ ﴾ ﴿

﴿ فَتَ ﴾ أُوأَيِّتِ أَنْ يَمْتُ عِبْدًا لِي فِي مَرْضَى مِنْ أَنِي وَلَمُ أَحَامُهُ أَنْجُوزُ أَمْ لا (قال) نم ذكن لم يكن فيه محاباة ﴿ فات ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأبي ﴿ قال ﴾ وَوْلَ مَنْكُ فِي الرَّبْضُ يُومَى بَّانَ يُمْتَقَ عَسْهُ غَلَامٌ لَابِنَهُ فَيْقُولُ الْآخْرُ لَا أَسِمَهُ مَا يسوى من النمن أثري أن يزاد عليه كما يزاد في الاجنبي الى ثلث ثمنه (قال) لاوليس هو كلاجنبي فقــد أجاز مالك أن يشــترى منه بالنمن بعــد الموت فني المرض جا رُز و لاشترا؛ والبيم في ذلك سواء

حى﴿ فِي بِيعِ الابعلى ابنته البكر﴾.

وَنْتُ ﴾ أرأيت الجاربة اذا حاضت أيجوز صنيع أبيها في مالها بيمهوشراؤه (قال) نم هو حارعند مالك لان مالكا قال حوز أبها لها حوز ولايجوز لهاقضا. في مالها حتى المدخل بيت زوجها وتعرف من حالها

حى﴿ فِي اشتراء الامة لها الولد الصغير حرُّ ترضعه ۗۗ ﴿ واشتراط رضاعته أو على أنها حامل ﴾

وقال مالك من باع أمة لهاولد حر واشترط أن عليهم رضاعه سنة ونفقته سنة منه عار اذا كان ان مات الصبي أرضموا له آخر ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شاة هي أنها حامل أبجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا أتيع (قال) لانه كانه أخذ لحنينها ثمنا حين باعها منه واشترط أنها عامل والله أعلم

﴿ تُم كتاب والبيوع الفاسدة من المدونة الكبرى وبه يتم الجزء التاسع ﴾

﴿ وَبِلَيْهِ كُتَابِ بِيعِ الْخَيَارُ وَهُواْ وَلَا الْجَزِّ، الْعَاشِرِ ﴾

مُحْكِرٌ مَا جَاءُ فِيمِن بَاعِ سَلْمَةً فَأَنْ لَمْ يَأْتُ بَالْنَقْدُ فَارْ بِيعٍ بِينْهُمَا ﴾ و

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ أَنْ الشَّتَرِيتِ عِبداً عَلَى أَنَّى أَنْ لَمْ أَنْفَـدُهُ الَّى ثَلاثَهُ أَوْم فلا يِع (قال) مالك لا يعجبني أن يعـقد البيع على هـذا ﴿ قلت ﴾ اكرهه مالك (قال ﴾ لموضع الغرر والخاطرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن نقده ^{حي}ى ذلك الإجار في له والآفلا ثنى له وهذا من الغرر والخاطرة ﴿ قَاتَ ﴾ ويكون هذا من البيعالغاتِ ويكون سبيله سبيل البيع الفاسد في الفوت وغـير الفوت (قال) مالك لايكون سبيله سبيل البيع الفاسدولكن يبطل الشرط وبجوز البيع فيا بينهما ويفرم الخمرا الذي اشترى به (قال) فقلت لمالك فلو كان عبدا أو دابة فلم يقبضها المبتاع حتى ا هلكت في يد البائع قبــل أن يأتى الاجل الذي شرط (قال) أراها من البائع ولا يشبه هذا الذي اشترى على وجبه النقد على أن بِذهب يأتيه بالثمن ويحبس البائم السلمة حتى يأنيه المبتاع بالثمن .هلاك هذه السلمة اذا كان انما حبسها البائع على أن بأتيه المبتاع بالثمن أرآها من المبتاع وهذه السلمة الإخرى التي اشتراهاالي أجل فازأ يأنَّه بالنمن فلا بيع بينهـما قال مالك أراها من آلبائع (قال) فقلت لمالك أتجيز هذا إ البيع (قال) أكرهه ولكن ان نزل رأيت المصيبة من البائع حتى يقبضهاالبناع وأريُّ الشرط باطلا واليبع لازما اذا وقع البيع ﴿ قَلْتَ ﴾ فأصل قول مالك في هذه السيقة أن البيع اذا وقع بينهما على هذا ان لم يقتم الى خبل كذا وكذا فلا بيع بينهما اذاوَّقَعُ البيع بطـل الشرط وجاز البيع والمصيبة من البائع فبـل أن يقبضها المبتاع (قال) ثم ا ﴿ قَلْتَ ﴾ وفرق مالك بين هذا وبين البيع للصحيح (قال) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ وجعل البيم الصحيح المصيبة مد عقدة البيع من المشتري (قال) نُمْ ﴿ قَلْتُ ﴾ ما قول مالكِ فيمن باع سلمة من رجل على أنه ان لم ينقده الى يوم أو يُومين أو الى عشرة أيام فلاً بيع بينهما (قال) قال مالك أكره هذا البيع أن يعقداد على هذا الشرط فان عقدا البيع

على هذا الشرط بطال الشرط وجاز البيع بينهما

﴿ قَالَ ﴾ أرأيت البيع الفاسد هل فيه شفعة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالت والبنيان فاذا تفاوتت بهدم أو بذيان كانت على المشتري انقيمة يوم قبضها ولايستطيرا

يدفع البه قيمة ما أفق مع القيمة التي وجبت البائع على المشترى والكانت 🚺

المشتري وتعت فاسدة فكدلك تقع صفقة الشفيع فكما رد صفقة البائع فكنك

ُ فوت فلذلك جاز البيع التاني وكان للشفيع أن يأخذ أبالشقمة بالبيع التاني

رأيت للشفيع الاخذ بالبيع الاول لامه ان أخذ بالبيع الارل كان ذلك مفدو

- ﴿ باب البيع الفاسد ﴾

فيه شيئًا الا أن مالكًا قال ينسخ البيع الفاحد في الدور وغسير ذلك وقال في العوز

الهدمت لم يوضع الشفيع من قبل الهدم شي وقبل له خــــذ قيمها التي وجبت الم

المشترى أودع وان كانت لم نفت فسخ البيع وليس الشفيع أن يأخذ لان البيع في المشهري أودع وأن فات م منت صفح بين ويس من على المنتقبة المنتري ومنه المنتري ومنه المنتري ومنه المنتقبة المنتري ومنه المناسبة المنتري ومنه المنتقبة الم

أيضاً بنبني أن ترد صففة المشتري ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أشتراها مشتر بِما فاسداً ثُمُّ إِنَّهِ

أمن غيره بيما صحيحاً (قال) فللشفيع أن يأخــــذها ان شا. بالبيع الثاني وهوي

الصحيح وابس له أن يأخذ بالبيم الفاسد فان قال أنا آخذ بالبيم الفاسد فلنا ذاك الى الما له أن أخذ بالبيع الصحيح أو بدع لان بهم المشتري الاشتراء

وهذا نول مالك (قال) قال مالك في الأشياء كلها من باع برماً حراما كان لايم في حال ويفسخ قبل أن يتفاوت دمي من الاشياء فاذ باعه المشهري قبل أن يتفاوت في

الثمن فيا بينهما ولزمه البيع بالفيمة وم قبض فعلى هذا رأيت مسألنك ف الشغة على الله المنافق المن

حينان الى البائع الاول ومسخ مع الآخر الصحيح فلا يكون الشفيع شفة انتها

ن أخذ بالبع الفاسد وانما له ان يأخذ بالبيع الصحيح أو يدع ويترادان الاول لان تبية نيا بنها ولم أسمع من مالك فيه شيئاً لا أنى استحسنت هذا ﴿ قال ابْ شاہے کہ وہ۔ ذا اذا کانت الدور والارض بمینہا لم تنت بنا، ولا ہ۔ دم فان فات

وبن، أو الحدم فان الشفيع يأخذ أن شاء بالقيمة التي لزمت المشترى وان شاء أخذها لخمز الذي بيعت به في البيع الصحيح وهي اذا فاتت فانما كان للشفيع أن يأخذها ردها فأرى الآن للشفيع أن يأخذها عما لرم المسترى من الفيمة وم قيضها 📢 منية لانها رد وليم الفاسد وقد لرنته القيمة فيها حتى كأنه بيع صحيح ﴿ فلت ﴾

صارت الآن بيما لاهذر على ردها وان كان المشترى أحدث فيها بناء لم يأخذها 🚅 أزات ان ترادا البيع فيما بينهما البائع الاول والمشتري الاول والشقص من الدار في د للشدى النابي الذي اشترى شراء صحيحا فقدم الشفيع بعد ما ترادا الحن فها بينهما ومرم المشترى الاول القيمة للبائم فقدم الشفيع فقال أنا آخذ بالشفمة (فقال) ذلك إنه أخذ بأى ذلك شاء ألا تري أن المشــترى الناني الذي اشترى الدار اشتراء

مميعة لو أصاببالدار عيبا بعد ما تراد الباؤم الاول والمشترى الاول الثمن فيما بينهما وترجما لى النيمة نقضا، قاضأو بغير قضا، فأراد هذا المشترى التاني أن يرد الدارعلي الشنةي الاول بالعيب كان ذلك له فان ردها عليه بالعيب فأراد المشترى الاول أن |

يردها على البائم الاول بالبيم الفاســد لم يكن ذلك له لان البيم قــد صح فيا بينهما لجَمِية التي تراجما اليها الآأن يكون أنما يردها بالميب فيكون له أن يردها بالعيب من ودت عليه مه ويرجع على البائم الاول بالقيمة التي كان أخذها منه ﴿قَالَ ﴾ وقال و أن رجلا اكترى داية إلى موضع من الواضع فتعدى ذلك الموضع

فضمنه رب الدار قيمة الدابة وقبض الفيمة ثم أصاب المتعدى بعد قائد الدابة بحالها لم تنفير فأواد رسها أن يستردها ويرد الثمن على المتعدى (قال) قال بيعا حلالا قال مالك البيع الذني ينفذ ولا يرد ويترادان البرثع الاول والمشتري المناف المالك البيع الذني ونقد ذلك بينهما فايس له أن يستردها لان

ريت ما كان من الآجام والفياض أيكون في ذلك الشــفمة (قال) اذا

إن مومن اليه أن ينظر له وانما أمره بالاخذ فقط فسلم الشفية فذلك غير جائز ف نت ﴾ أوأبت شفعة الصّغير ان سلمها لاب أو الوصيُّ أيجوز ذلك على الصغير لناك الارض تشرب تناك الارض من تناك العدين او كان موضع الدين بعر: سرب الناك الله الناك الن كان هدم البنيان كله فان أبي كاما شريكين ولا يكون عليه شي لما هدم لاه مليا 🚺 🎝 صاحبه بيناً لأنّ بيمه جائز على صاحبه ﴿ فلت ﴾ أوأيت ان دفعت الى رجل مالا على وجه الشبهة وهـ ذا رأبي ﴿ قات ﴾ أرأبت ان قال رجـل يافلان اشـتر هذا ﴿ فَرَكَ وَأَنَّى الى شقص من دار أنا فيها شربك فاشـترى ذلك الشقص فأردت أنَّ وقدكان سلمها له قبل الاشتراء (قال) قال مالك له أن يأخذ بالشفعة وليس تعلق الله على المستعلم ورجل آخر فطلب ذلك الرجل الآخر الأخذ بالشفعة فان وان أشهد في ذلك قبل الاشتراء بشي ولا ذلك مما يقطع شفعته (قال) وقالتين المسترى أن يأخيذ بالشفعة مع ذلك الرجل أيضاً يضرب المشترى والرجل الآخر ولو أنه أخذ من المشترى ما لا على أن يسلم له الشفعة وذلك قبل عقد البيع كأن واحد مهما فيا اشترى المشترى بقدر ما لكل واحد مهما في الدارولا يضرب المنترى عــا اشترى ولكن يضرب قــدر ما كان له من الدار قبــل الاشتراء فيا المعامل و الله أو أن رب المال أمجوز له أن سِم شبطًا تما في بدى المقارض بنير مالك ذلك له فقيل لمالك فالهم اصطلحوا على أن يسلم المشترى للمستحق الذي و المستحق المستحق الذي و المستحق الذي و المستحق الذي و المستحق الدي و المستحق ا المترى فأراد الاخذ بالشفعة فقال رب المال ليس لك أن وأخذ بالشفعة لأنك أنت إنتربت وفيه فضل فلا شفعة لك في ذلك (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً وأرى الح أن أخذ إلثانيمة ألا ترى لوكان مع هذا المفارض رجل آخر شريك في الدار لم ابع ورد أن يأخف ما اشترى هذا المفارض بالشفعة كان ذلك له ولم يكن لرب

﴿ قال ﴾ أرأيت ان اشمريت شفصاً في أرض وشفصاً في عين من رجمل والدو الثلاث الارض تشرب تلك الارض من تلك العدين أو كان موضع العين بئراً تشرف منياه والا فلا شفمة لك وأما في النصف الذي استحق فيقال للمستحق الحقم المنطق المنطقة عنل ما قال مالك في المنظوض في الاشتراء والبيع لان أحــد بنياه أيضاً فان أبي قبل للمشترى الذي بني ادفع اليه قيمة نصف الدار بغير بنيانيا 🚅 للنه اوضين اذا باع جاز بيمه على شربكه وليس لشربكه أن يرد فهذا اذا باع فقدياع المال مردوداً فلا محل له هذا المال ويكون على شفعته ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالكِ في اشترى دارآ فأتى رجل فأدرك فيها شقصا فأراد أن يأخذ الدار بأشف أرقيل تقوم الدار جيمها وبقسم الثمن عليها فما أصاب ذلك البيت من شي كان له أن عليها ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأْبِتِ ان وكلت وكبلا يطاب شفعتي فيسلمها أيكون تسليمه بيا في قول مالك (قال) ان كان انما فوض اليه على وجه النظر له ان رأي غيثه أخذ الم وان رأى غير ذلك سلم فيسلم الشفعة فذلك جائز وان كان انما أمره أن يأخذ في الم

ـــــن المرأة شفمة وجبت لها وأبي زوجها ذلك (قال) تسليمها جائز عنـــد مالك ﴿ يَنْهِ لَا أَشْتَرَي وهِي أَحَقَ بِمَالِهَا أَنْ لَا تَشْتَرَى بِهِ شَيْئًا ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك . ندر وها وبيمها جائز رضي ذلك الزوج أولم يرض الا أن تحلي في بيمها واشتراثها وأو ذلك زوجها فيكون في ثلثها ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت الكانت غير مولى عليها ولاسفيهة أَوْ عَنْدًا فَإَعْتُ وَاشْتُرُكُ غَالِتَ أَيْكُونَ لأَحْدُ مِنَ النَّاسِ وَالدُّ أَوْ غَيْرِهُ أَنْ يرد محاملتها ما خلا زوجها (قال) قال مالك ليس ذلك لاحد الا للزوج وحدد فانه يرده ويكون التجارة ﴿ قات ﴾ فان كان غير مأدّون له في التجارة (قال) سيده أولى إن أفي الله و التجارة ﴿ قات ﴾ فان كان ذلك أكثر من الثلث لم بجز منه فليل ولا كثير 🕯 وَرَدَتْ جَمِيهُ وَهَذَا تُولُ مَالَكُ (وَلَ) وَانْ أَعَطَتَ الرَّاةَ زُوجِهَا مَالْهَا كُلَّهُ جَازَ ذَلِكُ ا وُوجِها ذَا كَانَتُ غَيْرَسْفَيْهِ وَأَعَا رَدُّ مِنْ مُطِّيَّة الرُّوجَةُ عَطْيَتُها لَفْيَرْوْجِها ﴿ وَقَلْتَ ﴾ شفيم وطلب العبد الأخذ بالشفعة وسلم المولى الشفعة (قال) أرى الكان على اللغيم المنافع المنافعة على أورث في قول ماك (قال) نعم (قلت) أوأيت من أعمر العمري دين فأراد العبد أن يأخـــذ ذلك لدين عليه ولفضل قد سين في الذي يأخــذ بالتقلة 🚺 🍇 عوض أنجوز هذا وهل تكنزن الدار لمن أعمرها ولورثته ويأخذ الشفيع بالشفعة فليس تسليم السيد هاهنا شيئًا لأن ذلك ضرر على العبد وعلى النرما. لان الدين بتماني المنافق و فول سلك (وَل) لاولايجوز هذا وينسخ لان هذا كرا، أكرى حصة من الدار دُمته ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا رأبي وان لم يكن عليه دين فأرادالترميل 🌉 🌉 منه هذا المسكاري فلا يجوز هذا عند مالك لان الممري عند مالك مرجعها الى الذي تسليم السيد كان ذلك با تراً عليه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول ملك (قال) هذا رأيي ﴿ قلت ﴾ أمرها (قال) فان كان استغاماً هذا الممر رد ما استغل لأن الضان كان من صاحبها أوأيت أن اشتريت أرضاً والمأذون له في النجارة شفيمها فسلم شفعته وطلب من المرابع المرابع والمائد والمائد والله وقال وقال الأخذ بالشقمة (قال) تسليمه جائز وكذلك سممت مالكا يقول في النريم الذائج ، ﴿ وَلَوْ أَنْ رَجَلًا تَصَدَق على رَجِـل بدار على أنْ ينفق عليه حيايه فلم يعلم ذلك الا الشفعة وفيها فضل فيأبى ذلك الغرماء وليس في ماله وفاء قال ليس ذلك للغرماء وليسيد و المستقل الذي أن الذي أنفق عليه يغرم ما أنفق عليه ومااستفل الذي قبض الدار فهو له جاز ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت المكاتب أله الشفمة في قول مالك (قال) فيم ﴿ قَلْتُ ﴾ وقيامه صاحب الدار بشي من ذلك لامه كان ضامنا للدار فصار الكرا، له بالضمان أرأيت ان أسلم شدفهته وقال مولاد أناآخذ أ يكون ذلك له (قال) ليس له ذلك في الحدقة هاهنا انما هي بمنزلة البيع الفاسد ولل مالك لان المكاتب أحق بماله من سيده ﴿ قال ﴾ ولفدسممت من مالك فياليم الفاسد ولا ممالك في الممرى فلا بجوز لان المرى ضامها من رسا الذي أعمرها لإنها لم و مسألك في العرى فلا مجوز لان العرى ضاما من رسا الذي أعمرها لانها لم ﴿ عَمِهِ اللَّهِي أَمُرِهِمَا ﴿ اللَّهِ ﴾ أوأيت المتصدق عليه بالدار على أن ينفق على همذا كثيرة الفضل نقال غرماؤه خذ بالشفعة فان لنا فيها فضلا وديت كثير يضغم في المراجل حبام ان أنفق عليه سنين ثم غرقت الدار أو احترتت أو غلب عليها المماء 🛕 [معارت غيراً كيف يصنعون (قال) يرجم عا أنفق على رب الدار فيأخذ رب الدار

المال أن يدنمه عن ذلك فان أخد بالشفية شاركه هذا المقارض شفيعا معه فاز المج له أن يأخذ مع شريكه بالشفمة وهو المشترى فان له النَّفيمة وان لم يكن معه شريكً وان كان هو المشترى فان ذلك لا ببطل شفعته عندى - ﴿ بَابِ شَفِعةَ الْمُكَاتِينِ وَالْعِبِيدِ ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ العِبدُ هِـلَ لَهُ شَفِمةً فِي قُولُ مَالِكُ ﴿ قَالَ ﴾ لَمُ اذَا كَانُ مَأْدُونًا ﴿ إِلَّ أن يأخذلبده بالشفعة أخذ وإن أحب أن يترك ترك (قال) وهذا قول مالك ﴿ قَالَ }] أُنُوى من هذا فلم يرفيه الشفعة وذلك في رجــل عليه دين وقعت ماله وقال الغريم لا أريد الشفية فقال مالك بجبر على ذلك وليس لاغزيا. هاهنا حجه ان شاه أخذ وان شاه ترك فهذا بين لك أمر المكاتب والعبد ﴿ فلت ﴾ أرأيت إليه حى ما جا، فى الرجل بتاع السلمة أوالضام كيلا بقد فيشرك كيد⊶ ﴿ رجلا قبل أن يكنال الطام أو يقبض السلمة ﴾

و قلت ﴾ أوأيت أن اشتريت سلمة من رجيل سقد فلم أقبضها حتى أشركت فيها حلى أو وليتها رجلا أو وليتها رجلا أعوز ذلك (قال) لا بأس بدلك عند مالك و قلت ﴾ وان كان صلما اشتريته كيلا و نقدت النمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بدلك وذلك الحلال أذا انتقد مثل ما نقد و قلت ﴾ لم جوزه مالك وقد جا، في الحديث الذي يذكره مالك أن الذي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي (قال) قد جا، هذا وقد جا، عن الذي صلى الله أنه عليه وسلم أنه نهي عن بيع الطعام قبل أن يستوفي الا ما كان من شرك أو أن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من الناك اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والنولية في الطعام قبل أن الستوفى إذا انتقد الخمن عمن يشركه أو يقيله أو بوليه السنوفي إذا انتقد الخمن عمن يشركه أو يقيله أو بوليه

حﷺ ما جاء فى الرجل بناع الطبام عقد فيشرك فيه رجلا ثمن الى أجل ۗۗ

وفلت وأرأيت ان اشتري وجل طماما بنقد فنقد الثمن ولم يكتله حتى ولاه وجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم ينتقدوشرط على الذي ولى أو أشرك أوأقال أن الثمن الى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لان هذا لما دخله الاجل صاربيما مستقبلا فصاربيم الطمام قبل أن يستوفى وانما يصلح ذلك اذا انتقد منه لانه اذا انتقد فقد صار المشرك والمولى والمقال في الطمام في النقد مثل ماصنع المشترى فقد حل على المشترى فلا بأس بذلك وان لم يفعل في النقد مثل ما شرط على المشترى فلا بأس بذلك وان لم يفعل في النقد مثل ما شرط على المشترى فليس هذا بتولية وهذا بيم الطعام مستقبلا فيصير بيم الطعام

تفایلنا ثم وکات وکیلا قبل أن نفترق بقبض الثمن منه وفارته أو وکل هو وکیلا بعد ما تقایلنا على أن یدفع الى الثمن وذهب أیجوز هذا فی قول مآلك (قال) أرى اذا دفعه الى الوکیل مکانه أو دفعه وکیل صاحبك مکانه الیك من قبل أن نفترةا فلا بأس به وان كان أمرا بستأخر فانه لا یجوز لانهما قد افترقا قبل أن یدفع الیه الثمن الذی أقاله به فصار بیع الدین بالدین ﴿ قلت﴾ والدروض کاما اذا کانت رأس مال السلم فتقایلنا لم یجز لی أن أفارقه حتی أقبض رأس مالی وهو مشل الدراهم والدنانیر فی ذلك عند مالك (قال) نم

حىر ماجاء في الرجل يتاع من الرجل السلمة أو الطعام فيشرك كيج∞ ﴿ فيها رجلا قبل أن يتقد أو بمد ما نقد ﴾

و بلد ما نصدته أيصلح ذلك في تول مالك أم لا (قال) لا بأس كذلك عند مالك أو بعد ما نصدته أيصلح ذلك في تول مالك أم لا (قال) لا بأس كذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما ثمن الى أجل فأماه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أية يكتال طعامه الذي اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك ان أشركه على أن لا ينتقد الا الى الاجل الذي اشترى اليه الطعام فان انتقد فلا خير في ذلك (قال مالك) وان اكتال الطعام ثم أناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أنقدك لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعا مستأنفا اذا اشترط النقد ﴿ فلت ﴾ أو يت ان انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعا مستأنفا اذا اشترط النقد ﴿ فلت ﴾ أو يت ان طعامتك هذا فقال أشركني في طعامتك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط النقد (قال) يكون نصف النمن على المشترك (قال) يكون نصف النمن على قول مالك (قال) نم سألت مالكا عن التولية في مستلنك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

(١١ _ المدونة _ تاسع)

حرٍ ما جا، في الرجل متاع السلمة أوالطعام كيلا بنقد فيشرك ﴾... ﴿ رجلا قبل أن يكتال الطعام أو يقبض السلمة ﴾

و فات ﴾ أرأيت أن اشتريت سلمة من رجيل بقد فم أفيضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليتها رجلا أمجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ فات ﴾ وأن كان طدما اشتريته كيلا و نقدت النمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال أذا انتقد مثل ما نقد الذي المت به لم جوزه مالك و قد جا، في الحديث الذي يذكر د مالك أن الذي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) قد جا، هذا وقد جا، عن الذي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى الا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية ﴿ قال سحنون ﴾ وأخبرتي ابن الفلم عن سليان بن بلال عن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المستب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من النا اجتمع أهل العلم عني يستوفيه الا ما كان من شرك أو اقالة أو تولية (قال) وقال المنا اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والتولية في الطعام قبسل أن يستوفى أذا انتقد النمن ممن يشركه أو يقيله أو يوليه وحجلا بمن الى أجل بحد

وقلت وأرأيت ان اشتري رجل طاما بقد فقد النمن ولم يكتله حتى ولاه رجلا أو أشركه أو أقال البائع ولم ينقدو شرط على الذي ولى أو أشرك أو أقال أن النمن الى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لان هذا لما دخله الاجل صاربها مستقبلا فصاربيع الطام قبل أن يستوفى وانما يصلح ذلك اذا انتقد منه لامه اذا انتقد فقد صار المشرك والمولى والمقال عنزلة المشترى فاذا صنا ذلك المشرك والمولى والمقال في الطام فى النقد مثل ماضنع المشترى فقد حل محل المشترى فلا بأس بذلك واز لم يفعل في النقد مثل ما شرط على المشترى فليس هذا بتولية وهذا بيم الطعام مستقبلا فيصير بيم الطعام ما شرط على المشترى فليس هذا بتولية وهذا بيم الطعام مستقبلا فيصير بيم الطعام

تفايلنا ثم وكات وكيلا قبل أن نفترق يقبض الثمن منه وفارقته أو وكل هو وكيلا بعد ما تقابلنا على أن يدفع الى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مالك (قال) أرى إذا دفعه الى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه اليك من قبل أن نفترقا فلا بأس به وان كان أمرا يستأخر فانه لا يجوز لانهما قد افترقا قبل أن يدفع اليه الثمن الذي أقاله به فصار بيع الدين بالدين فو فلت والعروض كابا اذا كانت رأس مال البيا فتقابلنا لم يجز لى أن أفارقه حتى أقبض رأس مال وهو مشل الدراهم والدناير في ذلك عند مالك (قال) أم

أو بعد ما نقدته أيصلح ذلك في نول والك أم لا (قال) لا بأس كذلك عند مالك (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما بثن الى أجل فأماه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أنه يكتال طعام الذي اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك ان أشركه على أن لا منتقد الا الى الاجل الذي اشترى اليه الطعام فإن انتقد فلا خير في ذلك (قال مالك) وان اكتال الطعام ثم أناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أنقدك لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام انتقد لا في غنقد لا ذلك يصير بيعا مستأنفا اذا اشترط النقد و فلت ، أرأيت أن اكتال طعامه المشترى وقد كان اشتراه الى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في اطعام المشترى وقد كان اشتراه الى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في اطعام المشترك هذا ققال فد أشركتك ولم يشترط النقد (قال) يكون نصف الثمن على المشترك الى أجل الطعام الذي اشتراه اليه المشترى و قلت ، وكذلك التولية في المشترك في الشركة

(١١ _ المدوة _ تاسع)

هير ما جا، في الرجل بتاع الساءة أوالطمام كيلا سقد فيشرك ﴾
 و رجلا قبل أن يكتال الطمام أو يقبض السلمة ﴾

و فات ﴾ أرأيت أن اشتريت سلمة من رجيل سفد فلم أقبضها حتى أشركت فيها رجلا أو وليهما رجلا أمجوز ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ فات ﴾ وأن كان طماما اشتريته كيلا و نقدت النمن فوليته رجلا أو أشركته فيه قبل أن أكتاله من الذي اشتريته منه (قال) قال مالك لا بأس بذلك وذلك الحلال أذا انتقد مثل ما نقد و قات ﴾ لم جوزه مالك و قد جا، في الحديث الذي بذكره مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الطمام قبل أن يستوفي (قال) قد جا، هذا وقد جا، عن النبي صلى الله أن ولي عن سيم الطمام قبل أن يستوفي الا ما كان من شرك أو الله أي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب أن وسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ابناع طماما فلا سمه حتى يستوفيه الا ما كان من شرك أو الله أو تولية (قال) وقال اجتمع أهل العلم على أنه لا بأس بالشرك والاقالة والتولية في الطمام قبل أن يستوفى إذا انتقد المن من يشركه أو يوليه

وفات وأرأيت ان اشتري وجل طماما بقد فنقد الأمن ولم يكتلحتى ولاه وجلا أو أشركة أو أقال أن المتن الى أجل أمر أو أقال ألا المتن الى أجل (قال) قال مالك لا يصلح هذا لان هذا لما دخله الاجل صاربيما مستقبلافصاربيم الطمام قبل أن يستوفى والما يصلح ذلك اذا انتقد منه لامه اذا انتقد فقدصار المشرك والمولى والمقال عنزلة المشترى فاذا صنع ذلك المشرك والمولى والمقال في الطمام فى النقد مثل ماصنع المشترى فقد حل محل المشترى فلا بأس بذلك واذ لم يقمل في النقد مثل ما شرط على المشترى فليس هذا بتولية وهذا بيم الطمام مستقبلا في عبر بيم الطمام

تقابلنا ثم وكات وكيلا قبل أن نفترق يقبض الثمن منه وفارقته أو وكل هو وكيلا بعد ما تقابلنا على أن يدفع الى الثمن وذهب أيجوز هذا في قول مآلك (قال) أرى اذا دفعه الى الوكيل مكانه أو دفعه وكيل صاحبك مكانه اليك من قبل أن تفترقا فلا بأس به وان كان أصرا يستأخر فانه لا يجوز لانهما قد افترقا قبل أن يدفع اليه الثمن الذى أقاله به فصار بيع الدين بالدين ﴿ قلت ﴾ والدروض كاما اذا كاتت رأس مالى السلم فتقابلنا لم يجز لى أنب أفارقه حتى أقبض رأس مالى وهو مشل الدراهم والدانير في ذلك عند مالك (قال) نم

حىر ما جا، في الرجل يتاع من الرجل السلمة أو الطعام فيشرك كرٍية ص ﴿ فيها رجلا قبل أن يتقد أو بعد ما نقد ﴾

و للد ما تقديمة أيصلح ذلك في تول مالك أم لا (قال) لا بأس بكذلك عند مالك أو بعد ما تقديمة أيسلم فأشرك فيها رجلا قبل أن أنقده (قال) و لقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما ثمن الى أجل فأماه (قال) ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى من رجل طعاما ثمن الى أجل فأماه رجل فقال أشركني في هذا الطعام وذلك قبل أن يكتال طعامه الذي اشترى (قال مالك) لا بأس بذلك ان أشركه على أن لا ينتقد الا الى الاجل الذي اشترى اليه الطعام فان انتقد فلا خير في ذلك (قال مالك) وان اكتال الطعام ثم أناه رجل فقال أشركني في هذا الطعام على أن أنقدك لم يكن به بأس أن يشركه في ذلك الطعام انتقد أو لم ينتقد لان ذلك يصير بيعا مستأنفا اذا اشترط النقد ﴿ فات ﴾ أوأن أشركني في المسامة المشترى وقد كان اشتراه الى أجل ثم أناه رجل فقال أشركني في طعاماتك هذا فقال قد أشركتك ولم يشترط النقد ﴿ قال) يكون نصف النمن على المشترك (قال) يكون نصف النمن على قول مالك (قال) نم سألت مالكا عن التوليدة في مسئلتك هذه فقال مثل ما وصفت لك في الشركة

(١١ _ المدونة _ تاسم)

مالك في الوجهين جميعاً لازهذا عند مالك بيع وسلف فلا يجوز ﴿وَقَلَتُ﴾ وكذلك هذا فى العروض كلهاً والطعام سوا؛ فى فول مالك لا يصلح أز يشركه على أز ينقد عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

-ه﴿ ماجا. في النولية ١١٥٠

﴿ فَلَتُ ﴾ أَرأَيْتَ ان أُسَلَمَتِ الى رجل في طعام فقال الذي أسلمت اليه بعد ذلك ولني هــذا الطعام الذي لك على ففعلت هــل يجوز ويكون تولية أمهلا (قال) انما التولية " عند مالك لغير الذي له عليه الطمام فالذي عليه الطمام أنما يقال وليس مولى فاذا قال ولني الطمام الذي لك على ففعل ونقده كان جائراً ويكون اقالة وليس يكون تواية ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت أَنَ اشتريت من رجل طماما فلما أكلته أماني رجل فقال ولني فقلت أوليك بكي لي (فقال) لا بأس مذلك ءند مالك ﴿ قات ﴾ فان قال هذا مدى اشتريته فأنا أوليكه فتولاه مني فأصامه نافصا (قال) تقصاله للمولى وزيادته اذاكان من تقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هــذا الذي ولى من تقصان الكيل شيُّ وليس له من زيادته شيُّ ﴿ مَاتِ ﴾ أرأيت ان ولي هذا الله الى الذي اشـتري فأصابه الذي قبضه ناقصا نقصانا بنا (قال) ان كان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهو للمولى واذكان نقصانا أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب مااشتري ولم يكن على الذى ولى ضمان ماانتقص وان كانت زيادة بعملم أنهما لبست مرخ زيادة الكيل فهو للذي ولى ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ وكذلك الشركة في جميم هــذا قال نعم ﴿ فَاتَ ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال لي مالك واذا أشركه وان لم يكتله فتلف كانت المصيبة بينهما ﴿ فَلَتَ ﴾ فان أسامت في أ حنطة فوليت بعضها قبـل محل الاجل ربعها يربع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نیم وکذلكجیم العروض ﴿ نَلْتَ ﴾ وعلى هذا يحمل ماكان من جميع هذه ا الإشكياء في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ ألبس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك والتولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطمام وغسيره اذا انتفــد (قال) نيم لم

قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك وكذلك قال لى مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك وما ابتحت من العبروض والحيوان الى أجبل مضمونه على رقاب الرجال فبعتها بريح أو تقصان وانتقدت تمهما فأقلس الذى عليه المتاع أو الحيوان فليس على الذى باع منه فليل ولا كثيروالنباعة للذى اشترى على الذى عليه المتاع وليس على الذى باع السلمة من النباعة قايل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه اتما اشترى دينا على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سلطة قائمة به ينها

صحير ماجاء في الرجل بتاع السلمة ويشرك فيهارجلا فتتاف قبل أن يقبضها كان وقات و أرأيت ال اشتربت سلمة من السلع فأناني رجل فقال أشركني في سامتك فقمات فأشركته فهلكت السامة قبل أن يقبضها مني المشرك أو قبل أن يقبض منها شيئاً (قال) هلاكها مهما جيماً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولفد سألت مالكا عن رجل اشترى طعاماً فاكتاله في سفينته فأناه رجبل فقال أشركني في طعامك هذا فقسعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الظمام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته (قال) قال مالك هلاك الطعام مهما جيماً ويرجع على صاحبه بنصف النمن الذي تقده في الطعام

- منظر ما جاء في الرجل يشتري السلمة ويشرك فيهارجلا ولا يسمي شركته كان من المبلد و أثر كان فأشركاه كم في المبلد و أثر كان فأشركاه كم يكون له من البيد (قال) يكون لكل واحد مهم المثالبيد لانهما اتما أواد أن يكون في البيد كاحدهما

صر ماجا، فى الرجل يشترى السلمة ويشرك فيهارجلاعلى أن ينقد عنه كره ما الله على أن ينقد عنه كره و قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة من السلع فأشركت فيها رجلاعلى أن ينقد على وذلك بعد أن قبض (قال) لايجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميعا لازهذا عند مالك يم وسان فلا يجوز ﴿قَاتَ﴾ وكذلك هذا في المروض كلها والطعام سواء في نول مالك لا يصلح أن يشركه على أن ينقد عنه (قال) لمم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

ــه ﴿ ماجا، في التولية ﴾

ونلت ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في طعام فقال الذي أسلمت اليه بعد ذلك ولني هـذا الطعام الذي لك عليّ ففعات هـل يجوز ويكون تولية أم لا (قال) أنما التولية عند مالك لنير الذي له عليه الطمام فالذي عليه الطمام انما يقال وليس يولى فاذا قال ولني الطعام الذي لك على ففعل وتقده كان جائزاً ويكون اقالة وليس يكون تولية ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأَيْتِ أَنْ اشْتَرِيتِ مِن رجل طماما فَإِنَّا كَانَّهُ أَمَالَى رجل فقال ولني فقات أوليك بكدلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قات ﴾ فان قال هذا مدى اشتريته فانا أوليكه فتولاه منى فأصابه لانسا (قال) نفصانه للمولى وزيادته اذاكان من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هـــذا الذي ولى من نقصان الكيل ثني وليس له من زيادته ثني ﴿ نات ﴾ أرأيت ان ولي هذا المد الى الذي اشـترى فأصابه الذي قبضه نافصا نقصانا بينا (قال) ازكان ذلك النقصان من نقصان الكيل فهو للمولى وان كان تقصانا أكثر من نقصان الكيل وضع عنه بحساب مااشتري ولم يكن على الذي ولى ضان مااشقص وان كانت زيادة بعـلم أنهـا لبست من زيادة الكيل فهو للذي ولى ﴿ قات ﴾ وهذا فول مالك قال نعم ﴿ فات ﴾ وكذلك الشركة في جميع هـــذا قال نعم ﴿ فات ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وفال لى مالك واذا أشركه وانه لم يكتله قتلف كانت المصيبة بيهما ﴿ قلت ﴾ قان أسلمت في حنطـة فوليت بمضها فبــل محل الاجل ربعها بربع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نم وكذلك جميع العروض ﴿ قات ﴾ وعلى هذا محمل ما كان من جميع هذه ا الاشــيا. في تولُّ مالك قال نم ﴿ قات ﴾ أليس كان مالك لا يرى بأسَّا بالشرك | والنولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغميره اذا استفعد (قال) نعم لم

قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك وكذلك قال لى مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك وما المتت من العدروض والحيوان الى أجل مضمونه على رقاب الرجال فبمها بريح أو تقصان وانتقدت تمنها فأفلس الذى عليه المناع أو الحيوان فليس على الذى باع منه تقلل ولا كثير والنباعة للذى اشترى على الذى عليه المتاع وليس على الذى باع السلمة من النباعة قليل ولا كثير ﴿ قلت ﴾ ولم كان هذا هكذافى قول مالك (قال) لانه اتما اشترى دينا على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سامة قائمة بعينها

صحف ماجاء في الرجل بتاع السلمة ويشرك فيهارجلا فتناف قبل أن يقبضها كان و فلت و فلت و أوأيت ان اشتريت سلمة من السلع فأ باني رجل فقال أشركني في سلمتك فقمات فأشركنه فهلكت السلمة قبل أن يقبض منها شبئاً (قال) هلاكها منهما جيماً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى طعاماً فاكتاله في سفينته فأناه رجيل فقال أشركني في طعامك هذا فقد مل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الطعام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته (قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جيماً فريرجم على صاحب بنصف الثمن الذي نقده في الطعام

صری ما جاه فی الرجل یشتری السلمة ویشرك فیهارجلا ولا یسمی شركته گخت و فلت ﴾ أوأیت لوأن عبداً اشتراه رجلان فاقیهما رجل فقال أشركان فأشركاه كم يكون له من العبد (قال) یكون لكل واحد منهم ثلث العبد كاحدهما فی العبد كاحدهما

ص ماجاء فى الرجل بشنرى السامة ويشرك فيهارجلا على أن يقد عنه كى و قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سامة من السلم فأشركت فيها رجلا على أن يتقد عني وذلك بمد أن قبضت ما اشستريت أو قبل أن أقبض (قال) لا يجوز ذلك عند

مالك في الوجهين جميماً لانهذا عند مالك بيع وسلف فلا يعبوز ﴿وَقَلْتُ} وَكَذَلَكُ هذا في العروض كلها والطعام سواء في قول مالك لا يصلح أز يشركه على أن ينقد عنه (قال) نم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال ۔ ﴿ ماجا، في النولية ﴾ وَالْتُ ﴾ أَرَأْبِتَانَ أُسلمت الى رجل في طمام فقال الذي أسلمت اليه بعد ذلك والى هـذا الطعام الذي لك عليّ فخمات هـل يجوز ويكون تواية أملا (قال) أنما التولية عند مالك لنير الذي له عليه الطعام فالذي عليه الطعام انما يقال وليس يولى فاذا قال واي الطمام الذي لك على ففعل وتقده كان جائزاً ويكون اقالة وليس يكون تواية ﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ ان اشتريت من رجيل طعاما فالا أكلته أَناتي رجل فقال واني ققات أوليك بكيلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قات ﴾ فان قال هذا مدى اشتريته فانا أوليكه فتولاد منى فأصابه نافصا (قال) تفصانه للمولى وزيادته اذاكان من تقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هــذا الذي ولى من نقصان الكيل شئ وليسله من زيادته شئ ﴿ نلت ﴾ أرأيت ان ولى هذا المد الى الذي اشــتري فأصابه الذي قبضه نافصا تقصانا بينا (قال) ان كان ذلك النفصان من تقصان الكيل فهو للمولى وانكان تقصانا أكثر من نقصان الكيل وضع عنه محساب مااشتري ولم يكن على الذي ولى ضمانًا ما الشقص وان كانت زيادة يسلم أسها لبست من زيادة الكيل فهو للذي ولى ﴿ قات ﴾ وهذا قول مالك قال نَم ﴿ قاتَ﴾ وكذلك الشركة في جميع هــذا قال نعم ﴿ فات ﴾ وهذا قول مالك قال نُعم ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك واذا أشركه وانهم يكتله فتلف كانت المصيبة بيهما ﴿ نَلْتُ ﴾ فان أسلمت في

حنطـة فوليتٍ بمضها قبــل محل الاجل ربمها بريع الثمن أيجوز ذلك في قول مالك

﴿ (قال) نم وكذلك جيم العروض ﴿ نات ﴾ وعلى هذا يحمل ما كان من جميع هذه

الاشياء في قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ أليس كان مالك لا يرى بأساً بالشرك

والثولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغميره اذا استفسد (قال) نعم لم

قِبَلِ أَنْ يُسْتُوفَى فَلَا يُصَلَّحَ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكَ ﴿ قَالَ ﴾ وقال لي مالك وما ابتمتُ من العـروض والحيوان الى أجـل مضمونة على رقاب الرجال فبعثها برمح أو نقصان وانتقدت ثمنها فأفلس الذي عليه المناع أو الحيوان فليس على الذي باع منه قليل ولا كثيروالنباءة للذي اشتري علىالذيءايه المناع وليس على الذي باع السلمة من التباعة قليل ولا كثير ﴿ فلت ﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه أنما إ اشترى دينا على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سامة قائمة بمينها ــه ﴿ ماجاء في الرجل بتاع السلمة ويشرك فيهارجلا فتناف قبل أن يقبضها ﴾≫− ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة من السلع فأناني رجل فقال أشركني في سامتك ففعلت فأشركته فهلكت السامة فبـل أن يقبضها مني المشرك أو قبـل أن يقبض منها شبئًا (قال) هلاكها منهما جميعًا عنــ د مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى طعاماً فاكتاله في سفينته فأناه رجبل فقال أشركني في طعامك هذا ففمل وأشركه ثم غرةت السفينة وذهب الطعام قسل أن يقاسمه ويقبض حصته إ (قال) قال مالك هلاك الطعام مسهما جميهاً ويرجع على صاحب منصف الثمن الذي ــه ا جاه في الرجل يشتري السلمة ويشرك فيهارجلا ولا يسمى شركته ١٠٠٠

﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيتِ لُوأَن عَبِداً اشتراه رجلان فلفيهما رجل فقال أشركاني فأشركاه كم بكون له من العبد (قال) يكون لكل واحد مهم ثاث العبد لا بهما انما أواد أن يكون في العبد كاحدهما

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتِ انْ اشْـتريت سلمة من السلم فأشركت فيها رجلًا على أنْ يَـقد

عني وذلك بعد أن قبضت ما اشستريت أو قبل أن أقبض (قال) لا بجوز ذلك عند

قبل أن يستوفى فلا يصلح ذلك وكذلك قال لي مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك وما المتمت من العروض والحجوان الى أجل مضمونة على رقاب الرجال فيمهما برمج أو نقصان وانتقدت تمهما فأفلس الذى عليه المناع أو الحجوان فليس على الذى باع السلمة فليل ولا كثيروالنباعة للذى اشترى على الذى عليه المناع ولا كثير وفلت ﴾ ولم كان هذا هكذا في قول مالك (قال) لانه أنما اشترى دينا على رقاب الرجال فله ذمتهم ولم يشتر سامة قائمة بعينها

صهر ماجاء في الرجل بتاع السلمة ويشرك فيهارجلا فتتات قبل أن يقبضها كان و قلت كا أرأيت ان اشتريت سلمة من السلم فأناني رجل فقال أشركني في سلمنك فقمات فأشركته فهلكت السلمة قبل أن يقبضها مني المشرك أو قبل أن يقبض منها شبكاً (قال) هلاكها منهما جميعاً عند مالك ﴿ قال ﴾ ولقد سألت مالكا عن رجل اشترى طعاماً فاكتاله في سفينه فأناه رجل فقال أشركني في طعامك هذا فقسعل وأشركه ثم غرقت السفينة وذهب الخلمام قبل أن يقاسمه ويقبض حصته (قال) قال مالك هلاك الطعام منهما جميعاً ويرجع على صاحبه بنصف الثمن الذي لقده في الطعام

صر ما جاه في الرجل يشتري السلمة ويشرك فيهارجلا ولا يسمى شركته كالله و الله من البد لوان عبداً اشتراه رجلان فلفهما رجل فقال أشركان فأشركاه كم كون له من البد (قال) يكون لكل واحد مهم ثلث البد لامهما انما أراد أن يكون في البيد كاحدهما

ص ماجاء فى الرجل يشترى السامة ويشرك فيهارجلاعلى أن يقد ع ٩٠ كان من السلم فأشركت فيها رجلاعلى أن ينقِد في الله في أن ينقِد عني وذلك بعد أن قبضت ما اشستريت أو قبل أن أقبض (قال) لا بجوز ذلك عند

مالك في الوجمين جميما لان هذا عند مالك بيم وساف فلا يجوز ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك هذا في العروض كلمها والطمام سوال في قول مالك لا يصلح أن يشركه على أن ينقد عنه (قال) نعم لا يصلح هذا عند مالك على حال من الحال

_ه ﴿ ماجا، في التولية ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ أُسلمت الى رجل في طيام فقال الذي أُسلمت اليه بعد ذلك ولني هـذا الطعام الذي لك عليّ ففعات هـل يجوز ويكون نولية أملا (قال) انما التولية عند مالك لغير الذي له عليه الطمام فالذي عليه الطمام انما يقال وليس يولى فاذا قال ولني الطمام الذي لك على ففعل ونقده كان حاثراً ويكون اقالة وليس يكون تولية ﴿ فَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ ان اشتريت من رجـال طعاما فا إ أكانه أماني رجل فقال ولني فقات أوليك بكيلي (فقال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ قات ﴾ فان قال هذا مدى اشتريته فانا أوليكه فتولاه مني فأصابه نافصا (قال) نفصابه للمولى وزيادته اذا كان من نقصان الكيل وزيادة الكيل وليس على هـــذا الذي ولى من تقصان الكيل شيئ وليس له من زيادته شيئ ﴿ نَاتَ ﴾ أرأيت ان ولي هذا المد الى الذي اشــترى فأصابه الذي قبضه نافصا نقصانا بينا (قال) ان كان ذلك النقصان من تقصان الكيل فهو للمولى واذكان تقصاباً كثر من تقصان الكيل وضع عنه بحساب مااشتري ولم يكن على الذي ولى ضمان مااشقص وان كانت زيادة بعسكم أنها لبست من زيادة الكيل فهو للذي ولى ﴿ قات ﴾ وهذا فول مالك قال نعم ﴿ فات ﴾ وكذلك الشركة في جميع هـ ذا قال نعم ﴿ فات ﴾ وهذا نول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وفال لى مالك واذا أشركه وان لم يكنله فتلف كانت المصيبة بيهما ﴿ قَلْتَ ﴾ قان أسامت في حنطـة فوليت بمضها قبــل محل الاجل ربعها بربع النمن أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نم وكذلك جميع العروض ﴿ نات ﴾ وعلى هذا بحمل ما كان من جميع هذه الإشميا. في قول مالك قال نعم ﴿ فات ﴾ أليسكان مالك لا يرى بأساً بالشرك والنولية والاقالة في السلم في جميع الاشياء الطعام وغسيره اذا اشتف.د ﴿ قَالَ ﴾ نَمُ لم

يكن يرى بذلك بأساً ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة عبداً أو غيره فلفيت رجلا

فقال ولني السلمة التي اشتريت بالنمن الذي اشتريت ولم أخبره بما اشتريت به السلمة

ففلت نعم قد وليتك ثم أخبرته بالنمن أترى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال) إ

فلا أوى بهذا بأساً ﴿ قاتَ ﴾ أوأيت ان اشعريت عبد رجل ولم يخبرني بصفته الا أنه | قالعبد في بيتي فقال له رجـال قد أخذته منك بمائة دينار من غير أن يصف له العبد أو يكون المشترى قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشترى بالخيار في قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ قَالَ مَالِكَ البَّيْمِ هَا هَنَا فَاسْدَ لَا خَيْرَ فَيْهِ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَمَا قَرْقَ مَا يَن هَذَا وَيَن ماسألتك عنه من التولية قبل هذا ولم لا تجعل لهـــذا المشترى الخيار اذا نظر وتجعله بمنزلة المولى السلمة (قال) لان هــذا بيع على وجهالمكايسة والايجاب والذي ولى السلمة لوكان على وجه الايجاب والمكابسـة كان مثل هذا لا خير فيه وهذا البيع ان كالم سميا الخيارفيه والكان على وجه المكايسة فلا بأس بذلك مثل أن يقول عندى غلام قد ابتعته بمائة دينار فانظر اليه فان رضيته فقــد بعنكم بمائتي دينار فلا بأس بذلك وان واجبه عليــه ولم يحمله بالخيار اذا نظر فلا خير في هــــذا البيع وأما التولية فانما هو معروف صنعه البائع الى المشترى فلذلك جعلنا الخيار للمشترى اذا نظر فان شاه أخذ وان شا. ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشترى الا لمد معرفة الثمن والنظر الى السلمة فانما هو معروف صنمه بالذى ولاد السلمة

ـــــ ما جاء في بيع زريمة البقول قبل أن تستوفي ﴾

﴿ قَالَ ﴾ وقال لى مالك في زريمة الفجل الايض الذي يؤكل وزريمة الجزر وزريمة الساق والكراث والخرير (''وما أشبهه اذا اشتراه رجل فلا بأس أن يبيعه قبــل أن يستوفيه لان هذا لبس بطعام ولا بأس بالواحد منه بالأثبين من صنف واحد (قال مالك) وأما زريعة الفجل الذي تخرج منه الريت فلا يصلح أن بيعه قبل أن يستوفيه

لان هـذا طعام ألا ترى ان الريت فيه وأما ماوصفت لك من زريعة الجزر والساق

والفجل الذي يؤكل ليس فيه من الطمام شي ﴿ فَانَ قَالَ قَائلَ ﴾ أنه يررع فينبت منه

ما يؤكل منه ﴿قِبل له ﴾ فازالنوي قد يررع فينبتالنغل فيخرج من النخل مايؤكل

(١) هو البطيخ اه من هامش الاصل

لاأحفظ عن مالك في هذا بدينه شيئًا ولكني أرى المشترى بالخيار اذا أخبرد التأم بما اشتراهابه ان شاءأخذ وان شاءترك فان كان انتاولادعلى أن السلمة واجبةله بما استراها بههذا المشترى من قبل أن يخبره بالثمن فلا خير فى ذلك وهذا من المخاطرة والقهار فاذا أ ولاه ولم يوجه عليه كان المبتاع فيه بالخيار ﴿ فلت ﴾ وان كان انما اشترى السلمة محنطة أو شمير أو شي مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بمد ماولاه أثرى البيع جائزاً (قال) نعم والمشترى باغليار ﴿ اللَّهِ وَكَذَلَكُ انْ كَانَ الْمَا اشْتَرَى السَّلَمَةُ بَعِبُدُ أُودَابَةُ أُومِحِيوانُ ا أو بنياب فلفيه رجل فقال ولني هذه السلمة فقال قد وليتك وهذا قبل أن يخبره بما ا اشتراها به ثم أخبر. أنه انما اشتراها بحيوان أوبعرض (قال) أرى المشتريبالخيار ان شاه أخذ وان شاه ترائج ﴿ مَاتَ ﴾ فان رضي المشترى أن يأخذها (قال) يأخذ السلمة عثلها من العروض والحيوان الذي اشترى بعينه فيصفته وجودته ونحوه ﴿ فَلَتَ ﴾ وكذلك لو أن رجلا قال في مجلس اشتريت اليوم سلمة رخيصة فقال له رجل ولنيَّ اياها فقال قد فعلت ولم يخبره بالثمن ولم يخبره بالسلمة فقال المولى هو عبد فقال المولى قد رضيت (قال) ذلك له . فقال المولى أخدته عالة دينارفقال المولى لا حاجة لى به (قال) ذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ فان قال قد أخذته منك (فقال) الْ كَان حَيْنَ وَلَاهُ انْمَا وَلَاهُ عَلَى غَيْر وجه الابجاب علىالمولى وانما هوان رضيأخذ وان سخط ترك بمنزلة المعروف يصنعه به وانما بجب البيع على الذي يوني ولابجب البيع على المولى الا بمد النظر والمعرفة بالثمن فان رضى أخذ وآن سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وان ولاه على أن السلمة قدوجبت المشترى قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ماالخمن وأنما سهاها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبـة فلا خير في هذا لان هذا قمار ومخاطرة وانما

يكن يرى بذلك بأساً ﴿وَلَمْتُ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمةعبداً أو غيره فلةيت وجلاً فقال ولني السلمة التي اشتريت بالنمن الدى اشتريت ولم أخبره تما اشتريت به السلمة | فقلت نعم قد ولينك ثم أخبرته بالثمن أثرى البيع جائزاً أو فاسداً في قول مالك (قال) لاأحفظ عن مالك في هذا بدينه شيئًا ولكني أري المشترى بالخيار اذا أخبره البائم عا اشتراهابه ان شاءأخذ وان شاءترك فانكان انماولادعلى أن السلمة واجبةلهبما اشتراها أ مهمذا المشترى منقبل أن مخبره بالثمن فلا خير فىذلك وهذا من المخاطرة والقمار فاذا ولاه ولم يوجبه عليه كان المبتاع فيه بالخيار ﴿ للسَّهُ وان كان انما اشترى السلمة بحنطة أو شمير أو ثنى مما يكال أو يوزن فأخبره بالثمن بمدماولاه أثرى البيع جائزاً (قال) نعم أ والمشترى بالخيار ﴿ ناتٍ ﴾ وكـذلك ان كان انما اشترى السلمة بعبد أودابة أوبحيوان ا أو مثياب فلفيه رجل فقال واني هذه السلمة فقال قد وليتك وهذا قبل أن نخبره نما ا اشتراها به ثم أخبره أنه انما اشتراها محيوان أوبعرض (قال) أرى المثتري بالخيار ان شاه أخذ وان شاه ترك ﴿ قَالَ ﴾ فان رضي المشتري أن يأخذها (قال) يأخذ السلمة عثلها من العروض والحيوان الذي اشترى بنيَّة في صفَّته وجودته ونحوه ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو أن رجلا قال في مجلس اشتريت اليوم سلمة رخيصة فقال له رجل ولني ً اياها فقال قد فعلت ولم يخبر. بالثمن ولم يخبره بالسلمة فقال المولى هو عبد فقال المولى ا قد رضيت (قال) ذلك له و فقال المولى أخذته عائة دينار فقال المولى لا حاجة لى م (قال) ذلك له ﴿ قلت ﴾ فان قال قد أخذته منك (فقال) ان كان حين ولاه انما ولاه على غير وجه الايجابعلىالمولى وانما هوان رضيأخذ وان سخط ترك بمنزلة المعروف يصنعه مه وانما يجب البيع على الذي يو لي ولا بجب البيع على المولى الا بمد النظر والمعرفة بالثمن فان رضى أخذ وان سخط ترك (قال) فلا أرى بهذا البيع بأساً وان ولاه على أن السلمة قد وجبت للمشترى قبل أن يسميها وقبل أن يعرفها المولى وقبل أن يعرف ماالثمن وانما سهاها ولم يخبره بالثمن فهي عليه واجبــة فلا خير في هذا لان هذا قمار ومخاطرة وانمل

فلا أرى بهذا بأساً ﴿ قات ﴾ أرأيت أن اشترت عبد رجل ولم يخبرنى بصفته الا أنه قالعبد في بيتى فقال أه رجل قد أخذته منك عان دينار من غير أن يصف له النبكد أو يكون المشترى قد رأى العبد قبل ذلك هل يكون المشترى بالحيار في قول مالك (قال) قال مالك البيع ها هنا فاسد لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ فما فرق ما بين هذا وين ما سألتك عنه من التولية قبل هذا ولا مجمل لحسد المشترى الحيار وانفر وتجمله عسفرلة المولى السلمة (قال) لان هذا بع على وجه المكايسة والايجاب والذي ولى السلمة لوكان على وجه المكايسة والايجاب والذي ولى كانا سميا الحيار فيه وان كان على وجه المكايسة قلا بأس مذلك مثل أن يقول عندى مذلك وان واجبه عليه ولم يجعله بالخيار اذا نظر فلا خير في هذا البيع وأنا بالله وان واجبه عليه ولم يجعله بالخيار اذا نظر فلا خير في هذا البيع وأما التولية فأني هو معروف صنعه المائم الى المشترى اذا نظر فلا أن عول تلزم المشترى اذا نظر فان شاء أخذ وان شا، ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشترى الا لعد ما فان شاء أخذ وان شا، ترك والتولية اذا كانت تلزم البائع ولا تلزم المشترى الا لعد ما فان شان والنظر الى السلمة فانحا هو معروف صنعه بالذي ولاه السلمة

ــــــ ما جا. في بيع زريمة البقول قبل أن تستوفى ڰ⊸

﴿(١) هو البطيخ أه من هامش الاصل

؎﴿ مَا جَاءُ فِي بِيعِ النَّابِلِ قِبْلِ أَنْ يُسْتُوفِي ۗ ۗ ۗ إِنَّ

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك كل شئ من الطمام لا بباع اذا اشعرى حتى يستوفى ولا الملح ولا النابل كله اذا اشتريته كيلا أو وزما الفلفل والكسبر والفريباد والشونيز والنابل كله لا يباع اذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الامثلا بمثل ولا يصلح منه أننان بواحد من صنف واحد بدآيد الا أن تختلف الأنواع منه

حى ما جا، في بيع الما، قبل أن يستوفي كا⊸

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالكُ لا بأس بيبع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا بأس الملَّاء واحد بأنين يدأ يبد ولا بأس بالطعام بالماء الى أجل

- الله أجل فيريد أن بيمه كاتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن بيمه كات ﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

موصوف أيجوز أن بيع ذلك الطمام من عبده قبل محل الاجمل بعرض لا يتمجله أو بدنانير لا يتمجلها في قول مالك قال نيم ﴿ فلت ﴾ لم أجازه مالك فيما بين الســيـد وعسده ولم يجزه فيا بينه ويين الاجنبي (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدَّره ولا يجوز أن ببيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده بجوز ﴿ له أن ببيمها من نفسه بدين الى أجــل والكنابة الى أجل لا يجوز أن ببيمها بدين الي أجل من أجنى وان الكتابة فيا بين السيد وبين عبده ليست بدين لإن الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتامة مكانبه مع الغرما، فهذا يدلك على أنه ليس بدين ثابت وكذلك ان أفلس المكاتب ﴿ قال سعنون ﴾ وانما مجوز اذا تمجل المكاتب عنق نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكلقب اذا كانبه سيده بطعام الى أجل أيجوز أن يبيع ذلك

الطمام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

ے پر ماجا، فی الرجل یکری علی الحمولة بطمام فیرید أن بیعه قبل أن يستوفيه ﷺ۔ ﴿ قاتَ ﴾ أرأيت ان اكريت بميراً لى بطعام بمينه أو بطعام الى أجل أيصـ المح لي أن أبع ذلك الطعام قبل أن أستجه (قال) اذا كان الطعام الذي يمينه كيلا أو وزنا فلا يصاحر أنَّ بيعه حتى نقبضه فانكان الذي يعينه مصبراً فلا بأس أن بيعه قبل أن نقبضه وأما

حمر ما جا، في بيع الطفام قبل أن يستوفي ڰ⊸

الذي الى أجل فلا يبيمه حتى يقبضه ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نم

﴿ قَالَتَ ﴾ أَواْيِتَ انْ أُسلمت في طعام معلوم الى أُجِل معلوم أَيْجُوزُ لَى أَنْ أَبِيمِ ذَلَكَ الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ لم (قال) لأ نك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن ميمه حتى تكتاله الا أن وليه أو يشرك فيمه أو يقيل منه ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشرية اذا أسلفت فيها لم يصلح لي أن أبيعها حتى كتالها أو أزنها وأقبضهافي قول مالك (قال) لعم الا الماء وحده ﴿قلت﴾ وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزما فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أومِن غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيّع ما سَّلفت فيه اذا كان من غير ما وَ كُكُلُ وَيشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو عشل ذلك أذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه مَنه قبل الأجل بأكثر ولا تبيعه منه الا عِثْلِ النَّمْنِ أُو بِأَقِلِ وِيقَبِضَ ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلني (قال) قال مالك لا خسر في أن يسلف في شئ من الاشسياء عرضا ولا حيوامًا ولا طعامًا ولا شيئاً من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتفيله من بعض لانك اذا فعلُّت ذلك كان بيما وسلفاني العروض والطمام ويصير في الطمام مع بيع وسلف بيع

الطعام قبل أن يُستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

مع ماجا، في الرجل يكرى على الحمولة بطعام فيريد أن بيعه قبل أن يستوفيه كلاح وفات كم أوأيت ان اكريت بعيراً لمى بطعام بعينه أو بطعام الى أجل أيسلح لى أن أبيمذلك الطعام قبل أن أستوفي قال) اذاكان الطعام الذي يعينه كيلا أو وزنا فلايصلح أن بيعه حتى يقبضه فال كان الذي يعينه مصبراً فلا بأس أن بيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيعه حتى يقبضه ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك قال فم

حى ما جاء في بيع الطعام قبل أن يستوفى №-

و قات ﴾ أرأيت ان أسلمت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لى أن أسع ذلك الطعام من الذى اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يحوز ذلك في قول مالك (قلت) لا أنك أسلفت في طعام بكيل فلا يحوز لك أن أبيعه حتى تكتاله الا أن يوليه أو يشرك فيه أو يقبل منه فو قات ﴾ وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لى أن أبيها حتى أكتالها أو أو بأو أو بشاك (قال) نع الا الماء وحده وقلت وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كلا أو وزنا فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أومن غير ما الملك إلى أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي بيو كل ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمشل ذلك اذا يتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه منه قبل الأجل بأ كثر أو بمشل ذلك اذا بعثم الدي من أو بأقل ويقبض ذلك وقات في أوأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من الدروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض وأس مالي وآخذ بعض سلني (قال) من الدروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلني (قال) قال مالك لا خير في أن يسلف في شي من الاشياء تحرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئاً من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتفيله من بعم وسلف بعم والطعات ذلك كان بيما وساغافي الدروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بهم اذا فعلت ذلك كان بيما وساغافي الدروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيم

⊸ﷺ ماجا، فی بیع التابل قبل أن يستوفى ۗۗ۞۔

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك كل ثنى من الطعام لا بناع اذا اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا التابل كله اذا اشتريته كيلا أو وزنا الفلفل والكسبر والقرنباد والشونيز والتابل كله لا يباع اذا اشتراد الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الا مثلا عنل ولا يصلح منه أثنان واحد من صنف واجد بداً يد الا أن تختلف الانواع منه

- ﴿ مَا جَا، في بِيعِ المَا، فَبِلُ أَنْ يُسْتُوفِي ﴾ -

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا بأس بيبع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بانين بدآييد ولا باس بالطمام بالماء الى أجل

حﷺ ما جا، فی الرجل یکاتب عبده بطعام انی أجل فیرید أن بیمه ﷺ۔ ﴿ منه أو من غیره قبل أن یستوفیه ﴾

و قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع عبده بعن نفسه الى أجل من الآجال بطمام موصوف أيجوز أن بيع ذلك الطمام من عبده قبل على الاجل بعرض لا سمجله أو بدنانير لا سمجلها في قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ لم أجازه مالك فيا بين السيد وعبده ولم بجزه فيا بينه وبين الاجنبي (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده بجوز له أن بيمها مدن الى أجل من أجنبي وان الكتابة فيا بين السيد وبين عبده ليست مدن لان الكتابة أبل من أجنبي وان الكتابة فيا بين السيد وبين عبده ليست مدن لان الكتابة أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتب مع النرماه فهذا يدلك على أنه ليس مدين ثابت وكذلك أن أفلس المكاتب فوقال سحنون ﴾ وانما بحوز اذا تسجل المكاتب عتق فضه ﴿ فلت ﴾ أوأيت المكاتب عقل فضه ﴿ فلت ﴾ أوأيت المكاتب اذا كاتبه سيده بطمام الى أجل أبحوز أن بييم ذلك فضه ﴿ فلت ﴾ أوأيت المكاتب اذا كاتبه سيده بطمام الى أجل أجوز أن بييم ذلك

الطمام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

ــمى ما جا، في بيع الطفام قبل أن يستوفي ڰ≫−

و قات كه أرأيت ان أسلمت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لى أنا بيم ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أفيضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك أن ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز لبيه ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز لبيه أو يشرك فيه أو يقبل منه فو قات كه و كذلك كل ما يكل أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لى أن أبيعها حتى ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لى أن أبيعها حتى التعلم والشراب مما سلفت فيه كلا أو وزنا فلا بأس أن أبيعه قبل أن أبيعه من الذي باعني أومن غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيع ما سلفت فيه اذا كان من غير ما المتقدت وأما الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمشل ذلك اذا يؤكن ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمشل ذلك اذا يتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه منه قبل الأجل بأ كثر ولا تبيعه منه الا يتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه منه المنا من الدوض وحل الأجل فأودت أن آخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلني (قال) مالك لا خير في أن يسلف في شئ من الاشسيا، عرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئاً من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتفيله من بعوسلف بيم وسلف بيم وسلف بيم وسلف بيم وسلف بيم

۔ ﷺ ما جا، فی بیع التابل قبل أن يستوفى گھ⊸

﴿ قالَ ﴾ وقال مالك كل ثنى من الطعام لا يباع اذا اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا النابل كله اذا اشتريته كيلا أو وزنا الفلفل والكسير والقرباد والشونيز والنابل كله لا يباع اذا اشتراد الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الامثلا تمثل ولا يصلح منه أنان بواحد من صنف وأجد بداً بيد الا أن تختلف الانواع منه

۔ ﴿ مَا جَا، فِي بِيعِ المَا، قبل أَنْ بِسَنُوفِ ﴾ ﴿

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا بأس بيم الماء قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بانبين بدآيد ولا باس بالطعام بالماء الى أجل

حرٍ ما جاء فى الرجل يكاتب عبده بطمام الى أجل فيريد أن بيعه ﴾ ﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

و قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطمام موسوف أيجوز أن يبيع ذلك الطمام من عبده قبل محل الاجهل بعرض لا يتمجله أو بدانير لا يتمجلها في قول مالك قال نم ﴿ فلت ﴾ لم أجازه مالك فيا بين السيد وعبده ولم يجزه فيا لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من أجني فكذلك كتابة عبده مجوز له أن يبيم با من نفسه مدين الى أجل والكتابة الى أجل لا مجوز أن بيمها بدين الى أجل من أجني وان الكتابة فيا بين السيد ويين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب ورك مالا وعليه دين للناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الغرما، فهذا بدلك على أنه ليس مدين ثابت وكذلك ان أفلس المكاتب ﴿ قال سحنون ﴾ وانما مجوز اذا تمجل المكاتب عتى نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب ذاكابه سيده بطعام الى أجل أمجوز أن بيم ذلك في هذاك أو أرأيت المكاتب فوقال سحنون ﴾ وانما مجوز اذا تعجل المكاتب عتى نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكاتب ذاكابه سيده بطعام الى أجل أمجوز أن بيم ذلك في قاد المراب المكاتب في قال سعنون ﴾ وانما مجوز اذا تعجل المكاتب عق

ــه ﴿ مَا جَاء فِي بِيعِ النَّابِلِ قِبْلِ أَنْ يَسْتُوفَى ﴾ ⊸

و قال ﴾ وقال مالك كل شي من الطعام لا بياع اذا اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا التابل كله اذا اشتريته كيلا أو وزنا الفلفل والكسير والقرباد والشونيز والتابل كله لا بياع اذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يضلح الامثلا تثل ولا يصلح منه أثنان بواحد من صنف واحد بدأ بيد الإ أن تختلف الانواع منه

حمر ما جا، في بيع الماء قبل أن يستوفي ۗ

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا يأس بيبع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا بأس بالماء واحد بائنين يدا يبد ولا باس بالطعام بالماء الى أجل

حمر ما جاء فى الرجل بكاتب عبده بطعام الى أجل فيريد أن ببيعه ∰⊸ ﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

و منه أو من غيره قبل أن يستوفيه و فلت و أن أرأيت لو أن رجلا باع عبده من نفسه الى أجل من الآجال بطعام موصوف أيجوز أن بيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الاجل بعرض لا يتعجله أو بدنانير لا يتعجله أو بدنانير لا يتعجله في قول مالك قال نعم و فلت في لم أجازه مالك فيا بين السيد وعبده ولم يجزه فيا بينه وبين الاجنبي (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن بيبع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده مجوز له أن بيمها من نفسه بدين الى أجل والكتابة الى أجل لا بجوز أن بيمها بدن الى أجل من أجنى وان الكتابة فيا بين السيد وبين عبده ليست بدن لان الكتابة فيا بين السيد وبين عبده ليست بدن لان الكتابة أن السيد ان مات المكاتب ورك مالا وعليه دين للناس وكذلك أن أنسر بكتابة مكاتبه مع النرماء فهذا بدلك على أنه ليس بدن ثابت وكذلك ان أقلس المكاتب وقال سحنون في وانما يجوز اذا تعجل المكاتب عنى منسه و قلت في أدايت المكاتب الانتهاء مع المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك عند المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك عند المناه عن أدايت المكاتب عنى المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك عند المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك عند المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك على أنه لا المكاتب عنى المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبكات المكاتب عنى المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبجوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبحوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبحوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبحوز أن بيع ذلك المناه الى أجل أبكات المناه الم

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

منظر ماجا، في الرجل يكرى على الحمولة بضام فيريد أن يبيعه قبل أن يستوفيه كليحة

ـــــ ماخيا، في بيع الطفام قبل أن يستوفى ڰ≫− ﴿ قَاتَ ﴾ أُوأْيِتِ ان أُسلمت في طعام معلوم الى أجل معلوم أيجوز لى أن أبيع ذلك الطعام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يجوز ذلك في قول مالك ﴿فَلَتُ ﴾ لم (قال) لا نك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن مبيه حتى تكتاله الا أن يوليه أو يشرك فيــه أو يقيل منه ﴿ فَاتَ ﴾ وكذلك كلُّ ا ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لى أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضهافي قول مالك (قال) فيم الا الماء وحده ﴿قلت﴾ وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزما فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أومن غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيع ما سلفت فيه اذا كان من غير ما يُؤكُّلُ ويشرب من غير الذي عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمشل ذلك اذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيمه مَنه قبل الأجل بأكثر ولا تبيمه منه الا بمثلِ الثمن أو بأقل ويقبض ذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من المروض وحل الأجل فأردت أن آخذ بمنى رأس مالى وآخذ بعض سلني (قال) قال مالك لا خدر في أن يسلف في شئ من الاشسياء عرضا ولا حيوانا ولا طعاما ولا شيئًا من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتقيله من بعض لانك اذا فعلت ذلك كان بيما وسلفاني العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيع وسلف بيع

۔ﷺ ماجا، فی بیع التابل قبل أن يستوفى ڰ≫⊸

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك كل ثبئ من الطمام لا بباع اذا اشترى حتى يستوفى ولا الملح ولا النابل كله اذا اشترته كيلا أو وزما الفلفل والكسبر والفرساد والشونيز والنابل كله لا بباع اذا اشتراه الرجل حتى يستوفيه ولا يصلح الا مثلا بمثل ولا يصلح منه النان واحد من صنف واحد بدأ بيد الا أن تخلف الأنواع منه

حركم ما جا، في بيع الما، قبل أن يستوفى ك≫⊸

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا بأس بيع الماء قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولا بأس الله واحد بانين بدآييد ولا باس بالطعام بالماء الى أجل

﴿ منه أو من غيره قبل أن يستوفيه ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَأَيْتَ لَوَ أَنْ وَجِـلًا بَاعِ عِـلِيمٍ مَنْ نَفْسَهُ الى أَجِـلُ مِنَ الآجالُ بَطَّمَام موصوف أيجوز أن يبيع ذلك الطعام من عبده قبل محل الأجــل بعرض لا يتحجله أو بدانير لا يتمجلها في قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ لم أجازه مالك فيا بين السيد وعبده ولم يجزه فيما بينه وبين الاجنبي (قال) لان السيد لو دبر عبده جاز أن يبيع خدمته من مدبره ولا يعوز أن يبيع خدمته من أجنبي فكذلك كتابة عبده بجوز له أن بييمها من نفسه بدين الى أجـل والكتابة الى أجل لا يجوز أن بييمها بدين الى أجل من أجنى وان الكتابة فيما بين السيد وبين عبده ليست بدين لان الكتابة ليست بدين ثابت ألا ترى أن السيد ان مات المكاتب وترك مالا وعليه دين الناس أن السيد لا يضرب بكتابة مكاتبه مع الغرماء فهذا يدلك على أنه ليس بدين أبات وكذلك ان أفلس المكاتب ﴿ قال سَحْنُونَ ﴾ وأنما بجوز اذا تعجل المكاتب عنق نفسه ﴿ قلت ﴾ أرأيت المكلتب اذا كاتبه سيده بطعام الى أجل أبجوز أن بيبع ذلك

الطعام قبل أن يستوفيه من أجنبي (قال) لا يجوز

- عرفي الرجل يكرى على الحمولة بطمام فيريد أن يبيمه قبل أن يستوفيه كلايت

﴿ قَالَ ﴾ أُواْبِتِ انَ اكريت بِميراً لَى بطعام بعينه أو بطعام الى أجل أيصــلح لي أن أيع ذلك الطعام قبل أن صوفيه (قال) اذاكان الطعام الذي يعينه كيلا أو وزما فلا يصلح أن بيعه حتى تقبضه فان كان الذي يعينه مصبراً فلا بأس أن بيعه قبل أن يقبضه وأما الذي الى أجل فلا يبيمه حتى تقبضه ﴿ قلت ﴾ وهدا قول مالك قال نعم

حى ما جا، في سيع الطفام قبل أن يستوفى ڰ≫~

﴿ قات ﴾ أرأيت ان أسلمت في طعام معاوم الى أجل معاوم أيجوز لى أن أبيع ذلك الطمام من الذي اشتريته منه أو من غيره قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لا يحوز ذلك في قول مالك ﴿قَلْتُ﴾ لم (قال) لا نك أسلفت في طعام بكيل فلا يجوز لك أن ميمه حتى تكتاله الا أن يوليه أو يشرك فيــه أو يقبل منه ﴿ قات ﴾ وكذلك كل ما يكال أو يوزن من الاطعمة والاشربة اذا أسلفت فيها لم يصلح لى أن أبيعها حتى أكتالها أو أزنها وأقبضهافي قول مالك (قال) نع الا الماء وحده ﴿ قلتَ ﴾ وما سوى الطعام والشراب مما سلفت فيه كيلا أو وزما فلا بأس أن أبيعه قبل أن أقبضه من الذي باعني أومن غيره (قال) قال مالك لا بأس أن تبيع ما سَلْفَت فيه اذا كان من غير ما الله الله الله الله عليه ذلك السلف بأقل أو بأكثر أو بمثمل ذلك اذا انتقدت وأما الذي عليه السلف فلا تبيعه منه قبل الأجل بأكثر ولا تبيعه منه الا مثل الثمن أو بأقل ويقبض ذلك ﴿ فات ﴾ أرأيت ان سلفت في حنطة أو في عرض من العروض وحل الأجل فأردت أنآخذ بعض رأس مالي وآخذ بعض سلني (قال) قال مالك لا خـير في أن يسلف في شئ من الاشسيا. عرضا ولا حيواما ولا طماما ولا شيئًا من الاشياء الى أجل معلوم فتقبض بعض سلمك وتفيله من بعض لانك اذا فعلت ذلك كان بيما وساغاني العروض والطعام ويصير في الطعام مع بيم وسلف بيم

ماحيه الذي اتمته منه أومن غيره (قال) لامه لما اشترى الطعام حزافافكاً به اتما اشترى الطمام قبل أن يستوفى وما سلفت فيه من العروض الى أجل من الآجال فأردت أن سلمه بمينهما فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض الا أن يكون ذلك البيع والشراء بين قوم تبيعه من صاحبه فلابأس أن تبيعه منه بمثل الثمن الذي دفعته اليه أوأدني منه قبل محل من أهل العينة فلا يجوز ذلك بأكثر مما ابتعت ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوآيت ان اشتريت ا الأجــل لانه لا يَهم في أن يدفع عشرة دنانير ويأخــــــــ ثنانيــة حل الاجل فيه أولم عطراً أو زينما أوبانا أومسكا وزما أوحديداً أو زجاجا وزما أوحنا، كيلا أو وزما أو ما | محل ولا يصلح أن تبيمه من الذي عليه الساف أكثر ثما أعطاء فيه حل في ذلك إ أشبه هذه الاشياء ثما يكال ويوزن مما لا يؤكل لايشرب أيجوز لى أن أبيع ذلك من الاجل أولم يحلُّ وان أردت أن تبيعه من غير صاحبه فلا بأس أن تبيعه منه بما شنَّت ماحبه لذي ابتهمنه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لهم اذا اشتريت هذه الاشياء | و الثمن أو أكثر أوأقل أوذهب أو ورق أو عرض منالدوض أو طعام الا أن وزنا أوجزافا فلا أس أن ميمها من صاحبها أومن غير صاحبها قبل أن تقبضها وكذلك يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبيمه من صاحبه وان لم يحل الاجل الطعام والشراب الجزاف فأماكل ما اشتريت من الطعام والشراب وزما أوكيلا فلا إ عامجوز لك أن تساف الذي لك عليه فيه ان كان الذي لك عليه ثياً! فرقبية فلا بأس أن بَيْمًا قِبل محل الاجلُ شِيابِ قطن مروية أو هروية أو خيل أو غم أو بغال أو حمير الاشياء قبل أن تقبض من الناس الا أصحاب العينة فاله كرهه لهم ﴿ قلت ﴾ صف أو بقر أو ابل أو لحم أوطعام تقبضُّه مَكانك ولا تؤخره وان أردت أن تأخذ منه ثيابا فرقبية قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وانكات هذه التي تأخذ أفضل من رقاعها أوكانت أشرمن رقاعها واختلف المدد أوافق فلاخير فيه ولاخير من السوق فأبيهما منك بكذا وكذا ثم إياعها منك بكذا وكذا أو تشتري من في أن تأخذ مُنها قبل عمل الاجل الا بمثل بيختها في جودتها وان حل الاجل فخدمتها الرجل سلمة ثم تبيعها اياه بأكثر مما التعمها منه أرفع من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من عــددها أو خيراً من صفتها أو أكثر

عدداً أو أشر من صفتها فلا بأس به اذا حل الاجل على حال من الحالات

_﴿ ما جا، في بيع الطقام بشترى بجزافا قبل أن بستوفيه ﴾

-﴿ ما جا، في بيع الطقام بشترى بجزافا قبل أن بستوفيه ﴾

﴿ فِلْتَ ﴾ أَرأَيتُ وَأَنْ رَجُلا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طمام موصوف الى أجل معلوم أمجوز أن يبيعله هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع

مَن مالك فيه شيئاً ولكنى أواه بمنزلة من ساف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام الدي كان له بهذا الطعام هذا الطعام ايس بقرض وانما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام في قالت كه وكذلك لو خالع امرأته إطعام الى أجل (قال) نعم كذلك أيضاً لا يبيعه حتى يستوفيه من وجه من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه

(١٢ _ المدوة _ تامع)

صح ماجا، في بيع الطقام بشترى جزافا قبل أن بسنوف كى المسلم والله إلى الله المسلم والله في المسلم ماالله في أن أبيع مااشتريت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلها الطمام والشراب اذكان جزافا والمروض والحيوان وجميع الاشياء وأبى أن بجيزلى أن أبيع مااشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أووزنا قليلا أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطمام أن قبل يستوفى وهو عندنا على المكيل والوزن وكل شيء ما خيلا الطمام والشراب فهو جأثر أن قبيمه قبيل أن تستوفيه ان كنت اشتريته كيملا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لان الحديث انما نبا، في الطمام وحده في قلب ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطمام جزافا قبل أن أقبضه من

لمستوفيه والذي له الساير قائم برى ذلك فأخذه بكيله (قال مالك) لا بأس بذلك الا أن يكون فيه موعـد من الذي له السلم أن يقول له اشتر لى هذا الطمام وأنا آخذه منك فما لى عليك فلا خير فى ذلك أيضاً ﴿ قال ان القاسم ﴾ ووجه ما كرد مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام الما نهي أن يباع قبل أن يستوفى فاذا كان ملكه فكأنه باع طماما لبس عنده بهينه والكيل فها بين ذلك اذا كان قد أوجب 🎇 على الذي له السيار أخبذه قبيل أن يشترمه له الذي عليه السار بما لابحل ولا يحرم ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت لوأني أسلمت إلى رجـل دراهم في طعام فاما حـل الاجل قال لي حَـٰذَ هَٰذَهُ الدَّرَاهُمُ فَاشْـَتْرُ مِهَا مِنَ السَّوقُ طَمَّامًا ثُمَّ كُلَّهُ لَى ثُمَّ اسْتُوف حقك مته (قال) قَال مالك لا يصلح هــذا ﴿ قات ﴾ وكذلك لو كان الذي أســـلم اليه دراهم ۗ ما عطاه حين حل الاجل دانير أو عرضا من العروض قبال الذي السلم اليه دراهم الله عطاه حين حل الاجل دانير أو عرضا من العروض قبال اشتر بها حنطة وكابها لي ثم اقبض حقك منها (قال أبن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسوا، ان كان دفع اليه الذي عليه السلم دنانير أو دراهم أو عرضا حـين حــل الاجل فقال اشتر بها طعاما فكله لى حين حل الاجل ثم استوف حقك منه فذلك كله سوا؛ ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عنـــد مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لا يصاح هذا في قول مالك

حرفى الرجل يبتاع الطعام جزافا فيتلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع ﴾⊸ ﴿ قلت ﴾ أَوا يت ان اشتريت طعاما مصبراً اشتريت الصبرة كلها كل قفر مدره وفهاك الطمام قبل أن أكتاله نمن مصيبته (قال) مصبَّته من البائم ﴿قاتَ﴾ وهذا في قول ۗ مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ فان بايمته الصبرة جزافا فضاعت (قال) قال مالك ضياعها من المُشتري اذا اشتراها جزافا (وقال ابن القاسم) من ابتاع طعــاما جزافا صبرةً فان

فاشتري بذلك طماما لنفسه فلا يصابح هذا لأنه بيع الطمام قبل أن يستوفى

تلفت قبل أن يقبضها فان مصيبتها من المشترى ﴿ وَالَّ ﴾ فان كان الذي بأعها هو الذي استهلكم افعليه فيمهما من الذهب والفضة لا نرمالكا قال لي من استهلك صعرة طعام فعليه قيمها من الذهب والفضة (قال) وان كان غير داستها كما فعلى الذي استهلكها قيمتها من الذهب والفضـة وهـذا قول مالك ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ وان اشــترى صبرة طعمام كل ففيز بدرهم فأصابها أمر من السهاء فتلفت رد البالم على المشترى على اهم وهذا نول مالك (قال) ولوكان البائع هو الذي أتنفها فعايه أن يأتي بطعام مثله حتى وفيه المشترى بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك ﴿ قال ان الفاسم ﴾ ويتحرى الصبرة فيأتي بطعام مناه فيكيله للمشترى (قال) وفرق مالك بين الصبرة جرافا وبينها اذا بيمت كيلا ﴿ قلت ﴾ أوأيت هذه الصبرة التي باعها صاحبها كلا ان تمدي عليها رجل واسمه لـ كمها قبل أن يكيلها للمشترى (قال) لم أــمع من مالك في هذا شيئا وأرى للبائع القيمة على الذي استهلك الصبرة وأرى أن يشترى بتلك القيمة طعاما للبائع ثم يكيله الباثع للمشتري على شرطهما وذلك لأنه لو عرف كيلم الغرم كيلم المتعدي وكان المشتري أن قبضه على ما اشترى فلها لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاما بتلك القيمة فأخذ والشتري على ما اشتري ﴿ فَلَتَ ﴾ ولا يخشى أن يُكون هاهنا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا لأن التعدى انما وقع هاهنا على البائع ألاترى أنه لو عرفكله لكان التعدى على المشتري

ـــ ما جا، في سِع الطعام قبل أه عِستُوكي كاله-

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَ يِت لوأن لي على رجل طعاما من شراء فقات له بعه لى وجنبي بالثمن (قال) قال مالك لابحوز ذلك ﴿ قات ﴾ لم كرهه مالك حين قلت للذي لى عليه الطعام بعه وجشي والثمن (قال) لانه يدخله بيع الطمام قبل أن يستوفى فكانه باعه من الذي عليه الطمام بالدنانير التي يأتيه بها فلا يصلح له أن بيبع الطمام حتى يستوفيه لامن الذي عايه الطمام ولا من غيره وفلد يدخله أيضاً أن يكون ذهب بذهب الى أجل أكثر منها فان كان أصل شرائه الطمام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب الى أجل ﴿ قَالَ ﴾ وقال

مالكولا أحب للرجل أن مبتاعهن رجل طماما ولا سلمة الى أجل فاذا حل الأجل قال الذي عليــه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هيأكثر منها فالتع مها طَمَامَكَ أُو سَامِتَكَ ﴿ قَلْتَ ﴾. فإن كان الثمن أقل أو مثل النمن الذي أخذ في الطَّمَامِ الذي عليه (قال) اذا كان مثل الثمن الذي دفع اليه فلا بأس به اذا كان مثله في عيــــه ووزنه وجود يحران كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لا نه يصير غير اقالة (قال) واتما يجوز منه ماكان على وجه الاقالة فى الطمام خاصة فأما اداكان الدىن على الذي عليه الحق سلمة من السلم ايس بطعام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلمة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أوأقل فلا بأس مذلك لازمالكا قال اذا أعطادفي ثمن الطمام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طماما أقل من حقه فلا بأس بالوضيعة في الطمام اذا أعطاه رأس ماله وان كان رأس ماله لا يسوى الطعام الذي عليــه لانهلو هضم عنه بعض الطعام واخذ بمضاكان جائزاً وانكانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو سع الطمام قبل أن يستوفى وأما في السلمة التي ابتاع منه فانه ان أعطاه أقل من اليمن الذي دفع اليه او أقاله عليه فلا بأيس بذلك وكذلك قال لى مالك وهو في السلمة لايتهم إذا كان أقل من النمن أو مثله فان زاد فلا خير فيه لأ نه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في آكثر منها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك واذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشترى بها الذي له السلم سلمته فيقبضها لم · إ يصلح أن يعطيه دنانير أ كثر من دنانيره التي دفعها اليه في السير أول مرة وكذلك لايصاح أن مدفع أكثر من الدانير التي أخذ في جميع الاشيا كالها

؎ﷺ ما جاء فی رجل ابتاع سلمة علی أن يه طی تممها ببلد آخر ﴾ٍ≼⊸

﴿ قَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ أَنَّ أَبِّتِ سَلَمَةً بِدَنَائِيرِ الى أَجَلَ عَلَى أَنَّ أُوفِيهِ الدَّنَائِيرِ بَافَرَيِّقَيَّةً فَلَّ الأَجْرِيلِ وَأَنَّا يَصِر (قَال) قَال مَالكَ يأَخُبُـذُ الدَّنَائِيرِ بَصَرِ اذَا حَلَ الاجل أَو حَيْمًا وجَـده ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك الدراهم ﴿ قَالَ ﴾ وقال الله والدنائير والدراهم لا تشبه السلم لأن الدنائير والدراهم عين والسلم ليست

بدين وأنمانها مختلفة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذي شرط أن وفيه فيه ﴿ قَلْتَ ﴾ قان كان أسلم اليه في سلمة ليس لها حمل ولا مؤنة مثل اللؤاؤة الموصوفة أو قليل المسلك الموصوف أو الدنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حمل ولامؤنة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في المنبر هكذا بسيته شيئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ الا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختاف

حﷺ ما جا، فى الرجل يشترى الطعام بالفسطاط ∰⊸ ﴿ على أن يوفيه اياد بالريف ﴾

﴿ قَالَ اِن الفَاسِمِ ﴾ سألت مالكا عن الرجل بنتاع الطّمام الموصوف المضمون بالفسطاط على أن يوقيهالطمام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو تحوها ('' (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ لم أجازه مالك (قال) لا نه جعل موضع البلدان عندى تمثرلة الآجال ولم بجمله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف الى يوم أويومين أوثلاثة عوضعه الذي

(١) وجدبالاصل هذا طيارة تتماقى بهذا المبحث و نصهاقال فضل هذا اذا ضرب لتقاضيه منه أجلا وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه اتماليد الاجل في السلم طوله حيث مختلف فيه الاسواق والا كان من بيع ماليس عندك فلما شرطا هذا أه يوفيه في المضمون ببلد غير ذلك البلدان البلدان وما لم يضرب والثلاثة جز اذا ضرب لذلك أجلالان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب لذلك اجلالان المختلف الها الذي ذكره في الدائم يضرب الافتحولات فضين الصناع وكان يحيى بن عمر قد اجاب في ذلك فيا بلغني أنه اذا لم يضرب الافتحولات ذكر في قت خروجهم الى ذلك البلد جاز لان مسافة الله قد عرفاه فكامهما ضربا أجلال التناضيه (فال) فضل واتما هذا على طريقهما فيه في البر وأما ماكان طريقهما على البحر لا أجل أيد البلد فلا يجوز وان وصفا وقت خروجهما الى ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل له يمرف وقد ذكر ابن حبيب أنه اذا حلف على ان يتقاضى ذلك في بلد غيره فذلك جاز وان لم يضرب لذلك أجلا وتسمية البلد كندمية الاجل قال فضل واتما مذهب ابن حبيب في همذا والله يعرب الجلا وقد دوى ابن القام عن مالك في ساعه أنه سئل عن ذلك فغال أحال فقبل له نع فنال لأحل وقد روى ابن القام عن مالك في ساعه أنه سئل عن ذلك فغال أحال فقبل له نع فغال لألم بأس به اله

(١٣ _ المدونة _ تاسع)

صاحبه الذي انتمة منه أومن غيره (قال) لانه لما اشترى الطعام جزافا فكا مه انتا اشترى لمه وسبه فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض الا أن يمكون ذلك البيع والشراء بين قوم من أهل الدينة فلا مجوز ذلك بأ كثر مما اشت ﴿ قلت ﴾ أرايت أن الستريت عضراً أو زنيا أوبانا أومسكا وزنا أوحديداً أو زجاجا وزنا أوحنا، كيلا أو وزنا أو ما أشبه هذه الاشياء تما يكال فرموزن تما لا يؤكل ولا يشرب أمجوز لى أن أبيع ذلك من صاحبه لذى استمامه قبل أن أقبضه في قول مالك (قال) لم إذا اشتريت هذه الاشياء وزنا أوجزافا فلا أس أن تعبيها من ما ما اشتريت من الطعام والشراب وزنا أوكيلا فلا أسهد في قول مالك حتى تقبضه من الناس الا أصحاب الدينة عالم كرهه لهم ﴿ قلت ﴾ صف به في قول مالك حتى تقبض من الناس الا أصحاب الدينة عالم كرهه لم ﴿ قلت ﴾ صف الرحيل الى أحمدهم في قول مالك بع هدفه للرحيا المينة في قول مالك بع عدفه الرحيل الى أحمدهم في قول مالك بكذا وكذا أم اسامة على السوق فأيهما منت كبدا وكذا أو تشترى من الرحل المه ثم قبيمها اياه بأ كثر مما استمها منه من علم الما المناس الما المناس من الرحل المه ثم قبيمها اياه بأ كثر مما استمها منه الرحل المه أوحل المناس الما المها منك بكذا وكذا أو تشسترى من الرحل المه ثم قبيمها اياه بأ كثر مما استمها منه المناس المنا

﴿ لَلَّتَ ﴾ أَرأَيت لو أَن رجلا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طعام

وصوف الى أجل معلوم أيجوز أن يبيعله هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شبئاً ولكنى أراه تمنزلة من سلف في طعام فلا يبيعه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام ليس بقرض وانما هو شراء ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام هو قلت كه وكذلك لو خالع امرأته بطعام الى أجل (قال) نع كذلك أيضاً لا يبيعه حتى يستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه

. (١٧ _ المدوة _ تاسع)

الطعام قبل أن بستوفى وما سلفت فيه من العروض الى أجل من الآجال فأردت أن تبيعه من صاحبه فلا بأس أن تبيعه منه تمثل النمن الذى دفعته اليه أو أدنى منه قبل محل الأجل لا يهبه فى أن يدفع عشرة دنائير ويأخذ تماسة حل الاجل فيه أولم كل ولا يصلح أن تبيعه من الذى عليه الساف بأ كثر ثما أعطاء فيه حل فى ذلك بمثل الممن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من العروض أو طعام الا أن يمكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن بدعه من صاحبه وان لم يحل الاجل عالجوز لك أن تسلف الذى لك عليه ثبا فرقية فلا بأس أن يتبعها قبل على الاجل بقياب قطن مروية أو هروية أو خيره وان أردت أن تأخذ منه ثبا أو تبير أو ابل أو لم أو طعام الاي أن تبيعها قبل على الاجل أو تبير أو الم أو الم أو الم أو تمير أو ابل أو لم أو طعام الم أن أن تبيعها قبل على الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه التى تأخذ أو في أن كثر من عددها وان كانت هذه التى تأخذ في أن تأخذ منها قبل على الاجل الاجمل الاجمل الاجمل الاجمل الاجمل الاجمل على حال الاجل في أو غيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أشر من صفتها أو أكثر عدداً أو أشر من صفتها أو أكثر عدداً أو أعل من عددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أشر من صفتها أو أكثر عدداً أو أشر من صفتها أو ألى به اذا حل الاجل على حال من الحالات

صعر ماجا، فى بيع الطمام بشنرى جزافا قبل أن بستوفى كى⊸ وقات كه لم وسع مالك في أن أبيع مااش يرت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلها الطمام والشراب اذاكان جزافا والمروض والحيوان وجميع الاشياء وأبى أن بجزلىأن أبيع مااشتريت مما يؤكل وبشرب كيلا أووزنا قليلا أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن

النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطعام أن قبل يستوفى وهوعندنا على الكيل والوزن وكل شئ ما خــلا الطعام والشراب فهو جائز أن تبيعه قبسل أن تستوفيه ان كنت اشتريته كيملا أو وزما أو جزافا فهو سواء لان الحديث اتحاجا. في الطعام وحــده ﴿ قلت ﴾ ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من حاجبه الذي ابتنه منه أومن غيره (قال) لأنه لما اشترى الطمام جزا فافكا له الماشترى المحمه بديبها فلا بأس ببيع ذلك قبل القبض الا أن يكون ذلك البيع والشرأ بين قوم من أهل الدينة فلا يحوز ذلك بأكثر مما ابتمت ﴿ فلت ﴾ أوايت أن المستريت عطراً أو زينا أوبانا أومسكا وزنا أوحديداً أو زجاجا وزنا أوحنا، كيلا أو وزنا أو ما عطراً أو زينا أوجزا فا أن أبيع ذلك من حديثه لذى ابتنه منه قبل أن أبيعه في قول مالك (قال) فع اذا افتريت هذه الاشياء وزنا أوجزا فا فلا بأس أن تبيعها من صاحبها أومن غيرصاحبها قبل أن تقبضها وكذلك وزنا أوجزا فا فلا بأس أن تبيعها من من الطمام والشراب الجزاف فأما كل ما اشتريت من الطمام والشراب وزنا أو كيلا فلا بيه في قول مالك حتى تقبيفه وترنه أو تكيله (قال) وإنما جوز مالك بيع هذه الاشياء قبل أن تقبض من الناس الا أصحاب الدينة عند الناس قد عرفوهم يأتى الرجل الى أحدهم فيقول له أمالك (قال) أصحاب الدينة عند الناس قد عرفوهم يأتى الرجل الى أحدهم فيقول له أمالين ما ابتمها منك بكذا وكذا أو تشسترى من السوق فأبيعها منك بكذا وكذا أم ابتاعها منك بكذا وكذا أو تشسترى من السوق فأبيعها اياه بأكثر مما ابتمها منك بكذا وكذا أو تشسترى من المارس المدة ثم تبيعها اياه بأكثر مما ابتمها منك

- ﴿ مَا جِاءَ فِي الرجلِ يَصَالَحُ مِن دَمَ عَمَدَ عَلَى طَمَامُ الْيَ أَجَلَ ﴾ -﴿ فِيرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ قِبْلُ أَنْ يِسْتُوفِيهِ ﴾

و فلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا وجب له على رجل دم عمد فصالحه من ذلك على طمام وصوف الى أجل معلوم أيجوز أن يبيمله هذا الطعام قبل أن يقبضه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولكنى أراه بمنزلة من ساف في طعام فلا يبيمه قبل أن يقبضه لان هذا الطعام ايس بقرض واتما هو شراه ألا ترى أنه باع الدم الذي كان له بهذا الطعام و فالت ﴾ وكذلك لو خالع امرأته (طعام الى أجل (قال) نع كذلك أيضاً لا يبيمه حتى بستوفيه وهذا كله من وجه من ابتاع طعاما فلا يبيمه حتى يستوفيه الطعام قبل أن يستوفى وما سلفت فيه من العروض الى أجل من الآجال فأردت أن
تبيمه من صاحبه فلا بأس أن تبيمه منه بمثل النمن الذى دفعته اليه أوا دنى منه قبل محل
الأجل لانه لا يتهم في أن يدفع عشرة دنانير و يأخذ تماية حل الاجل فيه أولم
محل ولا يصلح أن تبيمه من الذى عليه الساف بأ كثر ثما أعطاه فيه حل في ذلك
الاجل أولم يحل وان أردت أن تبيمه من غير صاحبه فلا بأس أن تبيمه منه بما شئت
مثل الثمن أو أكثر أو أقل أو ذهب أو ورق أو عرض من العروض أو طعام الا أن
يكون من صنفه بعينه فلا خير فيه ولا بأس أن تبيمه من صاحبه وان لم يحل الاجل
مايجوز لك أن تسلف الذى لك عليه فيه ان كان الذي لك عليه أيا با فرقبية فلا بأس أن
تبيمها قبل على الاجل بشياب قطن مروية أو هروية أو خيل أو غير أو بغال أو حمير
وقيبة قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه الني تأخذ
وقيبة قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه الني تأخذ
وقيبة قبل محل الاجل فلا تأخذ منه أكثر من عددها وان كانت هذه الني تأخذ
وقائن تأخذ منها قبل محل الاجل الا بمثل صفتها في جودتها وان حل الأجل فخدمها
وأو م من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أوم من صفتها أو أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر عدداً أو أقل من هددها أو خيراً من صفتها أو أكثر كثر

🗝 🔏 ماجا، في بيع الطعام يشترى مجزافا قبل أن يستوفى 🌫 –

عدداً أو أشر من صفتها فلا بأس به اذا حل الاجل على حال من الحالات

وقات ﴾ لم وسع مالك في أن أبيع مااستريت قبل أن أقبضه من جميع الاشياء كلم الطمام والشراب اذاكان جزافا والعروض والحيوان وجميع الاشياء وأبى أن بحيزلى أن أبيع مااشتريت مما يؤكل ويشرب كيلا أووزنا فليلا أو كثيراً حتى أقبضه (قال) لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الطمام أن قبل يستوفى وهوعندنا على الكيل والوزن وكل شئ ما خبلا الطمام والشراب فهو جائز أن تبيعه قبسل أن تستوفيه ان كنت اشتريته كيدلا أو وزنا أو جزافا فهو سواء لان الحديث انما جاء في الطمام وحده وقات كه ولم وسع مالك في أن أبيع ما اشتريت من الطعام جزافا قبل أن أقبضه من

(١٢ _ المدونة _ أاسع)

عليه فيستوفى منه ذلك الوزن (فال) لا بأس بذلك

ح﴿ فِي الرَّجِلِّ بِنِيمِ الطَّمَامِ بِمِينَهُ كَيْلًا ثُمَّ يُسْتَهَلِّكُ ﴾<--

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا التاع طعاما بعينه كيلا فدهب الباثع فباءه أو استهلكه (قال) فإن على البائم أن يأتي بشدل ذلك الطمام موفيه المشترى ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفلا يكون عليه المشترى بالخيار في أحب أن يلزمه الطمام ألزمه وان أحب أن يأخذ ذهبه أخذها (قال) لا وليس عليه الا طعام مثل ذلك وليس في هذا خيار أنما هذا عَنْرُلَةَ رَجِلَ اسْتَهَلَّكُ لَرْجِلُ طَعَامًا لِمِينَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتَى مَثْلُهُ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيت لو أَن لي على رجل سلمافلها حل الأجل وكلت انه نقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدىرته أو أم ولدد (قال) أكرد هؤلاء اذا وكلهم لامهم كأنهم الذي عليه الطعام ولا بجوز لي أن أوكل الذي عليه الطمام تقبض طماما عليه (قال) وولده اذا كانوا كباراً قد بانوا بالحيازة عنه فلا أرى مذلك بأسا وببيعه بعضهم ان شا، ﴿ قات ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في كرِّ حنطة الى أجل من الآجال ثم أسلم الىَّ في كرَّ حنطة مثله أ الى ذلك الاحـــا, فأردنا أن نتاص قبل محل الاجل بكون ما له على َّمن الطعام بمالى ا عليه من الطمام أبجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان حل الاجل قال نم ﴿ قات ﴾ ولم (قال) لانه بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿ قات ﴾ فاذا حل الاجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم جعله مالك بيع الطعام قبل أن يستوفى (قَلْهُ ﴾ أَلا رُقَى أَنِ السَّكُرِّ الحَنطة الذي لك عليه لم تقبضه منه وأنما بعته ذلك بكرَّ له عليك فلا يجوز هذا وهذا بيع الطمام قبل أن يستوفى وهو بمنزلة أن لوكان علىَّ رجاين ﴿ قات ﴾ فـ لو أقرمنت رجلا مائة أردب من حنطة الى أجــال ثم أسار الى ّ في مائة أردب من جنطة الى أجل وأجلهما واحد فقات له قبل محل الاجل أقاصك بمالى عليك من الطمام القرض بالذي لك على من الطمام السلم (قال) لا يصلح هذا وهذا بيم الطمام قبل أن يستوفي (قال) ألا ترى أنه باعك طماما له عايك من سلم الى أجـالى بطعام لك عليه قرمنا الى أجــل فبذا لا بصلح وهو بمنزلة أن لوكان على ْ

حىﷺ ما جا، فى الرجل يبتاع الطعام بعينه أو بنسير عينه ۗ ﴿ فيربد أن يبيعه قبل أن يقبضه ﴾

﴿ قَالَتَ ﴾ أَرْأَيْتَ الطَّعَامُ يَشْـتَرَيهُ الرَّجِـلُ والطَّعَامُ بِعِينَهُ أَوْ بَغْـيْرُ عَيْنَهُ أَيْلِيمَهُ قبل أنِّ يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيعه حتى يقبضه قال ولايواعد فيه أحداً ولا يبيع طماما ينوي أن يقضيه من هذا الطمام الذي اشترى كان الطعام بعينه أو بضير عينه ﴿ وَلَمْتُ بِهِ فَالذِي أَجَازُهِ مَالِكُ أَرْبِشْتُرِيهِ رَجَلِ مِنْ هَذَا الذِي اشْتَرَاهُ بَكيلِ واحد ماهو (قال) هوالرجل يشترىالطعام فيكتاله لنفسه ورجلوافف أيواعده على سِمه فاذا اكتاله لنفسه ورضى هذا الرجل الوانف أن يشتريه منه بهذا الكيل وكذلك ان لم يشهدكيله وكان غائبا عن كيله فاشتراه منه وصـدته بكيله فذلك جأنز اذا كان ذلك إ منهما على غيرموعد كان بينهما ولاوَ اي قال وهذا قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فان ﴿ صدقه بكيله وأخذه فوجّد فيـه زيادة أو تفصارًا (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصاه فهو للمشترى وما كاز من نقصان بعرف أنه لاينقص فى الكيل فانه يوضع عن المشترى من الثمن بقدر النقصان ولا يعطي طعاما ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما نقص اذا كان من غير نقصان الكيل ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان قال الباثم الأصدقك فیما مدعی من النقصان (قال) مالك از كان المشترى لم ینب علیــه وكاله تحضرة شهود | حين اشتراد فأرى أن يرجع المشترى على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من النمن وان كان قدغاب عليه المبتاع ثم جاء بمد ذلك يدعى وكذبه البائع أحلف البائع بالله الذي أ لااله الاهو لقد كان فيـه كـذا وكـذا ولقد بعتـه على ماكان فيه من الـكيل وبيرأ ولا ينزمه المشترى شي مما يدى ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت ان اشترى ماسوى الطمام من [السلع كاما كانت بمينها أو بذير عينها أبجوز له أن ببعها قبــل أن يقبضــها في قول إ مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزنا أو جزافا أن ببيمها ويحمل عليه ﴿ قَالَ ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يشترى من الرجل جريداً بعينه أو تبنا أو إ نوى أو ما أشبهه نما يوزن فيجب له فيأنيه رجل فيبيمه قبــل أن يستوفيــه ويحيله عليه فيستوفى منه ذلك الوزن (قال) لا بأس بذلك

- ﴿ فِي الرَّجَلِّ بِنِيعِ الطُّعَامِ بِمِنْهُ كِبَلَّا ثُمَّ يَسْتَهَلُّكُ ﴾ --

﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيت لو أَنْ رجلا اتَّاع طعاماً بعينه كبلا فذهب البائع فباءه أو استهلكه (قال) فان على البائم أن يأتى تشــل ذلك الطمام موفيه المشــرى ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك أفلا يكون عليه المشترى بالمير ان أحب أن يلزمه الطعام ألزمه وان أحب أن يأخذ دهبه أخذها (قال) لا وليس عليه الا طمام مثل ذلك وليس في هذا خيار انما هذا تمزلة رجل استهلك لرجل طعاما بمينه فعليه أن يأتى ممثله ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت لو أن لى على رجل سلمافلها حل الأجل وكلت انه يقبض ذلك أو عبده أو زوجته أو مدبرته أو أمّ ولده (قال) أكره هؤلاء اذا وكلهم لانهـم كأنهم الذي عايـه الطعام ولا بحوز لی أن أوكل الذي عليه الطعام شبض طعاما عليه (قال) وولده اذا كانوا كباراً [قد بانوا بالحيازة عنه فلا أرى بدلك بأسا وبيبعه بعضهم ان شا، ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان أسلمت الى رجل في كُرِّ حنطة الى أجل من الآجال ثم أسلم الى في كُرُّ حنطة مثله الى ذلك الاجــل فأردماً أن تتماص قبل محل الاجل يكون ما له على َّمن الطعام بمالى عليه من الطمام أبجوز هذا في نول مالك قال لا ﴿ قات ﴾ وكذلك ان حل الأجل قال نم ﴿ قات ﴾ ولم (قال) لانه سيم الطمام قسل أن يستوفى ﴿ قات ﴾ فاذا حل الاجل على وعليه والطعامان صنفهما واحد لم جعلة مالك بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿ كَالَ ﴾ ﴿ تَرَى أَنَ الْكُرِّ الْحَنْطَةِ الذِّي لَكَ عَلَيْهِ لَمْ نَشْبَصْهُ مَنْهُ وَامَّا لِمَنَّهُ ذَلك بَكُرًّ له عايك فلا يجوز هذا وهذا بع الطعام قبل أن يستوفى وهو بمنزلة أن لوكان على رجاين ﴿ قات ﴾ ف لو أقرضت رجلا مائة أردب من حنطة الى أجــل ثم أسلم الى أ في مائة أردب من حنطة الى أجل وأجلهما واحد فقات له قبل محل الاجل أقاصك إ عمالي عليك من الطمام الفرض بالذي لك على من الطعام السلم (قال) لا يصلح هذا وهذا بيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) ألا ترى أنه باعث طعاماً له عايك من سلم الى أجهل بطعام لك عايه قرصًا الى أجسل فهذا لا يصلح وهو يمنزلة أن لوكان على

حهﷺ ما جاء فى الرجل بيتاع الطعام بعينه أو بنسير عينه ۗ۞ ﴿ فيريد أن يبيمه قبل أن يقبطه ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت الطمام يشتريه الرجـل والطمام بعينه أو بنـير عينه أيبيعه

قبل أن يقبضه في قول مالك (قال) لا يبيمه حتى يقبضه قال ولا تواعد فيه أحداً ولا 🕯 يبيع طعاما ينوى أن يقضيه من هذا الطعام الذي اشترى كان الطعام يعينه أو بغيير عينه ﴿ قَلْتَ ﴾ فالذي أجازه مالك أن يشتره رجل من هذا الذي اشتراه بكيل واحد ماهو (قال) هوالرجل يشترىالطعام فيكتاله لنفسه ورجلواقف لمبواعده على ييمه فاذا اكتاله لنفسه ورضى هذا الرجل الواقف أن يشترمه منه سهذا الكيل وكذلك انالم يشهدكيله وكان غائبا عنكيله فاشتراه منه وصدقه بكيله فذلك جأئز اذاكان ذلك منهما على غيرموعد كان يبسهما ولاوًاي قال وهذا قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ فقات لمالك فان أ صدنه بكيله وأخذه فوجّد فيمه زيادة أو نفصانا (قال) أما ما كان من زيادة الكيل ونقصانه فهو للمشترى وماكان مَن نقصان يعرف أنه لاينقص في الكيل فاله بوضم عن المشترى من الثمن بقدر النقصان ولا يعطى طعلها ولكن يرد عليه من الثمن بقدر ما تقص اذا كان من غير نقصان الكيل ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فان قال البائم لاأصدقك فها مدعى من النقصان (قال) مالك ان كان المشترى لم ينب عليه وكاله محضرة شهود حين اشتراد فأرى أن يرجع المشترى على البائع بما نقص من الطعام بقدر ذلك من الثمن وان كان فدعاب عليه المبتاع ثم جا، بعد ذلك بدعي وكذبه الباثم أحلف البائم بالله الذي لا اله الاهو لقد كان فيــه كـذا وكـذا ولقد بعتــه على ماكان فيه من الـكيل ويبرأ ولا يلزمه للمشتري شيء ثما مدى ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أشتري ما سوى الطعام من السلم كلها كانت بمينها أو بدير ءينها أنجوز له أن مبعها قبــل أن تقبضــها في قول مالك (قال) قال مالك نعم يجوز ذلك ان اشتراها وزنا أو جزافا أن بيمها ويحمل عليه ﴿ قَالَ ﴾ ولقد سألت مالك عن الرجل يشتري من الرجل جريداً بمينه أو تبنا أو نوی أو ما أشبهه نما يوزن فيجب له فيأنيه رجل فيبيمه قبــل أن يستوفيــه وبحيله

0

أن يأخذ منه طعاماً أو دقيقاً أو زبيباً أو تمراً (قال) مالك أما صنف الطعام الذي كان ابناعه هذافليأخذمنه مثل مكيلته في صفته وأماغير ذلك من التمر والزبيب وما أشبهه أوغير ذلك من الطعام كله فلا يجوز له أن يأخذ منه الا ما كان بجوز لبائمه أن يأخذه منه (قال) ولفد سئل مالك في غيرعام عن رجل الناع من رجل طعاماً أسلفه رجلا قبل أن يقبضه فأراد الذي قبضه^(٠) الذي أسلفه أن 9طي صاحبه فيه تمنا فقال مالك لايمجني ذلك وأراد من بيع الطعام قبل أن يُستوفى ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أن لرجل على حكماً من طعام من سلم فلما حلّ الاجل اشتريت كراً من طعام فقلت للذي له على السلم اقبضه (قال) قال مالك لا يصلح حتى يستوفيه لان هذا بيم الطعامُ قبل أن يستوفى ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت لو أني أسلمت الى رجل في ما فة أردب حنطة فلما حل أجلها أحالي على رجل له عليه طعام من قرض مثل كيل طعامي الذي لي عليه من سلم أيجوز هذا أم لافي قول الك (قال) قال مالك ان حل أجل الفرض وقد حل أجل السلم أيضاً فلا بأس مه وان لم يحل أجل السلم ولم يحل أجل الفرض فلاخير في هذا حتى يحلِّز جميعاً ﴿ فَالَّبَ ﴾ ولا يكوزهذا دينا في دين أذا حل الاجل قال لا ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال) لا وفسيخ ماله من سلمه فسارت حنطة على هذا الرجل الذي إحتال عايه ولم يبق له على الذي كان عليه السلم نيئ فلم يصرهدا دينا في دين ﴿ قلت ﴾ (أ) أرأيت الحل أجل الطعامين جيما وأحالني فأجزت الذي أحالني عليـه أمجوز هذا أم لا (قال) لم أُوَقِفُ مالكما على هذا ولكن رأيي أنه لا بأس أن يؤخرون (قالة إن القاسم) وسمعت مالكا يقول في نصر الى التاع من نصراني طماما فأراد أن بيمه مزرمِسلم قبل أن يستوفيه (قال مالك) لا أحب للمسلم أن يبتاعه ولا يدخل فيه ﴿ فَأَتْ ﴾ أوأيت لو أنى أسلمت الى رجل في كُرُّ ِ حنطة فلما حل الاجل اشترى هو من رجل كر حنطة فقال لى اقبضه منـــه (قال) قال مالك لا يجــوز﴿ قلت ﴾ لم (قال) لانه بيع الطمام قبــل أن يستوفى ﴿ قلت ﴾ فان كاله المشـــترى الذي عليه الــــلم ثم قال قد كلته وفيه وفاه حقك أيجوز لى أن آخــذد فِأصــدته قال نم ﴿ قِلْتُ ﴾ وكذلك أن كاله الذي عايه السلم لنفسه حتى

رجلين ﴿ قات ﴾ فان حل الاجل فقلت له خذ الطمام الذي لي عليك من الفرض بالطمام الذي لك على من السلم (قال) لا أس بذلك عنسد مالك ﴿ فَلَتُ لِهُمْ أَجَازُواْ مالك حين حل الاجل وكرهه قبل محل الاجل (قال) لاه لمــا حل الاجل انمــا له أ عليك أن توفيه سلمه الذي له عليك وكان لك عليمه قرضا قد حل مثل السلم الذي له عليـك فقلت له خـــد ذلك الطمام بـــلمك فلا بأس بدلك لاه لا يكرد لك أن إ تبيع قرضك قبل أن تستوفيه فكذلك لا يكرد لك أن تفضيه من طعام عايك من سلَّم وليس ها هنا بيع شيُّ من الطعام بشيُّ من الطعام وانماهو هماهنا قضاً. سلم كان ا عليـك قضيته ﴿ نَلْتُ ﴾ لم كرهته لى قبـل محل الاجل أنْ أقاصه بذلك (قال) ﴿ لامه يدخله الدين بالدين وبيع الطعام قبل أن يستوفى ألا تري أنك يعته مائة أودب لك عليه نرضاً الى أجــل بمانة أردب له علميك من سلم الى أجــل فلا يصـلح ذلك ﴾ وما فرق ما بینــه اذا کان الذی له علیّ من سلم والذی لی علیــه من سلم وبينه اذا كان الذي لى عليه قرضاً والذي له على سلم في قول مالك اذا حلت الآجال (قال) اذا كانَ الذي عليكما جِمعاً ـ لما فلا يصلح لمعاحد منكما بع ماله على صاحبــه من الطعام قبل أن يستوفيه فاذ ً كَانَ لا يحدكما قرض وللآخر سلم فلا يصلح اصاحب السلم أن يبيمه حتى يستوفيه ولا بأس أن ببيع صاحب القرض طعامة قبــل أن يستوفيه فلما كان بجوز لصاحبّ القرض بيع طماء قبل أن يستوفيه جازله أن تقبضه من سلم عليه اذا حات الآجال ولا يكون هذا من الذي له السَّلم بيع سلمه قبل أن يستوفيه وليس للذي له السلم أن يمتنع من دكك اذا قال له خذ هذا الطعام قضاء من سلمك اذا كان مثل سلمه فكذلك الفرض انما هو قضاءوليس هو بيع الطعام قبل أن يستوفى ﴿ قَالَ ﴾ وسئل مالك عن رجل باع من رجل طماما ثمن الى أجل فاستقرض الذى له الحق من رجل دنانير مثل الدنانير التي له على بالمه أو ابتـاع سلمة من رجل | بمشل الدنانير التي له على بالمه من ثمن الطعام فلما حل الاجسل أحال لذي أسساغه الدنانير أو باعــه السلمة بتلك الذهب التي على المشـــتري منه الطمام فأراد الدي أحاله

لمستوفيه والذي له السار قائم برى ذلك فأخذه بكيله (قال مالك) لا بأس بذلك الا أَنْ يَكُونَ فَيِهِ مُوعَـدٌ مَنَ الذي له السلم أَنْ يَقُولُ له اشتر لي هَذَا الطَّعَامِ وَأَمَّ آخَذُهُ منك فيا لى عليك فلا خير في ذلك أيضاً ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ووجه ما كرد مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام انما نهى أن يباع قبل أن يستوفى فاذا كان في متاع لك طعاما ويشـــترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفيه ثم يشتريه ا لك على ذلك وتقبضه فهـذا كأنه قد وجب له عليك قبــل أن يشــتريه ويصير في ملكه فكأنه باع طعاما ابس عنده بعينه والكيل فبما يين ذلك اذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخـــذه قبــل أن يشتريه له الذي ُعليه السلم مما لابحل ولا بجرم ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتُ لُوأَتِي أَسَامِتَ الى رجُّل دَرَاهِمْ في طَعَامَ فَلَمْ أَحْـل الاجل قال في خــذ هذد الدراهم فاشــتر بها من السوق طعاما ثم كله لى ثم استوف حقك مته قال) قال مالك لا يصلح هـــذا ﴿ قات ﴾ وكذلك لو كان الذي أسّـــلم اليه دراهم فأعطاه حينحل الاجل دنانير أو عرضا من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لي ثم اقبض حفك منها (قال ابن القاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسوا، ان كان دفع اليه الذي عليه السلم دنانير أو دراهم أو عرضاً حـين حــل الاجل فقال اشتر بها طعاما فكله لى حين حل الاجل ثم استوف حقك منه فذلك كله سوا؛ ولا يصلح عند مالك وكذلك العروض عنــد مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لا يصاح هذا في قول مالك (قال) لانه كأنه انما استوفى من الطعام الذي كان له عليه دنانير أو دراهم أو عــرضا فاشتري بذلك طعاما لنفسه فلا يصاح هذا لانه بيع الطعام قبل أن يستوفى

صر في الرجل يبتاع الطعام جزافا فيتلف قبل أن يقبضه أو يستهلكه البائع ﷺ وقلت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت طعاما مصبراً اشتريت الصبرة كلها كل قفيز بدرهم فبلك الطعام قبل أن أكتاله ممن مصيبته (قال) مصيبته من البائع ﴿ قلت ﴾ وهذا في قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ فأن بايمته الصبرة جزافا فضاعت (قال) قال مالك ضياعها من المشتري اذا اشتراها جزافا ووقال ابن القاسم) من ابتاع طماما جزافا صبرةً فان

الفت قبل أن يقيضها فإن مصيبها من المشترى (قال) فإن كان الذي بأعها هو الذي استهلكما فعليه استهلكما فعليه عيمها من الذهب والفضة (قال) وإن كان غير داستهلكما فيلى الذي استهلكما فيمها من الذهب والفضة (قال) وإن كان غير داستهلكما فيلى الذي استهلكما فيمها من الذهب والفضة وهمة ا قول مالك ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ وإن السترى صبرة طمام كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السها، فتلفت رد البائع على المشترى الدراهي وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتحرى وفيه المشترى بنا شرطه من الكيل وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتحرى الصبرة فيأتى بطعام مثله فيكيله للمشترى (قال) وفرق مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتحرى الدا يمت كيلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت همذه الصبرة التي باعها صاحبها كيلا إن تعدى عامها رجل واستهلكها قبل أن يكيلها للمشترى (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئا وأرى البائع القيمة على الذي استملك الصبرة وأرى أن يشترى بتلك القيمة طعاما وأرى البائع عرف كيلها لنوم كيلها المسترى فلها لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام الفيمة اشترى فها لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام القيمة اشترى له طعاما بيك الفيمة على ما اشترى فها لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطعام النه المناس على المناسب وقال الكرن التعدى انا وقع هاهنا أن يكون هاهنا سيع الطعام قبل أن يستوفى (قال) لا لا ن التعدى انما وقع هاهنا المناسبة على المناسبة وقال الكرن التعدى انا وقع هاهنا المناسبة على المناسبة وقال المناسبة وقال المناسبة وقع هاهنا المناسبة وقال المناسبة وقد هاهنا المناسبة وقع هاهنا المناسبة وقد المن

مير ما جا، في بيع الطعام قبل أن يستوني 🌿 –

على البائع ألاترى أنه لو عرف كيله لكان التعدى على المشتري

وفلت كه أرأيت لوأن لى على رجل طماما من شراء فقات له بمه لى وجثنى بالثمن (قال) قال مالك لا بحوز ذلك ﴿ قلت كه لم كرهه مالك حين فلت للذى لى عليه الطمام بمه وجثنى بالثمن (قال) لا مدخله بيم الطمام قبل أن يستوفى فكامه باعه من الذي عليه الطمام بالدنانير التى يأتيه بها فلا يصلح له أن وبيع الطمام حتى يستوفيه لامن الذي عليه الطمام ولا من غيره وقد مدخله أيضاً أن يكون ذهب بذهب الى أجل أكثر منها فان كان أصل شرائه الطمام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب الى أجل ﴿ قال ﴾ وقال

المستوفيه والذي له الـــلم قائم يرى ذلك فأخذه بكيله (قال مالك) لا بأس مذلك الإ أن يكون فيه موعــد من الذي له السلم أن يقول له اشتر لي هذا الطمام وأنا آخذ. منك فيا لى عليك فلا خير في ذلك أيضاً ﴿ قَالَ إِنْ القَاسَمَ ﴾ ووجه ما كره مالك من ذلك فيما رأيت من قوله أن الطعام انما نهى أن يباع قبل أن يستوفى فاذا كان إ 🗨 متاع لك طعاما ويشـــترط عليك أخذه قبل أن يشتريه وقبل أن يستوفية ثم يشتريه 📗 لك على ذلك وتقبضه فهـذا كأنه قد وجب له عليك قبــل أن يشــتريه ويصير في ا ملكه فكأنه باع طعاما ابس عنده بعينه والكيل فيما بين ذلك إذا كان قد أوجب على الذي له السلم أخسده قبــل أن يشتريه له الذي عليه السلم مما لايحل ولا يحرم ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيتُ لُوأَتَى أُسلمت الى رجـل دراهم في طعام فلما حـل الاجل قال لي خــذ هذه الدراهم فاشــتر بها من السوق طعاما ثم كله لى ثم استوف حقك مته (قال) قال مالك لا يصلح هـــذا ﴿ قات ﴾ وكذلك لو كان الذي أســـلم اليه دراهم إ فأعطاه حين حل الاجل دنانير أو عرضا من العروض فقال اشتر بها حنطة وكلها لى ثم افبض حقك منها (قال ابن الفاسم) لا يصلح هذا أيضاً (قال) وسوا، ان كان دفع | اليه الذي عليه السلم دنانير أو دراهم أو عرضا بحين حــل الاجل فقال اشتر بها طعاماً فكله لى حين حل الاجل ثم استوف حقك منه فذلك كله سوا؛ ولا يصلح أ عند مالك وكذلك المروض عنــد مالك ﴿ قلت ﴾ ولم لا يصلح هذا في قول مالك وقال) لانه كأنه انما استوفى من الطعام الذى كان له عليه دنانير أو دراهم أو عسرضا إ فاشتري مذلك طعاما لنفسه فلا يصاح هذا لانه بيع الطعام قبل أن يستوفى

صرف الرجل بيتاع الطمام جزافا فيتلف قبل أن يقبضه أو يستملكه البائع كون و فلت و أرأيت ان اشتريت طماما مصبراً اشتريت الصبرة كلما كل قفيز مدرهم فهاك الطعام قبل أن أكناله ممن مصيبته (قال) مصيبته من البائع ﴿قات ﴾ وهذا في قول مالك قال نم ﴿قات ﴾ فان بايمته الصبرة جزافا فضاعت (قال) قال مالك ضياعها من المشتري اذا اشتراها جزافا (وقال ابن الفامم) من ابتاع طماما جزافا صبرة فان

تلفت قبل أن يقبضها فان مصيبتها من المشترى (قال) فان كان الذي بأعها هو الذي استهلكها فعليه استهلكها فعليه استهلكها فعليه المناستهاك صبرة طعام فعليه فيمنها من الذهب والفضة (قال) وان كان غيره استهالكها فعلى الذي استهالكها فيمنها من الذهب والفضة وهدف قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان السترى صبرة طعسام كل قفيز بدرهم فأصابها أمر من السها فتلفت رد البائع على المشترى الدرى وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتحرى وقيه المشترى بما شرط له من الكيل وهذا قول مالك ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ويتحرى الصبرة فيأتى بطعام مناله ويتحرى الصبرة فيأتى بطعام مناله ويتحرى الصبرة فيأتى بطعام مناله فيكيله للمشترى (قال) وفرق مالك إين الصبرة جزافا وينها الصبرة وأنها بالصبرة جزافا وينها

اذا بيمت كيسلا ﴿ قلت ﴾ أرأت هـ ذه الصبرة التى باعها صاحبها كيلا ان تمدى عايها رجل واستهاسكها قبل أن يكيلها المشترى (قال) لم أسمع من مالك فى هذا شيئا وأرى البائع الذيمة على الذى استهلك الصبرة وأرى أن يشترى بتلك القيمة طاما البائع ثم يكيسله البائع المسترى على شرطهما وذلك لا نه لو عرف كيلها لغرم كيلها المتعدي وكان المستري أن يقبضه على ما اشترى قلها لم يعرف كيلها وأخذ مكان الطامام القيمة اشترى له طباما بتك القيمة فأخذ دالمشتري على ما اشترى ﴿ وَلا يَخْشَى الْنَ يَسْتُونَى (قال) لا لأن النمدى اتما وقع هاهنا في البائم ألارى أنه لو عرف كيله لكان التمدى على المشتري

- ﴿ مَا جَاءُ فِي سِمِ الطَّمَامُ قِبْلِ أَنْ يَعْتَمُو فِي ﴾ ﴿

وقلت به أرأيت لوأن لى على رجل طماما من شرا؛ فقات له بعه لى وجنى بالنمن (قال) قال مالك لا يجوز ذلك (قلت) بم كرهه مالك حين قلت للذى لى عليه الطمام بعه وجنى بالنمن (قال) لا به يدخله بيع الطمام قبل أن يستوفى فكانه باعه من الذى عليه الطمام بالدنانير التى يأتيه بها قلا يصلح له أن بيع الطمام حتى يستوفيه لا من الذي عليه الطمام ولا من غيره وقد يدخله أيضاً أن يكون ذهب بذهب الى أجل أكثر مها قال كان أصل شرائه الطمام بذهب أو بورق فيدخله الورق بالذهب الى أجل ﴿ قال به وقال

مالك ولا أحب للرجل أن ينتاع من رجل طعاماً ولا سلمة الى أجل فاذا حلى لأجل قال الذي عليه الحق للدى له الحق خد هده الدنائير لدنائير هيأ كثر منها فاشع بها طعامك أو سلمتك فو قلت ﴾ فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطعام الذي عليه (قال) إذا كان مثل الثمن الذي دفع اليه فلا بأس به إذا كان مثله في عيشه ووزنه وجودته و كان أقل من الثمن فهو حرام لا يحل لأنه يصير غير اقلة (قال) وانما بحوز منه ماكان على وجه الاقلة في الطعام خاصة فأما إذاكان الدين على الذي وانما بحوز منه ماكان على وجه الاقلة في الطعام خاصة فأما إذاكان الدين على الذي

و ما چور منه ما نان على وجه " روده في الطلم عند الله على أن يشتري عليه الحق سلمة من السلم ليس بطمام فكان الذي يعطيه من الذهب على أن يشتري لنفسه السلمة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أوأ قل فلا بأس مذلك لان مالكا قال

للمستقلم المسلم مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به فانما هو رجل أقاله وأخذ طماما أقل من حقه فلا بأس بالوضيعة في الطمــام اذا أعطاه رأس ماله وانكان رأس.ماله

لا يسوى الطمام الذى علينه لانهلو هضم عنه بعض الطمام واخذ بعضا كان جائزاً وانكانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطمام قبل أن يستوفى وأما في السلمة التي امتاع منه فانه ان أعطاه أقل من الثمن الذى دفع اليه او أقاله عليه فلا بأيس

بذلك وكذلك قال لى مالك وهو في السلمة لا يتهم اذاكان أقل من النمن أو مثله فان زاد فلا خبر فيه لا نه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في آكثر منها ﴿ قَالَ﴾ وقال مالك وإذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشترى بها الذى له السلم سلمته فيقبضها لم

يصلح أن يعطيه دنانير أكثر. من دنانيره التي دفعها اليه في السسلم أول مرة وكذلك لايصلح أن يدفع أكثر من الدنانير التي أخذ في جميع الاشياكاما

۔ہﷺ ما جا، فی رجل ابتاع سلمة علی أن يعطی ثمنها سلد آخر ﴾⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ابتت سلمة بدنانير الى أجل على أن أوفيه الدنانير بافريقية فحل الأجيل وأنا وهو بمصر أيقضي له على بالدنانير وأنا بمصر (قالو) قال مالك يأخمة الدنانير بمصر اذا حل الاجل أو حيثًا وجمعه ﴿ قال ﴾ وكذلك الدراهم ﴿ قال ﴾ وقالماك والدنانير والدراهم لا تشبه السلم لأن الدنانير والدراهم عين والسلم ليست

بعين وأنمانها مختلفة فى البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذى شرط أن يوفيه فيه ﴿ قلت ﴾ فان كان أسلم اليه فى سلمة ليس لها حمل ولا مؤنة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو فليل المسلك الموصوف أو العنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حمل ولامؤنة (قال) لم أسمع من مالك فى اللؤلؤ ولا فى المسك ولا فى العنبر هكذا بعيته شيئاً ولكنى أرى أنه ليس له أن يأخذ الا فى البلد الذى شرط لأن سعر هذا فى البلدان مختاف

د ﷺ ما جا، فى الرجل يشترى الطمام بالفسطاط ﷺ ~ ﴿ على أن يوفيه اياد بالريف ﴾

﴿ قَالَ ابْ القَاسَمِ ﴾ سألت مالكا عن الرجـل ببتاع الطمام الموصوف المضـمون بالفسطاط على أن يوفيه الطمام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو بحوها (`` (قال) لا يأس بذلك ﴿ فلت ﴾ لم أجازه مالله (قال) لا نه جعل موضع البدان عندى تنزلة الآجال ولم يجمله مثل الرجل يشتري الطمام الموصوف الى يوم أويو، بن أوثلاثة بموضعه الذي

(١) وجدبالاصل هنا طيارة تمعلق بهذا المبحث ونصهاقال فضل هذا اذا ضرب انقاضيه منه أجلا وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه اعااريد الاجل في السياطوله حيث تخلف في الاسواق والا كان بيم علي فلما شرطا هنا أنه يوفيه في المضمول ببلد غردالك البلد على سيرة اليومين والثلاثة جز إذا ضرب الذلك أجلالان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب الدلك اجلالان اختلاف الاسواق يكون في اختلاف البلدان وما لم يضرب الاجلابي في كتاب تضمين الصناع وكان يحمى بن عمر قد اجاب في ذلك فيا بلغني أنه اذا لم يضرب الاجلابي في كتاب تضمين الصناع وكان يحمى بن عمر قد اجاب في ذلك فيا بلغني أنه اذا لم يضرب الاجلابي في كتاب أجلال المناف الله فلا يجوز وان وصفاوقت خروجهما الي ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل لي ذلك البلد فلا يجوز وان وصفاوقت خروجهما الي ذلك البلد لكان المسير على البحر لا أجل لي يمرف وقد ذكر ابن حبيب أنه اذا علم على ان يتقاضي ذلك في بلد غيره فذلك جاز وان لم يعرب الذلك أجلا وتسمية البلد كقسمية الإجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في همذا وافقه أنها ذكرا أن مبايعهما حال فيكون من وقت المبابعة بجب عليهما الخروج فيكون كانما قد حلياً أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في ساعه أنه سئل عن ذلك فنال أحال فقبل له نه فنال لا مار به اه

(١٣ _ المدونة _ تاسع)

بين وأنمانها محنافة في البلدان فلا يكون له أن يأخذ منه الا في البلد الذي شرط أن و فيه فيه فر قلت كم فان كان أسلم اليه في سلمة ليس لها حمل ولا مؤفة مثل اللؤلؤة الموصوفة أو قليل المسك الموصوف أو الدنبر الموصوف أو ما أشبه هذا مما ليس له حمل الحمل ولا مؤفة (قال) لم أسمع من مالك في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في الدنبر همكذا وبينه شبئاً ولكني أرى أنه ليس له أن يأخذ الا في البلد الذي شرط لأن سعر هذا في البلدان مختلف

حىرٍ ما جا، فى الرجل يشترى الطعام بالفسطاط ﴾ ﴿ على أن يوفيه اياه بالريف ﴾

﴿ قَالَ ان القاسم ﴾ سألت مالكا عن الرجــل بنتاع الطعام الموصوف المضــمون بالفــــناط على أن يوفيهالطعام بالريف مسيرة ثلاثة أيام أو محوها (() (قال) لا بأس مذلك ﴿ فلت ﴾ لم أجازه مالك (قال) لا نه جعل موضع البلدان عندى تنزلة الآجال ولم يحمله مثل الرجل يشتري الطعام الموصوف الى يوم أويو ، بن أوثلاثة بموضعه الذي

(١) وجدبالاصل هنا طيارة تمتاق بهذا المبحث ونسهاقال فضل هذا اذا ضرب انقاضيه منه أجلا وان كان قريبا اليومين والثلاثة لانه انمالريد الاجل في الساطوله حيث تختلف في الاسواق والا كان من بيم ماليس عدك قلما شرطا هنا أنه يوفيه في المضون ببلد غير ذلك البلدان والم يضرب والثلاثة جاز اذا ضرب اذلك أجلالان اختلاف اللاواق يكون في اختلاف البلدان والم يضرب الذلك اجللا لتقاضيه فلا مجوز في مذهب ابن القاسم عن مالك الذي ذكره في الدائم في كتاب تضمين الصناع وكان مجهي من عقد اجاب في ذلك فيا بلغني أنه اذا لم يضرب المخلول ولكنه ذكر في وقت التسليف وقت التسليف وقت المنافق الله وأما ماكان طريقهما على البحر أو أجل أبلا لقاضيه وقت خروجهما الي ذلك البلد لماكان المسير على البحر لا أجل لي والد والما ماكان طريقهما على البحر لا أجل لي والد فل المنافق الله على المن وقت الله أجلا وتسمية الله كتسمية الإجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هميذا والذ يضرب اذلك أجلا وتسمية الملمك تسمية الإجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هميذا والذ يضرب المباذك أجلا وتسمية الملمك تسمية الإجل قال فضل وانما مذهب ابن حبيب في هميذا والذ أعلم على أنهما ذكرا أن مبايمهما حال فيكون من وقت المبابعة يجب عليهما الخروج فيكون كانما قد مبيا أجلا وقد روى ابن القاسم عن مالك في ساعه أنه سئل عن ذلك فنال أحال فقيل له نه فنان لا بأس به اه

قال الذي عليــه الحق للذي له الحق خذ هذه الدنانير لدنانير هيأكثر منها فاستم مها طمامك أو سامتك ﴿ فلت ﴾ فان كان الثمن أقل أو مثل الثمن الذي أخذ في الطمام الذي عليه (قال) اذا كان مثل الثمن الذي دفع اليه فلا بأس به اذا كان مثله في عينـــه ووزله وحوكه وان كان أقل من الثمن فهو حرام لا محل لا نه يصير غير اقالة (قال) وانما يجوز منه ماكان على وجه الاقالة في الطعام خاصة فأما اذاكان الدين على الذي عليه الحق سلمة من السلم ليس بطعام فكان الذي يعطيه منَّ الذهب على أن يشتري لنفسه السلعة التي له عليه مثل الذهب التي أخذ أوأقل فلا بأس مذلك لانمالكا قال اذا أعطاء في ثمن الطمام مثل ذهبه فأقاله فلا بأس به قاتما هو رجل أقاله وأخذ طعاما أقل من حقة فلا بأس بالوضيعة في الطمام اذا أعطاه رأس ماله والكان رأسماله أ لا يسوى الطعام الذي عليــه لانهلو هضم عنه بمض الطعام واخذ بمضا كان جائزاً وانكانت الدنانير أقل من الثمن فأقاله عليه فهو بيع الطعام قبل أن يستوفى وأما في السلمة التي انتاع منه فانه ان أعطاد أقل من الثين الذي دفع اليه او أقاله عليه فلا بأبين بذلك وكذلك قال لى مالك وهو في السلمة لايتهم إذا كان أقل من النمن أو مثله فانِ زاد فلا خير فيه لأ نه يتهم أن يكون أعطاه دنانير في آكثر منها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك واذا أعطاه الرجل الذي عليه السلم دنانير يشترى بها الذى له السلم ســلعته فيقـبضها لم بصلح أن يبطيه دنانير أكثر من دنانيره التي دفعها اليه في السير أول مرة وكذلك لايصاح أن يدفع أكثر من الداانير التي أخذ في جميع الاشياء كاما

صير ماجاء في رجل ابتاع سلمة على أن يعطى تمنها سلد آخر ﴾ و حت و قلت ﴾ أرأيت ان ابترت المنابع المانيع المانيع الله أجل على أن أوفيه الدنابع المؤيقية فحل الأجبل وأنا وهو بمصر أيقضي له على بالدنابع وأنا بمصر (قال) قال مالك يأخذ الدنابع بعصر اذا حل الاجل أو حيما وجده ﴿ قال ﴾ وكذلك الدراهم ﴿ قال ﴾ وقال الك والدراهم عن والدراهم لا تشبه السلم لأن الدنابع والدراهم عين والسلم ليست

حل الاجل أو عنــد حلول الاجل (قال) بجبر على ذلك أو يوكل وكبلا بدفع الى أ الذي له الطمام الطعام في ذلك البــاد ﴿ قَاتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هذا قوله [الا أن مسألتك بجبرعلى الحروج فاني لم أسمعه من مالك الا أن ذلك رأبي ولان مالكا قال ولبس له أن يقضيه في غير ذلك البلد وان فات الاجل فسن ها هنا رأيت أن مجـ برعلى الخروج الى ذلك البلد أو يوكل من يدفع الى الرجــل طعامه ولان مالكا قال لي في الرجـل يكون عليه الدين فيريد السـفر فيمنعه صاحب الحق قال ان كان ســفراً بعيداً بحِل الاجــل قبــل أن يأنى منع من ذلك ولم يكن له أن يسافر وان ا كان سفراً قريباً بلنه وبرجع قبل حلول الاجل فلا يمنع من ذلك فلما منعه مالك من السفر البعيد كان عليه أن يخرج أو يوكل على ما أحب أوكمره لفضاً حقه في ذلك - ﴿ مَا جَاءُ فِي الْاقتضاء من الطعام طعاما ﴾ و-﴿ قلت ﴾ أرأيت ال بعت من رجل مأنة أردب دفعها اليه سمراء عمائة دينار الي أجل فلاحل الاجل أخذت منه بالمائة دينار التي وجبت لي عليه خمين أرديا سمراء (فقال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ قلت ﴾ ولم وانما أخذت أقل من حتى وقد كان يجوز لي أن آخذ من المائة دينار مائة أردب سعرا، فلما أخذت خمسين أردبا سمراء لم يجوزه لى (قال) لان مالكا قال انى أخاف أن تكون الحسون ثمنا للمائة الاردب أو تكون المائة أردب سمراء بخمسين أردبا سمراء الىأجل فكذلك اذباع سمراء الى أجل فأخذ في تمنها حين حل الاجل محمولة أو شعيراً لم يجز ذلك وكذلك كو لم يحل الاجل وكذلك لوباعه بريا ثمن الى أجل فأخذ من البرنى عجوة أوصيحاتيا لم مجز ذلك

الا أن يأخذ من الصنف الذي باعه به مثل مكيلة ما باعه به وجود به وصفته ﴿ قَلْتَ ﴾

وكذلك لوباعه مائة أردب سمراه الى أجل بمائة دينار فلما حل أجل الدنانير أناه فقال

له أعطني خمسين أرديا من الحنطة التي يعنك وأفيلك من الحمسين على أن ترد على

خسين دينارا (قال) قال مالك لا يصلح هذاوهذا بيعوسلف لانه باعه الحسين الإردب

ساف فيمه فهمـذا لانجوز عنــد مالك والذي ذكرت من البلدان مسيرة ثلاثة أبام أو أربعة جوزه ﴿ قلتُ ﴾ لم جوزه وكره هــذا في البلد (قال) لم أسمع من مالك فيه . فرةا الا أني أرى ذلك لاختلاف أسواق البلدان لأن البلد الواحد لانختلف أسوانه عنـــده في يومين ولا ثلاثة ألا برى أن السلم لا يجوز أن يكون أجله عند مالك الا رجل طعاماً وفيه آياد بقرية بينها وبين الوضع الذي اشترى منه فيه الطعام ثلاثة أيام أو أربعة مضمون عليـه أن يوفيه اياه في تلك القرية (قال) لا بأس بهذا ولم يره مشل الذي بعطيه اياه على أن يوفيــه ايامــبلدة بمديوم أو يومين أو ثلاثة ﴿ قلت ﴾ [أرأيت ان اشتريت من رجل طماما بالاسكندرية وشرطت عليه الحلان الىالفسطاط أو اشتريت من رجـــال طعاما بالاسكندرية وشرطت عليه أنب يوفيني ذلك الطعام الله عناط في منزلي (قال) قال مالك اذا اشتريت بالاسكندرية وهو طعام بعينه وشرطت عليه أن يوفيك الإه بالفسطاط فهذا لايصلح لان هذا اشترى سلمة بميها من السلع الى أجــل واشترط عليه ضامها وأنَّ اشتراه بالاسكندرية على أن يحمله له الى الفسطاط وهو يستوفيه بالاسكندرية فلا بأس به عند مالك لان هذا اشترى هذا الطمام وكرى حملامه من الاسكندرية الى الفسطاط في صفقة واحدة ولا بأس أن تجمع الصفقة الواحدة شراء سلمة وكراة وكدلك قال لي مالك ﴿ قالَ ﴾ أرأيت الهندتريث سلمة بطمام على أن أوفيه اياه بافريقية وضربت لذلك أجلا (قال) قال مالكذلك جائز ولا يكونلهأن يأخذه بذلك الطعام الا بافريقية اذا حل|لاجل (قال) وفرق مالك بين قرض الطعام على أن يقضى سلد آخر وبين اشـــتراء الطعام على أن يقضى بلد آخر لان القرض اذا كان على أن يقضيه ببلد آخر ربح الحملان فلا يصلح ذلك وأما اشتراء الطمام على أن يقضيه في بلد آخر ويضرب لذلك أجلا فلا بأس بذلك لان الناس قد يسلمون في الطمام الى أجل على أن ينتضوا الطعام في بلدكذا وكذا وفي بلدكذا وكذا ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يخرج الذي عليه الطعام من سلم اذا

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ إِنْ الشَّرِيتِ بَمِ آ فِي رؤس النَّخِلِ أَوْ رَضًّا أَوْ بِسِراً بِحِنْطَةُ فقد أأنجوز ذَلِكَ (قَالَ) ان جدَّ ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يندرقا بحضرة ذلك فلا أس مدلك عند مالك وان لم مجده بحضرتهما قبل أن مفترقا فلا يصلح ذلك لا به سيم الطهام بالطعام مستأخرا فلا يصاح ذلك الابدآ بيسه وهو اذالم يجدد تحضرة ذلك قبل ان يتفرقا عند مالك فليس ذلك بدآيد ﴿ فات ﴾ فلو أني اشتريت ما في رؤس هذه النخل من النهر أو الرطب أو البسر بدراهم أو بدنانير أو بعرض من العروض ماخلا الطمام الى أجل أيجوز ذلك وان لم يجده قبل أن يتفرقا بحضرة ذلك (قال) فلا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا يرى هذا الدين الدين لا مك زعمت ان ما في رؤس النخل ليس ا يند اذا لم يجده بطعام حاضر الا أن يجده (قال) لا لأن الثار قد حل بيمها اذا طابت واذا حل سماً سعت شفد أو مدين ولبس تمنع صاحبها مها وانما كرهه مالك بالطمام إذا لم محمده مكانه لان فيه الجوائح وأنه يراه اذا كان سِمه مافي رؤس النخل بالطعام إ ولا يجده محضرة ذلك ولم تقبضه اله من وجه بيعالطمام بالطمام الى أجل ﴿ قَالَ ﴾ ا وسال مالك عن الرجل بأتى الى البياع الحنطة يبتاع منه بها خلا أو زيتا أو سمنا فكتال الحنطة على باب حانوته وبدخل الحانوت ليخرج الخل من حانوته أو من رف يكون ذلك فيه الا أنه في الخانوت (قال مالك) لا يعجبني ولكن ليدع الحنطة عند صاحبها وليخرج الخل أو السمن أو الزبت ومايريد أن يبيعه منه بذلك الطعام ثم يبتاعه منه فيأخذ ويعطى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فيمن اشترى تمرآ بحنطة ولم بجده مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو ممالا اختلاف فيه أنه لا يصلح ذلك

-مى ما جا، في سع الطعام بالطعام غالبًا محاضر ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع تمرآ محنطة والنمر حاضر والحنطة غائبة في دار صاحبها فقال ابعث الى الحنطة فيأتي بها قبال أن يفترقا أيجوز هــذا في قول مالك

المخمسين دينارا على أن أفرضه الحسين الأردب التي ترجع اليه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان ا بمت ثوبًا عِلْهُ درهم الىشهر أيصلح لى أن أشتريه بخمسين درهما قبل الأجل في قول أ مالك (قال) لاخير فيه ﴿ قات ﴾ { [قال) لأن ثو بهرجع البه فيصبر كانه أسلفه خمسين درهما نقدآً في مائة درهم الى أجل ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتيراه بثوب نقداً أوبعرض ا نقداً أو بطعام نقداً وقد كان باعه بمانة درهم الى أجل (قال) أو بأس بذلك اذا كان الذي يشتريه به من العروض نقداً فإن كات العروض التي يشتريه بها الى أجــل أدنى من أجل المائة درهم أو الى أجلها أو الي أبعد من أجاما فلاخير في ذلك وهو من الكالئ الكالئ ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلتٍ ﴾ وذلك جائز إذا كان ثمن النوب الذي يشتري به النوب الذي كان باعه بمائه أقل من المائة درهم أو أكثر قال نعم ﴿ فلت ﴾ فلو كان لى عليه مائة أردب سمراء الى أجل فأخذت منه لماحل الاجل خمسين أردبا محمولة وحططت عنه خمسين أمجوز ذلك في قول مالك (قال) أن كان أنما هو صلح بصالحه عليه على وجه المبايعة فلا بجوز وان كان أنما أخذ منه خمسين محمولة اقتضاء من خمسين سمراء ثم حط عنه من غير شيط ولا صلح الحسسين الاخرى لَمْ يَكُنْ بَهِذَا بأس ﴿ قَلْتَ ﴾ وهمذا قول مالك قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ وال كانت لي عليه مائة أردب محمولة فلاحل الاجل أخذت منه خمسين أردبا سمراء ثم حططت عنمه الحسين الأخرى من غير شرط أبجوز هـ ذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس ﴿ قِلْتَ ﴾ أُوأْيِتِ الْ كَانِ لِي عَلَيْهُمَا لَهُ أُودِبِ سمراء فلا حال الاجل صالحته على مأنة أردب محمولة الى شهرين (قال) لإيريجوز هذا في قول مالك لان هذا بيم الطعام ل الطعام ليس بدآ بيد ألا ترى أنه قد باع سمراء له قد حلت بحمولة الى أجل فلا بجوز هذا وأنما يجوز هذا اذا أقبضه قبل أن يتفرقا لان الطمام لا بأس به الحنطة بالحنطة وان اختلف جنسه مثلا بمثل اذا كان يدا كيــد ويدخل في مسئلتك أيضاً بعم الطعام ُ نبل أن يستوفى

ــــ ما جا، في بيع الرطب والتمرفي رؤس النخل ڰ۪

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت بمرآ في رؤس النخل أو رطبا أو بسراً بحنطة نقداً المجوز ذلك (قال) ان جدّ ما في رؤس النخل مكانه وقبضه قبل أن يفهرقا تحضرة ذلك فلا بأس بذلك عند مالك وان لم يجده تحضرتهما قبل أن يفترقا فلا يصلح ذلك لانه سِم الصام بالطعام مستأخرا فلا يصاح ذلك الابدآ سيد وهو اذا لم يجده محضرة ذلك قبل أن يتفرقا عند مالك فلبس ذلك بدآيد ﴿ قلت ﴾ فلو أني اشهريت ما في رؤس هذه النخل من التمر أو الرطب أو البسر بدراهم أو بدنانير أو بعرض من العروض ماخلا الطعام الى أجل أيجوز ذلك وان لم يجده قبل أن ينفر قامحضرة ذلك (قال) فلا بأس بذلك ﴿ فَلَتَ ﴾ ولا يرى هذا الدين بالدين لا لمك زعمت ان ما في رؤس النخل ليس غد اذا لم يجده بطعام حاضر الا أن يجده (قال) لا لا ن النار قدحل سمها اذا طابت لم فاذا حل سِمها سِمت سَقَد أو بدَّين وليس تمنع صاحبها منها وانما كرهه مالك بالطعام اذا لم بجـــده مكانه لان فيه الجوائح وأنه براه اذا كان بيمه مافى رؤس النخل بالطعام لم ولا يجده بحضرة ذلك ولم يقبضه أنه من وجه يتعالطمام بالطمام الى أجل ﴿ قَالَ ﴾ وسال مالك عن الرجل يأتى الى البياع بالحنطة ببتاع منــه مها خلا أو زيتا أو ســـمنا | فكتال الحنطة على باب حانوته وبدخل الحانوت ليخرج الخل من حانوته أو من رف يكون ذلك فيه الا أنه في الحانوت (قال مالك) لا يعجبني ولكن ليدع الحنطة

عند صاحبها وليخرج الحل أو السمن أو الزيت ومابريد أن يبيعه منه بذلك الطمام ثم يتاعه منه فيأخذ ويعطى ﴿ قال ابن القاسم ﴾ فيمن اشترى تمرآ بحنطة ولم يجده مكانه فهذا أشد وأبين أنه لا خير فيه وهو ممالا اختلاف فيه أنه لا يصلح ذلك

ــم ﴿ ما جا، في سِع الطُّعام بالطِّمام غالبًا محاصر ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيت لو أَن رجلا باع تمرآ بحنطـة والتمر حاضر والحنطة غائبـة في دار صاحبها بفمال ابعث الى الحنطة فيأتى بها قبــل أن يفترقا أبجوز هـــدا فى قول مالك ا

لمخمسين دينارا على أن أقرضه الحسين الأردب التي ترجع اليه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان ً بمت ثوبًا بمانة درهم الىشهر أيصلح لى أن أشتريه بخمسين درهما قبل الأجل في قول إ مالك (قال) لاخير فيه ﴿ قات ﴾ لم (قال) لأن ثوبهرجع اليه فيصير كاه أسلفه خمسين درهما نقداً في مائة درهم الى أجل ﴿ قلت ﴾ أوأيت آن إشتراه بثوب نقداً أوبعرض نقداً أو بطمام تقداً وقد كان باعه عائد درهم الى أجل (قال) لا بأس بذلك اذا كان الذي بشيريه به من العروض نقداً فإن كانت العروض التي يشعريه بها الى أجـــل أدنى من أجل المائة درهم أو الى أجلها أو الى أبعد من أجلها فلا خير في ذلك وهو من الكالى بالكالى ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت﴾ وذلك جائز اذاكان تمن النوب الذي يشتري به النوب الذي كان باعه عالة أقل من المائة درهم أو أكثر قال نم ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو كانت لى عليه مائة أردب سعراء الى أجل فأخذت منه لمأحل الاجل خمسين أرديا محمولة وحططت عنه خمسين أمجوز ذلك في قول مالك (قال) ان كان انما هو صلح بصالحه عليه على وجه المبايعة فلا يجوز وان كان انما أخذ منه خمسيت محمولة اقتضاء من خمين سمراء ثم حط عنه من غير شهيط ولا صلح الحسين الاخرى لِمْ يَكُن بَهِذَا بِأَس ﴿ قَالَ ﴾ وهـ ذا قول مالك قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ وان كانت لي عايه مأنة أردب محمولة فلما حل الاجل أخذت منه خمسين أردبا سمراء ثم حططت عنـــه الحسين الأخرى من غير شرط أمجوز هـ ذا (قال) أرجو أن لا يكون به بأس ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كانت في محمله مناه أردب سمرا، فلم حسل الاجل صالحته على مائة أردب محولة الى شهرين (قال) لإييجوز هذا في قول مالك لان هذا بــم الطمام بالطعام لبس بدآ بيد ألا نرى أنه قد باع سمرا، له قد حلت بمحمولة الىأجل فلابجوز هذا وانما يجوز هذا اذا أقبضه قبل أن يتفرقا لان الطعام لا بأس به الحنطة بالحنطة وان اختلف جنسه مثلا بمثل اذا كان بدآ بـــد وبدخل في مسئلنك أيضاً بــم الطمام أنبل أن يستوفى

ــــر ما جاء في الاحم بالحيوان ﴾ ⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ صف لى ما قول مالك في اللحم بألحيوان ما يجوز مشه وما يكرهه مالك لحومها واحمد بانين والطير كلها صغيرها وكبيرها وحشيها وانسمها لايصلح من لحومها آننان بواحبد والحيتان كلها صنف واحبد ولا يصلح لحم الابل والبقر واللم والوحش كلها بشي منها أحياء ولا لحوم الطير بشي من الطير أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالانمام والوحوش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الانمام والوحوش بالطير كلها أحياة والحيتان كالهامثلا بمثل صفارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير أحياة وماكان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش ثما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه بالحيتان الايدآبيـد ولا بشئ من اللحم الايدآبيد وماكان من الانام والطبر والوحوش تما يستحيا فلا بأس به بلح الحيتان الى أجل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم بجوز واحد بانتين فلا بأس أن يشترى بذلك اللحم حيه بمذبوحه لانه اذا جاز فيه واحد بانين جاز فيه الحي بالمذوح ﴿قَالَ ابْنَ القَاسَمُ ﴾ ولم أَرْ نَفْسَيْر حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزانة فيما بيسهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزاً لم يكن بأس بالفصل بين الحي منه بالمذبوح ﴿قَالَ ﴾ فقلت لمالك في الرجل يربد ذبح العناق السكريمة أو الحمام الغاره أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكبش أو هذه الثَّاة فاذَّعُها مكان هذه العناق وأعطني اياها أقتنبها وهو يسلم أنه انما يريده للذبح (قال) لا بأس بهــذا وليس هذا عندي مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أوالشارف أو ماكان مشل ذلك مما يصمير الى أن يذنج ولامنفعة فيها إلا اللحم فهؤلاً وان عاشوا أو قوا فــــلا أحـب شبئًا منها بشي من اللح مدا بيد ولا بطعام الى أجبال فأما ما وصفت لك من اللث الاشياء الاخرى فلا بأس، وإن ذبح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وأنماكان على وحِدْ البدل (قال ابن القاسم) فهدآن لو استبقيا جيما كانت فيهما منفعة سوى اللحم

(قال) لايجوز هذا عند .الك الا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جيماً حاضران والا لم يجز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعته حنطة بشمير كل ذلك بعينه فافترقنا قب ال أقبض أو قبض أحدما وافترقنا قب ل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكما عن الرجل بأتى الى الحانوت بالحنطة ليبتاع بها زيناً فيكنالها صاحب الحانوت ثم مدخل احتوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتقابضان وانحا الطمامان اذا اختلفاته لذهب بالورق وكذلك مسئلك

- الماجاء في التمر بالرطب والبسر الهم

و قلت ﴾ ما قول مالك فى الرطب بالنمر واحداً واحد أو بينهما تفاضل (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالنمر واحداً واحد ولا ينهما تفاضل ﴿ قلت ﴾ وكذلك البسر بالنمر لا يصلح على حال عند مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ فالبسر بالرطب (قال) لا عند مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا يشه على حال لا مثلا عشل ولا متفاضلا ﴿ قلت ﴾ فالرطب بالرطب (قال) قال المالك لا بأس به مثلا عشل ﴿ قلت ﴾ فالبسر (قال) لا بأس به مثلا عشل مالك ولا أدى به بأساً بداً بد ولا الى أجل لان النوى ليس بطعام فالنوى بالحنطة أو غير ذلك لا بأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله ﴿ قلت ﴾ فالبلح بالمر ما قول مالك فيه (قال) أما البلح الصفار بالتمر والرطب فلا بأس به واحداً بواحد مداً بد واحداً بواحد وانين بواحد مداً بيد ﴿ قلت ﴾ فالبلح الكبار واحد مداً بيد ﴿ قلت ﴾ فالبلح الكبار واحداً بأس به واحداً بواحد والمنين بواحد مداً بيد ﴿ قلت ﴾ فالبلح الكبار واحداً بأس به واحداً بالمح الكبار واحداً بأنين من صنفه ولا بأس بصفاره بكباره انين بواحد مداً بد ﴿ قلت ﴾ فالبلح الكبار واحداً بأنين من صنفه ولا بأس بصفاره بكباره انين بواحد مداً بد وقلت ﴾ فالبلح الكبار واحداً بأنين من صنفه ولا بأس بصفاره بكباره انين بواحد مداً بد في قلت ﴾ فالبلح الكبار واحداً بالبسر (قال) لا غير فيه أيضا على كل حال

~~>** * * * * *

ـــر ما جا: في اللحم بالحبواذ ﴾⊸

﴿ قَلْتَ ﴾ صف لى ما نول مالك في اللحم بالحيوان ما يجوز منــه وما يكرهه مالك أخوم اواحد بانين والطير كلها صغيرها وكبيرها وحشيها وانسيها لا يصلح من لحومها أثنان تواحد والحيتان كلها صنف واحد ولا يصلح لحم الابل والبقر والنم والوحش كلها بشي منها أحياة ولا لحوم الطير بشي من الطير أحياء ولا بأس بلحوم الطير بالانعام والوحوش كلها أحياء ولا بأس بلحوم الانعام والوحوش بالطير كلها أحياة والحيتان كلها مثلا عثل صفارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير أحياة وما كان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش نما لا يحيا وشأنه الذبح فلا خير فيه والوحوش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحيتان الى أجل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم بجوز واحد بالنين فلا بأس أن يشترى بذلك اللحم حيه تمذىوحه لانه اذا جاز فيه واحد بالنين جاز فيه الحي بالمدوح ﴿قال ابن القاسم ﴾ ولم أر نفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل فيه والمزاينة فيها بينهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزاً كم يكن بأس بالفضل بين الحي منه بالمذبوح ﴿قَالَ ﴾ فقلت لمالك في الرجل يريد ذبح المناق السكريمة أو الحمام الفاره أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكبشأو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه العناق وأعطني اياها أفتنها وهو يمسلم أنه انما تريده للذبح (قال) لا بأس نهسذا وليس هذا عندى مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أو الشارف أو ماكان مشـل ذلك مما يصـير الى أن يدُبح ولامنفمة فيها إلا اللح فيؤلاء وان عاشوا أو بقوا فــلا أحب شيئًا منها بشئ من اللح بدأ بيد ولا بطعام الى أجـل فأما ما وصفت لك من تلك الاشياء الاخرى فلا بأس به وان ذيم مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانماكان على وجه البدل (قال ابن القاسم) فهذان لو استبقيا جيما كانت فيهما منفعة سوى اللحم

(قال) لايجوز هذا تند .الك الاأن تكون الحنطة حاضرة وهما جمياً حاضران والا لم يجز ذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان بعته حنطة بشعير كل ذلك بعينه فافترقنا قبل أن أقبض أو قبض أحدمًا و فترقنا قبل أن يقبض الآخر (قال) سألت مالكاعن الرجل يأتى الى الحانوت بالحنطة ليبتاع بها زياً فيكتالها صاحب الحانوت ثم يدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن يقر الحنطة ثم يدخل فيخرج الزيت ثم يتقابضان وانحا الطمامان اذا اختلفاته ذلة الذهب بالورق وكذلك مسئلنك

- ﴿ مَا جَاءُ فِي النَّمْرُ بَالرَّحَابُ وَالْبُسْرِ ﴾ و

﴿ فَلْتَ ﴾ ما قول مالك فى الرطب بالتمر واحداً بواحد أو بيهما تفاصل (قال) قال مالك لا يصلح الرطب بالنمر واحداً بواحد ولا يينهما تفاصل ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك البسر بالنمر لا يصلح على حال عند مالك قال نم ﴿ فَلْتَ ﴾ فالرسر بالرطب (قال) لا خير فيه أيضا على حال لا مثلا بمثل ولا متفاصلا ﴿ فَلْتَ ﴾ فالرطب الرطب (قال) قال مالك لا بأس به مثلا بمثل ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبير بالبسر (قال) لا بأس به مثلا بمثل ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبير بالبسر (قال) لا بأس به مثلا بمثل ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبير بالبسر (قال) لا بأس به مثلا بمثل ألم ألم و فلا أي في قول مالك (قال) قد اختلف فيه قول مالك ولا أرى به بأساً بداً بيد ولا الى أجل لأن النوى ليس بطعام فالنوى بالمختلف أو غير ذلك لا بأس به واحداً واحداً بواحد بداً بيد ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبلح الكبار واحداً واحداً بواحد بداً بيد ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبلح الكبار واحداً بواحد بداً بيد ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبلح الكبار واحداً بالنمر ولا بالرص واحداً بواحد ولا يصلح البلح الكبار واحداً بالنمر ولا بالرص واحداً بواحد ولا يمن بواحد بداً بد ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبلح الكبار واحداً بالنمر ولا بالرص صفه ولا بأس بصفاره بكباره انبين بواحد بداً بد ﴿ فَلْتَ ﴾ فالبلح الكبار بالبسر (قال) لاخير فيه أيضا على كل حال

ـــــــ ما جا، في اللحم بالحيوان ﴾⇒⊸

﴿ قلت ﴾ صف لى ما نول مالك فى اللحم بالحيوان ما يجوز منـــه وما يكرهه مالك (قال) قال لى مالك الابل والبقر والنم والوحوش كلها صف واحـــد لا يجوز من لمومها واحد بأنين والطير كلها صغيرها وكبيرها وحشيها وانسيها لا يصلح من لحومها آننان بواحبد والحيتان كامها صنف واحبد ولا يصلح لحم الابل والبقر والننم والوحش كلها بشي منها أحيا، ولا لحوم الطير بشي من الطبر أحيا، ولا بأس بلعوم الطير بالانمام والوحوش كلها أحياة ولا أس بلحوم الانمام والوحوش بالطير كلها أحياه والحيتان كالمامثلا بمثل صفارها وكبارها ولا بأس بلحوم الحيتان بالطير أحياة وماكان من الطير ومن الانعام ومن الوحوش ثما لا يحيا وشأمه الذيح فلا خير فيه بالميتان الابدآ بيد ولا بشي من اللحم الابدآبيد وما كان من الانعام والطير والوحوش مما يستحيا فلا بأس به بلحم الحيتان الى أحل (قال) وقال مالك كل شئ من اللحم بجوز واحد باثنين فلا بأس أن يشتري بذلك اللحم حيه بمذبوحه لانه اذا إجاز فيه واحد بأنين جاز فيه الحي بالمذبوح ﴿ قَالَ ابْ القَاسَم ﴾ ولم أر نفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم عنده في اللحم بالحيوان الا من صنف واحد لموضع الفضل فه والمزانة فيا بيمهما فاذا كان الفضل في لحومها جائزاً لم يكن بأس بالفضل بين الحي منه بالمذبوح ﴿قَالَ ﴾ فقلت أناك في الرجل يريد ذبح العناق السكريمة أو الحمام الفاره أو الدجاجة فيقول له رجل خذ هذا الكبش أو هذه الشاة فاذبحها مكان هذه المناق وأعطني اياها أقننها وهو يمسلم أنه انما يريده للذيح (قال) لا بأس مهمذا وليس هذا عندى مثل المدقوقة العنق أو المدقوقة الصلب أوالشارف أو ماكان مثــل ذلك مما شيئًا منها بشي من اللحم بدآيد ولا بطعام الى أحمال فأما ما وصفتَ لك من تلك الاشياء الاخرى فلا بأس به وال ذيح مكانه لان هذا لم يرد به شأن اللحم وانما كان على وجه البدل (قال ان الفاسم) فهذان لو استبقيا جيما كانت فيهما منفعة سوى اللحم

(قال) لايجوز هذا عند مالك الا أن تكون الحنطة حاضرة وهما جيماً حاضران والا لم بجز ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعته حنطة بشمير كل ذلك بعينه فافترقنا قبيل أن أقبض أو قبض أحداً وافترقنا قبل أن تقبض الآخر (قال) سألت مالكاعن الرجل يأتى الى الحانوت بالحنطة ليبتاع مها زيًّا فيكتالها صاحب الحانوت ثم مدخل الحانوت فيخرج الزيت (قال مالك) لا خير فيه ولكن نقر الحنطة ثم مدخل فيخرج الريت ثم متقايضان وانما الطمامان اذا اختلفاته زلة الذهب بالورق وكذلك مسئلتك -معر ما جاء في التمر بالرطب والبسر ١١٥٠ ﴿ قَلْتَ ﴾ ما قول مالك في الرطب بالتمر واحداً تواحد أو ينهما تفاضل (قال) قال مالك لايصاح الرطب بالنمر واحــداً واحــد ولا بينهما نفاضل ﴿ فلت ﴾ وكذلك البسر بالتمر لا يصلح على حال عنــد مالك قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ فالبسر بالرطب (قال) لا خَيْرَ فيه أيضا على حال لا مثلا نشـل ولا متفاضلا ﴿ فلت ﴾ فالرطب بالرطب (قال) قال مالك لا بأس مه مثلا عشل ﴿ قلت ﴾ فالبسر بالبسر (قال) لا بأس مه مثلا عشل ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت النوى بالتمر أنجوز هــذا في نؤلُّ مالك (قال) قد اختلف فيه قول | مالك ولا أرى به بأساً بدا ّ يبد ولا الى أجل لأن النوى ليس بطمام فالنوى بالحنطة أو غير ذلك لا يأس به عند مالك ولم يختلف فيه قوله ﴿ قلت ﴾ فالبلح بالتمر ما قول مالك فيه (قال) أما الباح الصــفار بالتمر والرطب فلا يأس به واحداً مواجدًا علمه مد وأنين بواحد يداً يبد ﴿ قات ﴾ والبلح الصفاربالبسر (قال) كذلك لا بأس مه واحداً بواحد وأنين بواحــد يدآييد ﴿ قات ﴾ فالباح الكبار (قال) قال مالك لاخير في البلح الكبار بالنمر ولا بالرطب واحداً تواحد ولا أنين بواحد ولا يصالح البلح الكبار واحداً بأنين من صنفه ولا بأس بصفاره بكباره اثنين بواحد بداَيد ﴿فلتَ﴾

فالبلح الكبار مالبسر (قال) لاخير فيه أيضا على كل حال

﴿قات﴾ فأي ثبى محمل الجراد عندك أبجوز أن أشترى الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمه من مالك الأن مالكا قال وليس هو بلحم ﴿قاتَ﴾ فهل بجوز واحد من الجراد باثنين من الحيتان (قال) فع يدا كيد

->﴿ ما جا، قى بيع الشاة بالطعام الى أجل ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ ان اشتريت شاة أربد ذبحها بطعام موصوف الى أجل أبجوز ذلك أم لا فى قول مالك (قال) ان كانت الشاة حيـة صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لحم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

حى ما جا، في اللحم بالدواب والسباع كه⊸

وقات كه ما قول مالك فى اليواب الجال والبغال والحير بالاحم (قال) قال مالك لا بأس به يدا بيد والى أجل لان الدواب ليس تما يؤكل خومها ﴿ فلت ﴾ ما قول مالك فى اللحم بالهر والثملب والضبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والثملب والضبع ويقول ان قتابا محرم وولاً ها واغاكرهما على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أرد جعل هذه الاشياء فى الكراهية بمنزلة البغل والحمار والبردون لا به قال ودى اذا قتلها الحرم وقال إن القاسم ﴾ وأكره اللحم بالهر والصبع والثملب لما رأيت من قول مالك فى كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالحرام التين والعابارة بعض أهل العلم من أكلها من أسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

-ه ﴿ فِي اللَّبْنِ المُضروبِ بِالحَليبِ ۗ ﴾

فأناأكرهه ولايسجبني

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيْتِ اللَّبَنِ الْمُصْرُوبِ بِاللَّبِنِ الْحَلِيبِ (قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَا بأَسَ بِذَلِكَ مَثَلًا مِثَنَا وَكَالُتُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَّةُ اللَّهُ اللَّالَالِيلُولُولُولُ الللَّالِيلَا الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

قال مالك لا بجوزمن هذه الالبان الاواحد بواحدمثلا بمثل بدآ بيدكما لا بجوز لحومها الا مثلا عثل بدآ بيد وكذلك الباتها فرقال ﴾ فقات لمالك فلمن الحليب بلبن الملخض

لكان لين اللهُمُ الحليبُ بلبن الابالِلاَ خيرِ فيه لأن لبن الابلِ لا زبد فيه ولـكان القمح بالدقيـق لاخلير فيه لأن القمح بريمه يكون أكثر من الدقيق اذا طحن فاعا بباع هذا على وجه ما يتبايع الناس ممسا يجوز وليس يراد بهذا المزانة (قال)

فقلت لمالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زيده فلا أرى مه بأسا وأما اللبن الذي لم يخرج زيده فلا خير فيه

را . من السون بالشاة اللبون والشاة غير اللبون گاد-حكي في بيع السون بالشاة اللبون والشاة غير اللبون گاد-و بالمبن وبالسمن الى أجل وباللبن والصوف ﴾

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا بأس بالسمن الله أجل أو بلين ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بأسبالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلين ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شاة لبونا بلين (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذا كان يدا بسد وان كان فيه الأجل لم يصلح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تشترى شاة لبون بلين الى أجل وإن كانت الشاة غير لبون فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبون بالطمام لا تخرج معهم وفرق بين اللبن وبين الطمام وقال لان اللبن بخرج من النم والطمام لا تخرج معهم ﴿ وَلَلَّ كُلُّ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَلَلَّ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ وَلَلْكَ ﴿ وَلَلَّ ﴾ وكذلك ﴿ فلت ﴾ وكذلك الحالوم والرّبد والسّمن قال نم ﴿ فلت ﴾ فال كان سمن وجبن ودراهم أوعرض مم الحالوم والجبن والحالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح الحالين والحالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ذلك (قال) ولا يصلح

الأجل (قال) ولقد سألته عن الشاة اللبون بالسمن الى أجل (فقال) لا خير فيــه (١٤ _ المدونة – تاسيم)

فى قول مالك أن يتستريشاة لبون بشئ ثما يخرج منها من سمن أو جبن أو حالوم أ وان جعل معالسمن والحالوم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً اذا وقع فى ذلك ﴿ قَاتَ﴾ فأي شئ محمل الجراد عندك أيجوز أنأشترى الجراد بالطير (قال) لا بأس مذلك عندى ولم أسمه من مالك الان مالكا قال وليس هو باحم ﴿ قَاتَ﴾ فهل بجوز واحد من الجراد بانين من الحيتان (قال) فع يداً بيد

-> يخ ما جاء قي بيع الشاة بالطعام الى أجل ﷺ -

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَايِّتِ ان شَمْرِيتِ شَاهَ أَرْبِد ذِيحِها بطمام موصوف الى أجل أيجوز ذلك أم لا فى قول مالك (قال) انكانت الشاة حيـة صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لحم فلا خير فيه الى أجل وكذلكقال مالك

-ع﴿ ما جاء في اللحم بالدواب والسباع ﴾

و فات كه ما قول مالك فى الدواب الجمال والبغال والحمير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدا بيد والى أحل لا نالدواب ليس مما يؤكل لحومها فو فلت كه ما قول مالك فى اللحم بالهر والثملب والضبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمعت مالكا يكره أكل الهر والثملب والصبع ويقول ان قتلها محره ووذاها وانما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أرة جعل هذه الاشياء فى الكراهية بمزلة البغل والحار والبرذون لا به قال تودى اذا قتلها الحرم فوقال ابن القاسم كه وأكره اللحم بالهر والضبع والثملب لما رأيت من قول مالك فى كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالحرام والثماث كرهه ولا يحجنى

- ﴿ فِي اللَّبْنِ المُضروبِ بِالْحَلَّيْبِ ﴾ ح

﴿ قات ﴾ أوأيت اللبن المضروب باللبن الحليب (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً عمثل وكذلك لبن اللقاح بلبن النم الحليب لا بأس به مثلا عمثل وفي لبن النم الزبد ولبن اللقاح لا زبد فيه فكذلك المضروب والحليب وهـذا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت لبن الابل وابن البقر ولبن النم هل بناع من هذا واحد بالنين بدا يبد (قال)

فاتما بـاع هذا على وجه ما تدايع الناس ثمـا يجوز وليس يراد بهذا المزاينة (قال) قتلت لمالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذى قد أخرج زيده فلا أرى به بأسـا وأما اللبن الذى لم يخرج زيده فلا خير فيه

- ا. ت. - على في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة غير اللبون ﴿ -﴿ بالجبن وبالسمن الى أجل وباللبن والصوف ﴾

وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبون بدآ بيد ولا يصلح ذلك مسيئة ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت شاة لبوما بلبن (قال) قال مالك لا بأس بذلك اذاكان بدآ بيد وان كان فيه الأجل لم يصلح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تشترى شاة لبون بابن الى أجل وإن كانت الشياة غير لبون فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولا بأس بالشاة اللبون بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن و بين الطعام وقال لان اللبن مخرج من الذم والطعام لا بخرج عنها ﴿ وَلَمْ لَكُ وَقَلْتُ ﴾ وقال نم ﴿ وقلت ﴾ فاذ كان سمن وجبن ودراهم أوعرض مع الحمال و الجبن والحالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح ديد الك (قال) ولا يصلح الحالي م بشاة لبون بشئ نما نخرج مها من سمن أو جبن أو سالو في قال في قول مالك أن يستريشاة لبون بثن نما نخرج مها من سمن أو جبن أو سالو وان جمل مع السمن والحالي والحالة من المن المن المن المن أن والمنات الله والحالوم والجبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أيضاً إذا وقع في ذلك الأحل (قال) والقد سأله عن الشاة اللبون بالسمن الى أجل (قال) لا خير فيه

﴿قَاتَ﴾ فأي ثَنَى مُحَلِّ الجراد عندكُ أَنجُوزُ أَنْ أَشْتَرَى الجراد بالطيرِ (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسممه من مالك الأأن مالكا قالوليس هو بلجم ﴿قَاتَ﴾ قبل يجوزُ واحد من الجراد بأثين من الحيتان (قال) فيم يداً بيد

م ﴿ مَا جَاءُ قُلْ بِيعِ الشَّاةُ بِالطَّمَامُ الَّى أَجِلَ ﴾ ح

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيتَ أَنَّ اشْتَرِيتَ شَاهُ أَرِيدَ ذَبِحِهَا يَظْمَامُ مُوصُوفَ الى أَجَلَ أَبْجُورُ ذَلِكَ أَمَّ لا فَى قُولَ مَالك (قال) ان كانت الشاة حيـة صحيحة مثلها يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

−ع﴿ ما جا. في اللحم بالدواب والسباع ۗ كليه ص

وقات كه ما قول مالك فى الدواب الجمال والبغال والحمير باللحم (قال) قال مالك لا بأس به يدآ بيد والى أجل لا بأس بما يؤكل لحومها و قلت كه ما قول مالك فى اللحم بالهر والتعلب والضبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سممت مالكا يكره أكل الهم والثعلب والضبع و يقول ان قتلها محرم ووداها وانما كرهها على وجه الكراهية من نعير تحريم (قال) ولم أوذ جعل هذه الاشياء فى الكراهية والكردون لا به قال تودى اذا قتلها المحرم وقال ابن القاسم كه وأكره اللحم بالهر والضبع والتعرف للهم الله على وسلم الله على وسلم الله من أكلها من أكلها من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنا أكرهه ولا يمجنى

- ﴿ فَي اللَّبَنَّ اللَّضِرُوبِ بِالْحَلَّيْبِ ﴾ ح

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيْتِ اللَّبِنِ الْمُضْرُوبِ بِاللَّبِنِ الْحَلِيبِ (قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَا بَأْسِ بَدْلِكُ مِثْلًا مِثْنُ وَكَذَلْكُ لِبِنِ اللَّفَاحِ بلِّبِنِ النَّمِ الْحَلِيبِ لَا بَأْسِ بِهِ مِثْلًا بَمْثُلُ وَفِي لِبِنِ النَّمِ الرِّبِدِ ولبن اللّقاح لا زَبِد فيه فَكَذَلْكَ المُضْرُوبِ والحَلِيبِ وهِـذَا قُولَ مَالْكَ ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ لَبِنِ الْأَبْلِ وَلَبِنَ البقر ولبن النَّمِ هِلَ بِناعٍ مِن هَذَا واحد بأَنْيِنْ بِداً بِيدٍ (قَالَ)

قال مالك لا يجوزمن هذه الالبان الاواحد واحده ثلا تثل بداً يدكما لا يجوز لحوم الا مثلا تثل بداً يدكما لا يجوز لحوم الا مثلا تثل بداً يدوكذاك البانها فرقال كه فقلت لمالك فلبن الحليب بلبن الماخض وقد أخرج زبدد واحدا بانسين (قال) لا خير فيه الا مثلا بتثل فقيل له أفتراد مثلا بتثل لا بأس به فرقال ابن القاسم كه ولوكان ذلك عنده مكروها لكن لبن الذبل لا زبد فيه ولسكان لكن لبن الذبل لا زبد فيه ولسكان القصح بالدقيق لا خير فيه لأن ابن الابل لا زبد فيه ولسكان القصح بالدقيق اذا طحن التام عذا على وجه ما يتباع الناس تما يجوز وليس يراد بهذا المزاية (قال) فقلت لمالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأسا وأما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأسا وأما اللبن الذي لم يخرج زبده فلا أرى به بأسا

خير في بيع السمن بالشاة اللبون والشاة غير اللبون ﴿
 خوالجبن وبالسمن الى أجل وباللبن والصوف ﴾

وقال ﴾ وقال مالك لا بأس بالسمن بالشاة اللبون بدآ بيد ولا يصلح ذلك بنسية ولا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن ﴿ فات ﴾ أرأيت ان اشتريت شاة لبون بلبن الى أجل وإن كان فيه الأجل لم يصلح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا تشترى شاة لبون بلبن الى أجل وإن كانت الشاة الميان وين الطمام وقال لان اللبن يخرج من النم والطمام لا يحرج من وفرق بين اللبن وبين الطمام وقال لان اللبن يخرج من النم والطمام لا يحرج من وفرق فين اللبن والمائة اللبون الى أجل (قال) لا يصلح عندمالك ﴿ فات ﴾ وكذلك المائوم والربد والسمن قال نم ﴿ فلت ﴾ فان كان سمن وجبن ودراهم أوعرض مع المائوم والجبن والحالوم بشاة لبون الى أجل (قال) لا يصلح فلك (قال) ولا يصلح في قول مائك أن يشتري شاة لبون بثى مما يخرج مها من سمن أو جبن أو حالوم وان جمل مع السمن والحالوم والحبن دراهم أو عرضاً لم يصلح أينا أذا وقع في ذلك وان جمل مع السمن الى أجل (قال) لا خير فيه وان جمل مع السمن الى أجل (قال) لا خير فيه الانجل (قال) ولا خير فيه

(١٤ _ المدونة _ تاسع)

﴿ قَاتَ ﴾ فأي شئ محمل الجراد عندك أبجوز أنأشترى الجراد بالطير (قال) لا بأس بذلك عندى ولم أسمه من مالك الاأن مالكا قالوليس هو باهم ﴿ قاتَ ﴾ فهل بجوز واحد من الجراد بالنين من الحيتان (قال) فع بدأ بيد

- ﷺ ما جا، قى بيع الشاة بالطعام الى أجل ۗ ۗ

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيْتَ انَ اشْتَرِيْتَ شَاةَ أُرِيدَ ذَبِحُهَا بِطَمَّامٍ مُوصُوفَ الى أَجَلَ أَبِحُوزَ ذَلَكَ أَم لا فى قول مالك (قال) ان كانت الشّاة حيـة صحيحة مثلياً يقتنى فلا بأس به وان كانت شاة لحم فلا خير فيه الى أجل وكذلك قال مالك

-ه﴿ ما جا، في اللحم بالدواب والسباع ۗۗ

به يداً بيد والى أجل لان الدواب ليس نما يؤكل لحومها ﴿ قَلَتَ ﴾ ما قول مالك في اللحم الحمر والثملب والشبع وما أشبه هذه الاشياء (قال) سمت مالكا يكره أكل الهر والثملب والضبع ويقول ان قتلها محرم ووج ها واتما كرهها على وجه الكراهية من غير تحريم (قال) ولم أرة جعل هذه الاشياء في الكراهية بمترلة البغل والحمار والتبرة وذلانه قال تودى اذا قتلها المحرم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأكره اللحربالهر والضبم

والتعلب لما رأيت من قول مالك في كراهية هذه الاشياء لانها ليست عنده كالحرام واليمن ولما أجازه بعض أهل العلم من أكلها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فأنا أكرهه ولا يمجني

- ﴿ فِي اللَّبْنِ المُضروبِ بِالْحَلِّيبِ ﴾ ح

﴿ فَلَتَ ﴾ أَواْ يَتِ اللَّبَ المُصْرُوبِ بِاللَّبِنَ الحَلِيبِ (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلاً بمثل وكذلك لبن اللقاح بلبن الغنم الحليب لا بأس به مثلاً بمثل وفي لبن الغنم الزيد

. وابن اللفاح لا ذبد فيــه فكذلك المضروب والحليب وهـــــــذا قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت لبن الابل وابن البقر ولبن الغم هل بباع من هذا واحد بالنين بداً بيد (قال)

(١٤ _ المدونة _ تاسع)

قال مالك لا يجوزمن هذه الالبان الاواحد واحد ثلاثمثل بدآبيدكم لا يجوز لحومها الا مثلا بمثل بدآبيدكم لا يجوز لحومها الا مثلا بمثل بدآبيد وكذلك البانها فو قال به فقلت المالك فلبن الحليب بلبن الماخص وقد أخرج زبدد واحدا باشين (قال) لا خير فيه الا مثلا بمثل لا بأس به (قال) نم لا بأس به ﴿قال ابن القاسم به ولو كان ذلك عنده مكروها لكن لبن النم الحليب بلبن الابل لا خير فيه لأن ابن الابل لا زبد فيه ولكان القمح بالدقيق لا خير فيه لأن التم بكون أكثر من الدقيق اذا الحدن أناما باع هذا على وجه ما يتبايع الناس مما يجوز وليس يراد بهذا المزانة (قال)

فقلت لمالك واللبن بالسمن (قال) أما اللبن الذي قد أخرج زبده فلا أرى به بأسا

وقال به وقال مالك لا بأس بالسمن الما أجل و باللبن ولا يصلح ذلك مسينة و لا بأس بالسمن الما أجل أو بلبن (فلت) أرأيت أن استريت بأس بالشاة اللبون بدآ بيد و لا يصلح ذلك مسينة و لا بأس بالشاة التي ليس فيها لبن بالسمن الى أجل أو بلبن (فلت) و أن كان فيه الأجل لم يصاح ﴿ قال ﴾ وقال مالك لا بأس بذلك اذا كان بدآ بيد وان كان فيه الأجل غير لبون فلا بأس بذلك ﴿ قال ﴾ وقال مالك و لا بأس بالشاة اللبون بالطعام الى أجل وفرق بين اللبن وبين الطعام وقال لان اللبن يخرج من النم والطعام الى أجل ﴿ وَلَلْ يَكُو مِنْ اللّهِ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهُ وَلَلْ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهُ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهِ وَلَلْ اللهُ اللهِ وَلَا اللهِ وَاللهِ وَلَلْ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهُ اللهِ وَاللهُ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَاللهُ اللهِ وَلَا اللهِ وَلَا اللهِ وَاللهُ اللهِ وَلَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَلْ اللهُ وَلَا اللهُ اللهُ

- ﷺ في الزيتون بالزيت والعصير بالمنب ۗ ان

﴿ فَلَتَ ﴾ هَـلَ يَجُوزُ فِي قُولُ مَالكُ زَيْتَ الْزِيتُونَ بِالْزِيتُونُ قَالَ لَا ﴿ فَلَتَ ﴾ كَانَ الْرِيتُونُ لَهُ زِبَ أُو لا زِبْ لَهُ قَالَ نَمْ ﴿ فَلَتَ ﴾ وكَذَلكُ الجلجلانُ فِرْتِ الجلجلانُ (قال) فَمْ لا يَجُوزُ فِي قُولُ مَالكُ ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك العصير بالمنب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالتم فقال لا يصلح والعصير بالمنب مثله

و قلت ﴾ هـ لى براع رب القصب بالقصب الحـاو (قال) لا يعجبنى ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لايصلح ذلك الا أن يدخل ذلك كله أبرارأوما أشبهها فيكون كاللحم المطبوخ اذا دخلته الابرار فصارت صنمة فيلا بأس بذلك متفاضلا ﴿ قال ﴾ فقلت فرب النمر بالنمر (قال) لا خـير فيه ﴿ قلت ﴾ وأى شئ صنمة رب النمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو إذا منعقد

۔ ﷺ في الخل مالخل کھ⊸

﴿ فَلَتَ ﴾ هل مجوز خل النمر مخل العنب واحداً بأنين (قال) قال مالك لا يجوز خل العنب بخل النمر الا واحداً واحد (قال مالك) لان منفسهما واحدة (قال) وقال مالك وهو عندي مثل نبيذ الزبيب ونبيذ النمر لا يصَلح الا مثلا بمثل لانه فقد صارنبيذاً كله وصارت منفعته واحدة (قال) ولم أر مالكا مجمل النبيذ والحل مثل زيت الويتون وزيت الفجل وزيت الجلجلان لان هذه مختلفة ومنافعها شتى

() الرب بضم أوله هو ــلاف خنارة كل نمرة بعد اعتصادها اه قاموس والخنارة بضم الخاء نطاق على الغايظ وعلى البقية اهكتبه مصححه ﴿ فَلَتَ﴾ أَرَأَيْتَانَ اشْتَرِيتَ شَاةَ بْجُرَةَ صُوفَ وَعَلَى الشَّاةَ جَرَةَ صُوفَكُامُلَةَ (قَالَ) لا أَرَى بذلك بأسا ولم أسمِعه من مالك

حيكم في بيع القصبل والقرط والشمير والبرسيم ك≫⊸

لا بأس مذلك (قال) ولا بأس بالصوف شوب الصوف نقداً أوالكتان شوب الكتان نف دا ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نق دا ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿ قَالَ ا سحنون ﴾ الا أن متاعد ما بينهما اذا كانت الفلوس عدداً فان كانت الفلوس جزافاً ﴿ فلاخير في شرائها بمرض ولا بعين ولا بغيره بوجه من الوجوه لان ذلك مخاطرة وقمار ﴿ قَالَ ابنَ القَاسَمَ ﴾ وانما القصيل عندى بمنزلة التبن الذي يخرج من الشمير فلو أن رجلا اشـــترى تبنا بشمير نقيداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان النبن يخرج من الشعير ﴿ قَالَتِ ﴾ أوأيت لو أن رجلا اشترى شعيراً قصيل الى أجل قرب يملّم أن الشمير الذي أخذ لا يكون قصيلا الى ذلك الاجل الذي ضرب أ للقصيل (قال) لا أوى بذلك بأسا ﴿ قلت ﴾ فالقرط الاخضر واليابس بالبرسيم يداً سِد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشمير والقصيل وأما أنا فلا أرى به بأساً إ ﴿ مَلَتُ ﴾ وكذلك القصب برريمته مدآبيد قال نعم ﴿ قَلْتُ ﴾ فأن اشتريت القصيل بالشمير الى أجل (قال) لاأرى به بأسا ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت الشمير بالقصيل الى أ أجل يكون منه قصيلا (قال) فلا خير فيه \$ن كأن لا يكون قصيلا الى ما باعه اليه إ فلا بأس به وكان ذلك تمايجوز التسليف فيه اذاكان مضمونًا ﴿قَالَ﴾ وقال لي مالك لو أن رجـــلا باع من رجل حب قضب الى أجل فاقتضى في ثمنه قضبا (قال) لاخير في 🏿 ذلك ولا أُحْرِبُ أَنْ يَقْتَضَى مَنْ ثَمَنَ حَبِ اشْتَرَاهُ رَجُلُ شَيْئًا ثَمَا يَنْبُتُ مِنْ ذَلْكُ الحَب (قال ابن الفاسم) وذلك عندي أمه اذا تأخر الى أجل يكون في مثله نبات الفضب ولوكان شراؤه اياد سقدأو يقبض ذلك الفصيل الى الخسةعشر يوما أوبحوها ويكون مضمونا عليه لم أر بذلك بأسا

- ﴿ فِي الرِّيتُونَ بِالرِّيتُ والعصيرِ بِالْعَنْبِ ﴾ ح

﴿ قلت ﴾ هـل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا ﴿ قلت ﴾ كان الزيتون له زيت أو لا زيت له قال نم ﴿ قلت ﴾ وكذلك الجلجلان بزيت الجلجلان (قال) نم لا بجوز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك العصير بالعنب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالمخر فقال لا يصلح والعصير بالعنب مثله

- ﴿ فِي رُبِّ الْمَرِ بِالْمَرِ ورُبِّ (')السكر بالسكر كي –

﴿ فلت ﴾ هـل بـاع رب القصب بالقصب الحـلو (قال) لا يعجبنى ﴿ فلت ﴾ لم (قال) لايصلح ذلك الا أن يدخل ذلك كله أبرارأوما أشههافيكون كاللحم المطبوخ اذا دخلته الابرار فصارت صنعة فـلا بأس بدلك متفاضلا ﴿ قال ﴾ فقات فرب التمر بالتمر (قال) لا خـير فيه ﴿ فلت ﴾ وأى شئ صنعة رب التمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو اذاً منعقد

۔ ﷺ فی الخل بالخل کے۔

﴿ فَاتَ ﴾ هَلَ بِحُوزَ خَلَ النَّمَرِ نَحْلَ العنبُ واحداً مانين (قال) قال مالك لا يجوزَ خَلَ النَّمَر اللَّ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللّ

(۱) الرب بضم أوله هو -لاف خنارة كل نمرة بعد اعتدادها اه قاموس والخنارة بضم المخاه تطلق على الغايظ وعلى البقية اهكتبه مصححه ﴿ فَالَّهُ أُواْيِتَانَ اشْتَرِيتَ شَاةَ بَجُرَةَ صُوفَ وَعَلَى الشَّاةَ جَزَةَ صُوفَ كَامَلَةً ﴿ قَالَ ﴾ لا أرى بذلك بأسا ولم أسمعه من مالك

حيكم في بيع الفصيل والقرط والشمير والبرسيم ڰ۞؎

﴿ قَلْتَ ﴾ ما قول مالك فيمن اشترى قصيلا ليقصله على دوابه بشمير نقداً (قال) لابأس بذلك (قال) ولابأس بالصوف بثوب الصوف مُعداً أوالكتان بثوب الكتان نقــداً ولا بأس بالتور النحاس بالنحاس نقــداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿ قَالَ ا سحنون ﴾ الا أن متباعد ما بينهما اذا كانت الفلوس عدداً فأن كانت الفلوس جزافا ﴿ فلاخير في شرائها معرض ولا بدين ولانديره توجه من الوجود لان ذلك مخاطرة وقمار ﴿ قَالَ ابْ الفَّاسِمِ ﴾ وانما القصيل عندي بمنزلة النبن الذي يخرِّج من الشمير فلو أن رَجُلا اشْـترى مَبْنا بشمير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان النبن بخرج من الشمير ﴿ قات ﴾ أوأيت لو أن رجلا اشترى شعيراً قصيل الى أجل فريب يَمْم أن الشمير الذي أخذ لا يكون قبعثيلا الى ذلك الاجل الذي ضرب ا للقصيل (قال) لا أرى بدلك بأسا ﴿ قلت ﴾ فالفرط الاخضر واليابس بالبرسيم بدآ بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشمير والقصيل وأما أنا فلا أرى به بأسًا ﴿ ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك الفصب برريعة بدآ بيد قال نم ﴿ قَلْتَ ﴾ قان اشتريت القصيل بالشمير الى أجل (قال) لاأرى به بأساً ﴿ قلت ﴾ فأن اشتريت الشمير بالقصيل الى أجل يكون منه قصيلا (قال) ﴿ خِرْقُيهِ فَانْ كَانَ لَا يَكُونَ قَصِيلًا الى ما باعه اليه إ فلا يأس به وكان ذلك ممايجوز التسليف فيه اذاكان مضمونا ﴿قَالَ﴾ وقال لي مالك لو ﴿ أن رجــــلا باع من رجل حبِّ قضب الى أجل فانتضى فى ثمنه قضبًا (قال) لاخير في أ ذلك ولا أحب أن يقتضي من ثمن حب اشتراه رجل شيئًا ثما ينبت من ذلك الحب (قال ابن القاسم) وذلك عندى أنه اذا تأخر الى أجــل يكون في مثله نبات الفضب ولوكان شراؤه اياه سقد أويقبض ذلك القصيل الى الحسة عشريوما أونحوها ويكون أ مضمونا عليه لم أبو مذلك بأسا

- ﴿ فِي الرِّسُونَ بِالرِّيتُ والعصرِ بِالْعنبِ ﴾ -

﴿ فَاتَ ﴾ هــل يجوز في قول مالك زيت الريتون بالزيتون قال لا ﴿ فَلَتَ ﴾ كان الريتون له زبت أو لا زيت له قال نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك الجلجلان بزيت الجلجلان (قال) نعم لا يجوز في قول مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك المصير بالنب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالنم فقال لا يصلح والمصير بالعنب منه

حر في رُبّ التمر بالنمر ورُبّ (`السكر بالسكر ﴾ –

﴿ فَلْتَ ﴾ هـل براع رب القصب بالقصب الحـلو (قال) لا يعجبني ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال) لا يصلح ذلك الا أن يدخل ذلك كله أبرارأوما أشههافيكون كاللحم المطبوخ اذا دخلته الابزار فصارت صنعة فـلا بأس بدلك متفاضلا ﴿ قال ﴾ فقلت فرب التمر بالتمر (قال) لا خـير فيه ﴿ قلت ﴾ وأى شئ صنعة رب التمر (قال) يطبخ فيخرج ربه فيو إذاً منعقد

۔ ﷺ في الحل بالخل ﷺ۔

﴿ فَلَتَ ﴾ هَلَ مِجُوزَ خَلَ النَّمَرِ نَخَلَ النَّبُ وَاحَداً بِالنِّينَ (قَالَ) قَالَ مَالَكَ لَا يُجُوزَ خَلَ النَّبُ نَخَلَ النَّمَرِ اللَّ وَاحَداً وَاحَد (قَالَ مَالكُ) لان منفسهما واحدة (قَالَ) وقال مالك وهو عندي مثل بيد الربيب وبيد النّمر لا يَصَلَّح الا مثلا بمثل لائه قد صاربيداً كله وصارت منفعة واحدة (قال) ولم أر مالكا مجمل النبيد والحل مثل زيت الربّون وزيت الفجل وزيت الجلجلان لان هذه مختلفة ومنافعها شتى

الرب بضم أوله هو -الاف خنارة كل تمرة بعد اعتمادها اه قاموس والخنارة بضم
 النخاة للطابق على الفايظ وعلى البقية اه كتبه مصححه

﴿ فَلْتَ﴾ أُرأَيْتَ انْ اشْتَرِيتْ شَاتِهِجْزَةُ صُوفُ وعَلَى الشَّاةُ جَزَةُ صُوفُ كَامَلَةُ ﴿ قَالَ ﴾ لا أَرَى بذلك بأسا ولم أسمعه من مالك

حى يع القصبل والقرط والشمير والبرسيم ك∞−

﴿ قَلْتُ ﴾ ما قول مالك فيمن اشــترى قصيلاً ليقصله على دوابه بشمير نقداً (قال) لا بأسِ بذلكِ (قال) ولا بأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أوالكتان بثوب الكتان نفسداً ولا بأس بالنور النحاس بالنحاس نقسداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿ قَالَ ا سحنرن ﴾ الا أن يتباعد ما بينهما اذا كانت الفلوس عدداً فأن كانت الفلوس جزافا فلاخير في شرائها بمرض ولا بمين ولابفيره بوجه من الوجود لان ذلك مخاطرة وقمار ﴿ قَالَ ابْنَ القَاسَمِ ﴾ وانما القصيل عندى بمنزلة النبن الذي يخرج من الشعير فلو أن رجلا اشــــــرى مبنا بشمير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان النبن بخرج من الشعير ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت لو أن رجلا اشترى شعه كَ مُصل الى أجل فريب يعلم أن الشمير الذي أخذ لا يكون قصيلا الى ذلك الإجل الذي ضرب للقصيل (قال) لا أرى بدلك بأسا ﴿ قلتَ﴾ فالقبوط الاخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشمير والقصيل وأما أنا فلاأرى به بأسًا ﴿ مَلْتَ ﴾ وكذلك القصب بزريمته بدآ بيد قال نم ﴿ مَلْتَ ﴾ فان اشتريت القصيل بالشمير الى أجل (قال) لاأرى به بأسا ﴿ قلت﴾ فان اشعريت الشمير بالقصيل الى أجل يكون منه محتمالا (قُول) فلاخير فيه فان كان لا يكون قصيلا الى ما باعه اليه فلا بأس به وكان ذلك ممايجوز التسليف فيه اذاكان مضمونا ﴿قَالَ ﴾ وقال لم مالك لو أن رجـ لا باع من رجل حب قضب الى أجل فاقتضى في ثمنه قضبا (قال) لاخير في ذلك ولا أحب أن يقتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئًا ثما ينبت من ذلك الحب (قال ان القاسم) وذلك عندى أمه اذا تأخر الى أجــل يكون في مثله نبات الفضب ولوكان شراؤه اياه بنقد أويقبض ذلك القصيل الى الخسةعشر يوما أوبحوها ويكون أ مضموما ءايه لم أر مذلك بأسا

- ﴿ فِي أَلْ يَتُونَ بَالْرِيتُ وَالْعَصِيرُ بِالْعَبِ ﴾ -

﴿ فَلَتَ ﴾ هــل يجوز في قول مالك زيت الزيتون بالزيتون قال لا ﴿ فَلَتَ ﴾ كان الزيتون له زيت أو لا زيت له قال نعم ﴿ فَلَتَ ﴾ وكذلك الجلجلان بزيت الجلجلان (قال) نعم لا يجوز في قول مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك المصير بالعنب (قال) سألت مالكا عن النبيذ بالتم فقال لا يصلح والعصر بالعنب مثله

- ﴿ فِي رُبِّ الْمَرِ بِالْمَرِ ورُبِّ (''السكر بالسكر كِي −

﴿ فَلْتَ ﴾ هـل براع رب القصب بالقصب الحـلو (قال) لا يعجبنى ﴿ فَلْتَ ﴾ لم (قال) لا يصلح ذلك الا أن يدخل ذلك كله أبراراً وما أشبها فيكون كاللحم المطبوخ اذا دخلته الابزار فصارت صنعة فـلا بأس بذلك متفاضلا ﴿ قال ﴾ فقلت فرب التعر بالتعر (قال) لا خـير فيه ﴿ قلت ﴾ وأى شئ صنعة رب التعر (قال) يطبخ فيخرج ربه فهو إذاً منعقد

۔ ﷺ فی الحل مالحل کے⊸

﴿ قَالِتَ ﴾ هل بجوز خل النمر نخل العنب واحداً مانين (قال) قال مالك لا بجوز خل العنب بخل التمر الا واحداً واحد (قال مالك) لان منفسهما واحدة (قال) وقال مالك وهو عندي مثل بيذ الزبيب وبيذ التمر لا يصلح الا مثلا بمثل لانه قد صار ببيداً كاه وصارت منفقة واحدة (قال) ولم أو مالكا بجمل النبيذ والخل مثل زيت الويتون وزيت الفجل وزيت الجلجلان لان هذه مختلفة ومنافعها شتى

الرب بضم أوله هو - الاف خنارة كل نمرة بعد اعتمادها اه قاموس والخنارة بضم
 النخاه تطلق على الغليظ وعلى البقية اه كتبه مصححه

﴿ فَلَتَ﴾ أَرَايْتَ انْ اشْتَرِيْتُ شَاةِ بَجْرَةً صُوفٌ وعلى الشَّاةَ جَرَةَ صُوفٌ كَامَلَةً (قَالَ) لا أَرَى بذلك بأسا ولم أسمعه من مالك

-عي﴿ في بيع القصيل والقرط والشعير والبرسيم ڮهـ-

لابأس بذلك (قال) ولابأس بالصوف بثوب الصوف نقداً أو حكمتان بثوب الكتان نقــداً ولا بأس بالنور النحاس بالنحاس نقــداً ولا خير في الفلوس بالنحاس ﴿ فَالَ سعنون ﴾ الا أن يتباعد ما بينهما اذا كانت الفلوس عدداً فإن كانت الفلوس جزافا فلاخيرفي شرأتها بعرض ولا بمين ولابفيره بوجه من الوجوء لان ذلك مخاطرة وقمار ﴿ قَالَ انْ القَاسَمِ ﴾ وانما القصيل عندي بمنزلة النبن الذي يخرج من الشمير فلو أن رجلا اشترى تبنا بشمير نقداً لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه حجة أن يقول قائل فان النبن بخرج من الشمير ﴿ مَلْتَ ﴾ أوأيت لو أن رجلا اشترى شميراً مقصيل الى أجل فريب يَمْمَ أن الشعير الذي أخذ لا يكون قصيلا الى ذلك الإجل الذي ضرب للقصيل (قال) لا أدى بذلك بأسا ﴿ قلت ﴾ فالقرط الاخضر واليابس بالبرسيم يداً بيد (قال) أراه مثل ما ذكرت لك في الشمير والقصميل وأما أنا فلا أرى به بأساً ﴿ نَلْتَ ﴾ وَكُذَلِكُ القصب بزويمته بدآ بيد قال نَم ﴿ فَلْتَ ﴾ فأن اشتريت القصيل بالشمير الى أجل (قال) لأأرى به بأسا ﴿ قلتَ﴾ فان اشعريت الشمير بالقصيل الى أجل يكون منه قصيلا (قال) فلا خير كيه فان كان لا يكون قصيلا الى ما باعه اليه فلا بأس مه وكان ذلك تمايجوز التسليف فيه اذاكان مضمونا ﴿قَالَ﴾ وقال لي مالك لو أن رجـ لا باع من رجل حب قضب الى أجل فاقتضى في ثمنه قضبا (قال) لاخير في ذلك ولا أحب أن يقتضى من ثمن حب اشتراه رجل شيئًا ثما ينبت من ذلك الحب (قال ابن القاسم) وذلك عندى أنه اذا تأخر الى أجــل يكون في مثله نبات النضب ولوكان شراؤه اياه سندأو بقبض ذلك النصيل الى الحسةعشر يوما أونحوها ويكون

مضمونا عليه لم أر مذلك بأسا

-€ في خل التمر بالتمر كالتمر كا

﴿ قَلْتُ ﴾ هَلَ كَانَ مَالِكُ بَحِيْرَ خِلِ النَّمِرِ مَالتَّمِرُ () (قال) بلنني أنَّ مَالِكُما قال لا تأس به ﴿ قات ﴾ فخل المنب بالعنب (قال) لم سِلغني عن مالك فيه شيٌّ وأراه مثل خار

التمربالتمر (قال) واحتج مالك في الحل وقال اذزمان الخل يطول ولمنافع الناس فيه

ح، في الدقيق بالسوبق والخبز بالحنطة ۗ؈ ﴿ فَلَتَ ﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق

بالسويق فقال لا بأس مه متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بذلك اثنين ا مواحد ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فالحمر بالدقيق (قال) لا بأس مه متفاصلا ﴿ قَالَ ﴾ فقلت . لمالك فالمحين الخبر (قال) لا بأس به منفاضلا وأراء مثل الدقيق ﴿قلتَ﴾ فهل يحير

مالك الحنطة بالسويق أنين بواحد قال نمم ﴿ قلت ﴾ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد هل يحبره مالك (قال) نعم لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت الدقيق بالسويق (قال) قال ﴿

مالك لا بأس به واحسداً باثنين بدا بيد ﴿ فَلْتَ ﴾ فسويق السلت والشعير لا بأس به الحنطة واحداً مانين في قول مالك قال لهم ﴿ قلت ﴾ فالمجين بالحـبز في قول ا

مالك واحدا ماتين (قال) قال لى مالك لا بأس به بدآ بيد ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك الحبر بالدقيق واحدا بانسين في قــول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ وكـدلك المجين بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خيرفيه في رأبي لأنه لم تغيره الصنعة والحيز قد غيرته الصنعة وأما

الدقيق والعجين فلم تغيره الصنعة ﴿ فلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت ۗ (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلا عثل ﴿ قلت ﴾ وكذلك دقيق الشمير بالسلت

(١) فصل روى ابو زيد عن ابن الماجشون أنه لا يجوز خل التمر بالثمر الا في السير ولا يجوز فى الكثير للمزابنة وكذلك الدقيق بالقمح وحكى عن اصغ أنه جائز فى القليل والكثير في المقيس والمقيس عليه جيما لان السويق لابد من أن يجمــل فيه عـــل فهو منـــل الابزار وقوله | القمح المقلو الدقيق لا بأس به يريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المفلو بَفْسير المفلو وكذلك

دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اه من هامش الاصل

والمنطة قال نعم ﴿ قلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال مالك لايصلح لا مثلا بثل يداً بيد ﴿ فَلَتَ ﴾ وَكَذَلَكُ السَّلَتَ قَالَ لَهُم

- ﴿ فِي الْحَنْطَةِ الْبِيلُولَةِ بِالْفَلُودُ وَالْبِيلُولَةِ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ فالحنطة المبــلولة بالحنطة المقــلوة (قال) لا أرى به بأـــا وقد بلغي عن مالك فيــه بعض المممزحتي يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قَلْتَ ﴾ فهـــل بحيز مالك

المنطة المبلولة بالسويق أمنين بواحد قال نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ فهل يحير مالك الحنطة اليابسة بالمنطة المفلوة اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك الحنطة المفلوة الله قبق واحداً بانسين لا بأس بذلك في قول مالك قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ قالاً رز المبلول

أوالبابس بالأرز المفلو أثنين تواحـــد (قال) لا أرى به بأسا مثلا تشــل أو متفاضلا ﴿ فَلَتَ ﴾ ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة اليابســة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لامثلا بمثل ولا متفاضلا لأن الفريك رطب لم نحف ﴿ قَالَ ﴾ وقال

مالك لايصلح السمن بالزيد مثلا مثلا ولا بينهما تفاصل ﴿ قَلْتَ ﴾ هـ ل مجوز مالك الحنطة المباولة بالحنطة اليابسة مثلا عثل أو بيمهما تفاصل (قال) قال مالك لا يصلح ذلك ﴿ لَلَّهُ مِهِ وَكَذَلِكَ لَا تَصْلَحَ الْحَنْطَةُ الْمِبْلُولَةُ بِالشَّمْرِ وَلَا بِالسَّلْتُ مثلاً عثل ولا ينهما مَاسَل في قُول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ أوأيت الأرز المبلول أيجوز منه واحد باتين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك مدا مد ﴿ قات ﴾ والارز المبلول بالارز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نم لا يصلح في قول مالك

- ﴿ فِي الْحَيْطَةِ الْمِلُولَةِ بِالقَطَانِي ﴾ ا

﴿ فَاتَ ﴾ أنجوز الحنطة المسلولة في قول مالك بالقُطنية كلمها وبالدخن وبالسمسم

وبالارز وبالذرة ونجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ماخلا الحنطة والشدمير والسلت واحدا بأمين أوواحد آمواحد بدآ بيد (قال) نعرذلك جائز في رأبي واحدا بامين و لا كثر اذا كان يدا كيد ﴿قلت﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

∞گل في خل التمر بالتمر کھ⊸

﴿ فَلَتَ ﴾ هَلَ كَانَ مَالِكَ بِحِيرَ خِلَ النَّمَرِ بِالنَّيْمِ (`` (قال)بلنني أنْ مَالكَما قال لا بأس به ﴿ فَلَتَ ﴾ خَلَ المنب بالعنب (قال) لم ببلغني عن مالك فيه شئ وأراد مثل خل النَّمَ بالنَّمَ (قال) واحتج مالك في الحلَّ وقال انذمان الحلّ يطول ولمناقع الناس فيه ◘ في الدّقيق بالسويق والخبر بالحنطة ﷺ

ولنت ﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سألت مالكا عن الدقيق بالسويق فقال لا بأس به متفاصلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بدلك اثنين بواحد ﴿ قال ﴾ فقلت لمالك فالعجبن بالخبر (قال) لا بأس به متفاصلا وأراه مثل الدقيق ﴿ قات ﴾ فهل يجبز مالك المختطة السويق انين بواحد قال نيم ﴿ قلت ﴾ فالسويق بالسويق (قال) قال مم لا بأس به واحد قال نيم ﴿ قلت ﴾ فأوايت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحداً بأثنين بدا يد ﴿ قات ﴾ فسويق السلت والشعبر لا بأس به بالحنطة واحداً بأثنين بدا يد ﴿ قات ﴾ فسويق السلت والشعبر لا بأس به بدا يد ﴿ قات ﴾ وكذلك المخبز في قول الدقيق واحداً بأثنين (قال) قال نيم ﴿ قات ﴾ وكذلك المجين بالحنطة والمدقيق والمدين واحداً بأثنين (قال) قال نيم ﴿ قات ﴾ وكذلك المجين بالحنطة والسلت والدقيق والمحين فالحمين بالحنطة والسلت والدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة ﴿ قات ﴾ وكذلك المحين بالحنطة والسلت والدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة وأما الدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق المنطة والسلت الدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق المنطة والسلت الدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق المنطة والسلت الدقيق والمحين فا تمنيزه الصنعة ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق المنطة والسلت الدقيق والمحين فالمنطة والسلت المالك لا بأس بذلك مثلاً عثل ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق الشعبر بالسلت المنالك لا بأس بذلك مثلاً عثل ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق الشعبر بالسلت المنالك لا بأس بذلك مثلاً عثل ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق الشعبر بالسلت المنالة لا بأس بذلك مثلاً عثل ﴿ قات ﴾ وكذلك دقيق المنالة بالمربر بالسلت المنالة بالمنالة با

(۱) فضل روى ابو زيد عن ان الماجشون أنه لا يجوز خل النمر بالنمر الا فى اليسير ولا يجوز فى التكثير المنابئة وكذلك الدقيق بالقمح وحكى عن اصبغ أنه جائز فى القليل والسكثير في المقيس والمقيس عليه جيما لان السويق لابد من أن يجمسل فيه عسل فهو منسل الابزار وقوله القمح المقلو بأس به يريد به دقيق الحسطة غير المقلوة والقمح المقلو بفسير المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اهمن هامش الاصل

والحنطة قال نم ﴿ فلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشمير (قال) قال مالك لايسلح الا مثلا بثل بدأ يد ﴿ فلت ﴾ وكذلك السلت قال نعم

--﴿ فِي الْحِنْطَةِ الْمِلُولَةِ بِالْمُلُوةِ وَالْمِلُولَةِ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ فَا لَحْفَظُ الْمُبَالِمَةُ بِالْحَنْظُةُ الْمُفْسِرَةُ (قال) لا أَرَى به بأَسا وقد بلنني عن مالك فيه بمض المفترحتى يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿ فَلْتَ ﴾ فَهَلَ مُجْرَ مالك الحَنْظَةُ البَالِيةُ البَالِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالِيةِ البَالِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالِيةِ البَالِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالِيةِ البَالِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالْمُ اللَّالِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالِيةِ البَالِيةِ الْمِيلِيةِ البَالْمِيلِيةِ البَالْمِيلِيةِ اللْمِيلِيلِيةِ البَالِيةِ البَالْمِيلِيلِيلِيةِ البَالْمِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيلِيل

ــــ في الحنطة المبلولة بالقطاني 🌣 –

﴿ قَاتَ ﴾ أنجوز الحنطة المباولة فى قول مالك بالقطنية كلها وبالدخن وبالسمسم وبالارز وبالذرة ونجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ماخلا الحنطة والشمير والسلت واحدا بانين أوواحداً بواحد بداً بيد (قال) نعرذلك بالرق رأبي واحدا بالنين أو أكثر اذا كان بداً بيد ﴿ قَلْتَ ﴾ أكره مالك الحنطة المباولة بالحنطة اليابسة (قال)

∞كل في خل التمر بالتمر ﷺ۔

﴿ فَلَتَ ﴾ هَلَ كَانَ مَالِكَ يُحِيزُ خَلَ النَّمَرِ بِالنَّمَرُ ۚ (قَالَ) لِلنِّي أَنِّ مَالَكُمْ قَالَ لا بأس

به ﴿ قَاتَ ﴾ غَلَّ الْعَنْبُ بَالْعَنْبُ ﴿ قَالَ ﴾ لم بِلَّغَى عَنْ مَالِكُ فَيْهُ شَيْ وَأَوَاهُ مَثْلُ خَلَ التمر بالتمر (قال) واحتج مالك في الحل وقال النزمان الحل يطول ولمنافع الناس فيه

• هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق والخبر بالحنطة كره. ﴿ قلت ﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق(قال) سألت مالكا عن الدقيق

بالسويق ففال لا بأس به متفاضلا وهو مثل الفمح بالسويق لا بأس بدلك آنين بواحد ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فالحبر بالدقيق (قال) لا بأس به متفاضلا﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فالمحين بالخبر (قال) لا بأس به متفاضلا وأراد مثل الدقيق ﴿ قَلْتَ ﴾ فهل يجبر

مالك لا بأس به واحــداً بأنين بداً بيد ﴿ فلت ﴾ فسويق السلت والشعير لابأس به بالحنطة واحــداً بأنين في قول مالك قال نم ﴿ فلت ﴾ فالمحين بالخـبز في قول مالك واحدا بأنين (قال) قال لى مالك لا بأس به بداً بيد ﴿ قلت ﴾ وكـذلك الخيز

بالدقيق واحدا بانسين في قــول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ وكـذلك العجين بالحنطة وبالدقيق (قال) لا خيرفيه في رأبي لأنه لم تغيره الصنعة والخبر قد غيرته الصنعة وأما

العفيق والعجين فلم تغيره الصنعة ﴿ فلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالحنطة والسلت (قال) قال مالك لا بأس بذلك مثلا عثل ﴿ فلت ﴾ وكذلك دقيق الشمير بالسلت

(١) فضل روى ابو زيد عن ابن الماجئون أنه لا يجوز خل النمر بالنمر الا في اليسير ولا يجوز في الكثير العزابنة وكذلك الدقيق بالنمج وحكى عن اصبغ أنه جائز في الفليل والكثير في أ المقيس والمقيس عليه جيما لان السويق لايد من أن يجمسل فيه عسل فهو مشلى الازار وقوله

القمح المقلو بلدقيق لا بأس به بريد به دقيق الحنطة غير المقلوة والقمح المقلو بفسير المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلو اه من هامش الاصل

والحنطة قال نعم ﴿ قلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال ممالك لايصاح الا مثلا نثال بدأ بيد ﴿ قلت ﴾ وكذلك السلت قال نعم

-ه﴿ فِي الحِنطةِ المبلولةِ بالمفلوةِ والمبلولةِ ﴾⊸

﴿ قَلْتُ ﴾ فالحنطة المسلولة بالحنطة المقسلوة (قال) لا أرى به بأسا وقد بلغى عن مالك فيسه بمض المفمرحتي يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿ قَلْتَ ﴾ فهسال بمجر مالك

المنطة المبلولة بالسويق أثين بواحد قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ فهل بحير مالك الحنطة اليابسة بالحنطة المفلوة أثنين بواحد (قال) لا أرى به بأكم ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك الحنطة المقلوة بالدقيق واحداً بأثين لا بأس بذلك في قول مالك قال ذم ﴿ قَلْتَ ﴾ قَالاً وز المبلول

أوالبابس بالأرز القلو اثنين بواحد (قال) لا أرى به بأسا مثلا عشل أو متفاضلا وقلت كه ما قول مالك في فريك الحنطة الرطبة بالحنطة البابسة (قال) قال مالك لا يصلح ذلك لامثلا عمل ولا متفاضلا لأن الفريك رطب لم يحف ﴿ قال ﴾ وقال

م يصبح مهد مسرس و المنظم مثلا ولا ينهما تفاصل ﴿ قَلْتَ ﴾ هـ ل مجوز مالك المنطة المبلولة بالحنطة البابسة مثلا عثل أو ينهما تفاصل (قال) قال مالك لا يصلح المنطة المبلولة بالحنطة البابسة مثلا عثل أو ينهما تفاصل (قال) قال مالك لا يصلح

ذلك ﴿ فَلَدَ ،﴾ وكذلك لاتصلح الحنطة البلولة بالشمير ولا بالسلت مثلا بمثل ولا يسهما تفاضل في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت الأرز المبلول أيجوز منه واحد بانين من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نعم اذا كان ذلك بدا بيد ﴿ قلت ﴾ والارز المبلول بالارز المبلول أو اليابس لا يصلح (قال) نعم لا يصلح في قول المثلك *

ــــ في الحنطة المبلولة بالقطاني 🎨 –

﴿ قات ﴾ أنجوز الحنطة المسلولة في قول مالك بالقطنية كلما وبالدخن وبالسمسم وبالارز وبالذرة وبجميع هذه الاشياء من الحبوب والطعام ماخلا الحنطة والشسعر والسلت واحدا بانين أوواحداً واحد يدا بيد (قال) نعمذلك جائز في رأ في واحدا بانين أو الكثر اذا كان بداً بيد ﴿ قات ﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

حى﴿ في خل النمر بالنمر ﷺو۔

﴿ قات ﴾ هل كان مالك بجيز جَل التمر بالنمر (قال) بلنني أن مالكا قال لا بأس به ﴿ قات ﴾ فنى العنب بالعنب (قال) لم ببلغني عن مالك فيه شئ وأراد مثل خل التمربالنمر (قال) واحتج مالك في الخل وقال انزمان الخل يطول ولمناقع الناس فيه

🔾 👡 🔏 في الدقيق بالسويق والخبز بالحنطة 💸 🖚

وفات ﴾ هل يجوز في قول مالك الدقيق بالسويق (قال) سأت مالكا عن الدقيق السويق فقال لا بأس به متفاضلا وهو مثل القمح بالسويق لا بأس بد دلك اثنين المالك فالمعجن بالحذر (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق وقال فقلت مالك المعجن بالحذر (قال) لا بأس به متفاضلا وأراه مثل الدقيق وقات فهل يجبز مالك الحنطة المنين بواحد قال نعم وفلت ﴾ فالسويق بالحنطة اثنين بواحد المالك لا بأس به واحدا تأثنين يدايد وفلت ﴾ أدأيت الدقيق بالسويق (قال) قال مالك لا بأس به واحدا بأثنين في قول المحنطة واحدا باثنين في قول مالك واحدا باثنين وقال قال في مالك لا بأس به بدأيد وفلت ﴾ وكذلك الحين بالحنطة بالدقيق واحدا باثنين في قول مالك قال نعم وقلت ﴾ وكذلك العجين بالحنطة واحدا باثنين في قول مالك قال نعم وقلت ﴾ وكذلك العجين بالحنطة والدقيق واحدا باثنين في قول مالك قال نعم وقلت ﴾ وكذلك العجين بالحنطة والمدتيق والدقيق والحدا باثنين في قول مالك كا بأس به بدأيد وكذلك العجين بالحنطة والمدتيق والدقيق والحدا باثنين في قول مالك قال نعم وقلت ﴾ وكذلك العجين بالحنطة والمدتيق والدقيق والدقيق والدقيق المنطة بالمنطة والمالك لا بأس به تغيره الصنعة وأما

(١) فضل روى ابو زيد عن النااجشون أنه لا يجوز خل التمر بالتمر الا في اليسبر ولا يجوز في الكثير الا في اليسبر ولا يجوز في الكثير للمزابنة وكذاك الدقيق بالنمت وحكي عن اصبغ أنه جائز في القليل والكثير في المقيس والمقيس عليه جيما لان السويق لابد من أن يجمسل فيه عسل فهو منسل الابزار وقوله القلم الدقيق لا إس به يربد به دقيق الحسلة غير المقلوة والقمح المقلو بفستر المقلو وكذلك دقيق غير المقلو بالقمح المقلولة ومن هامش الاصل

والحنطة قال نعم ﴿ فلت ﴾ والدقيق دقيق الحنطة بالشعير (قال) قال ممالك لايصلح الا مثلا بمثل بدأ بيد ﴿ فلت ﴾ وكذلك السلت قال نعم

ــه ﴿ فِي الْحَنْطَةُ الْمُبْلُولَةُ بِالْفَلُودُ وَالْمِبْلُولَةُ ﴾

و فلت ﴾ فالحنطة المبلولة بالحنطة المقبلوة (قال) لا أرى به بأسا وقد بلنى عن مالك فيه بعض المنعزحتي يطحن وأنا لا أرى به بأساً ﴿ فات ﴾ فهما بحير مالك الحنطة المبلولة بالسويق أنين بواحد قال نم ﴿ فات ﴾ فهل بحير مالك الحنطة المبلولة بالدنيق واحداً بانين لا بأس بذلك في قول مالك قال نم ﴿ فات ﴾ وكذلك الحنطة المفلوة البادنيق واحداً بانين لا بأس بذلك في قول مالك قال نم ﴿ فات ﴾ وكذلك الحنطة المبلول أو البابس بالأ رز المفلو أنين بواحد (قال) لا أرى به بأسا مثلا بمثمل أو متفاضلا لا يقل بالملك لا يصلح ذلك لامثلا عثل ولا متفاضلا لأن الغريك وطب لم يحف ﴿ قال ﴾ وقال الحنطة المبلولة بالحنطة المبلولة بالمنعين بالأبد مثلا مثلا عثل أو بينهما تفاضل ﴿ فات ﴾ همل بحوز مالك ذلك ﴿ فلت ﴾ وكذلك لا تصلح الحنطة المبلولة بالشعير ولا بالسلت مثلا عثل ولا يسلح من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نم لا يصلح من جميع الحبوب والقطاني في قول مالك (قال) نم لا يصلح والارز المبلول المورد المبلول أو اليابس لا يصلح والارز المبلول بالارز المبلول أو اليابس لا يصلح والارز المبلول المالك في قول مالك والياب لا يصلح والارز المبلول المورد المبلول أولان نم لا يصلح في قول مالك والمالك والياب لا يصلح والارز المبلول المبلول أولان في لا يصلح في قول مالك والدرز المبلول المبلول أولان فيم لا يصلح في قول مالك والدر المبلول المبلول المبلول أولان فيم لا يصلح في قول مالك

ـه ﴿ فِي الحَنْظَةُ الْمِلُولَةُ بِالْفَطَّالِي ﴾ ي

﴿ قات ﴾ أنجوز الحنطة المبلولة فى قول مالك بالقطنية كالما وبالدخن وبالسمسم وبالارز وبالذرة وتجميع هذه الاشياء من الحبوب والطمام ماخلا الحنطة والشمير والسلت واحدا بانين أوواحداً واحد يدا يد (قال) نعرذلك جائز فى رأ بى واحدا بانين أو أكثر اذا كان يدا يد ﴿ قلت ﴾ لم كره مالك الحنطة المبلولة بالحنطة اليابسة (قال)

ألاترى أذ الفريك الرطب لا يصبلح بالحنطبة اليابسية فكذلك الحنطبة المبلولة باليابسة ﴿ قلتَ ﴾ والشعير والسلت لم كرهه مالك بالحنطة المبلولة (قال) لأنهما صنف واحد مع الحنطة عند مالك ألا ترى أنهما بجمعان مع الحنطة في الزكاة فلذلك كرهه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت العدس المبلول أيصلح بالفول واحد تواحد أو واحد باثنين في تول مالك (قال) فم اذا كان بدا كيد ﴿ قاتَ ﴾ ولم وأنت تجمعه في الزكاة وترا. في الزكاة نوعاً واحدا وأنت تجز المبلول منه إذا كان عدسا باليابس من الفول (قال) لان هذين في أ البيم عندمالك صنفان مختلفان ألا يمري أن المدس اليابس لا يأس به بالفول في قول مالك واحداً بأنين فكـذلك المبلول منه أو لا نرى أن الحنطة البابســة لا تصاح بالشعير والسِلت في قول مالك الا مثلا عثل فلذلك كره مألك الميلول من الحنطة بالشمير مثلا نثل أو بيمهما تفاضل ﴿ فال ﴾ ولقدرأيت مالكا غير سنة كرد القطنية لعَضَهَا بِعِضَ بِنِهُمَا تَفَاضَلُ فَنِي قُولُهِ الذي رجع اليُّهِ آخراً أَنَّهُ كُرَّهُ التَّفَاضُلُ بِنَّهُما فالمبلول من القطنية لا يصاحرهني من القطنية اليابسة لانه نوع واحد رفوله الاول ُحب الى وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آخذ مه ﴿ قلتُ ﴾ فالمدس المبلول بالمدس اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عندمالك وانما مثل هذا مثل الرطب بالتمر أو الفريك بالحنطة أوالحنطة المسلولة بالحنطة السايسية وقبد وصفت لك ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ قالمدس المبالول بالمدس المبلول هل بجوز في قول مالك (قال) لا يصاح ذلك عنـــد مالك لانه ليس مثـــلا عثل لان البال يختلف يكون منــه ما هو أشـــد انتفاخا من صاحبه فلا يصلح على حال ﴿ قلت ﴾ وكذلك الحنطة المبلولة الحنطة الملولة عند مالك (قال) نمرلا يصلح

-ع﴿ في اللحم باللحم ۞-

﴿ وَلَمْتَ ﴾ ما قول مالك فى أناجم النىء باللحم القديد واحداً بأنين أو مثلاء ثل (قال) قال مالك لا خير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاصل(نال) فقلت لمالك وان تحرى (قال) لا خبر فيه وان تحرى ﴿ فلت ﴾ لم كرهمه مالك (قال) رأيت مال كما لايرى ذلك

مما يانه معرفته عند الناس أن يكون مثلا تثل لان هذا جاف وهذا ني. وقد كان .الك فيها ذكر عنـه بعض الناس أنه أجازه في أول زمانه ثم رجع عنــه وأقام على الكراهية فيه غير مرة ولا عام ﴿ فَاتَ ﴾ فهل يجوز اللحم الممقور `` باللحم الني؛ في قول مالك مثلا تمثل أو متفاضلا (قال) قال مالك لا يصلح اللحم الني: باللحم الممقور متفاضلا ولا مثلا تثل ولا تحرى ﴿ قات ﴾ وَ۞لكَ السمك الطرى بالسمك المالخ لا يصلح مثلا تمثل ولا متفاضلا في قول مالك (قال) نعم ولا يتحرى﴿قَلْتُ﴾ ومكذا القديد باللحم النيء (قال) نيم لا يصلح ذلك مثلا تشــل في قول مالك ولا منفاضلا ولا تحرى ﴿ قلت ﴾ فالنمكسوذ بالني. أبحوز في قول مالك (قال) قال لى مالك لا بحوز المالح بالنيء متفاصلا ولا مشلا تمثل والنمكسوذ عسدي انما هو لح مالح فلا محـوز على حال ﴿ قات ﴾ فما قول مالك في اللحم المـــوي باللحم النيء (قال) قال مالك لا يمجني واحــدا بواحد ولا بينهــما تفاصل (قال) وهـذا أيضًا بما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل الفديد وهو أحب قوله الى (قال) وقال مالك ولا يتحرى ﴿ فلتَ ﴾ لم لا يجيز مالك اللحم النيء بالمشوى واحداً واحد ولا بيهما نفاصل (قال) لانالمشوى عنده يمنزلة القديد ابما حفقته النار عنده كما جففت الشمس القديد ﴿ قلت ﴾ فيا قول مالك في القديد بالمطبوخ ﴿ قالَ ﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً والفديد أيضاً ان كان انما جففته الشمس بلا نابل ولاصنعة صنعت فيه فلا بأس به وليحيدا بأجِّ من المطبوخ ﴿ قات ﴾ فالقديد بالمشوى (قال) لاخير فيه وان تحري لان يابس الشوى هو رطب لايكون كيابس القديد ﴿ قات ﴾ فًا قول مالك في المشوى بالمطبوخ ﴿ قَالَ ﴾ لم أسمع من مالك فيــه شيئًا الا أنى أرى أن كل شواء لم يدخله صنعة مشـل مايممل أهل مصر في مقاليمـــم التي يجملون فيها التابل والحل والزبت وماأشبه هذا حتى ربماكان لها المرقة ويكون شبيها بالمطبوخ

 ⁽١) (المقور) قال في شرح القاموس وقال الأزهرى المعقور من السمك الذي ينقع في الحل والماح فيصير صباغا بارداً يؤمده به اه ويقاس عايه مطاق اللحم كم في القاموس اه كتبه مصححه

ألا ترى أن الغريك الرطب لا يصباح بالحنطية اليابسية فكذلك الحنطية المبلولة باليابسة ﴿ قَالَتُهُ وَالشَّمْرُ وَالسَّلْتُ لَمْ كُرُهُمُ مَالِكُ بِالْحَيْطَةُ الْمُلُولَةُ (قَالَ) لأشهما صنف واحد مع الحنطة عند مالك ألا ترى أنهما بجمعان مع الحنطة في الركاة فلذلك كرهه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتَ العدس المبلول أيصلح بالفول واحد بواحد أو واحد بانتين في قول الك (قال) نم اذا كان بدآ بيد ﴿ قات ﴾ وأنت تجمعه في الزكاة وتراه في الزكاة نوعا ا واحدا وأنت تجيز المبلول منه اذا كان عدسا باليابس من الفول (قال) لأن هذين في] البيع عندمالك صنفان مختلفان ألا ترى أن العدس اليابس لا بأس به بالفول في قول مالك واحداً بأنين فكـذلك المبلول منه أو لا برى أن الحنطة اليابســة لا تصلح بالشمير والسلت في قول مالك الامثلا عنل فلذلك كرد مالك الملول من الحسطة الشميرمثلا بنثل أو بينهما تفاضل ﴿ قالَ ﴾ ولقدرأيت مالكا غير سنة كره القُطنيَّة | بعضها ببعض بيهما فناضل فني قوله الذي رجع اليــه آخراً أنه كرد النفاضل بيهما فالمبلول من القطنية لا يصلح بشئ من القطنية اليابسة لانه نوع واحد وقوله الاول أحب الى وهو الذي كتبت أول مرة فأنا آغَدُ به ﴿ قَلْتَ ﴾ فالمدس المبلول بالمدس اليابس في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عندمالك وانما مثل هذا مثل الرطب بالتمر | أو الفريك بالحنطة أوالحنطة المبلولة بالحنطة البيابسية وقيد وصفت لك ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فالمدس المبــلول بالعدس المبلول هُلَ يجوز في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عند مالك لانه ليس مشلا بمثل لإن البال يختلف يكون منه ما هو أشد انفاخا من صاحبه فلا يصلح على حال ﴿ قات ﴾ وكذلك الحنطة البلولةبالحنطة المبلولة عند مالك (قال) نم لا يصلح

-مى في اللحم باللحم لكا⊸

﴿ قَالَتَ ﴾ ما قول مالك فى اللحم الذيء باللحم القديد واحداً بالنين أو مثلا بنثل (قال) قال مالك لا خير فيه واحداً بواحد ولا بينهما تفاضل (قال) فقلت لمالك وان تحرى (قال) لا خير فيه وان تحرى ﴿ قلت ﴾ لم كرهمه مالك (قال) رأيت مالسكا لايرى ذلك

تما ببلغ معرفته عند الناس أن يكون مثلا تثل لان هذا جاف وهذا نيء وقدكان والك فيها ذكر عنه بعض الناس أنه أجازه في أول زمانه ثم رجع عنـه وأقام على ا الكراهية فيه غير مرة ولا عام ﴿ قات ﴾ فيل بجوز اللحم الممقور ('' باللحم النيء في ا قول مالك مثلا مثل أو متفاضلا (قال) قال مالك لا يصلح اللحم الني؛ باللحم المقور منفاضلا ولا مثلا بمثل ولا يتحرى ﴿ قلت ﴾ وكذلك السمك الطرى بالسمك ﴿ المَالْجُ لا يصلح مثلا بمثل ولا متفاصلا في قول مألك (قال) فم ولا يتحرى ﴿ قلت ﴾ ومكذا القديد باللحم النيء (قال) نيم لا يصلح ذلك مثلا تشـل في قول مالك ولا متفاضلا ولا تحرى ﴿ قلت ﴾ فالنمكسوذ بالني، أنجوز في قول مالك (قال) قال لى مالك لا بجوز المالح بالنيء متفاصلا ولا مشلا عثل والنمكسوذ عنسدي انما هو لم مالح فلا مجـوز على حال ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك في اللحم المشـوي اللح النيء (قال) قال مالك لا يمجني واحــدا بواحد ولا بيمــما تناصل (قال) وهــذا أيضا مما رجع عنه وأقام على الكراهية فيه مثل الفدمد وهو أحب قوله الى ّ ﴿ وَالَ) وَقَالَ مَالَكُ وَلَا يَحْرَى ﴿ قَلْتَ ﴾ لم لا يجيز مالك اللحم النيءَ بالمشوى واحداً واحد ولا بيهما تفاضل (قال) لانالمشوي عنده بمنزلة القدمد أما جففته النار عنده كما جففت الشمس القديد ﴿ قلت ﴾ فيا قول مالك في القديد بالمطبوخ ﴿ قالَ ﴾ لم أسمع من مالك فيه شيئاً والقديد أيضاً ان كان انما جففته الشمس بلا نابل ولاصنعة صنعت فيه فلا بأس به واحدا بأنين من المطبوخ ﴿ قَلْتَ ﴾ فالقديد بالمشوى (قال) لاخير فيه وان تحرى لان يابس الشوى هو رطب لايكون كيابس القديد ﴿ فَاتَ ﴾ أنا قول مالك في المشوى بالمطبوخ (قال) لم أسمع من مالك فيــه شيئًا الا أني أرى أن كل شواءً لم يدخُّله صنعة مثـِـل مايممل أهل مصر في مقاليهــم التي يجملون فيها التابل والخل والزيت وماأشبه هذاحتي رمماكان لها المرقة ويكون شبها بالمطبوخ

(١) (المدنور) قال فى شرح القاموس وقال الأزهرى المدنور من السدك الذي ينقع فى الخل والماح فيضير سباغا بارداً يؤندم به اه ويقاس عليه مطافى اللحم كما في القاموس اه كتبه مصححه دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك فى النحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس به عند مالك

ــه ﴿ فِي البقول والفواكه كلها بعض﴾ ق

﴿ فلت ﴾ ما قول مالك في البقول واحد بأنين وان كان من وعه أو من غير نوعه بدأ بيد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره ﴿ قلت ﴾ وكذلك التفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكمة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

حير في الطمام كله بعضه بعض كره مالك واحداً باثين من صنفه بداً بد من جميع الاشياء وأي في وسع فيه واحداً باثين من صنفه بداً بد من جميع الاشياء وأي كل شي وسع فيه واحداً باثين من صنفه كل شي من الطمام بدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه بداً بد من الطماء بدخر أو يؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان من صنفه بداً بد من الاشياء قال مالك وكذلك كل طمام لا بدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه باثنين من صنفه بداً بد وهو عندى مثل ما لايؤكل ولا يشرب في هذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلا بمثل لا زيادة قيمه بداً بيد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح الا مثلا بمثل عدداً وبداً بد وتج يصلح المضاب بعض كيلا ﴿قالَ ﴾ وقال مالك وما كان مما لا بدخر من الفاكمة مثل النفاح والرمان والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً باثنين بداً بد وان ادخر قالمان والمك وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً باثنين بداً بد وان ادخر

حركم في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب كات

﴿ فَلْتَ ﴾ هـ ل تجوزصبرة حنطة بصبرة شعير (قال) قال مالك لا بجوز الاكيلا

وبدا عندى طبيخ اذا كان كذلك فلا يعجبي ذلك بالمطبوخ ولا بأس به باليء على حال لا به مطبوخ وان كان اتما النار جففته وحده بلا تابل فارجو أن لا يكون به بأس واحداً بالين بالمطبوخ ولاحثير فيه بالديء على حال ﴿ قلت ﴾ فما قول مالك فى اللحم النائية بالدسل والقدي بالخل وبالابن واحدا بالين (قال) لم أسعم من مالك فى هدا شيئاً ولكن هذا عندى نوع واحد لا بهمطبوخ كله وان اختلفت صنعته واسمه فلا يصلح منه واحد بالين ﴿ قلت ﴾ فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيه همل مجيز قال مالك لا بأس به واحدا بالين أو مثلا بمثل اذا غيرته الصنية ﴿ قلت ﴾ همل مجيز منفاضلا (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خيرفيه منفاضلا (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خيرفيه لا يجوز هذا في قول مالك (قال) لا يحوز هذا في قول مالك (قال) التحري ﴿ قلت ﴾ أرأيت الشاتان لما ذبح بيضه سمض لا يجوز ذلك في قول مالك (قال) التحري ﴿ قلت ﴾ وما تعرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلا بمثل على ال كان يقيا وهمان الشاتان لما ذبحيا في مسلوختين حتى يكونا مثلا بمثل على ان كانا يقد وهدا عربي حتى احتى يكون مثلا بمثل فلا بأس به كما تحرى اللحم والا في فلا خير فيه وهدا على الله يستطاع أن تعرى وقلت كه فالكرش والكرس والكبد والر أن فلا خير فيه وهدا على الا يستطاع أن تعرى ﴿ قلت كه فالكرش والكرش والكرس والكبد والر أن فلا خير فيه وهدا عالا لا يستطاع أن تعرى ﴿ قلت كه فالكرش والكرش والكرس والكبد والر أن في فلا خير فيه وهدا على الكرش والكرش والكرس والكبد والر أن في فلا

منه واحد بأثنين باللحم (قال) نم ﴿ قلت ﴾ وهدا قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ وكدلك خصى النم شبئاً وأراه لحساً للا يصلح منه واحد باثنين من اللحم ولا يصلح الحصى باللحم الا مثلا بمشل لا ملم ﴿ وَقَلْتَ ﴾ وكذلك الرؤس والا كارع في قول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم الا مشلا بمثل قال نم ﴿ قلت ﴾ في قول مالك في الطحال أيؤ كل أم كان يكرهه

والقلب والطحال والكلونان والحلقوم والشحم أهذا كله عندك نمنزلة اللحملا يصلح

(قال) ما عامت أن مالكاكان يكرهــه ولا بأس به ﴿ فلتَ} قبل يصلح الرأسز بالرأسين (قال) لايصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى ﴿ فات ﴾ فان

(١٥ _ المدونة _ قاسع)

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك فى التحرى لا بأس به (قال) نم لا بأس به عند مالك

- ﴿ فِي البقول والقواكه كلها بعض ﴿ وَ

﴿ فلت ﴾ ما قول مالك في البقول واحد ﴿ ين وان كان من وعه أو من غير نوعه بدآ بيد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كاما من نوع واحد أو من غيره ﴿ فلت ﴾ وكذلك النقاح والزمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

-مى فى الطعام كله بعضه سعض كان

و قات ﴾ أي شي كره مالك واحداً بانين من صنفه بدا بيد من جميم الاشياء وأي ثين وسع فيه واحداً بانين من صنفه بدا بيد من جميع الاشياء (قال) قال مالك كل شي من الطعام يدخر أويؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه بدا بيد من الطعام يدخر أويؤكل ويشرب فلا يصلح منه أثنان بواحد من صنفه بدا بيد من حميع الاشياء قال مالك وكذلك كل طعام لا بدخر وهو يؤكل ويشرب فلا بأس بواحد منه بانين من صنفه بدا بيد وهو عندى مثل ما لايؤكل ولا يشرب في مذا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلا بمثل لا زيادة فيه بدا بيد وكذلك مفنا الوجه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلا بمثل عدداً وبدا بيد ولا يصلح المضا بعض كيلا فوقال مالك وما كان نما لا يدخر من الفاكمة مثل النفاح بعض كيلا فوقال وقال مالك وما كان نما لا يعرب من الفاكمة مثل النفاح والرمان والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحداً بانين بدا بيد وان ادخر فوقال فقات لملك فالكر بالسكر (قال) لا خير فيه أنين بواحد

- ﴿ فِي الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب ﴿ -

﴿ فَلْتَ ﴾ هــل نجوزصبرة حنطة بصبرة شمير (قال) قال مالك لا يجوز الاكيلا

فهذا عندى طبيخ اذا كازكذلك فلا يعجبنى ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على حال لانه مطبوخً وال كان انما النار جففته وحده بلا نابل فأرجو أن لا يكون به بأس ا واحداً بأنين بالمُطَّبُوخ ولاحذير فيه بالنيء على حال ﴿ قات ﴾ فما نول مالك في اللحم الفلية بالمسل والقلية بالخل وباللبن واحــدا بأنين (قال) لم أسمع من مالك في هـ دَمَ شيئاً ولكن هذا ءندي نوع واحد لانهمطبوخ كله وان آختلفت صنعته واسمه فلا يصلح منه واحد بأتين ﴿ قات ﴾ فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيـــه (قال) قال مَالكُ لا بأس به واحدا باسين أو مثلا عثل اذا غيرته الصنعة ﴿ قَالَتَ ﴾ هـل بحيزً مالك الصدير بلحم الحيتان متفاضلا (قال) سألنا مالكا عن صفار الحيتان بكبارها منفاضلا (قال) لا خير فيه وهو حيتان كاله (قال) وكذلك الصير عندي لا خيرفيه ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيت الشَّاة المذبوحة بالشَّاة المذبوحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعض بيهض لا يجوز فى قول مالك الا مشـلا بمثل اذا كان بيئًا وهامَانَ الشامَان لما ذبحتًا فقد صارنا لحما فلا يعبوز الا مشــلا بمثل على التحرى ﴿ فَلْتَ ﴾ وهمل تحرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلا تثنل (قال) ان كانا بقدران على أن تحريا حتى يكون مثلا تثنل فلا بأس به كما تحرى اللحم والا فلا خير فيه وهــذا تما لا يســـقطاع أن يحرى ﴿ فلت ﴾ فالــكرش والــكبد والرقة والقلب والطحال والكاوتان والحلقوم والشح أهذا كله عندك بمنزلة اللحملا يصلح منه واحمد بأنين باللحم (قال) نم ﴿ قلت ﴾ وهمـذا قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ وكذلك خصى الننم (قال) لم أســمع من مالك في خصى النم شيئًا وأراه لحماً لا يصلح منه واحد بأمنين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الا مثلا عشــل لانهـلم ﴿ قَاتَ ﴾ وَكَذَلَكُ الرَّوْسِ وَالْاكَارِعِ فِي قَـولَ مَالِكُ هُو لِمَمْ لَا يَصِلْحَ ذَلْكُ بِاللَّمْمُ الا مشــلا عِنْلُ قَالَ نُمْ ﴿ قَالَتَ ﴾ فــا قول مالك في الطحال أيؤكل أم كان يكرهه (قال) ما عِلمت أن مالكا كان يكرهـ ه ولا بأس به ﴿ فَلْتَ ﴾ فهل يصلح الرأس بالرأسين (قال) لايصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى ﴿ قات ﴾ فان

(١٥ _ المدونة _ كاسم)

فهذا عندي طبيخ اذا كان كذلك فلا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على حال لانه مطبوخ وانكان انما النار جففته وحده بلا تابل فأرجو أن لا يكون به بأس

واحداً بانين بالمطبوخ ولاحير فيه بالنيء على حال ﴿ قات ﴾ فما قول مالك في اللح

الفلية بالمسل والقلية بالخل وباللبن واحــدا بأنين (قال) لم أسمع من مالك في هــذا

شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانهمطبوخ كله وان اختلفت صنعته واسمه فلا

يصلح منه واحد بأنين ﴿ قات ﴾ فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيــه (قال)

قال مالك لا بأس به واحدا بأثنين أو مثلا تمثل اذا غيرته الصَّنَّمة ﴿ قَالَ ﴾ هل بجنر

مالك الصمير بلحم الحيتان متفاضلا (قال) سألنا مالكا عن صفار الحيتان بكبارها

منفاضلا (قال) لا خير فيه وهو حيتان كله (قال) وكذلك الصير عندي لا خيرفيه

﴿ قَلَتَ ﴾ أَرأيت الشاة المذبوحة بالشاة المذبوحة أبجوز ذلك في قول مالك (قال)

لا نجور هذا في قول مالك لان اللحم بعض بعض لا نجوز في قول مِالك الا مشـلا

عثل اذا كان بيئاً وهانان الشانان لما ذُّحتاً فقد صارنا لحما فلا يجوز الا مشــلا عثل على

التحري ﴿ نَلْتُ ﴾ وهُلِ تَحْرَي هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلا ممثل (قال)

ان كانا يقدران على أن يحريا حتى يكون مثلا نثل فلا بأس به كما يتحرى اللحم والا

فلا خیر فیه وهمذا نما لا یستطاع أن تحری ﴿ قلت ﴾ فالكرش والكبد والرُّهُ]

والقلب والطحال والكاونان والحلقوم والشحم أهذا كله عندك عنزلة اللحملا يصلح

منه واحــٰد باتنين باللحم (قال) لم ﴿ قلت ﴾ وهــٰذا قول مالك قال لم ﴿ قلت ﴾

وكذلك خصى النم (قال) لم أســمع من مالك فى خصى النم شبئاً وأراه لحــاً

لا يصلح منه واحد بأنين من اللحم ولا يصلح الخصى باللحم الامثلا تشـل لانه لحم

﴿ قَالَ ﴾ وَكَذَلَكَ الرَّوْسِ وَالْا كَارَعَ فِي قَــُولَ مَالِكُ هُو لَحْمُ لَا يُصْلَحَ ذَلَكَ بِاللَّحْمُ

الا مشلا عِنْل قال نَم ﴿ قَلْتَ ﴾ فيا قول مالك في الطحال أيؤ كل أم كان يكرِهه

' (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهـ 4 ولا بأس مه ﴿ فلت ﴾ فهل يصلح الرأسَ إ

الرأسين (قال) لايصلح في قول مالك الا وزنا بوزن أو على التحرى ﴿ قات ﴾ فان

دخل رأس في وزز رأسين أو دخل ذلك في النحرى لا بأس به (قال) نعم لا بأس

-ه ﴿ فِي البقول والفواكه كلها بعضا سِعض ﴾ -

مه عند مالك

﴿ قلت ﴾ ما قول مالك في البقول وق2 بالنين وان كان من نوعه أو من غير نوعه يداً بيد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس بذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره ﴿ فات ﴾ وكيذلك النفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكهة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

- ﴿ فِي الطَّمَامُ كُلَّهُ لِمُضَّهُ سِمْضٌ ﴾ ﴿ -

﴿ فَاتَ ﴾ أي ثني كره مالك واحداً بأنين من صنفه بدا كيد من جميع الاشياء وأي شي وسع فيه واحداً بالنين من صنفه بدا بيد من جميع الاشيا. (قال) قال مالك كل شي من الطعام يدخر أويؤكل ويشرب فلا يصلح منه اثنان بواحـــد من صنفه يدآ بيد وأما مالا يؤكل ولا يشرب فلا بأس به واحداً بأنين من صنفه بداً بيد من جميع الاشِيا. قال مالك وكذلك كل طمام لا بدخر وهو يؤكل ويشرب فلا أس واحد منه بانين من صنفه بدآ سِيد وهو عندي مثل ما لايؤكل ولا يشرب في هذا الوجيه (قال مالك) والذهب بالذهب مثلا عثل لا زيادة قيم بدأ بد وكذلك الفضة بالفضة والفلوس بالفلوس لا يصلح الامثلا بمثل عدداً ويدا بيد ولا يصلح بعضها بعض كيلا ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وما كان مما لا يدخر من الفاكمة مثل النفاح والرمان والخوخ وما أشبه هذا فلا بأس به واحــداً بأثنين بداً بيدوان ادخر ﴿قَالَ﴾ فَقَاتَ لَمَالِكَ فَالسَّكُرُ بِالسَّكُرُ (قَالَ) لا خيرٌ فيه أَنْيَنَ بُواحد

حرك في الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب كا

﴿ فَلْتِ ﴾ هــل تجوزصبرة حنطة بصبرة شمير (قال) قال مالك لا يجوز الاكبلا

(١٥ _ المدونة _ كاسم)

فهذا عندى طبيخ اذا كان كذلك فلا يعجبني ذلك بالمطبوخ ولا بأس به بالنيء على

دخل رأس في وزن رأسين أو دخل ذلك فى النحرى لا بأس به (قال) نم لا بأس به عند .الك

۔ ﷺ في البقول والفواكه كلها بعض، بعض ۗ و

﴿ فَلَتَ ﴾ ما قول مالك في البقول حد باثنين وانكان من نوعه أو من غير نوعه يداً بيد مثل الفجل والسلق والكراث وما أشبه ذلك (قال) لا بأس تذلك عند مالك كانا من نوع واحد أو من غيره ﴿ قلت ﴾ وكذلك النفاح والرمان والبطيخ وما أشبه هذا من الفاكمة الخضراء أهو مثل ما قلت في البقول قال نعم

- ﴿ فِي الطَّعَامُ كُلَّهُ بَعْضُهُ سِعْضُ ﴾

- الصبرة بالصبرة والاردب بالاردب

﴿ فَلَتَ ﴾ هــل تُجوزصبرة حنطة بصبرة شمير (قال) قال مالك لا بجوز الاكبلا

حال لانه مطبوخ وانكان انما النار جففته وحدد بلا تابل فأرجو أن لايكون به بأس واحداً بأنين بالمطبوخ ولاحدير فيه بالنيء على حال ﴿ قات ﴾ فما قول مالك في اللحم الفلية بالمسل والقلية بالخل وباللبن واحدا بالنين (قال) لم أسمع من مالك في هـ ذا شيئاً ولكن هذا عندي نوع واحد لانعمطبوخ كله وان اختلفت صنعته واسمه فلإ يصلح منه واحد بأنين ﴿ قالت ﴾ فاللحم الطرى بالمطبوخ ما قول مالك فيــه (قال) قال مالك لا بأس به واحدا باتين أو مثلا بمثل اذا غيرته الصنعة ﴿ قلت ﴾ هل مجيز مالك الصمير بلحم الحيتان منفاضلا (قال) سألنا مالكا عن صفار الحيتان بكبارها متفاضلا (قال) لا خير فيه وهو حيتان كاله (قال) وكذلك الصير عندي لا خيرفيه ﴿ قَاتَ ﴾ أُواْبِتَ الشَّاةُ اللَّهُ وحَةَ بِالشَّاةُ المَذْبُوحَةُ أَيْجُوزُ ذَلْكُ فِي قُولُ مَالِكُ (قَالَ) لا يجوز هذا في قول مالك لان اللحم بعض بعض لا يجوز في قول مالك الا مشــلا بمثل أذا كان مِثًّا وهامَّان الشامَّان لما ذبحتاً فقد صارنا لحا فلا يعوز الا مشــلا بمثل على أ النحرى ﴿ نَلْتِ ﴾ وهل يُقرى هذا وهما غير مسلوختين حتى يكونا مثلا بثثل (قال) ان كانا قدران على أن تحريا حتى كون مثلا نثنل فلا بأس به كما يحرى اللحم والا فلا خير فيه وهـبـذا بما لا يســـطاع أن يتحرى ﴿ قلت ﴾ فالـكرش والكبد والرُّمَّة والقلب والطحال والكاو ان والحلقوم والشحم أهذا كله عندك بمنرلة اللحملايصلح منه واحمد بأنين باللحم (قال) نم ﴿ فلت ﴾ وهمـذا قول مالك قال نم ﴿ فلت ﴾ وكذلك خصى النم (قال) لم أسمع من مالك في خصى النم شبئًا وأواه لحماً لا يصلح منه واحد بأنين من اللحم ولًا يصلح الخصى باللحم الا مثلا بمشـل لامهـلم ﴿ قَلْتَ ﴾ وكَذَلَكَ الرَّوْسُ والأكارع في قــول مالك هو لحم لا يصلح ذلك باللحم إ الا مشلا عنل قال نم ﴿ فلت ﴾ فيا قول مالك في الطحال أيؤ كل أم كان يكرهه | (قال) ما علمت أن مالكا كان يكرهــه ولا بأس به ﴿ قلتَ ﴾ فهل يصلح الرأس ا بالرأسين (قال) لايصلح في قول مالك الا وزما بوزن أو على التحرى ﴿ قات ﴾ فان

(١٥ _ المدونة _ تاسع)

أو مع كل صنف سلمة فهذا ليس مثلا بمثل وهذا ترك للاثر الذي جاء فيه ألا ترى ألك اذا بدت عشرة دنانير وسلمة مع المشرة بعشرين ديناراً فلم تبع الذهب بالذهب مثلاثمثل فهذا نما لا يجوز وهذا خلاف الاثر وهذا قول مالك كله فى الطعام وقال لى مالك يجرى مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

ح ﴿ فِي الفَّاوِسِ بِالفَّاوِسِ ﴾ ﴿ ﴿ ﴿

وقال ابن القاسم كوقال مالك لا يصلح الفيلوس بالفلوس جزافا ولا وزما مثلا عثل ولا كيلا مثلا عثل المسلح ولا كيلا مثلا عدداً فلسا فلس ولا يصلح فلسان فلس بداً بد ولا الى أجبل والفلوس هاهنا فى العدد بمنزلة الدراهم والدائير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك فى الفيلوس ولا أراه حراما كتحريم الدمائير والدراهم في قلت كورة فلسا بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) والدراهم في قلت كورة فلسا بفلسين أيجوز فلسا بفلسين لا خير فيه لان الفلوس لا ساح لا خير في فان الفلوس لا أله الفلسين لا خير فيه لان الفلوس لا ساح لا عدداً فاذا باعها وزماكان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيع الفلوس جزافا فاذلك كرد يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شي يجوز واحد باليين من صنفه اذا كايله أو راطله مالك رفل فلوس مدرهم لم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شي يجوز واحد باليين من صنفه اذا كايله أو راطله أن يكون الذي يحفى أحدها متفاوتا بدا أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف الذي يحفى أحدها متفاوتا بدا أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف والآخر جزافا وان كان ثما يصلح أنان بواحد الا أن يتفاوت ما ينهما خاوا بديداً والا غر جزافا وان كان ثما يصلح أنان بواحد الا أن يتفاوت ما ينهما خاول بديداً والا عدداً والا عدداً والا عدداً والا عدداً والا عدداً والا مدلك و هو اذا تقارب عند ما لذاك ما ينهما كان من المزانة وان كان ثما والك ما ينهما كان من المزانة وان كان ثما والك ما ينهما كان من المزانة وان كان ترابا

ــــ في الحديد بالحديد ﴾≋⊸

هزفات كم أيصلح الحديد بالحديد واحد باثنين بدا بيد وما أشبه الحديد من النحاس

الله عنا ﴿ قَالَ مَهُ أَرَأْتِ أَنْ اشْتَرِيتَ أُرْدِبِ حَنْطَةً وَأُرْدِبِ شَعِيرٍ بِأُرْدِبِ حَنْطَةً وأردب شمير أنجوز ذلك وتجعل الحنطة بالحنطة والشمير بالشمير فيقول مالك (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا وما يمجبني هذا ولا أرادجانراً لأنه لا يصاح عند مالك مدّ من حنطةومدّ من دفيق عدّ من حنطة ومدّ من دفيق كانت بيضاء كليا أو سمراء كلها وكذلك أيضا ان كانت سمرا، أو بيضا، لم يجز أيضا وهذا لو فرقته لجاز لأن إ الحنطة بالدقيق جائز والحنطة بالحنطة جائز فايا اجتمعاكرهه مالك وكذلك الشمير والحنطة بالشمير والحنطة فهو مثله ولا يحوز إذا اجتمعا في صفقة واحدة (قال) وإنما خشى مالك في هـ ذا الدريعة لما يكون بن القمحين من الحودة أو الفضيل ما بين الشميرنن فيأخذ فضل شميره فى حنطة صاحبه ويأخذ صاحبهفضل حنطته فى شمير صاحبه (قال) واتما مثله في قول مالك كمثل ما لو أن رجسلا باع مأنه دينار كيلا عامة دُمَارَ كَلِلا ومع كُلُّ وَاحدة من الدَّانير مأنَّه درهم كِيلا مع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خـير في ذلك وهدًا لو فرقته لجـاز الدرآهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهذا انماكرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون الدهب بالذهب مع احدى الذهبين شئ عرض ولا ورق وكدلك الورق بالورق مشل الذهب بالذهب وكذلك جميم الطعام الذي مدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه أثنان مواحد مدا يد ﴿ قات ﴾ أرأيت من أعطى قفيزين من حنطة بقفير من حنطة ودراهم هل يحوز في قول مالك أو شئ منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شئ منه ﴿ قلت ﴾ ولم لا يجبزه مالك ويجمله قفيزاً تقفيز والقفيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترىأن مالكا قال لا يجوز أن يباع الذهب بالذهب مع إحــدى الذهبين شئ أو مع الذهبين جيماً مع كل واحــٰدة منهماسلمة من السلع فكذاك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام ممالايجوز أن يؤخذ منه واحمد بأنين من نوءـ ه بدآيد أنما بحمل محمل الذهب والفضة في هـذا لا يجوز أن يباع بعضه بعض مع أحــد الصنفين سلَّمة أخرى أوتمم كل صنف سلمة أخري لانهما اذا ببايعا مالا يجوز الامثلا بمثل فجسلا مع أحد الصنفين سلمة

أو مع كل صنف سلمة فهذا ليس مثلا بمثل وهذا ترك للاثر الذي جاء فيه ألا ترى ألك اذا بعت عشرة دنانير وسلمة مع العشرة بعشرين ديناراً فلم تبع الدهب بالذهب مثلابتثل فهذا نما لا يجوز وهذا خلاف الاثر وهذا قول مالك كله فى الطعام وقال لى مالك يجرى مجرى الذهب بالذهب والورق بالورق

-∞﴿ فَى الفلوس بالفلوس ﴾≲⊸

وقال ابن القاسم كه قال مالك لا يصلح الفياوس بالفلوس جزافا ولا وزنا مثلا بمثل ولا كلا مثلا بمثل بدأ بيد ولا الى أجبل ولا بأس بها عدداً فلسا بفلس ولا يصلح فلسان بفلس بداً بيد ولا الى أجبل والفلوس هاهنا فى المدد بمثرلة الدراهم والدانير في الورق (وقال مالك) أكره ذلك فى الفياوس ولا أراد حراما كتحريم الدانايير والدراهم وقلت كه أرأيت أن اشتريت فلسا بفلسين أيجوز هذا عند مالك (قال) لا يجوز فلسا بفلسين فو فلت كه فراطة الفلوس بالنحاس واحداً بأين بدا بيد (قال) لا عدداً فاذا باعها وزنا كان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيم الفلوس جزافا فلذلك كرم الله عدداً فاذا باعها وزنا كان من وجه المخاطرة فلا يجوز بيم الفلوس جزافا فلذلك كرم يجر ذلك (قال) وقال مالك كل شي يجوز واحد بالنين من صنفه اذا كايله أو راطله أو يكون الذي يعطى أحدهم متفاونا يمم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف أن يكون الذي يعطى أحدهم متفاونا يمم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف أن يكون الذي يعطى أحدهم متفاونا يمم أنه أكثر من الذي أخذ من ذلك الصنف والا خرجزافا وان كان مما يصاح اثنان بواحد الا أن يتفاوت ما ينهما نفاونا بديداً والا بأس مذلك وهو اذا قارب عند ما الذان تناوت ما ينهما نفاونا بديداً فلا بأس بذلك وهو اذا قارب عند ما الك فلا بأس بذلك وهو اذا قارب عند ما الك ما ينهما كان من المذات وان كان تما المن فلا بأس بذلك وهو اذا قارب عند ما الله ما ينهما كان من المزانة وان كان تما الله فلا بأس بذلك وهو اذا قارب عند ما الك ما ينهماكان من المزانة وان كان تما الله فله المن بذلك وهو اذا قارب عند ما الك ما ينهماكان من المزانة وان كان تما المناه المناء المناه الكناه عالك من المناه المناه المناه المناه الكاه المناه المناه المناه الكاه المناه الكاه المناه الكاه المناه المنا

۔ﷺ في الحديد بالحديد کھو۔

﴿ قَلْتُ ﴾ أيصلح الحديد بالحديد واحد بأنين بدا بيد وما أشبه الحديد من النحاس

مثلا مثل ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت أردب حنطة وأردب شعير بأردب حنطة وأردب شعير أبجوز ذلك وتجعل الحنطة بالحنطة والشعير بالشعير فى قول مالك (قال) ممت من مالك فيه شيئاً وما يمجبني هذا ولا أرادجائراً لأنه لا يصلح عند مالك مدّ من حنطة ومدّ من دقيق بمدّ من حنطة ومدّ من دقيق كانت بيضاء كلها أو سمرا، كالها وكذلك أيضا ان كانت سمراء أو بيضاء لم يجز أبضا وهذا لو فرقته لجاز لأن الحنطة بالدقيق جائر والحنطة بالحنطة جائز فلما اجتمعا كرهه مالك وكذلك الشمير والحنطة بالشمير والحنطة فهو مثله ولا يجوز اذا اجتمعاً في صفقة واحدة (قال)وانما خشى مالك في هــــذا الذريعة لمــا يكون بين القمحين من الجودة أو الفضــل ما يين الشميرين فيأخذ فضل شعيره في حنطة صاحبه ويأخذ صاحبهفشل حنطته في شمير ديناركيلا ومع كل واحدة من الدنانير مأنه درهم كيلامع هذه مائة درهم ومع هذه مائة درهم فلا خـير فى ذلك وهذا لو فرقته لجـاز الدراهم بالدراهم والدنانير بالدنانير وهذا أناكرهه مالك لأنه لا يصلح أن يكون إلينهب بالذهب مع احدى الذهبين أثى عرض ولا ورق وكذلك الورق بالورق مشل للذهب بالذهب وكذلك جميع الطمام الذي يدخر ويؤكل ويشرب مما لا يصلح منه أننان واحد بدآ بيد ﴿ قلت ﴾ أرأيت من أعطى ففنزين من حنطة مقفيرمن حنطة ودراهم هل يحوز في قول مالك أو شئ منه أم لا (قال) لا يجوز عند مالك شئ منه ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم لا يجدِّد مالك ويجمله ففيزاً مَففيز والقفيز الآخر بالدراهم (قال) ألا ترىأن مالكاً قال لا يجوز أنَّ يباع الذهب بالذهب مع احمدي الذهبين شئ أو مع الذهبين جميعًا مع كل واحمدة منهماسلمة من السلع فَكَذاك الحنطة وجميع الاشياء من الطعام مما لا يجوز أن بؤخذ منه واحمد باثنين من نوعمه بدآيد انما يحمل محمل الذهب والفضة في هـ ذا لا يجوز أن بباع بعض مع أحــد الصنفين سلَّمة أخرى أو مم كل صنف سلمة أخرى لامها اذا بايما مالا بجوز الامثلا عثل فجسلا مع أحد الصنفين سلمة

ــــ الحمد لله ربالعالمين ڰ⊸ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ ۔ ﴿ كتاب الآ جال ﴾ ٥-

ــه ﴿ ما جاء في الآجال ﴾.⊸

﴿ فلت ﴾ لمبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو بعث ثوبا بما فة درهم الى أجل شهر اني اشتريته عائمة درهم الى الاجل أيصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) نعم لا بأس مذلك ﴿ قلت ﴾ فإن اشتريته إلى أمد من الاجل عائمة درهم (قال) لا أس بذلك أبضاً ﴿ قلت ﴾ قان اشتربته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بمنه عامة الى شهر واشتريته بمائة وخمسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة اذا حلَّ الاجْلُ قاصـه مائة مَائة ونفيت الحسون عايه كما هي حتى محــل أجاءا ثم ا بأخذها فأماأن بأخبذ المائه التي باعه بها النوب أولا عنبد أجلها ويكون عليه مائه وخسون الى أجــال البيع التابي فهــدا يدخله مائة درهم للى شبو تخمسين ومائة الى شهرين فهذا لا يصلح ﴿ قات ﴾ أوأيت أن بعت نوبا عمائة درهم محمدية الى شهر فاشتريته بمنائة درهم يزيدية الى محمل ذلك الاجل أبجوز ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا خير في هذاكاً به باعه محدية بيزيدية الى أجل ﴿ قات ﴾ أوأيت الربيتك عبدين عامة دينار الى سنة فاشترت منك أحدهما مدينار قبل الاجل (قال) لا بأس بذلك الككان الدينار مقاصة ثما على الذي عليه الحق فانكان الدينار غير مقاصة انمــا يقده الدينار فلا يجوز ذلك وهذا كله قول مالك ﴿ فَلْتُ ﴾ فأن اشتريت أحدهما

الرصاص (قال)قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت رطلا من حدید عند رجل والحدید بمینه برطاین من حدید عندی بمینیه علی أن یزن لی وأزن له ثم افترقنا قبل أن نتقايض وقبل أن يزن (قال) لا بأس بذلك لانه حديدنيينه لي هذا دينا بدين وهذا شئ بعينه ﴿ فَلَتَ ﴾ فاذا التقينا أجبرتني على أن أعطيـــه وأزن له وأجبرته على أن يعطيني ويزن لى قال نعم ﴿ قَاتَ ﴾ قان يَلف الحديدان أو أحد الحديدين من قبل أن نجتم (قال) فلابيع بينكما ولاني لواحد منكما على صاحبه ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أنى حين اشتريت حديده منه الذي ذكرت لك محديدي الذي ذكرت فوزنت له حدیدی واقترقنا قبل أن یزن لی حدیده وذلك الحدید الذی تبایمنا بمینه ثم رجعت اليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصبته قــد تلف (قال) يرجع فَيَأْخَذُ حَدَيْدُكُ الذِّي دَفْتَ الِّيهِ ﴿ قَالَ ﴾ وهمذا قول مالك (قال) نَمَّ ا

> - ﴿ تُم كتاب السلم الثالث من المدونة الكبرى كله ٥-والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونديه وعلىآله وصحبه وسلم

> > ﴿ ويليه كتاب الآجال والبيوع الفاسدة ﴾

_م الحمد أنه ربالعالمين ﷺ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الابي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ - ﴿ كتاب الآ جال ﴾

۔ ﴿ ما جاء في الآ جال ﴾

و فلت كه لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو بعث نوبا بمائة درهم الى أجل شهر مم و فلت كه لعبد الرحمن بن القاسم أرأيت لو بعث نوبا مالك (قال) نعم لا بأس ابى اشتريته بمائة درهم الى الاجل أيصلح ذلك أم لا في قول مالك (قال) لا بأس مذلك

ى سرب ... و من من من بين المجل عالمة درهم (قال) لا بأس بذلك ذلك ﴿ قلت ﴾ فان اشترته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بنته عامة الى أبضاً ﴿ فلت ﴾ فان اشترته بأكثر من الثمن الى أبعد من الاجل بنته عامة الى شهر واشترته عالمة وخسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون مقاصة شهر واشترته عالمة وخسين الى شهرين (قال) لا يصلح ذلك الا أن يكون الحالما ثم

مر و روز من من المسلم الله عالمة و قيت الحسون عليه كما هي حتى بحسل أجاما ثم الداحل الاجل قاصه مائة عالمة المنافة التي باعه مها الثوب أولا عند أجلها ويكون عليه مائة المنافة التي باعه مها الثوب أولا عند أجلها ويكون عليه مائة الى وخسون الى أجل البيع الثاني فهذا بدخله مائة دهاتم المنافج المنافة المنافة دهاتم المنافة المنافقة الم

عبدين عامة دينار الى سنة فاشترت منك أحدهما بدينار قبل الاجل (قال) لابأس بذلك ان كان الدينار مقاصة مما على الذي عليه الحق فان كان الدينار غير مقاصة انما ينقده اللاينار فلا مجوز ذلك وهذا كله قول مالك ﴿ قات ﴾ فان اشتريت أحدهما والرصاص (قال)قال مالك نعم لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت رطلا من حديد عندي بمينه على أن يزن لى وأزن له تمافتر قنا قبل أن يتفايض وقبل أن يزن (قال) لا بأس بذلك لا به حديد بدينه وأزن له تمافتر قنا قبل أن يقايض وقبل أن يزن (قال) لا بأس بذلك لا به حديد بدينه وإزن له وأزن له وأجبرته على أن أعطيه وأزن له وأجبرته على أن يعينه ﴿ قلت ﴾ فان تلف الحديدان أو أحد الحديدين، وقبل أن مجتمع (قال) فلابيع بينكما ولائي لواحد منكما على صاحبه وقلت كه فلو أنى عين اشتريت حديده منه الذي ذكرت لك محديدي الذي ذكرت فوزنت له حديدي وافترقنا قبل أن يزن لي حديده وذلك الحديد الذي بايمنا بعينه فوزنت له حديدي وافترقنا قبل أن يزن لي حديده وذلك الحديد الذي بايمنا بعينه أم رجعت اليه لا قبض منه الحديد الذي اشتريته منه فأصبته قبد تلف (قال) يرجع في غنا خديد ك للذي دفعت اليه ﴿ قات ﴾ وهدذا قول مالك (قال) لهم في غنا خديدك الذي دفعت اليه ﴿ قات ﴾ وهدذا قول مالك (قال) لهم

حد تم كتاب السام الثالث من المدونة السكبرى الله و والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد رسوله ونبيه وعلى آله وصحبه وسلم

﴿ ويليه كتاب الآجال واليوع الفاسدة ﴾

بتسعة وتسمين دلنارا نقــداً (قال) لا يجوز ذلك ﴿ قات ﴾ قان اشتريته بمائة دينار نَقَداً ﴿ قَالَ ﴾ لا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك قال نع ﴿ قَلْتَ ﴾ لم كرهته اذا أخــذته بأقل من الثمن نقــداً ولم تجرد الا أن يأخذه بجميع الثمن (قال) لانك اذا أُخذَنه بأقل من جميع الثمن دخـله بيع وسلف ﴿ فَلَتَ ﴾ وأَى موضم يدخــله بيع وسلف (قرم) لامك اذا أخذه بخسين نقداً صار الباقي منهما بخسين وصار يرد اليك الحمسين التي أخذ منك الساعة مندا اذا حل الاجل ويصير سلفا ومعه سِع فلا يجوز ذلك ﴿ وأخبرنى ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيسة وأبي الزياد أنهما قالا اذا بمت شبئاً الى أجل فلا تبتمه من صاحبه الذي بمته منـ 4 ولا من أحد تبيمه له الى ما دون ذلك الاجــل الا بالنمن الذي بعته به منــه أو بأكثر منه ولا ينبني أَنْ تَبْتَاعَ مَلْكُ السلمة الى ما فوق ذلك الاجـل الا بالنمن أو بأقــل منه واذا ابتاعه الي الأجــل نفسه ابتاعه بالثمن أو بأكثر منه أو بأقل اذاكان ذلك الى الاجـل فان ابتاعه الذي باعه الى أجل بنقد نثل الذي له في ذلك الاجــل فهو حــــلال وان كان الذي ابتاعه الى أجــل هو ببيعه بنقصان فلا ينبني له أن يعجل النقصان ولا يؤخره الى ما دون الاجــل الا أن يكون ذلك كله في الاجل الذي ابتاع منك تلك السلمة اليه ﴿ وَكَبِّع ﴾ عن سفيان الثوري عن هشام عن ابن سبيرين عن ابن عباس قال اللَّكُ أَن تَبِيعَ دراهم بدراهم بنهما جريرة ﴿ وَكَيْعٍ ﴾ عن سفيان الثوري عن سليمان النبعي عن حبان بن عمير الفيدي عن ابن عباس أنه قال في الرجل ميم الحريرة الى أجل فكره ذلك أن يشتربها نقــداً بدنى بدون ما باعبا به ﴿ قال ﴾ وأخبر بى لوخ وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق الهمداني عن أم يونس أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وســـلم قالت لها أمّ محبة أمّ ولد لزيد بن الارقم الانصاري يا أم المؤمنين أتعرفين زبد بن الارقم قالت نم قالت فاني بمته عبدا الى العطاء بثماناة فاحتاج الى ثمنــه فاشتريته منه قبل الاجــل بسمانة فقالت بئس ما شريت و بئس

ما اشتريت أبلني زيداً أنه قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلّم ان لم

بن قالت فقلت أفرأيت ان تركت المسائنين وأخذت السيامة قالت فنه من جاءه ووعظة من ربه فاتهى فله ما سبلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعث ثوبا بعشرة دراهم لل شهر (١) فاشتريته قبل محل الاجل نخسة دراهم تقسدا وشوب من نوعه أو من غير نوعه تقدا (قال) لا خبير في هذا لان هدا سع وسلف لان ثوبه برجع الله وكانه اتما أسلفه خسة دراهم الى شهر على أن باعه ثوبه الثاني نخسة دراهم الى شهر في أو أذاحل الاجل أخذ خسة قضاء من خسته التي دفع اليه قبل الاجل وخسة من أنه سع وسلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعث وبين بعشرة من الثوب الباتي فهذا بدلك على أنه سع وسلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعث وبين بعشرة دراهم الى شهر ين الشهرين فاشتريت احدهما شوب نقدا ومخمسة دراهم فقدا (قال) لا يصلح هذا

وجد بالاصل هما طيارة تتعلق بهذا المبحث ونسها

(1) قال فضل في رجل باع من رجل ثوبا بعشرة دنا الى شهر ثم اشتراد البائع نحسة نقدا

(2) قال فضل في رجل باع من رجل ثوبا بعشرة دنا الى شهر ثم اشتراد البائع نحسة نقدا
وقات السلمة عند البائع الاول قالك شغط الى قيمتها فان كانت عشرة فصاعداً غرم البائع الاول
لا يشهم أحد ان يعطى عشرة أو احسد عشر نقدا في عشرة الى أجل فان كانت النبسة أقل من
المشترة الستى باغ ما أولا قالك فضخ السيم الاول ويرد المشترى الاول على البائع الاول الحلسة
المشترة التى باغ ما أولا قالك فضخ السيم الاول ويرد المشترى الاول على البائع الاول الحلسة
الدنار التي كان قبض منه لامها يتهمان ها هنا على الهما عملاني اعطاء قابل في كثير المائم فيمن باع سلمة
وين ابن القاسم فين باع سلمة فياعها من غيره من قبل أن فبضها المبتاع بخسين
المناه قدار الى أجل ثم عدا البائع على السلمة فياعها من غيره من قبل أن فبضها المبتاع بخسين
المناه قدار الى أجل ثم عدا البائع على البائم الاول الاكثر من قبسها يوم تعدى عابها أو النمن الذي

ان كان الذي قبض أقل من المائة ولا يعطيه المائة كاملة لما يلحق البائع ها هنا من همهمة الأفيكون يعلي قليلا في كثير الى أجل الاأن يكون آتا قبض منه المشتري أولا أكثر من المائة التي عليه

الي أجل فلا يردعل البائع الآلة وتسقط النهمة هاهنا (فال فضل) وقد ذكر ابن عبدوس فيه قولاً

غير هذا وذين أنه لم يراع النهمة ها هنا حين نبين عداء البائع وأوجب للمشترى الأول على أمال الآخر النبية أوالنمن الذي باعها به ثم برى عليه اذاحل الأجل مثل الذي كان عليه أولا

ولا يبالي كان الذي عليه أكثر من الذي قبض أو أقل لاه قد سين عداء البائع فسقطت النهمة ها هنا عنهما أن يكونا عملا بذلك اشهى ﴿ وفي ذيل هذه الطابرة ايضاً ماضه « تذي يستمين به طالب العلم على فح ما انعلق وكشف ما النبس المحلاص النية واعتبام العوائد والحرس على الزيادة والرغبة إلى الله في الهداية والنوفيق أه

وربين درهما الى أجمل ﴿ فات ﴾ وانما ينظر في هذا الى النهمة فاذا وقعت النهمة جملته ذهبا نقداً في فضــة الى أجــل وان لم تقع التهمة أجزت البيع بينهما قال نم أ ﴿ فَلْتَ ﴾ فَانْ بَاعِ نُوبِهِ بَأْرِيمِينِ دَرَهُمَا الى شهرينِ فَاشْتَرَاهُ بَدِينَارِينِ نَفَـداً وصرف لاردين درهما بدينارين أيصلح هذا أم لا في قول مالك (قال) لا يعجبي هذا حتى يين ذلك وبسايا من النهمة لان الاربين من الدينارين قريب ﴿ فَلْتَ ﴾ فأن اشتراه يهزنه دنانير نقداً (قال) هذا لا يتهم لان الثلاثة الدنانير عند الناس بينة أنها خير من أربيين درهما وأكثر فلايتهم هذا ها هنا ﴿ قاتَ ﴾ أرأيت ان بعنه ثوبا بأربسين درها الى شهرفاشتريته بدينارهدآ ويتوب هدآ أمجوز هذا أم لا (قال) لا خير في هـذا لأنه ذهب وعرض فضة الى أجـل فلا خير في ذلك ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأْيِتِ انْ بمت ثوبا بعشرة دراهم لى أجــل فاشتريته شوب نقدا وبفلوس نقدا أيصــلح هذا أ. لا (قال) لا يعجبني هذا لانه لا يصلح أن يشتري الدراهم الى أجل بالفلوس نفدا ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت ال بعت حنطة محولة مائة أردب عائة دينار الى سنة فاحتجت الى شرا، حنطة محمولة فاشتريت من الرجل الذي بمنه الحنطة الى أجل اشتريت منه ماثني أردب محمولة بمـائمة دينار نقداً أبصلح هذا البيع أم لا في قول مالك وذلك بعد وم أو يومين من مبايعتي اياه أو من بعد شهر أو شهرين أو ستة أشهر (قال) لا يصلح هذا البيع الثانى لأنه رد اليه طمامه أو مثل طمامه وزاده عليمه زبادة على أن أسلفه مائة دينار سنة نقده اياها فهذا لا يصلح (قال) ولقد قال لى مالك ولو أن رجلا باع من رجل طماما الى أجل ثم لقيه بعد ذلك يبيع طماما (قال) لا أحب له أن بتاع منه طاما من صنف طمامه الذي باعه اماه أقل من كيل طمامه الذي باعه اياه ولا مثل كيله بأقل من الثمن الذي باعه به نقداً (قال) مالك ولا أرى بأساً أن يتاعه منه بمثل النمن الذي باعه به أو أكثر اذا كان مثل كيله وكان الثمن مقداً فهذا الذي كره مالك من هذا يشبه مسئلتك التي -ألتي عنها لأن مالكا جمل الطمام اذا كال من صنت طمامه الذي باعه اباءكانه هوطمامه الذي باعه اياه وخاف فيها فينهما الدلمة

﴿ وَلَلَّ ﴾ لم (قال) لانه يدخله بيع وساف ويدخله أيضاً فضة وسلمة نقداً بفضة لى أجرا فأما البيع والساف فكانه باعه ثوبين الى أجل تخمسة دراهم وأقرضه خمسة دراهر نقدا على أن يقبضها منه اذا حل الاجل وأما فضة وسلمة نقدا بفضة الى أجل فكانها باعه ثوبين وخمسة دراهم نقدا بمشرة دراهم الى أجل فلا يصلح ذلك وذلك أناجملناً الثوب الذي باعه ثم رجم اليه الموضوِّقلت﴾ أفرأيت ان بعث ثوبا بمشرة دراهماليُّ ﴿ شهر فاشترته نخمسة دراهم الى الاجل وشوب نقدا (قال) لا بأس مذلك﴿قلتُ ﴿ أَ (قال) لانه رجع اليه ثو بهوباعه ثو با بخمسة دراهم الىشهر وسقطت عنه خمسة بخمسة فصارت مقاصة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعته ثوبا بعشرة دراهم محمدة الى شهر فاشتريته نثوب نقداً أومخمسة دراهم نزىدية الى شهر (قال) لا خير في هذا لأنه رجم اليه ثوبه الاول فألغي وصاركانه باعه ثوبه الثاني بخمسة دراهم مجمدية على أن ببدل له اذا حل الاجل خمسة نزيدية بخمسة محمدية ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأَيت أن يُعِنه ثُوبًا إلى شهر يعشره أ دراهم فاشتريته شويين من صنفه الى أجل أبمد من الأجل (قال) لا خير في ذلك لانه يصير دنا بدن ﴿ قلت ﴾ وكذلك أو اسمته شوب من صنفه إلى أبعد من الاجل أيصير هذا دينا بدين (قال) نعم لا خير في هذا ﴿ قلت ﴾ فان بعت ثوبا الى شهر بعشرة دراهم فاشتريته بثوب من صنفه الى خمسة عشر بوما أيجوز هذا (قال) لایجوز هذا ﴿ قَلْتُ ﴾ لم (قال) لأن هذا دین بدین ﴿ قَلْتُ ﴾ وكيف كان هـ ذا دينا مدين إقال)مُ أنه رجمَ اليه ثوبه فصار لغوا وباع ثوبا الى خسة عشر يوما يعشرة أ دراهم الى شهر فصار الدين بالدين ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان بمت ثوبا بثلاثين درهما الى ُ شهر فاشتريته بدينار نقداً أيجوز هذا أم لا (قال) لا يجوز هذا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) ً لان ثويه رجع البيه فصار لنوا وصاركاً نه أعطادديناراً نقداً شلابين درهما إلى شهر ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت ان بعته ثوبا يثلاثين درهما إلى شهر فاشتريته بعشرين ديناراً نقسه ا (قال) لا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ ولا بدخل هذاالذهب نقداً بالفضَّة الى أجل (قال) لالانهما قد سلما من النهمة لان الرجل لا يتهم على أن يعطى عشرين ديناراً نقداً في

(١٦ _ المدوة = تاعم)

عبالى نصف حق الذي لى عابك على أن أشترى منك نصف هذا الطعام بصف الدن الذي لى عليك فيدخله بعم العام على تعجيل حق (قال مالك) وبدخله أيضا عرض وذهب بذهب الى أجل الا برى أن البائع وجبت له مأنه دينار من ثمن طعامه الى أجل فأخذ خميين أردبا وترك الحمين الأخرى فكانه باعه الحسين الى لم نقله منها وخميين دينارا حطها نخميين دينارا يعجها وبالحبين الاردب الى ارتجعها في بدخله سلمة وذهب شدا أندهب الى جل فوقلت فه فا باله اذا أقاله من خميين ولم يشترط أن يعجل له ثمن الحميين البائية لم لا يدخله أيضا هذا الم لا يكون كأنه رجل باعد مائة دينار له عليه الى أجن تخميين أردبا وخميين دينارا أرجاها م لم لا يفسده بهذا الوجه (قال) لانه لم ينب عليه فيهم أنه ساخ جر منفقة ولم يشترط عليه تعجيل الدي في فسلد به يعهما وهذا الماهو رجل أخذمنه خميين أردبا كأنه باعه الماها المحافظة ونول الله على حافها الى أجلها فلا بأس بهذا وهو قول مالك

معظر في الرجل يسلف داية في عشرة أثواب فيأخذ قبل الاجل خسة أثواب كلية ص ﴿ وبرذونا أو خسة أثواب وسلمة غير البرذون وبضع عنه ما بق ﴾

و فات ﴾ أرأيت لو أذ رجلا أسلم برذونا الى رجل فى عشرة أثواب الى أجل و فات ﴾ أرأيت لو أذ رجلا أسلم برذونا الى رجل فى عشرة أثواب الى أجل و أخذ منه قبل الاجلخسة أثواب والبرذون على أن هضم عنه الحسة الاثواب الى بقيت عليه أو أخذ منه خسة أثواب قبل محل الاجل وسلمة سوى البرذون (قال) والى بدخله سع وسلف فى قول مالك (قال) دخله سلف وسع أنه لما أعطاه البرذون فى عشرة أثواب الى أجل فأماه مخسة أثواب قبل محل الاجل فكان الذي عليه الحق أساف الطالب خسة أثواب على أن يقبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه الحق أساف الطالب خسة أثواب على أن يقبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه الما الطالب نخسة عليه اذا حل أجل الثاب على أن يتبضها الذي عليه السلم من السلم الذي عليه الما الطالب نخسة أثواب على أن يتبضها الى الطالب نخسة أثواب على أن يتبطه التي دفعها الى الطالب نخسة أثواب على أن يتبطه طبح عنى وتعجل (قال) الا

أن يقع الســـاف والزيادة فيما ببنهما على مثل هذا ولم يجمــل الثياب مثلها ﴿ قَلْتُ ﴾ أ والطمام كله كذلك في قول مالك قال نم ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك كل ما يوزن ويكال ثما لا يؤكل ولا يشرب ومما يؤكل ويشرب فهو بهذه المنزلة قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ فلو أنى صنف ثوبي مثله في صفته وذرعه قبل محل أجل ديمي عليه من ثمن ثوبي فاشتريته منه بديار نقدا أيصلح هذا أم لا (قال) لا بأس بهذا وليس الثياب في هذا بمنزلة الطمام ﴿ قلت ﴾ ما فرق بين الطعام والنياب في هذا ﴿ قَالَ ﴾ لأنَّ الطعام اذا استهلكه رجل كان عليـه مشـله فاذا كان من صنف طعامه فكانه هو طعامه الذي باعه بعينــه وان الثياب من استهلكهاكان عليـه قيمتها فهو اذا لقيـه ومعــه ثوب من صــنف ثوبه إ اذا لم يكن ثوبه يمينه فليس هو ثوبه الذي ماعه اياد فلا بأس أن يشتر به أن كان من صنف ثوبه بأقل أو بأكثر نقدا أو الى أجل (قال) ولو كرهت هذا لجملت ذلك في الحيوان مثل الثياب فهذا متفاحش ولابحسن قال وذلك أن مالـكا قال لو أن رجلا باع ثويين ثمن الى أجل فأقاله من أحدهما وأخيصته ثمن الآخر لم يكن بذلك بأس مالم أ شميل الذي عليه قبل محل الاجل أو يؤخره عن أجله وان كان قد عاب على الثويين ولو باع رجل من رجــل أردبين من حنطة الى أجل فناب المشتري عليه فأقاله من أردب قع لم يكن فيه خير حل الاجل أو لم يحل فالطمام عنزلة المين في البيوع ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانَ أَقَالُه مُحْجُرَةُ النَّهُم مِن أُردِبِ (قَالَ) لا بأس بذلك مالم يفب المشترى على الطعام وما لم يشترط اذا أقاله أن يعجل له ثمن الاردب الباقي قبل محــل الاجل أو على أن ينقدد الساعة ﴿ قاتَ ﴾ فان غاب المشــترى على الطعام ومعــه ناس لم فارقوه فشهدوا أن هــذا الطمام هو الطمام الذي بمته بعينه (قال) اذا كان هكذا لم أر بأسا أن يقيله من بعضه ولا يتهجل ثمن مابق قبل محــل الاجــل ﴿ قَلْتَ ﴾ لم كرهه مالك أن يقيله من بمضهعلى أن يمجل له ثمن ما بقى قبل محل الاجل (قال)

لانه يدخله تعجيل الدين على أن يوضع منه قبل محله ألا مرى أن البائع قال للمشترى

وأخذ الحار تنا بني من الذهب فصار ذهبا بذهب لما أخر من نقده ولما ألتي له الذي رد الحار من عرضه ولوكان في التأخير أكثر من دينار أضحى لك قبعه وهانان البيمتان مكروهتان ﴿ مالك مِن أَنْسَ ﴾ عن أبي الزياد عن سعيد بن المسيب وسلمان ابن يسارأ أمما كانا يمهان أن يبيع الرجل طعاما الى أجل ثم يشتري تلك تمرآ قبل ن قبضها (وقال) ابن شهاب مثله ﴿ وقال ﴾ لى ابن وهب وقال عمر بن عبد العزيز مثله (وقال) لى مالك وعبد الدريز من أبي سلمة وغيرهما من أهل العلم مثله (وقال مالك) ذلك تنزلة الطعام بالتمر الى أجل فمن هنالك كره ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن أبي الربير عن جابر بن عبــد الله أنه قال لا تأخــذ الا مثل طعامك أو عرضا مكان النمن ﴿ قَاتَ ﴾ أَرأيت ان بعت سلمة بعشرة دنانير الى أجل شهراً فاشتراها عبد لي مأذوز له في التجارة بخمسة دنانير قبل الاجل (قال) اذا كان قد أذن السيد لعبده فى التجارة فكان انما تبحر لنفســـه العبد بمال عنده فلا أرى بذلك بأساً وان كان العبد أيما يجر للسيد بمال دفيه اليه السيد فلا يعجبني ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ سمعت هذا من مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ فان بعم بعشرة دنانير الي شهر واشتريم الابن لي صفير بخمسة دنانير قبل الاجل أبجوز ذلك أم لا (قال) لا يعجبني ذلك ﴿ قلت ﴾ تحفظه عن مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أوأيت ال باع عبدى سلمة بشرة دنانير الى أجل فاشتريها بخمسة دنانير قبل الاجل أبجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) ما سمت من مالك فيه شيئاً وما يعجني ذلك اذا كان العبد سجر لسيده ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان بمت سلمة بمشرة دنانير الى شهر فوكاني رجل أن أشتريها له قبل الاجـــل بخمسة دنانير أمجوز ذلك أم لا (قال) لا بمجبني ذلك (قال) ولقد سألت مالكا عن الرجال ميع السلمة عامة دينار الى أجل فاذا وجب البيع بيهما قال المبتاع للبائع بمها لى من رجـل عقد فاني لا أيصر البيع (قال) لا خير فيه و بهي عنه ﴿ قَلْتُ ﴾ فان سأل المشتري البائم أن ببيمها له بنقد فباعها له بنقد بأكثر نما اشتراها به المشترى (قال) هــذا جائز لا له لو اشـــراها هو نفــه بأكثر من عشرة دنانير جاز شراؤه

ترى لو أن الطالب أمَّاه فقال له عجَّل لى حتى قبل محل الاجل فقال له الذي عليه الحق لا أعطيك ذلك الا أن تضع عني فقيل لهما ان ذلك لا يصلح فقال الطالب للمطلوب أنا أقبل منك سلعة سوى أردمة أثواب وخمسة أثواب معها فأعطاه سلعة سوىأردمة أثوابأ وأعطاه البرذون الذي كان رأس مال السلم وقيمته أربعة أثواب وخمح أثواب 🚅 فهذاضع عني وتمجل ﴿ قلت ﴾ أرأيت انكانت السلمة التي أعطاه مع الحسة أثواب قيمتها عند الناس لا شك فيه مأنة ثوب من صنف ثياب السلم (قال) لا خير فيه أيضا ألا ترى لو أن رجلًا أعطى رجلًا خسة أثواب وسامة قيمتها أكثر من قيمة الخسمة الاتواب التي معها بعشرة أتواب إلى أجل من صنف الخسمة الاتواب التي أعطاه اياها لم محل هذا فهذا كذلك لا منبني أن يأخبذ خمسة قضاء من العشرة و بأخذ بالخسسة سلمة أخرى وهو قول مالك ﴿ ان وهب ﴾ قال وبلغني عن ربيعة أنه قال كل شي لا بجوز لك أن تسلف بعضه في بعض فلا بجوز لك أن تأخــذه أ قضاء منه مثل أن تبيع تمراً فلا تأخذ منه ثمنه قحاً لانه لايجوز لك أن تسلف الحنطة في التمر ومثل الذي وصفت لك أنه لا يجوز لك أن تُدعلي سلمة -وْبَابا في بُـاب مثلها الى أجل فهذا كله مدخل في قول رسِمة ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتِ الذي سَلَفَ البرذون في ا العشرة الأثواب إلى أجل فأخذ سلمة وخمسة أثواب قبل محل الاجل أمدخله خذ مني حقك قبل محل الاجل وأزيدك (قال) لم يدخله دخولا ضميفا وأما وجهالكراهية فيه فهو الذي فسرت لك عن مالك ﴿ وقيـل ﴾ أربعة في رجل باع حماراً بشرة ا دنانير الى سـنة فاستفاله المبتاع فأقاله البائع برمح دينار عجله له وآخر باع حمـاراً بنفـد فاستقاله المبتاع فأقاله بزيادة دينار أخره عنه الى أجل (قال) ربيعة ان الذي استقالاه جيماكان بيعا انما الاقالة أن يترادالبائع والمبتاع ماكان بينهما من البيع على ماكان البيع عليه فأما الذي ابتاع حماراً الى أجل ثم رده بفضل تمجله فانما ذلك بمنزلة من اقتضى ذهباسمجلها من ذهب وأما الذي ابتاع الحارسقد ثمجاه فاستقال صاحبه فقال الذي باعه لا أقيلك الا أن ربحني ديناراً الى أجل فان هذا لايصاح لانه أخر عنه ديناراً بالنقد فكل شئ يجوز للبائم أن يشتريه لنفسه فهو جائز أن يشتريه لنيره اذا وكله -حير في الرجل بيبع عبده من الرجل بمشرة دنانير ﷺ-

﴿ عَلَى أَنْ يَبِيعِهِ الْآخَرَعِيدُ وَبِعَشْرُودُ نَانِيرٍ ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبــداً من رجــل بعشرة دنانير على ان أبيعه عبدى؛ بمشرة دنانير (قال) قال مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ ولا يكون هذا عبداً ودنانير بعبد ودنانير وقد أخبرتني أن مالكما لا بجيز الذهب بالذهب مع أحد الذهبين سلعة أومع الذهبين جيما مع كل واحدة مهما سلمة وقد أخبرتني أيضاً أن مالكا قال لا يكون صرف وبيع في صفقة واحدة (قال ابن الفاسم) قال مالك ليس هذا صرفاً وبيماً ولا ذهبا وسلمة بذهب وسلمة لان هــذا عبد بعبد والعشرة الدنانير بالعشرة الدنانير ملذاة لان هذا مقاصة ﴿ قات ﴾ فان لم يكن مقاصة بها ولكنه أعطاه عبداً وعشرة دنائير من عنده وأخذ من صاحبه عبــده وعشرة دنانير معه الْمَا اشترط أن يخرج الدنانير كل واحد منهما من عنــده (قالي) هذا لايحل لان هذا دنانير وعبد بدنانير وعبد ﴿ قلت ﴾ وانمــا ينظر مالكُ الى فعلهما ولا ينظر الى لفظهما (قال) نيم أنمـا ينظر الى فعلهما ولا ينظر الى لفظهما فان تقاصا بالدنانير كان البيع جَائزاً وَأَنْ لَمْ يتقاصا بالدنانير وأخرج هذا الدنانير من عنــده وهذا الدنانير من عنده فهذا الذي لا يحسل اذا كان مع الذهبين سلمة من السلع أو مع أحسد الذهبين سلمة اذا كان بذلك وجب بيمهما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشــتريت من رجل عبــده بمشرة دنانيي على ان أبيع عبــدى بـشـرة دنانير وأضمرنا على أن يخرج َكل واحــد منا الدنانير نتقاص بالدنانير ولانخسرج الدنانير وبدفع عبده وأدفع عبسدى أيجوز هذا البيع فى قول مالك أم لا (قال) اذا كان ذلك الضمير هو عنــدهم كالشرط فلاخير فيه وان تقاصا فالبيع بينهــما منتقض لان مالكما قال لو اشترطا أن يخرج كل واحــد منهما الدنانير من عنسده كان البيع باطلا ولم يجز لهما أن يتقاصا بالدنانير لان المقدة

ومت حراما فلا يجوز هذا البيع على حال من الحال ﴿ قلتَ ﴾ فلوبعته عبدي بمشرة د اپر على أن بيمني عبده بمشرين ديناراً (قال) قال مالك لا بأس بذلك اتما هو عبد ا مبد وزیادة عشرة دنانیر ﴿ قلت ﴾ فان کانا اشترطا علی أن نخرج کل واحد مهما الدنانير من عنده (قال) أرى ذلك حراما لا يجوز ﴿قَلْتَ﴾ اذا وقع اللفظ من البائع والمشترى فاسداً لم يصلح هذا البيع في قول مالك بشئ من الاشياء لأن اللفظ وقعت به المقدة فاسدة قال نم ﴿ قات ﴾ وكذلك ان كان اللفظ صحيحاً ووقع القبض فاسداً ف د البيع في قول مالك (قال) قال لي مالك انما ينظر في البيوع الى الفعل ولا ينظر الى القول فان قبح القول وحسن الفعل فلا بأس به وان قبح الفصل وحسن القول لم ا يصاح ﴿ قات ﴾ أرأيت ان باع سلمة بعشرة دانير الى أجل على أنْ يأخذبها مأمَّه درهم أيكون هذا البيع فاسداً أم لا (قال) لا يكون فاسداً ولا بأس بهذا عند مالك وَقَلْتُ ﴾ لم (قال) لأن اللفظ هاهنا لا ينظر اليه لاز نملها يؤب الي صلاح وأمرجار ﴿ فِلْتَ ﴾ وَكَيْفَ بِوْبِ الى صــلاح وهو انما شرط النمن عشرة دنانير يَأخذ بها مأنَّه ﴿ درهم (قال) لانه لا يأخذ دنانير أبدا آنما يأخذ دراهم فقوله عشرة دنانير لغو فلما كانت المشرة الدنانير في قولهما لغواً علمنا أن ثمن السلمة انما وقع بالمائة الدرهم وان لفظا ما إلفظا به ﴿ قلت ﴾ فالذي باع سلمة بشرة دنانير على أن بشمري من صاحبها سلمة أخرى بمشرة دنانيرعلى أن متناقدا الدنانير فلمتناقدا الدنانير وتقايضا السلمتين لمأبطلت البيع بيهما وانماكان اللفظ لفظ سو، والفعل فعل صحيح (قال) لأنهما لما انسترطا تناقد الدنانير نظر الى فعلهما هل يؤب الى فساد ان أرادا أن يفعلا ذلك قدرا عليه فان كان يؤب الى فساد اذا فعلا ذلك ويقدران على أن يفعلا ذلك فالبيع باطل باللفظ وان لم يفعلاه لاتهما اذاكاه يقدران على أن يفعلا ذلك فيكون فاسداً فأنهما وان لم مملا فكأنهما قد فعلاه وقد وقعت العقدة عقدة البيع على أمر فاسد تقدران على فعله ﴿ قاتَ ﴾ والأول الذي باع سلعته بمسرة دنانير على أن يأخذ بالدنانير مائة درهم م فرقح پینهما ویین هذین (قال) لاز لفظ هذین کان غیر جائز ولفظهما یؤب الی

مسلاح ولا يؤب الى فساد لانهما لا يقدران على أن يجملا فى ثمن السلمة فى فعالهما الا الدراهم لا يقدران على أن يجمسلا فى ثمن السلمة دنانير ثم دراهم لانه شرط ثمن السلمة دنانير على أن يأخذ بها دراهم فاتما يؤب فعلهما الى صسلاح حين يصير الذى يأخذ فى ثمن السسلمة دراهم لا يقدران على غير ذلك فاذلك جاز (قال ابن القاسم) وكذلك لو قال أيمك ثوبى هذا بعثمرة دنانير على أن تعطينى حماراً الى أجل صفته كذا وكذا فلا بأس به اتماوتم النوب بالحمار والدنانير لفراً فيا بيمهما

-ه﴿ فِي الرجل يكون له الدين الى أجل فاذا حل أخذ به سلمة ﴾...
﴿ بِهِ مِنْ الدِينَ على أَنْ يؤخره سِقيته الى أجل آخر ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أَواْ يَتِ انْ كَانَ لَى على رجل دين الى أَجل فلاحل الاجل أخذت منه الله بمض النمن على أن أوخره بقية النمن الى أجل أيسلح هذا (قال) قال مالك هذا بيع وسلف لا يصلح هذا لانه باعه السلمة ببعض النمن على أن يترك بقية النمن عليه سلماً الى أجل من الآجال (قال) قال مالك وان أخذ ببعض النمن سلمة وأرجأ عليه بقية النمن حالاكما هو فلا بأس بذلك وقول ربيعة دليل على هذا أنه لا يجوز فلت ﴾ أوا يت ان أقرضته حنطة الى أجل قايا حل الاجل بعنه تلك الحنطة بدين أجل (قال) قال مالك لا يحل هذا لانه يضمع ديناً في دين

حر فى الرجل يكون له الدين الحال على رجل أو الى أجل كة - منه في المال على رجل أو الى أجل كة - منه في المال المال

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَايِتُ لُو أَنْ لَى دَنَا عَلَى رَجِلُ وهُو حَالَ أُو الْى أَجِلُ أَيْصَلَحَ لَى أَنَّ أَكْتَرَى به من الذى لى عليه الدين داره سنة أو عبده هـذا الشهر (قال) قال لى مالك لا يصاح هـذا كان الدين الذى عليه حالاً أو إلى أجـل لا نه يصير دينا مدين فسنخ ونانيزه التى له فى شئ لم يقبض جميمه ﴿ قلت ﴾ فلوكان لى على رجل دين فاشتريت به تحريه هذه التى في رؤس النخل لمـد ما حسل بيمها (قال) مالك اذا كانت حين

أزهت أو أرطبت فلا ينبغي وان كانت الثمرة قد استجدت وابس لاستجدادها استنخار وقسد تستجد الثمرة ولاسستجدادها استثخار وقسد بيبس الحب وليس لحماده استنخار فاذا استجدت الثمرة واستحصد الحب وليس لشي من ذلك تأخير وَلا أَرِي بِهِ بَاساً وَانْ كَانَ لاستجدادها تأخير ولحصاده تأخير فلا خير فيه (قال) و ذُكَانَكُما وصفت لك فَلَا بأس به (قال الك) وانه ليعرف استبانها عنها ولكن اذا كان على ما وصفت لك ليس في واحد منهما استثخار لاستجداد نمر ولا لحصاد المب فلا أرى به بأساً أن تأخذه من دين لك على صاحبك ﴿قالَ ﴾ فقيل الك أفييم الرجل دينا له على رجــل من رجــل آخر بثمرة له قد طابت وحل بيمها (قال) لعم لا بأس بذلك ولم يرد مثل الذي عليه الدين اذا باعه من الذي له الدين (قال) ونفسير ما أجاز مالك من هذا أفيها قال لي لأن الرجل لوكان له على رجل دين فاشرى به منه ُ جارية فتواضَّماها لاحيضِةً لم يكن فيه خير حتى يناجز ولو أن رجلاباًع من رجل دينا له على رجل آخر بجارية فتواضاها للحيضة أو سلمة غائبة لم يكن بذلك بأس لانهذا لا مند في مثله وهـ ذا لم ينتقد شيئًا ه ولو أن رجلا كان له على رجل دين فأخذ منه به سلمة غائبة قال مالك لا يجوز ذلك وهو يجوز أن بيبع الرجل سلمة له غائبة بدين للمبتاع على رجل آخر وانما فرق ما بين ذلك أن الدين اذا كان على صاحبه لم يبرأ منه الا بامر يناجزه والا كان كل تأخيرفيه من سلمة كانت غالبة أوكات جارية بتواضعاتها الحيضة يصبر صاحب الدين يجر مذلك فيما أنظر وأخر في عن سلمته منفعة وان الذي باع السلمة النائبـة بدين على رجــل آخر أو باع ثمراً قد بدا صلاحه بدين على رجل آخر لم بجر الى نفسه منفعة الابما فيه المناجزة أن أدركت السلمة قائمة كان البيع استنجزها منـه وصار حق صاحب النمرة في الدين الذي على الرجل الآخر (قال) وهذا قولِ مالك في هذه المسئلة فيها قلت لك وتفسير قوله ﴿قَالَ سَحَنُونَ﴾ ألا ترى أن إن أبي سُلمة قال كل شئ كان لك على غريم فقداً فلم نقبضه أو الى أجل فحل الاجل

عالف لبعض البوع الفاسدة ﴿ فلت ﴾ وهدد المسائل التي سألنك عنها من البيع والسلف أهو قول مالك (قال) لعمنه ما سممته منه ومنه ما بلغني عنه ﴿ فلت ﴾ أرأيت لمو أن رجلا اشترى جارية على أن البائع متى ما جا، بالنمن فهو أحق بالجارية أنجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ فلت كه لم (قال) لاز هذا يصير كأنه بيع وسلف

ــمﷺ في ا[⊆]ن الذي بجر منفعة ﴿< ⊸

و فات ﴾ أرأيت ان أسلمت ثوبا في ثوب مشله الى أجل أو أفرضت ثوبا في ثوب مثله الى أجل (قال) ان كان ذلك سلفا فذلك جائز وانكانا انما اعتريا منفعة البائم أو المفرض أو طلب البائع أو المفرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يغلم بذلك صاحبه فلا بحوز ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك أن أقرضته دنانير أو دراهم طلب المفرض المنفعة بذلك لنفسه ولم يعلم مذلك صاحبه الاأنه كره أن يكون في بيته وأراد أن بحرزها في ضمان غيره فأقرضها رجلا (قال) قال مالك لا بجوز هــذا ﴿ قَاتَ ﴾ وهـــذا في الدنانير والدراهم والعروض وما يكال أو يوزن وكل شئ تقرض هو مهذه المنزلة عنـــد مالك قال نير ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان قال المقرض انها أردت بذلك منفعة نسى أيصدق في فول مألك ويأخذ حقه قبل الأجل (قال) لا يصدق ولكنه قد خرج فيما يبنه وبين حقه حالا ويبطل الأجل في قول مالك (قال) لم لأنه ليس بسلف والتمام الى الاجل حراه وهو تمحل له وانما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام الى أجل فيفسخ الأجل ويكونعليه قيمته نقدا اذا فاتت السلمة ولا يؤخرالقيمة الى الاجل ﴿قَالَ﴾ وسمعت ماليكا يحدث أن رجلا أبي عبد الله من عمر فقال ما أبا عبد الرحمن الى أسلفت رجلا سلفا واشترطت عليه أفضل مما أسلفته فقال عبد الله ذلك الربا قال فكيف تأمرني يا الماعد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف تريد به وجه الله فلك وجــه الله وسلف بريد به وجه صاحبك فليس لك الاوجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خبيتا بطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرنى ياأبا عبــد الرحمن قال أرى أن تشــق

حه ﴿ فَى البِيعِ رَالسَافَ الرَّجُلِّ بِبِعِ السَّلَمَةُ بَنْنَ عَلَى أَنْ يُسَافَ ﴾ ﴿ المُشترى البائع أو البائع المشترى أو منى ماجا، بالنمن فالسلمة له﴾

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأيت لو بمت عبداً من أجني عامة دينار وقيمته ما تنا دينار على أن أسلفني المشترى خمسين ديناراً (قال) البيع فاسد وبباغ به قيمته اذا فات ماثني دينار ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال) لأن العقدة وقعت فاسدة لأن فبها بيما وسلفا ولان الباثع يقول أنا لم أرض أَنْ أَسِع عبدى بمانة دينار وقيمته مانتا دينار الابهذه الحسين التي أخذتها سلفا فهذا ا يلغ بالمبدها هنا قيمته ما بلغت اذا فات واذا كان أبداً مثل مسئلتك هـــذه فانظر الى القيمة فان كانت القيمة فوق الثمن فأنه يباغ للبائع قيمة العبد وان كان الثمن أكثر فله النمن بِلغ بالعبد الأكثرمن القيمة أو النمن ﴿ قلت ﴾ فلو باع العبد عــا مَّة دينار على النمن أن كانت القيمة أكثر ويرد السلف لان البائع قد رضيأن يبيع بمائة دينار ويسلف خمسين دينارا أيضاً فهذا ينظر أندا الى الافل من الثمن ومن القيمة فيكون للبائع الافل من ذلك أبدا وفي مسئلتك الاولى انما ينظر الى الاكثر من القيمة أو | الثمن فيكونُ للبائع الأكثر من ذلك أبداً وهــذا اذا فات العبد فأما اذا كان العبع قائمًا بمينه لم يفت بحوالة الاسواق أو غيرهامن وجود الفوت فان البيع يفسخ بينهما الأأن برضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يثبت البيع فيما أ ينهما فذلك له ﴿ قلت ﴾ لم كان هذا الذي اشترط السلف اذا ترك السلف ورضي بذلك ثبت البيع بينهما (قال) كذلك قال لى مالك في هذد المسئلة (قال) وقال مالك في البيع والسلف اذا ترك الذي اشترط السلف ما اشترط صحت المقدة (قال) وهو دينا في دين ﴿ قلت ﴾ فلوحل الاجل لم يكن بذلك بأس أن آخذه من سمراً، مجمولة أو من المحمولة ــــمراءً (قال) فيم لا بأس به في قول مالك اذا كان ذلك بدآيــد

- ﴿ فِي البِيعِ رالسلف الرجل بِيعِ السلمة بَمْن على أن يسلف كلي ﴿ المشترى البائع أو البائع المشترى أو متى ماجا، بالنمن فالسلمة له

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت لو بعت عبداً من أجني عامة دينار وقيمته ما تنا دينار على أن أسلفني المشترى خمسين ديناراً (قال) البيع قاسد وببلغ به قيمته اذا فات مائتي دينار ﴿ لَلْتَ ﴾ لم (قال) لأن العقدة وقعت فاسدة لأن فبها بيما وسلفا ولأن البائم بقول أمالم أرض أنَّ أَبِيم عبدى عائة دينار وقيمته ما تا دينار الاسده الحسين التي أخذتها سلفا فهذا يبلغ بالبيدها هنا قيمته ما بلنت اذا فات وآذا كان أبداً مثل مسئلاك هــذه فانظر الى الفيمة فان كانت القيمة فوق الثمن فانه بباغ للبائع قيمة المبدّ وان كان الثمن أكثر فله الثمن سِلمَ بالعبد الأكثرمن القيمة أو التمن ﴿ قلت ﴾ فلو باع العبد بمـا أنه دينار وقيمته مأنتاً دينار على أن أسلف البائع المشترى خمسين ديناراً ﴿ قَالَ ﴾ هـ ـذا لا يزاد على الثمن أن كانت القيمة أكثر ويرد السلف لان البائع قد رضي أن يبيع بمائة دينار ويسلف خمسين دينارا أيضاً فهذا ينظر أبدا الى الافل من الثمن ومن القيمة فيكون للبائع الاقل من ذلك أبدا وفي مسئلتك الاولى انما ينظر الى الاكثر من الفيمة أو النُّسَ فيكونُ للبائم الأكثر من ذلك أبداً وهـ ذا اذا فات العبد فأما اذا كان العبع قائمًا بعينه لم يفت تحوالة الاسواق أو غيرهامن وجود الفوت فإن البيع يفسخ بينهما الأأن يرضى من اشترط السلف أن يترك ما اشترط من السلف أو يُثبت البيع فيما ينهما فذلك له ﴿ قلت ﴾ لم كان هذا الذي اشترط السلف اذا ترك السلف ورضي بذلك ثبت البيع بينهما (قال) كذلك قال لى مالك فى هذد المسئلة (قال) وقال مالك فى البيع والسلف اذا ترك الذي اشترط السلف ما اشترط صحت العقدة (قال) وهو

عَالَفَ لِعضَ البيوعِ الفاسدة ﴿ قَلْتَ ﴾ وهـ ذه المسائل التي سألنك عنها من البيم والــلف أهو قول مالك (قال) لعممنه ما سمعته منه ومنه ما بلغني عنه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى جارية على أن البائع منى ما جاء بالنمن فيو أحق بالجارية أيجوز هذا في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان هذا يصير كأنه بيع وسلف

حير في الله الذي يجر منفعة ¥د-

﴿ قَالَتَ ﴾ أَرأَيت ان أسلمت ثوبا في ثوب مثــله الى أجل أو أفرضت ثوبا في ثوب مثله الى أجل (قال) ان كان ذلك سلفا فذلك جائز وان كانا انما اعتريا منفمة البائم أو المقرض أو طلب البائع أو المقرض منفعة ذلك لنفسه من غير أن يعلم بذلك صاحبه فلا بجوز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أقرضته دنانير أو دراهم طلب المقرضُ المنفعة بذلك انفسه ولم يدلم بذلك صاحبه الا أنه كره أن يكون في مينه وأراد أن بحرزها في ضمان غيره فأفرضها رجلا (قال) قال مالك لا يجوز هــذا ﴿ قَلْتُ ﴾ وهــذا في الدنانير قال نم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان قال المقرض انا أودت بذلك منفعة نسى أيصدق في نول مالك ويأخذ حقه قبل الأجل (قال) لا يصدق ولكنه قد خرج فيما بينه وبين حقه حالا ويبطل الأجل في قول مالك (قال) نم لأنه ليس بسلف والنمام اليالاجل حرام وهو تعجل له واتما مثل ذلك الذي يبيع البيع الحرام الى أجل فيفسخ الأجل ويكونعليه قيمته نقدا اذا فات السلمة ولا يؤخر القيمة الى الاجل ﴿قَالَ﴾ وسممت مالكما بحدث أن رجلا أني عبد الله بن عمر فقال يا أبا عبد الرحمن انى أسافت رجلا سلفا واشترطت عايه أفضل مما أسلفته فقال عبد الله ذلك الربا قال فكيف تأمرني ما أما عبد الرحمن قال السلف على ثلاثة وجوه سلف ترمد به وجه الله فلك وجـــه الله وسلف بريد به وجه صاحبك فلبس لك الاوجه صاحبك وسلف تسلفه لتأخذ به خبينا بطيب فذلك الربا قال فكيف تأمرني ياأبا عبد الرحمن قال أرى أن تشق

وأعليك ما فيهما من السكيل (قال) قال مالك اذا كان ذلك من المساف على وجه الرفق لصاحب وطلب الآخر فلا بأس بذلك . ومن ذلك أنه نحصد الزرع القليل من الزرع الكثير فيقرض منه الشئ البسير فليس يخف بذلك عنه مؤنَّه ولا ذلك طلب فلا أرى به بأساً وان كان بدرسه له وبحصيده له وبدريه له اذا كان ذلك من السلف على وجمه الاجر وطاب المرفق بمن أسلك وانكان انما أسلفه لان يكفيه مؤنته وحصاده وعمله فهــذا لا يصلح (قال) فقلنا لمالك فالدنائير والدراهم بأســـالهما الرجل ببادعلى أن يعطيه اياها ببلد آخر (فقال) ان كان ذلك من الرجل المسلف على وجه المروف والرفق بصاحب ولم يكن انما أسلفها ليضمن له كما يفعل أهل العراقب المنتجات (قال) فلا أرى به بأساً اذا ضرب لذلك أجلا وليس في الدنانير جمال مثل الطمام والمروض اذا كان على وجه المرفق ﴿ ان وهب ﴾ عن تونس بن يزيد عن إن شهاب أنه قال ان أسلفت سلفا واشترطت أن يوفيك بأرض فلا يصلح وان كان على غير شرط فلا بأس به (قال ابن وهب) وكان ربيعه وابن هرمز ويحيى بن سعيد وعطا، بن أبي رباح وعراك بن مالك النفاري وابن أبي جعـ فركلهم يكرهه بشرط ﴿ اِن وهب ﴾ عن خالد بن حمد أن ربيعة بن أبي عبد الرحن قال في امرأة إنطت صاحبها صاعا من دقيق بحكم الى أن تقدم أيلة (قال) ربعة لا تعطيها الا بمكم الى أن تقدم أيـلة قال رسِعة لا تعطيها الا يمكُّم ﴿ ابن وهب ﴾ عن يزيد بن عباض عن ابن السباق عن زوي البطية أمها سألت عمـر بن الحطاب عن تمر تعطيه بخيير و تأخــذ تمرآ مكانه بالمدينة (قال) لا وأين الضمان بين ذلك أندطى شيئًا على أن تمطاه بأرض أخرى

۔ﷺ فی رجل استقرض أردبا من قبح ثم أفرضه رجلا بكيله ﴾۔

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَتِ لَو أَنِي اسْتَقْرَضَتَ أَرْدِبَا مِنْ حَنْطَةً وَكُلَّتَهُ ثُمْ أَفْرَضَتُهُ رَجَلًا عَلَى كَنْ إِذَالَ ﴾ لا يصلح أن تقرضه اياه لانه كأنه أخذ هذه الحنطة على أن عليه مانقص من كُيلُ الاردب الذي كاله له صاحبه وله ما زاد على أن عليه أردبا من حنطة

الصحيفة فان أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وان أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وان هو أعطاك فوق ما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكرد لك ولك أجر ما أنظرته ﴿ ان وهب ﴾ عن ان لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي شعبب مولى الأنصار أنه استسلف بافريقيــة دينارا جرجيريا من رجل على أن يعطيه بمصر منقوشا فسأل ابن عمر عن ذلك فقال لولا الشرط الذي فيه لم يكن به بأس وقال ابن عمر أنما الفرض متحد (وقال) الفاسم وسالم أنه لا يأس به مالم يكين ينهما شرط (قال) ابن عمر من أسلف سلفا فلا يشترط الا قضاء، ﴿ ابن وهب ﴾ عن رجال من أهمل العلم عن ابن شهاب وأبى الزياد وغير واحدمن أهل العلم ان السلف معروف أجروا على الله فلا يُنبغي لك أن تأخذ من صاحبك في سلف أسلفته شيئًا ولا تشترط عليه الا الادا، (وقال) عبد الله بن مسمود من أسلف سلفا واشترط أفضل منه وان كان قبضه من علف فأنه ربا ذكره عنه مالك من أنس ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني أقرضتك أ حنطة بالفسطاط على أن توفينيها بالاسكندرية (قال) قال مالك ذلك حرام (قال) وقال مالك نهى عنه عمر بن الحطاب وقال فأين إلحال ﴿وَقَالَ ﴾ وقال مالك كل ما أسلف من المروض والطمام والحيوان ببلد على أن يوفيـك اياد في بلد آخر فذلك حرام لاخيرفيه (قال) فقلنا له فالحاج بتسلف من الرجل السويق والكمك محتاج اليـــه فيقول أوفيك اياد في موضعكذاً وكذا في مكان كذا وكذا لبلد آخر (قال) لآخير المزرعة عندأرض رجل وللآخر عند مسكن الآخر أرض يزرعها فيحصدان جمينا فيقول أحدهما لصاحبه أعطني هاهنا طعاما عوضعي الذي أسكن فيه من زرعك وأما أعطيك في موضـمك الذي تسكرن فيـه من زرعي (قال) نقال لاخــير في ذلك (قال) ولقد سئل مالك عن الرجل يأتى الى الرجل قد استحصد زرعه وبيس وزرع الآخر لم يستحصد ولم ييس وهو بحتاج الى الطعام فيقول له أسملفني من زرعك هذاالذي قد ميس فدانا أو فدانين أحصدهما وأدرسهما وأذريهما وأكلمها

زاني بها شاء من الطعام بأكثرمن كيل طعامه الا أن يكوز من صنف طعامه الذي وَ مِنْ وَالْرَ بِحِورَ أَنْ تَبْيِعُهُ بِأَ كَثْمُرُ مِنْ كَيْلُهِ الذِي أَقْرَضُهُ الْهِ ﴿ قَالَ ﴾ فان أقرضت والكيل يكون له نقصان وربع فبــذا لا يصلح الا أن يقرضــه اياد قبل أن يكيله ثمُّ رِجِلاَ طَمَامًا فَلَا حَلَ الاَجْلُ قَالَ لَى خَذْ مَنَى مَكَانَ فَلَمَامُكُ صِبْرَةً ثَمْرُ أَوْ زَبِسُ (قَال) يستقرضه له من رجل فيأمرد أن يكيله لنفسه فتكون هذه الحنطة بكيل واحد لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك فان كان الذي أقرضه حنطـة دينا على الذي قبضها للذي استقرضها ودينا للذي أفرضها على الذي استقرضها وال أنخمه دنيمًا حين حل الاجل فلا يأخذ الا مثلا تثنل وكذلك ان أخذ شميراً أو استقرض هذه الحنطة ثم كالها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كيلا ــن ولا يأخذ شعيراً ولا ــلنا الا مثلا مثل وأما قبل محل الاجل فلا تأخــ لا مثل مذلك الكيل لم يكن مذلك بأس ﴿ قات ﴾ فان استقرضت أردبا من حنطة وكلنه ثم بمته بكيلي ذلك ولم يكله المشترى ولم يركيلي حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك حنطتك الني أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سلنا ولا دنيفا ولا شيئاً من الطعلم قبسل عل الإجل لا نذلك يدخله مع الطعام بالصام الى أجل ويدخله ضع وتعجل ﴿ قَالَ ﴾ عند مالك اذا باعه بنقد وان كان بدين فلا خبر فيه ﴿ قَالَ ﴾ ولم جوزته اذا باعه أن مدفعه بكيله الاول اذا رضي المشترى مذلك شهد هذا الكيل أولم يشهده ولم يجز له أُواْتِ انْ أَفرضَت رجلًا حنطة الى أجل فلما حل الأجل بعنه ملك الحنطة مدنانيًر أو بدراهم قداً وافترقنا قبل القبض أنفسد ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك الا أن منقد اذا أقرضه أن يدفعه بكيله اذا رضي المستقرض ذلك الا أن يكون قــد شــهدكيلها الاول (قال) قال لى مالك فى البيع ان ماكان فيــه من زيادة أو نقصان فهو للبائع منه أو قول له اذهب بنا الى السوق فأنصدك أو يقول لك ادَّهم بنا الى البيت وهو وجــه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فاذا جا، منه ما قد عرف الناس فأجينك مها فهذا لا بأس به فأما اذا افترقها وذهب حتى تصير تطلبه بذلك فلاخير من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشترى وليس له أن يرجع على البائع بشي فيه لابه يصير دينا بدين ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن لهيمة وحيوة بن شريح وماكان من زيادة أو نقصان ويسلم أنها من غمير الكيل فان البائع يرجع بالزيادة عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير فأخذها والمشترى برجع بالنقصان فيأخ ندهمن رأس ماله وليس له أن يأخذ ذلك سلفاً فأراد أن يأخذ منه زيئاً أو صاما أو ورقا بصرف الناس (قال) لا بأس مه ﴿ ابْ النقصان حنطة (قال) والقرض عندي انما يعطيه بكيل يضمنه له على أن يأخذه منه وهب ﴾ عن رُجال من أهل العلم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وربيمة | كيلا قد عرف الناس أنه بدخله الزيادة والنقصّان على أن يعطيه كيــــلا يضمنه له فلا وان المسيب أنه لا بأس بانتضاء الطعام والعروض في السلف (وقال مالك) لا بأس بأن بقضيه دراهم من دنانير اذا حات ولا بأسَّ أن بقضيه تمرا بالقمح الذي أسلفه ينبني الا أن يكون المستقرض فـ د شهدكيله فأعطاه ذلك الطعام محضرة ذلك قبل أن يُنب عليه أو يكون الذي يقرض يقول للذي استقرضه كله فأنت مصدق على ا و أنضل منه وانما الذي سهى عنه الطمام الذي منتاع ولم يعن بهذا السلف (قال) قال مافيه فان قال له ذلك فلا بأس به ويكون الفول في ذلك قول المستقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم من انتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه -، ﴿ فِي رَجِلُ أَفْرَضَ رَجِلًا دَنَائِرِ ثُمُ اشْتَرَى مِهَا مَنْهُ سَلَّمَةً حَاضَرَةً أَوْ عَالَمْ ۖ ﴾ ﴿

-∞﴿ فِي رَجِلُ أَمْرُضَ رَجِلًا طَمَامًا ثُمَّ بَاعَهُ قِبْلِ أَنْ يَقْبَضُهُ ﴾. ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أقرضت رجلا طعاما الى أجل أبجوز لى أن أبيه منه قبل الاجل وأقبض الثمن (قال) نم لا بأس به أن تبيعه منه قبل محل الاجل بجميع السلم عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله واذا حل الاجل فلا بأس أن تبيعه طعامه

(١٨ _ المدونة _ قاسع)

﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيت لو أَنْ لرجلَ على أَلْف درهم الى أُجل فلا حل الاجل بعته بالأُلْف

سامة بدينها حاضرة فرضها ثم قام فدخل بينه قبل أن يقبضها مني(قال) أرى البيع جائزا

والكيل يكون له نقصان وربع فهــذا لا يصلح الا أن يقرضــه اياد قبل أن يكيله ثم يستقرضه له من رجل فيأمره أن يكيله لنفسه فتـكون هذه الحنطة بكيل واحد دينا على الذي قبضها للذي استقرضها ودينا للذي أقرضها على الذي استقرضها والر استقرض هذه الحنطة نم كالها ورجل ينظر ثم أقرضها من هذا الذي قد رأى كماآ مذلك الكيل لم يكن مذلك بأس ﴿ قات ﴾ قان استقرضت أرديا من حنطة وكليُّهُ ثم بعته بكيلي ذلك ولم يكاه المشترى ولم يركيني حين استقرضته (قال) لا بأس بذلك عند مالك اذا باعه بنقد واز كان بدين فلا خبر فيه ﴿ قَالَ ﴾ ولم جوزته اذا باعه أن مدفعه بكيله الاول اذا رضي المشترى بذلك شهد هذا الكيل أو لم يشهده ولم بجز له اذا أفرضه أن يدفعه بكيله اذا رضي المستقرض ذلك الا أن يكون ف. د شــهد كيلم الأول (قال) قال لى مالك فى البيع ان ما كان فيــه من زيادة أو نقصان فهو لليالم وهو وجمه له زيادة ونقصان قد عرف الناس ذلك فاذا جاء منه ما قد عرف الناس من زيادة الكيل ونقصانه فذلك لازم للمشترى وليس له أن يرجع على البائع بشي وماكان من زيادة أو تقصان ويسلم أنها من غيير الكيل فان البائع يرجع بالزيادة فيأخذها والمشترى يرجع بالنقصان فيأخــذه من رأس ماله ولبس له أن يأخذ ذلك النقصان حنطة (قال) والقرض عندي انما يعطيه بكيل يضمنه له على أن يأخذه منه كيلا قد عرف الناس أنه مدخله الزيادة والنقصان على أن يمطيه كيـــلا يضمنه له فلا ينبني الاأن يكون المستقرض قــدشهدكيله فأعطاه ذلك الطعام بحضرة ذلك قبل أ أن ينيب عليه أو يكون الذي يقرض يقول للذي استقرضه كله فأنت مصدق هلي مافيه فان قال له ذلك فلا بأس به ويكون الفول في ذلك قول المستقرض

-ه ﴿ فِي رَجِلُ أَفْرَضَ رَجِلًا طَعَامًا ثُمَّ بَاعَهُ قِبْلِ أَنْ يَقْبَضُهُ ﴾ و-

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ أَقْرَضْتَ رَجِـلا طَمَامًا الى أَجِـلُ أَيْجُوزُ لَى أَنْ أَيِمِهُ مَنْهُ قِبَلُ الاجل وأقبض الثمن (قال) نم لا بأس به أن تبيعه منه قبل محل الاجل بحميع السلع عند مالك ما حاشا الطعام والشراب كله واذا حل الاجل فلا بأس أن تبيمه طعامه

ذاك يا شا، من الطعام أكثر من كيل طعامه الا أن يكون من صنف طعامه الذي ون ولا يجوز أن تبيعه بأكثر من كيله الذي أفرضه المد ﴿ قَلْتَ ﴾ قان أقرضت رجلا طعامًا فلا حل الاجل قال لي خذ مني مكان طعامك صبرة تمر أو زميب (قال) لا بأس بذلك في قول مالك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك فان كان الذي أقرضه حنطـة فُخَـدُ دَفَيْقًا حَيْنَ حَلِ الْآخِلِ فَلَا يَأْخَدُ الْا مَثَلًا عَثَالَ وَكَذَلِكَ انْ أَخَدُ شَعِيراً أَوْ الله فالر يأخذ شعيراً ولا سلنا الا مثلا عثل وأما قبل محل الاجل فلا رخمذ الا مثل حنطنك الني أقرضته ولا تأخذ شعيراً ولا سلنا ولا دنيقا ولا شبئاً من الطعام فبـــل على الاجل لأنذلك يدخله مع الطمام بالطمام الى أجل ويدخله ضم وتمجل ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان أفرضت رجلا حنطة الى أجل فلما حل الاجل بعنه تلك الجنطة مدنانيَر أو بدراهم نقداً وافترقنا قبل القبض أيفسد ذلك أم لا (قال) لا يصلح ذلك الا أن تنتقد منه أو تقول له اذهب نا لى السوق فأنصدك أو تقول لك ادهب نا الى البيت فأجيئك بها فهذا لا بأس به فأما إذا افترقها وذهب حتى تصير تطلبه بذلك فلاخير فيه لانه يصير دينا بدين ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن لهيمة وحيوة بن شريح ا عن خالد بن أبي عمران أنه سأل القاسم وسالما عن الرجل يسلف الرجل عشرة دنانير سلفاً فأراد أن يأخذ منه زيتاً أو طعاما أو ورقا بصرف الناس (قال) لا بأس به ﴿ ابْ وهب ﴾ عن وُجال من أهل اللم عن جابر بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز ورسِمة ﴿ وابن المسيب أنه لا بأس بانتضاء الطعام والعروض في السلف (وقال مالك) لا بأس بأن يقضيه دراهم من دنانير اذا حات ولا بأنس بأنَّ يقضيه تمرا بالقمح الذي أسلفه أو أنضل منه وانما الذي سهى عنه الطعام الذي متاع ولم يعن سدًا السلف (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من انتاع طعاما فلا سِمه حتى يستوفيه

(١٨ _ المدونة _ تاميح)

ويقبض سلمته اذا خرج لأن مالكما قال لى اذا كان لك على رجــل دين فلا تشترًا منه به سلمة بعينها اذا كانت السلمة غائبة ولا تشــتر بذلك الدين جارية لتتواضماها الحيضة ولا تشتر به سلمة على أن أحدكما فيها بالخيار وهذه السلمة التي سألت عنها ان كانت حاضرة براها حين اشتراها لم يكن لبائعها أن يمنعه من فيضها فانماهم وحداً

ان كانت حاضرة براها حين اشتراها لم يكن لبائمها أن يمنمه من قبضها فأنماهو رجل ترك سلمته وقام عنها فاذا رجع أخذسامته (قال) ولقدساً ان مالسكا عن الرجل يكون له ن الرجل دين فينتاع به منه طعاما فيكثر كيله فيقول له بعد مواجبته البيع بالدين

الذى عليه أذهب قاتى بدوابى أحمله أو أكترى له منزلاً جمله فيه أو آتى بسفن أ أتكاراها لهذا الطعام فيكون فى ذلك تأخير اليوم واليومين (قال) قال مالك لا بأس

ولكنى أرى ما كان فى الطمام نافها يسيرا لاخطب له فى المؤنة والكيل تما يكال أو موزن أو يمد عدا مثل الفاكهة وما أشبهها أو قليل الطمام فان ذلك اذا أخذه بدينه

لم يصلح أن يؤخره الاماكان بجوز له فى مشله أن يأتى بحمل بحمله أو مكتل بجمله فيه فعلى هذا فاحمل أمر الطعام فى قول مالك ﴿ قال سحنون ﴾ وتول ابن أبى سلمة

دَلِيلَ عَلَى هـذَاكُلَ شَيْ كَانَ لِكَ عَلَى عَرِيمَ فَقَدَا فَلَمْ تَقْبَضُهُ أَوْ الْنَ أَجِلَ مَثْلُ الْاجل أَوْ لَمْ يَحِلُ فَلَا تَبِعُهُ مِنْهُ لِشَيْ وَتَوْخُرُ وَعَنْهُ أَوْ لَمْ يَحِلُ فَلَا تَبِعُهُ مِنْهُ لِشِيْ وَتَوْخُرُ وَعَنْهُ

-ه**ﷺ في قرض العروض والحيوان ∰**م−

وفات كه هل بجوزالفرض فى الخشب والبقول والرياحين والقضب والفصب وما أشيه دلك قول مالك وكل شي يقرض فهو جائز اذا كان معروفا الا الجوارى ﴿ مالك بن أنس كه عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى رافع أن رسول الله عليه وسلم استساف من رجل بكراً وقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر أبا رافع أن يعطى الرجل بكره فرجم اليه أبو رافع فقال لم آخذ فيها الاجملا خيارا رباعيا فقال أعطمه اياه ان خيار الناس

أحسنهم قضا، ﴿ قلت ﴾ أيصلح أن أستقرض تراب الفضة في قول مالك (قال) لا يصلح ذلك عندى

ـه ﴿ في هدية المديان ﴾

و فلت به ما يقول مالك في رجل له على رجل دين أيصاح له أن يقبل منه هديه (قال) قال مالك لا يصاح أن يقبل هديه الا أن يكون رجلا كان ذلك ينهما ممروقا وهو يعلم أن هديته اليه يس لمكان دينه فلا بأس بذلك ﴿ ابن وهب به عرض عمد بن عمرو عن ابن جريح أن عطاء بن أبي رباح قال له رجل اني أسلفت رجلا فأهدى الي قال لا تأخذه قال فكان يهدى الي قبل ساني قال فخد منه فقلت قارمت رجلا مالا قال مثل السلف سواء (وقال عطاء) فيهما الا أن يكون رجلا من جاسة أهلك وخاصتك لا يهدي لك لما تنظ فخد منه ﴿ ابن وهب ﴾ عن يحيى أن سعيد أنه قال أما من كان يتهادى هو وصاحبه وان كان عليه دين أو سلف فان ذلك لا يتقابحه أحد (قال) وأما من لم يكن يحرى ذلك يينهما قبل الدين والسلف هدية فان ذلك مما يتزه عنه أهل التنزه ﴿ ابن وهب به عن الحرث بن بهان عن أبوب عن ابن سيرين أن أبي بن كعب استسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف درم فأهدى له هدية فردها اليه عمر قبال ان قد عدم أهل المدينة أنى من أطيبهم من طامنا فقبل عمر الهدية أنى من أحليهم من طامنا فقبل عمر الهدية الى من أحل من طامنا فقبل عمر الهدية الى من أحل من طامنا فقبل عمر الهدية الله عمر في المدية النافيا مناك

حیر فی رجل استقرض رطلا من خبر الفرن گید۔ ﴿ علی أن يمطی من خبر التنور ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَوَاْبِتَ انَّ استقرضت رجلا رطلا من خبرُ الفرن برطل من خبرُ النَّورِ أو برطل من خبرُ الملة أنجوز هذا أم لا (قال) لم أسمعه من مالك ولا أواه جائزاً لانه أسانه لمؤشرط أن يعطيه غير الذي أسلفه ألا تري أنه لو أقرضه ديناراً دمشقيا

حیکی فی الرجل بشتری ما أطعمت المنثأة شهرا بشرطین کیج⊸ حیکی وفی البیع بالنمن المجهول کیخ⊸

﴿ فَنْتُ مُ أَرِأَتِ إِنْ اشْتَرِيتَ مِن مَتْنَأَةُ مِا أَطْهِمِ اللَّهِ مِنْهَا شَهِرا أَنجُوزُ هـ ذَا الشراء أ. لا في قول مالك (قال) لا مجوز هذا البيع في رأيي لأن حمله في الشـــهور مختلف ز شند الحركمر حمله واذا اشند البرد قل حمله فقد اشترى مالا يعرف فلا خسير فه فز فلت كه أرأيت إن اشترى سلمة إلى أجلين مختلفين إن نقد إلى أجر إ كذا كذا فكذا وكذا وإن نقد إلى أجل كذا وكذا فبكذا وكذا (قال) قال مالك هذا البيم مفسوخ لا مجوز ﴿ قلت ﴾ فاذ قال المشترى أنَّا أُقدد الثمن حالا (قال) البيم على كل حال مفسوخ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال له اشتر منى سلمة ان شنت بالنقمة فدينار واز شئت الى شهرين فبدينارين وذلك في طمام أو عرض ما قول مالك في ُذَلك (قال) قول مالك ان كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما لبس له أن يرجع فى البيع فالبيع باطل وانكان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما انشاآ أَنْ يَرْجِما فِي ذَلِكَ رَجِما لأَنْ البِيمِ لِم يَزْمِ وَاحدا مَهُما فَلا بأس بأَنْ يأخذ بأَى ذَلك شاه ان شاه بالنقد وان شاه بالنسيئة ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو جنَّت الى رجـل وعنــده المعة من السلم فقلت له بكم تبيمها قال بالنقد مخمسين وبالنسيئة عائة فأردت أن آخذ السلمة بمائة نسينة أو تخمسين نقدا أبجوزهذافي قول مالك (قال) قال مالك انكان البائم ان شاء أن يبيع باع وان شاء أن يمسك أمسك وان شاء المشتري أن يأخذا خذ وان شاه أن يترك ترك فلا بأس مذلك وان كان ان شاه أحــدهما أن يترك ترك وان شاه أذيأخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلاخير فيه وازكان قد وجب عليهماجميعا فهو أيضاً مكروه ولا خير فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بعت جاربة بألف مثقال فضة وذهب ولم أسم كم الذهب وكم الفضة (قال) لا بجوز هذا في قول مالك لأمه لا يدري ماله من الذهب وماله من الفضة

اشتراه رجل من زرع يشترط فيه بياناً وزيادة حتى يصــير الى غير الحال التي يكو الزرع فبها حين اشتراء لم يكن ذاك طيبا كطيب النخل والعنب اذا أزهت فأشتري رجل تُرمَها فانسًا الزيادة في النمرة هاهنا طيب وحــــلاوة ونضاج وقد تناهى عظمً الثمرة والنبات . وأما في النصيل فهو نشوز وزيادة فالنمار في هـــذًا مخالفة للزرع في الشراء ومثل ذلك أن بعض القصيل والفرط يستى فيشترط عليه حين يشتريه يرعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين الى أن يلغ قصيله فلا يجوز له لانه فد اشترط زيادة في النبات فـكما مه انما اشترى منه الساعة على أن يدعه الى بلوغه فهذا اشترى شيئًا بسينه الى أجل فلا يصلح وان أصابته جائحة كانت من اليائم فكأنه أنمـا ضمن ﴿ له القصيل الى أن يبلغ ولو أخرت هــذا لأخرته حين يَكُون بقلا ثم يسقيه الى أن بباغ القصيل (قال) ولو اشترى بقل الزرع على أن يرعى فيـــه تلك الساعة (قال) لم يَكُنُّ به بأس ولو اشترط عليه سقيه الى أن يبلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو . قول مالك وانما اعترى في مسئلتك الاولى النبات وزيادته «ومما يين لك ذلك لو أن وجــــلا اشترى من رجل صوفاعلى غنم وهي لو جنيت لم يكن جزازها فسادا وفيها ما لا يجز فاشتراه رجل على أن لا يجزه الا الى ابان متناهى فيه سات الصوف ويتم یکن فی ذلك خـیر وهو نما نهی عنــه مالك فالقصیل عندی اذا بلغ أن یرعی فیه فاشتراه واشترط تركه الى أجل لزيادة يطلبهافيه فهو بهذه المنزلة ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان اشتریت أول جزة من القصیل ثم أشتری بعد ذلك الخلفة أیجیز ذخت فی قول 🕌 مالك (قال) نَمْ ذلك جائز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فهل يجوز لغير الذي اشترى الاول أن يشترى الحلفة (قال) لابجوز ذلك في قول مالك . ومما يين لك المــألة | فى القصيل لو أن رجلا اشترى طلم نخل على أن بجدها لم يكن بذلك بأس ولو اشترط على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا بجدها فيقلمها عند مالك لم يكن فيه خير فالقصيل والطلع بمنزلة واحدة

شتراه رجل من زرع يشترط فيه بيانا وزيادة حتى يصمير الى غير الحال التي مكرني

õ

حهیز فی الرجل بشتری ما أطعمت المقثأة شهرا بشرطین ﴾< حهیز وفی البیع بالثمن المجهول ﴾<⊸

﴿ مَن ﴾ أَوْلَيْتِ إِنْ الشِّريتِ مِن مَفْقاً وَما أَطِيمِ اللهِ مِنهَا شَهِرًا أَيجُوزَ هِـ فَاالشراء . ذ شند لحركبر حمله واذا اشتد البرد و 🅰 مله فقد اشترى مالا يعرف فلا خـير فِه ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ اشْـترى سَلَّمَةُ الى أُجِلِينَ مُخَالِّتِينَ انْ فَقَدَ الى أَجِـلَ كُذَا إ وكذا فبكذا وكذا وان فقد الى أجل كذا وكذا فبكذا وكذا (قال) قال مالك هذا البيع مفسوخ لا يجوز ﴿ قلت ﴾ فان قال المشترى أنا أنقده الثمن حالا (قال) البيع على كل حال مفسوخ ﴿ قات ﴾ أرأيت ان قال له اشتر منى سلمة ان شئت بالنقمة فدينار وان شئت الى شهرين فبدينارين وذلك في طمام أو عرض ما قول مالك في ذلك (قال) قول مالك ان كان هذا القول منه وقد وجب البيع على أحدهما ليس له أن يرجع في البيع فالبيع باطل وان كان هذا القول منه والبيع غير لازم لأحدهما انشأآ أن برجما في ذلك رجما لأن البيع لم يلزم واحدا مهما فلا بأس بأن يأخذ بأى ذلك سلمة من السلم فقلت له بكم ببيمها قال بالنقد بخمسين وبالنسينة عانه فأردت أن آخذ السلمة بمائة نسينة أو بخمسين هدا أبجوزهذا في نول مالك (قال) قال مالك انكان البائع ان شا. أن بيم في وازهشا. أن يمسك أمسك وان شا. المشدي أن يأخذاً خذ وان شا، أن يترك ترك فلا بأس بذلك وان كان ان شا، أحدهما أن يترك ترك وان شا، أن يأخذ أخذ والآخر قد وجب عليه فلا خير فيه وان كان قد وجب عليهماجميعا فهو أيضا مكروه ولا خير فيه ﴿ قات ﴾ أرأيت ان بعت جاربة بألف مثقال فضة وذهب ولم أسم كم الذهب وكم الفضة (قال) لا يجوز هذا في قول مالك لأنه لا مدرى ماله

من الذهب وماله من الفضة

الزرع فيها حين اشتراه لم يكن ذاك طيبا كطيب النخل والمنب اذا أزهت فاشترئ رجلُّ ثمرتُها فانسا الزيادة في الثمرة هاهنا طيب وحـــلاوة ونضاج وقد تناهي عظمً الثمرة والنبات . وأما في النصيل فهو نشوز وزيادة فالمهار في هـــذا مخالفة لمازرع في الشرا، ومثل ذلك أن دخ القصل والقرط يسق فيشترط عليه حين يشتره أنَّ يرعى فيه أن يسقيه له شهرا أو شهرين الى أن يبانع قصيله فلا يجوز له لانه قد اشترط زيادة في النبات فكأنه أنما اشترى منه الساعة على أن يدعه الى بلوغه فهذا اشترى شيئًا بعينه الى أجل فلا يصلح وان أصابته جائحة كانت من البائع فكأنه انمــا ضعن له القصيل الى أن يبلغ ولو أخرت هــذا لأخرته حين يكون بقلائم يسقيه الى أن سِلمُ القصيل (قال) وَلُو اشترى بقل الزرع على أن يرعى فيــه تلك الساعة (قال) لم يكن به بأس ولو اشترط عليه سقيه الى أن بِلغ القصيل لم يكن في ذلك خير وهو قول مالك وانما اعترى في مسئلتك الاولى النبات وزيادته ﴿ وَمَمَّا سِينَ لِكَ ذَلِكُ لُو أَنْ رجـــلا اشتری من رجل صوفاعلی غیم وهی لو جزت لم یکن جزازها فسادا وفیها ما لايجز فاشتراه رَجَل على أن لا بجزه الإلى ابان يتناهى فيه بات الصوف ويتم لم يكن في ذلك خـير وهو مما نهي عنــه مالك فالفصيل عندي اذا بلغ أن يرعى فيه فاشتراه واشترط تركه الى أجل لزيادة يطلعهافيه فهو بهذه المنزلة ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت أولَ جزة من القصيل ثم أشترى بعد ذلك الخلفة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نم ذلك جائز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ فهل بجوز لغير الذي اشترى الاول أن يشتري الخلفة (قال) لايجوز ذلك في قول مالك . ومما سين لك المسألة فىالقصيل لو أن رجلا اشترى طلع نخل على أن مجدها لم يكن مذلك بأس ولو اشترط على صاحب النخل أن يسقيها حتى تكون بلحا مجدها فيقلمها عند مالك لم يكن فيه خبر فالقصيل والطلع بمنزلة واحدة حمد إن ردت الى القيمة فان كانت القيمة أقل من النمن الذي التاعها به لم يكن له أن يرجه على النائه بشئ وإنما الحجة هاهنا المبائع وليس للمبتاع حجة لانه قدرضي أن رئيدها ما قد أعطاه

مه عجرٌ في الرجل يكون له على الرجل الدين حالاً أو الى أجل ﴾ و ﴿ فيبتاع به منه سامة بعينها فيتفرقا قبل أن يقبضها ﴾

و فات ﴾ أرأيت لو أن لي على رجـل دينا حالا أو الى أجل قرصا أو من ثمن بيم ونشتريت منه سلمة بعينها قبل محل أجل الدين أو بعد ما حل أجل الدين فافترقنا قبل أن أقبض منه السلمة والسلمة قائمة بعينها أيفسد البيع بيننا في قول مالك أم لا (قال) فار.الك من كانله على رجل دين فلا يبتعه بشئ من الاشياء الا أن يقبضه مكانه ولا ا يؤخره (قال) والمدسأات مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذمنه سلمة هو فيه بالحيار أو جاربة رائمة تما يتواضعانها للاشترا. (قال) قال مالك فلا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك أو هو مثله ﴿ قال ﴾ فقلت ذلك أفيشتري منه طعاما يمينه يدًا بد فيهـ دأ في كيله فيكثر ذلك وننيب عليـ ه الشمس فيكتاله من الفــ د (قال مالك) لا بأس بهـ ذا ﴿ قلت ﴾ وان كان الدين قد حل أولم يحل من قرض كان أو من بع أهو عنــد مالك سوالا (قال) قال مالك هو سوالا ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنَّى اشتريت من رجل ثوبا بعينه بعشرة دراهم الى أجل فافترتنا قبل أن أقبض التوب منه أنجوز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز وللمشترى أن يأخذ ثوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لانه لم يمنع من أخذه منه لان الثمن الى أجل وليس للبائع أن محبس النوب و قول لا أدفعه حتى آخذ الثمن ﴿ قلتَ ﴾ مافرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فابتاع به منه سلمة بديمها فافترقا قبل أن يقبض لم كرد مالك هذا وجوز ا هـ ده السئاة الاخرى (قال) لان الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين الى أجل ولا بجوز له أن يأخسذهما بدين له على رجسل بركب الدامة أو يسكن الدار وكذلك هـ في الحياطة وما أشبهها من الاعمال لان يصفها دين بدين ﴿ قَاتَ ﴾ كراه الداية

حجيرٍ في الرَّجل ببتاع العبد على أن يعتقه أوالجارية على أن يَخذها أم ولد ﷺ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَواْتِ إِنَّ اشْتَرِيتَ عَبْدًا عَلَى أَنْ أَعْتَمْهُ أَنْجُوزُ هَذَا الشَّرَاءُ فِي قُولُ مَالكُ قَالَ نَمْ هِ وَالَّتَ ﴾ لم أجزته وهذا البائم لم يستقص الثمن كله للشرط الذي في العبد (قال) لان البائع وضع من الثمن للشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الغرر وانما كاز يكوفن فيــه الغرر لو باعه على أن يعتمه الى سنتين أو يدبره فبدد المخاطرة والغرر ولا يجوز ما وضع له هاهنا من الثمن فان فات هذا البيم هاهنا بمتق أوبدبير رد الى القيمة في رأى ﴿ قلت ﴾ وكيف كان الغرر هاهنا وقد فعل المشترى ما شرط الباثع عليه (قال) لأن المنق الى أجل والتدبير غرر وان فعل المشترى ذلك لان العبد ان مات قبل أن يأتى الاجل مات عبداً ولان المدبر اذا مات قبل مولاه مات عبداً ولعلىالدين يلحقُه بعد موت سيده فيرق ولعله لا يترك مالا ولا يعتق الا ثلثه فهذا يدلك على أنه غرر وان بتات العتق ليس بغرر لانه بنت عتقه ﴿قاتَ﴾ فما قول مالك ان اشتريت عبداً ﴿ على أن أعتقه (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿قاتَ﴾ فان أبي المشترى أزيمته بعد أن اشتراد (قال) قال مالك ان كان اشتراه على ايجاب بلغشق لزمـــه العتق وان كان لم يشتره على ايجاب المتق كان له أن لا يعتقه وأن يبد له بغيره (قال ابن القاسم)وأرى للبائم أن يرجع اذا لم يعتقه فيأخذه ومنتقض البيع اذا كان بحدثان ذلك مالم يفت أو يسلمه البائم أن شاء بلا شرط (قل) فان فات العبد وشيح البائم على حقه كانت فيه 🕌 القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلكوهو شرط لازم أن يعتقه وهو بيم جائز لا بأس به ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيتِ أَنَ اشْتَرِيتَ عِبداً على أَنْ لا أَبِيعَ وَلا أَهْبِ وَلا أَنْصَدَقَ (قَالَ قال ملك هذا البيع لا يجوز فان فات فالقيمة ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية على أن أتخذها أم ولد (قال) قال مالك هذا البيم لا يصلح ﴿ قاتَ ﴾ فان أتخذها أم ولد وفاتت محمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمتها وم قبضها ﴿قاتَ﴾ وكذلك ان أعتقها ولم يتخذها أمولد أيكون عليه قيمتما يوم قبضها في قول مالك ويكون العتق سائرًا (قال) نعم الاأن مالكما قال لى فى الذي يبتاعها على أن يتخذها أم ولد فاذا فاتت

(٢٠ _ المدونة _ قاسع) ﴿

بحد ال ردت الى النيمة فان كانت النيمة أقل من النمن الذى ابتاعها به لم يكن له أن يرجه على البائد بشئ وأنما الحجة هاهنا البائع وليس المبتاع حجة لانه قد رضى أن بمخذها بما قد أعطاد

مه يخ في الرجل يكون له على الرجل الدين حالاً أو الى أجل كخرف ﴿ فيتاع به منه سامة بعيها فيتفرقا قبل أن يقبضها ﴾

وَ فَاتَ ﴾ أَوَايْتُ لُو أَنْ لِي على رجل دينا حالا أو الى أجل قرضا أو من تمن بيم فأشتر بت منه سلمة بمينها قبل محل أجل الدين أو بمد ما حل أجل الدين فافترقنا قبل أن أقبض منه السلمة والسلمة قائمة بعينها أفسيد البيع بيننا في قول مالك أم لا (قال) قَلْ.الله من كانله على رجل دين فلا يبتمه بشي من الاشياء الأ أن يقبضه مكانه ولا يؤخره (قال) ولفدسأل مالكا عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذمنه سلمة هُو فيها بالحيار أو جارية رائمة بما يتواضعانها للاشتراء (قال) قال مالك فلا خير فيه فهذا يدلك على مسألتك أو هو مثله ﴿ قال ﴾ فقلت الك أفيشتري منه طعاما يمينه يداً بد فيه ف كله فيكثر ذلك وننيب عليه الشمس فيكتاله من النه (قال مالك) لا بأس بهـذا ﴿ قلت ﴾ وان كان الدين قد حل أولم يحل من قرض كان أو من بيع أهو عنــد مالك سوالة (قال) قال مالك هو سوالة ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أنى اشتريت من رجل وبا بمينه بمشرة دراهم الى أجل فافترتنا قبل أن أقبض الثوب منه أبجوز هذا في قول مالك (قال) نعم البيع جائز والمشترى أن يأخذ أوبه ولا يفسد البيع افتراقهما لانه لم يمنع من أخذه منه لان الثمن الى أجل وليس للبائع أن محبس النوب وبقول لا أدفعه حتى آخذ الثمن ﴿ قلتَ ﴾ مافرق بين هذا وبين الذي كان له على رجل دين فابتاع مه منه سلمة بدينها فافترقا قبلأن يقبض لم كرد مالك هذا وجوز هــذه المسئلة الاخرى (قال) لان الرجل قد يستكرى الدابة والدار بالدين الى أجل هـ في الخياطة وما أشبهها من الاعمال لان هـ فما دين بدين ﴿ قَلْتَ ﴾ كراه الدابة

حير في الرَّجل ببتاع العبد على أن يعتفه أوالجارية على أن يتخذها أم ولد ﷺ ﴿ وَلَمْتَ ﴾ أَرَأَتِ إِنَّ اشْتَرِبَ عِبدًا عَلَى أَنْ أَعْتَمَهُ أَيْجُوزُ هَذَا الشَّرَاءُ فِي قُولُ مالك قال نعم هُو قات ﴾ لم أجزته وهذا البائم لم يستقص الثمن كاه لاشرط الذي في العبد (قال) لان البائع وضع من النمن لاشرط الذي في العبد فلم يقع فيه الغرر وانما كان يكون فيــه الغرر لو باعه على أن يعتقه الى سنتين أو يدبره فبدَّه المخاطرة والغرر ولا يحوزًّا ما وضع له هاهنا من الثمن فان فات هذا البيع هاهنا بمتق أوتدبير رد الى القيمة في رأبي ﴿ قلت ﴾ وكيفكان الغرر هاهنا وقد فعل المشترى ما شرط البائع عليه (قال) لأن العنق الى أجل والتدبير غرر وان فعل المشترى ذلك لان العبد ان مات قبل أن يأتى الاجل مات عبداً ولان المدبر اذا مات قبل مولاه مات عبداً ولمل الدين يلحقه بعد موت سيده فيرق ولمله لا يترك مالا ولا يعتق الا ثلثه فهذا يدلك على أنه غروا وان نتات العنق ليس بغرر لانه منت عنقه ﴿قَاتَ﴾ فما قول مالك أن اشتريت عبداً ﴿ على أن أعتقه (قال) لا بأس مذلك عند مالك ﴿قات ﴾ فان أبي المشترى أزيمتقه بعدًا أن اشتراً (قال) قال مالك ان كان اشتراء على ايجاب العنق لزمــه العنق وان كان لم 🖟 يشتره على امجاب المتق كان له أن لا يعتقه وأن يثدُّ له يفيره (قال ابن القاسم)وأرى البائع أن يرجع اذا لم يمنقه فيأخذه ومنتفض البيع اذا كان بحدثان ذلك مالم يفت أو يسلمه البائم ان شاء بلا شرط (قال) فان فات العبد وشح البائم على حقه كانت فيه القيمة (وقال أشهب) يأخذه بذلكوهو شرط لازم أن يعتقه وهو بيم جائز لا بأس به ﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انَ اشْتَرِيتَ عِنْدَا عَلَى أَنْ لَا أَيْنِمَ وَلَا أَهْبِ وَلَا أَتَصْدَقَ (قال) قال ملك هذا البيم لا يجوز فان فات فالقيمة ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت جاريةٍ على أن أتخذها أم وَلد (قال) قال مالك هذا البيم لا يصاح ﴿ قات ﴾ فان أتخذها أم ولد وفات بحمل (قال) قال مالك يكون عليه قيمهما وم قبضها ﴿ قات ﴾ وكذلك ان أعتقها ولم يتخذها أم ولد أيكون عليه قيمتها يوم قبضها في قول مالك ويكون العتق جائزًا (قال) نعم الأأن مالكا قال لى في الذي يبتاعها على أن يتخذها أم وُلَد فاذا فاتت

(۲۰ _ المدونة _ كاسم)

و رضا البائد أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

؎﴿ فِي اشتراء الآبِق وضانه ﴾﴾ -

﴿ فَالَّ كَهُ أُوأَيِتُ انَ اشْتُرِيتَ عَبِداً آلَفًا تَمَنْ ضَمَانَهُ فِي إِبَاقَهُ ﴿ قَالَ ﴾ ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد ﴿ قلت ﴾ فان قدرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لًا (ذل) لا يجوز البيم لان أصل البيم كان فاسدا فان أدرك هذا البيم قبل ان تحول الاسماق أو تنبر العبد نزيادة مدن أو نقصان مدن رد وان تفسير كان على المشتري فيمته وم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشترمه الرجس فناده أمه ثم تقبضه المشترى فهو بمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الحذين في بطن أمه والبعير الشارد ﴿ قَالَ ﴾ أنجوز أن يبيع عبده الآتي في قول مالك كان قريب النيبة أو بميد الغيبة (قال) لا بجوز ذلك عند مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك البمير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز يع شئ من ذلك في قول مالك (قال) فيم الا أن بدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس مه ومتواضمان الثمن فان وجــده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجـده قد تغير أو تلف كان من البائم ورد الثمن الى المشترى وكذلك قال مالك في الآب ق اذا عرف المشترى موضعه فهو عنزلة العبد الغائب ساع ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لاياع الجنين في بطن أمه ﴿ قلت ﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنينا أو ما وصفت لك من الابلق والضوال والبعير الشارد ففات عند المعزي وتبضه وفات نما: أو نفصان أو موت أو اختــلاف أسواق (قال) فهو نمن قبضه له نماؤه وعليه نفصانه ويلزمه قيمته موم قبض العبد الآبق والجنين والبعير الشارد ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المبتاع فهو من البائم والثمن مردود على المبتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة تباع قبل أن يبدو صلاحها أن مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخيل فإن قبضها المشترى فباء باأو أكلها غرم مكيلتها وال جدها ولم يأكاما ولم سما ردها بمينها

وكرا، الدار أما هما عليه دين فلذلك كرهه (قال) لأنه دين بدين لان الكراء، ضمون وليس شيئًا بمينه أرأيت العبد الذي هو بمينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا أ يشبه العبــد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك أنه اذا كان له دن على رجل فلا يشتري به سلمة الاسلمة يأخذها مكانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا مجوز ذلك (قال) ولفد 🎾 مالكا عن الرجل يشتري الدار الغائبة وينقد ثمنها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار مأمونة وليست عنديّ تمنزلة غـيرها من الساهر ﴿ قَالَ ﴾ [فقلت لمالك أفرأيت الرجل بكون له على الرجل الدين أيأ خذ به دلواً له عائبة (فقال) لاخير فيه فهذا بدلك على مسألتك (قال)ولقد سألت مالكما عن الرجل يكون له على الرجل الدين فيأخذمنه به أرضا يزرعها بدينه ذلك وقد رؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين ^(٠)وقد كرهه مالك (قال ان القاسم) ونما يدلك أيضاً على مسألتك أن الرجــل يسلف في الطعام الى أجل فـــلا بأس أن يتقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولوكان له عليه دين فاشترى منه سلمةوشرط عليه أنه لانقبضها الا بعد يوم أو يومين لم يجز ذلك عنـ د مالك فهذا أيضا بدلك على مسألتك والذى من مالك أنه من كان له دىن على رجنُّل فاشترى به منه سلمة فليقبضها

- على في الرجل مبتاع السلمة بعيمها بدين الى أجل فينفر قان قبل أن يقبض السلمة X و-﴿ قَالَتَ ﴾ أَوا يُسِ الشَّرِيِّتِ منه سلمة بعينها بدين الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض أمجوز هـ ذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلمته لان مالكاكره أن يشتري الرجل الطمام كيلا بدين الى أجل والطمام بعينه ثم يؤخركيل الطمام الى الاجل البعيد (قال) فأما أرى في السلم كلها أن لا يؤخرها الامد البعيد

ـــــ في الرجل بنتاع السلمة بقيمتها أو محكمهما أو مجكم غيرهما ﷺ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انْ اشْتَرِيتَ سَلَّمَةُ بِعِيمًا نَفِيمُهَا أَوْ مِحْكِي أَوْ بَحِكُمُ البَّأْنُمُ أُوبُرضًاى أو برصا البائع أو برصا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا بجوز هذا عند مالك

-هﷺ في اشتراء الآبق وضاله ﷺ-

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأيت أن اشتريت عبداً آنقا تمن ضانه في إياقه (قال) ضمانه من البائع عند مالك لان البيع فاسد ﴿ قلت ﴾ فان قدرت على العبد فقبضته أمجوز البيع أم لًا (قال) لا مجوز البيم لان أصل البيم كان فسدا فان أدرك هذا البيم قبل ان تحول الاسواق أو تنبير المبد نريادة مدنّ أو نقصان مدن ردّ وان تغيير كآن على المشترى فيمته وم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمــه يشترمه الرجــل فناده أمه ثم نقبضه المشترى فيو منزلة ما وصفت لك من العبد الآتق (قال مالك) وَكَذَلَكَ الْجَنِينَ فِي بِطِن أَمَّهِ وَالْبِعِيرِ الشَّارِدِ ﴿ قَالَتَ ﴾ أنجوز أن يبيم عبده الآتق في قول مالك كان قريب الغيبة أو يميد الغيبة (قال) لا بجوز ذلك عند مالك ﴿قلت﴾ وكذلك البمير الشارد أو الشاة الضالة أو البمير الضال لا بجــوز بيم شي من ذلك في قول مالك (قال) نيم الا أن يدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتواضمان الثمن فان وجــده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجـده قد تنير أو تاف كان من البائع ورد الثمن الى المشترى وكذلك قال مالك في الآبــق اذا عرف المشترى موضعة فهو عــنزلة العبد النائب بباع ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا باع الجنين في بطن أمه ﴿ قلت ﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنينا أو ما وصفت لك من ﴿ بماق و أضوال والبعير الشارد ففات عند المشتري وقبضه وفات نما؛ أو نقصان أو موت أو اختــلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له ماؤه وعليه نفسانه ويلزمه فيمته يوم فبض العبد الآبق والجنين والبمير الشارد ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبــل أن يقبضه المبتاع فهو من البائع والثمن مردود على | البتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة تباع قبـل أن يبدو صلاحها ان مصيبتها من البائم مادامت في رؤس النخــل فان قبضها المشترى فباعهــا أو أكلها غرم مكيلتها وال جدها ولم يأكلها ولم سعها ردها بسينها وكرا، الدار إنما هما عليه دين فاذلك كرهه (قال) لا به دين بدين لان الكراء مضمون وليس شيئاً بدينه أرأيت العبد الذي هو بدينه لم كرهه والله وله لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكراء (قال) الذي حفظنا عن مالك أنه اذ كان له دين على رجل فلا يشترى به سلمة الاسلمة بأخذها كانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا بحوز ذلك (قال) ولقد سأات مالكا عن الرجل يشترى الدار الغابة وينقد ثنها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار ما وقه وليست عندى تنزلة غيرها من السلم فرقال فقلت لمالك أفرأيت الرجل بكون له على الرجل الدين أبأ خذ به داراً له غائبة (فقال) على الرجل الدين فيأخذ به داراً له غائبة (فقال) على الرجل الدين فيأخذمنه به أرضا بزرعها بدينه ذلك وقد وؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارجل يساف في الطمام الى أجل فيلا بأس أن ينقد بعد يوم أو فليس يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلمة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا يعد يوم أو يومين لم يجز ذلك عند مالك فهذا أيضا يدلك على مسألتك والذي سمعنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فليقبضها ولا يؤخرها

حه ﴿ في الرجل بِتَاع السلمة بعينها بدين الى أجل فيتفرقان قبل أن يقبض السلمة ﴾ و ﴿ قات ﴾ أرأيت لو اشتريت منه سلمة بعينها بدين الى أجل فافترقنا قبل أن أقبض أمجوز هـذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلمته لان ما اسكاكره أن يشترى الرجل الطمام كيلا بدين الى أجل والطمام بعينه ثم يؤخركيل الطمام الى الاجل البعد (قال) فأما أدى في السلم كلها أن لا يؤخرها الامد البعيد

-ه﴿ فَى الرَجَلِ مِتَاعِ السَّلَمَةِ فَيْمُمَا أُو بِحَكُمُهَا أُو بِحِكُمُ غَيْرُهُما ﴾ ق-﴿ قَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انَ اشْتَرِبَ سَلَمَةً بَعِيمًا فَيْمِهَا أَوْ بِحَكِمٍ أُو بِحَكُمُ البَائِحُ أُوبِرِضَاى وكرا، الدار اتما هما عليه دين فلذلك كرهه (قال) لا به دين بدين لان الكرا، مضمون وليس شيئاً بدينه أرأيت العبد الذي هو بدينه لم كرهه مالك ولعله لا يكره العبد ولا يشبه العبد الكرا، (قال) الذي حفظنا عن مالك ابه اذا كان له دين على رجل فلا يشترى به سلمة الاسلمة يأخذها كانه ولا يؤخرها فان أخرها فلا مجوز ذلك (قال) ولند سألت مالكا عن الرجل يشترى الدار الغابة ويشد تمنها وهي في غير بلده (قال) مالك لا بأس به لان الدار ما وقد وليست عندى تمنزة غيرها من السام فوقال به فقت المالك أفرأيت الرجل يكون له على الرجل الدين أيا خذ به داراً له غائبة (فقال) لا خير فيه في الرجل الدين في خدمة ابدلك على مبالتك (قال ابن القاسم) وتما يدلك أيضاً على الرجل يكون له على الرجل الدين في خدمة به أرضا يزرعها بدينه ذلك وقد رؤيت (قال) لا خير فيه فليس قبض آمن من الارضين ("وقد كرهه مالك (قال ابن القاسم) وتما يدلك أيضاً على مبالتك أن الرجل يسلف في الطمام الى أجل فيلا بأس أن ينقد بعد يوم أو يومين يشترط ذلك ولو كان له عليه دين فاشترى منه سلمة وشرط عليه أنه لا يقبضها الا بعد يوم أو يومين لم منا من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فلقبضها معنا من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فلقبضها مسلمة فلقبضها من مالك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فلقبضها مسلمة فلقبضها من الك أنه من كان له دين على رجل فاشترى به منه سلمة فلقبضها

مع في الرجل مِتاع السلمة بدينها بدين الى أجل فينفرقان قبل أن يقبض السلمة كخضو ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أشتريت منه سلمة بعينها بدين الى أجل فافترقنا قبلَ أن أقبض أمجوز هـ ذا في قول مالك أم لا (قال) لا بأس مذلك في قوله وليقبض سلمته لان

أيجوز هــذا فى قول مالك أم لا (قال) لا بأس بذلك في قوله وليقبض سلمته لان مالكاكره أن يشترى الرجل الطمام كيلا بدين الى أجل والطّعام بدينه ثم يؤخركيل الطمام الى الاجل البعيد (قال) فأما أرى فى السلم كالما أن لا يؤخرها الامد البعيد

-ه﴿ فِي الرجل مِناعِ السلمة مقيمها أو محكمهما أو مجكم غيرهما ك∞-

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ ان اشتريت سلمة بعينها بقيمها أو بحكمي أو بحكم البائع أو برضاي

و برف البائد أو برضا غيرنا أو بحكم غيرنا (قال) لا يجوز هذا عند مالك

؎﴿ فِي اشترا، الآبق وضمانه ﴾،

﴿ زَاتِ ﴾ أَرَايت ان اشتريت عبداً آنقا ممن ضمانه في إياقه (قال) ضمامه من البائع عند مالك لان البيع فاسد ﴿ قات ﴾ فان مهرت على العبد فقبضته أيجوز البيع أم لا (وَلْ) لا يجوز البّيع لان أصل البيع كان فأسدا فان أدرك هذا البيع قبل انّ تحول الاسواق أو تنفير الديد زيادة بدن أو نقصان بدن رد وان تفيير كان على المشتري فيمته وم قبضه وكذلك قال مالك وكذلك الجنين في بطن أمه يشترمه الرجسل فنلده أمه ثم يقبضه المشترى فهو يمنزلة ما وصفت لك من العبد الآبق (قال مالك) وكذلك الجنين في بطن أمه والبعير الشارد ﴿ قَالَ ﴾ أيجوز أن يبيم عبده الآبق في نول مالك كان قريب الغيبة أو بعيد الغيبة (قال) لا يجوز ذلك عند مالك ﴿قلتَ﴾ وكذلك اليمير الشارد أو الشاة الضالة أو البعير الضال لا يجوز يع شئ من ذلك في قول مالك (قال) نعم الا أن يدعي مشتريه معرفته بموضع قد عرفه فيشتريه على ذلك فلا بأس به ويتواضمان الثمن فان وجــده على ما يعرف قبضه وجاز البيع وان وجـده قد تغير أو تاف كان من البائع ورد الثمن الى المشترى وكذلك قال مالك في الآبدق اذاعرف المشترى موضعة فهو منزلة العبد الغائب يباع ﴿ قال ﴾ وقال مالك لاباع الجنين في بطن أمه ﴿ قلت ﴾ فان باع شيئاً من ذلك جنينا أو ما ومنت لك مُؤكِّلًا باقُّ والصوال والبمير الشارد ففات عند المشتري وقبضه وفات نما؛ أو نقصان أو موت أو اختــلاف أسواق (قال) فهو ممن قبضه له نماؤه وعليه نفساله ويلزمه قيمته يوم قبض العبد الآبق والجنين والبمير الشاود ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وما مات من ذلك قبل أن يقبضه المبتاع فهو من البائم والثمن مردود على المبتاع (قال مالك) وكذلك الثمرة تباع قبل أن ببدو صلاحها أن مصيبتها من البائع مادامت في رؤس النخيل فإن قبضها المشترى فباعها أو أكلها غرم مكيلتها وان جدها ولم يأكاما ولم يبعها ردها بعينها

۔ ﴿ في بيع المادن ﴾۔

(قال) وسئل مالك عن بع النيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جائرا ولا يحل لا ها اذا مات قطع النار لنيره فلا أرى ذلك بحل بعه (" ﴿ قات ﴾ والمعادن لا برنها ولاة الميت ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك الميت في قول مالك (قال) قال مالك لا برنها ولاة الميت ﴿ قال ﴾ ولقد سئل مالك أيسنا فيا بننى عن المعادن التي ظهرت بأرض المغرب فقال ذلك الى الوالى أن يقطع بها للناس فيعسملوا فيها ولم يره لأهلها ﴿ قال ابن القاسم ﴾ ومحمل بيين لك أيسنا أنها ليست لاهلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاة تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بهامن غيرهم فكذلك ما ظهر في كل أرض أسم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت ما ظهر في كا أرض أسم عليها أهلها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميا المناس ذلك أن

(٣) وجد بالاسل هنا طيارة تنعلق بهذا البحث ونصما في المختل) قال سحنون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قد منت فلا بنبني ان يكون هذا كيف يعطى رجل معدنا وينفق فيه وبعمل حق به الحاليل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كلم في البرقر بجمل له في حفرها جعل فيمعل بعضها شميزاء العمل أنه ان عمل فياساحب البرح وينفقع بها يذهب عمل المجتمل باطلا ويكون له قدر ما عمل وقدقالوا في المساقاة اذا مات العامل قبل لورت يوا في من ذلك لازمالم في مال المبال وهواذا مات العامل في لورت يكون ذلك لازمالم في مال المبتوالم المبتوانم المبتوانم المبتوانم المبتوانم من المبتوانم في المبتوانم من المبتوانم في المبتوانم المبتوانم المبتوانم المبتوانم بالمبتوانم من يوم المبتوانم من يوم لا بمرة بيتون ما يستقي على موارشهم نها له المبتوانم المبتوانم بالمبتوانم في موارشهم نها له المبتوانم المبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوانم بالمبتوان المبتم المبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم المبتوانم بالمبتوانم بالمبتو

الم الدهب بالورق وتراب الورق بالدهب (فقيل) له أنه غرر لا يعرف مافيه هو مختلف بالحجارة (فقال) وعدى المحدى المحتلف بالحجارة (فقال) وعدى المحدى المحتلف المحتل

- الإبل والبقر العوادي كالم

﴿ فلت ﴾ أوأبت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال بباع الابل الدوادى فى الزرع والتركيف هذا (قال) قال مالك اذاكانت الابل تعدو فى زرع الناس أو بقر تعدو فى زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت فى الابل هاهنا بلدية فأشرت أن تغرب وتباع فى بلاد لا زرع فيها (قال) فسألنا مالكا عن البقر بمصر والرمك ووصفناها له فقال أراها مشل الابل ﴿ فلت ﴾ أفرأيت النم (قال) ماسمعت من مالك فى الذيم شيئاً ولكن اذا قال فى الابل والبقر والرمك فأرى المساهد من مالك فى الذيم شيئاً ولكن اذا قال فى الابل والبقر والرمك فأرى المساوات بمنزلة الابل والبقر فى ذلك تباع الا أن يحبسها أهلها عن الناس

حى﴿ فى بيع الممادن ﴾ ص

(قال) وسئل مالك عن بع النيران في المعادن فقال لا أرى ذلك جازًا ولا يحل لا ه اذا مات قطع النار لنيرد فلا أرى ذلك بحل بعه (") هزالت في والمعادن لا بربها ولا ذ الميت في تول مالك (قال) قال مالك لا بربها ولا ذا الميت في تول مالك (قال) قال مالك لا بربها ولا ذا الميت في قال في ولقد سئل مالك في ايضا فيا بننى عن المعادن التي ظهرت بأرض المنزب فقال ذلك الى الوالى أن يقطع الميت لا هلها أن المعادن قد ظهرت قديمة في أرض الاسلام في أرض العرب التي أسلموا عليها فلم يزل الولاة تقطع بها للناس ولم يكن أهلها أحق بهامن غيرهم فكذلك ما طهر في كل أرض أسم عليها أهلها وهو قول مالك في معادن العرب التي قد ظهرت في أرضم مفال أرى ذلك للسلطان يايها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان في أرض أسم عليها المسلطان يايها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها السلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها المسلطان الميها ويقطع بها لمن يعمل فيها ويأخذ منها الميها أن

(٣) وجد بالاصل هنا طيارة تنعاق بهذا البحث ونصما في (فضل) قال سحون في رواية ابن القاسم عن مالك في الموات اذا لم تكن هذه سنة قسد معت فلا ينبغي ان يكون هذا كيف يعمل رجل معدنا وينفق فيه وبعمل حق بياخ الليل فيموت فيذهب عمله باطلا وقد قالوا كالمه في البذ بجمل له في حفرها جمل ويكون له قدر ما عمل وقد قالول الماقة اذا مات العامل قبل لورت الماقة عندي المعتم المنتفى المدة فذلك لكم والارجم الحاليل الماقة قبل لورت المكن فال المستوال المستوال المنتفى المدة فذلك لكم والارجم الحاليل وهواذا مات العامل الميان الماقة في فلورت أن يعملوا فيه ان كانوا أمناء وقال بعض اسحابا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورث فيه فلورت أن يعملوا فيه ان كانوا أمناء وقال بعض اسحابا في المعدن اذا مات صاحبه ان ورث أنها ولا يجوز له بيمها ولا لامن المرتم من عده ومن أمرهم بحرلة بر الماشية عواحق بها حق يستق ولا يجوز له بيمها ولا لورته من بعده ومن أمرهم بعدات ويقطع ذلك الامام الم يرى في ذلك والما المناء من المدن وقاد فلك الهم المن يرى في ذلك وأيه فان كان الورة المتوافع والمناء من المدن وقاد فلك الهم المن يون على العسل دف ذلك الهم كا دفعه الى ابيهم وان الميكن لهن كان الورة المتحدة ون على العسل دف ذلك الهم كان المورة عراهم المتوافع المناء المناء المناء المن يكون المناء المن يكون المناء وذكر غيره في المدن و ذلك الهم كان المورة المهم المناء من المدن وقاد ذلك الهم المن يكان المورة المناء وذكر غيره في المدن المناء وذكر غيره في المدن المناء وذكر غيره في المناء وقدة وقد ذلك الهم المناء ومناء ودكر غيره في المناء وذكر غيره في المناء ودكر غيره في المناء ودكر غيره في المناء ودكر غيره في المناء والمناء ودكر غيره المناء ودكر غيره في المناء ودكر غيره المناء ودكر غيره في المناء ودكر غيره المناء ودكر غيره المناء والمناء المناء ودكر غيره المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء المناء

یت تراب الذهب بالورق و تراب الورق بالذهب (فقیل) له آمه غرر لا یعرف مافیه هر مختلط بالحجارة (فقال) قد عرفوا ناحیته و حزره فلا أری به بأسا (قال) و حد شی مالت ان عمر بن عبد الدر ترکتب بقطع المعادن ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ وذلك رأی و ذلك عندی لا به لا يجتمع الی المعادن الا شرار الناس ﴿ فات ﴾ أرأیت المعادن اذا عمل فی ارجل فادرك بلا أیكون له أن بیع ما أدرك من بیلما فی قول مالك (قال) لا وهو حرام لا نه بیبع مالا بدری ما بدوم له أیدوم له بوما أو بوما أو شهرا أو شهرا أو شهرا أو شهرا أو ناجل فی فادرك بیلا أیكون له أن يمنع جمیع ما أدرك من بیاما فی قول مالك (قال) ناد مل فی فادرك بیلا أیكون له أن يمنع جمیع ما أدرك من بیاما فی قول مالك (قال) ناد می فادرك بیلا أیكون له أن يمنع جمیع ما أدرك من بیاما فی قول مالك (قال) ناد می من بیمها لا ن للناس فیها حقا ﴿ وأخبر فی ﴾ ان وهب عن عبد الجبار ناد می من بیمها لا ن للناس فیها حقا ﴿ وأخبر فی ﴾ ان وهب عن عبد الجبار نادهب ه وعن يحي بن سمعید مثله ﴿ أَن وهب ﴾ قال یونس وقال ریمة لا مجوز من رسمة من روایة ابن وهب

- ﴿ في بِيعِ الابلِ والبقراليوادي ﴿ وَ

-

و ظلت ﴾ أرأيت ما سمعتك تذكر عن مالك أنه قال تباع الابل العوادى فى الزرع والبقر كيف هذا (قال) قال مالك اذا كانت الابل تعدو فى زرع الناس أو بقر تعدو فى زرع الناس أو رمك قد ضربت بذلك قال مالك لنا قد استشرت فى الابل هاهنا بالمدينة فأشرت أن تغرب و تباع فى بلاد لا زرع فيها (قال) ف ألنا مالكا عن البقر بتسر والرمك ووصفناها له فقال أراها مشل الابل ﴿ فلت ﴾ أفرأيت الذيم (قال) ما سمعت من مالك فى الذيم شيئاً ولكن اذا قال فى الابل والبقر والرمك فأرى المسمت من مالك فى الذيم والمرمك فأرى

حر﴿ في البيع الى الحصاد والدراس ١٥٥٥ -

﴿ قات ﴾ ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجــداد أو الى العصــير أو إلى أوالي الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير فذلك جائز لأن ذلك معروف(قال مالك) وان كان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز ﴿ قال ان القاسم ﴾ ولم نسأل مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصاري ولا صومً النصاري ولا اليلاد ولكن اذا كان وقتا معالوما فذلك جائز لا بأس مه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختاف أوله في شير كذا وكذا وآخره بعــد ذلك بشــهر (قال) سألت مالـكا عنها فقال عظر الى حصاد البلد الذي تبايما فيــه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ننظر الى أوله ولا الى آخره فیکون حلوله عند ذلك ﴿ نلتَ ﴾ الحصاد في البلدان مختلف بمضها قبل بمض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وانما أراد حصاد البلد الذي فيه تباييا ﴿ فلت ﴾ فخـروج الحاج عند ذلك أجل من الإّجال إذا تبايعا البه معروف (قال) أرى اله ﴿ يُحْمَدُ أجل معروف وخروج الحاج عندى أبين من الحصاد (قال) ولفد سنل مالك وأما عنده قاعد عن رجل اشــترى سلمة الى رفع جرن بتر دريوق فقال مالك وما بين 🚅 بئر درنوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعلمها زرع وحصاد (قال والك) لا بأس مذلكُ وهذا أجــل معروف ﴿ قلت ﴾ فان اشترى وجــل الى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجل الحصاد وعظمه واز لم يكن لهم حصاد سنتهم تلك فقد بلغ الاجل محله ﴿ ابن وهب﴾ وأخبرنى ابن جريح أن عمرو بن شعيب أخــبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن | رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عنــدنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وســلم أن يتناع ظهرا الى خروج المصدق فابتاع عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبعرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

و بن وهب كه عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسلمان بن بسار وابن وسيط وعبد لله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيمة قالوا لا بأس بدلك (وأخبرى) بن وهب عن ابن لهيمة عن ابن أبي جمفر عن مافع أن ابن عمر كان بيناع البيع وبشتر ط عن صاحبه أن يعطيه إذا خرجت عانه أو الى عطائهن ﴿ ابن وهب كه عن عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسبب أنه كان يقول كل شئ مأمون لا يكد أن يخلف فلا بأس أن يشترى وساع اليه مثل الرجل بيتاع الى العطاء أو الى كر يكد أن يخلف فلا بأس أن يشترى وساع اليه مثل الرجل بيتاع الى العطاء أو الى خروج لدرق وأشباه ذلك من الزمان ﴿ ابن وهب ﴾ عن سليمان بن بلال عن عمرو ابن نع عن أن المسبب والقاسم بن مجمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيم لى الداء أسا

حى﴿ فِي بِيعِ الحيتان فِي الآجام والزيت قبل أن يعصر ﴾

و قلت ﴾ ماقول مالك فيمن باع حيتانا محطراً عليها في الآجام أمجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجيل يبيع برك الحيتان فيبيع صيدها مر الحيتان فيكره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف باع الحيتان في الما ا (قال) ولا أرى لأهما أن ينموا أحدا الصيد منها ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن قلت لرجل اعصر زيتو لك فقد أخذت منك زيته كل رطل بدرهم فقعل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) لا كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل الفحيح يشترى منه وهو في سنبله فقد بس واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وان كان الريت مناخذة بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا ينقيد ويكون عصرة قربا الايام أخذته بكذا وكذا أو يشترط أنه بالخيار ولا ينقيد ويكون عصرة قربا الايام الحسيرة الشرة وما أشبهها فلاأرى بذلك بأسا (قال) لا في سألت مالكا عن الرجل النابع عند الحصاد الى الزراع وقد استحصد قمعه فيشترى منه وهو يحصده على أن يدفع اليه تمنه منه وهو يحصده على أن

و أن وهب ﴾ عن رجال من أهل العلم أن سعيد بن المسيب وسليان بن يسار و ابن فسيط وعبد الله بن أبي سلمة و ابن شهاب وربيمة قالوا لا بأس بذلك (وأخسبرى) ابن وهب عن ابن لهيمة عن ابن أبي جمفر عن افع أن ابن عمر كائب يبتاع البيم ويشترط على صاحبه أن يمطيه إذا خرجت غاته أو الى عطائه ﴿ ابن وهب ﴾ عن أصلحة بن على قال كن أمهات المؤمنين يشترين الى عطائهن ﴿ ابن وهب ﴾ عن عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة عن ابن المسبب أنه كان يقول كل شيء مأمون أ

- على في بيع الحيتان في الآجام والزيت قبل أن يعصر كات

لا يكاد أن نخلف فلا بأس أن يشترى وبياع اليه مثل الرجل بيتاع الى العطاء أو الى

خروج الدرق وأشباه ذلك من الزمان ﴿ ابْ وهب ﴾ عن سليان بن بلال عن عمرو

بن أَفَع عن ابن المسبب والقاسم بن مجمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يروز بالبيع

لى العطاء بأسا

فرفات كم ماقول مالك فيمن باع حيتانا عظراً عليها في الآجام أبجوز ذلك أم لا (قال) سألت مالكا عن الرجل يبيع بوك الحيتان فيبع صيدها من الحيتان فكره ذلك وقال لا خبر فيه وقال وكيف باع الحيتان في الماه (قال) ولا أدى لا هلها أن يمنعوا أحدا الصيد منها فو قلت كم أرأيت ان قلت لرجل اعصر زيتو لك فقد أخذت منك زيته كل رطل بدرهم فقمل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) ان كان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل الفمح يشترى منه وهو في سنبله في منه واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وان كان الربت خنف بكذا وكذا أو يسترط أنه بالخيار ولا ينقد ويكون عصرة قربا الايام خنف بكذا وكذا أو يسترط أنه بالخيار ولا ينقد ويكون عصرة قربا الايام البحيرة المشرة وما أشبها فلأرى بذلك بأسا (قال) لا في سألت مالكا عن الرجل أن عند الحصاد الى الرداع وقد استحصد قمعه فيشترى منه وهو يحصد على أن يدفع اليه ثمنه ينقد وهو يحصد في فان بدفع اليه ثمنه ينقد وهو يحصد في في حصاده

- ﴿ فِي البيع إلى الحصاد والدراس ﴿ و

﴿ قَلْتَ ﴾ ما قول مالك فيمن باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصر أو الى أوالى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير فذلك من المحتفي جائز لأن ذلك معروف(قال مالك) وانكان العطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائز ﴿ قَالَ ابنِ القَاسِمِ ﴾ ولم نسأل مالكا عن النيروز والمهرجان وفصح النصاري ولا صومًا النصاري ولا الميــلاد ولكن اذا كان وتنامعــلوما فدلك جائز لا بأسّ مه ﴿ فلت ﴾ أوأت ان اشترى رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختلف أوله في شهر كذا وكذا وآخره بعد ذلك بشهر (قال) سألت مالكا عها فعال ينظر الى حصاد البلد الذي تبايما فيــه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى آخره فيكون حلوله عند ذلك ﴿ نلتَ﴾ الحصاد في البدان مختلف بمضها قبل بمض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وأنما أراد حصاد البلد الذي فيه سابعًا ﴿ فَلْتَ ﴾ فخروج الحاج عند ذلك أجل من الآجال اذا ببابيا اليه معروف (قال) أوى اله أجل معروف وخروج الحاج عندى أبين من الحصآد (قال) ولقد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشـــترى سلمة الى رفع جرن بئر دريوق فقال مالك وما يين بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعليها زرع وحصاد (قال مالك) لا أس بذلك وهذا أجــل معروفٌ ﴿ قلتَ ﴾ فان اشترى رجــل الى الحصاد فأخلف الحصاد في ذلك البلد عامـه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجل الحصاد وعظمه واز لم يكن لهم حصاد سنمهم تلك فقد بلغ الاجل محله ﴿ ابن وهب﴾ وأخبرني ابن جربج أن عمرو بن شعيب أخـ بره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عنــدنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن بتاع ظهرا الى خروج المصدق فابتاع عبد الله البعير بالبعيرين وبالأبعرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عَلَيه وسلم إ

- ﷺ في البيع الى الحصاد والدراس ۗ عاص

﴿ قات ﴾ ما قول مالك فيمن باع الى الحساد أو الى الجمداد أو الى العصر أو الى العطاء أو الى النسيروز أو الى المهرجان أو الى فصح النصاري أو الى صوم النصاري أوالى الميلاد (قال) قال مالك من باع الى الحصاد أو الى الجداد أو الى العصير فذلك جائز لأن ذلك معروف(قال مالك) وانكان المطاء له وقت معروف فالبيع اليه جائزً ﴿ قَالَ ان القاسم ﴾ ولم نسأل مالكما عن النيروز والمهرجان وفصح النصاري ولاضوم النصَّاري ولا الميــلاد ولكن اذا كان وقتا معــاوما فذلك جائز لا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشترى رجل الى الحصاد ما أجل الحصاد والحصاد مختاف أوله في شهرً كذا وكذا وآخره بعـــد ذلك بشـــهر (قال) سألت مالــكا عنها فقال ينظر الى حَصَاد البلد الذي تبايعا فيه فينظر الى عظم ذلك وكثرته ولا ينظر الى أوله ولا الى آخره فيكون حلوله عند ذلك ﴿ نلتَ﴾ الحصاد في البلدان مختلف بعضها قبل بعض (قال) لم يرد مالك اختلاف البلدان وانما أراد حصاد المثلد الذي فيه سبايما ﴿ مَلْتُ ﴾ فخروج الحاج عند ذلك أجل من الآجال اذا تبايعا اليه معروف (قال) أرى انه أجل معروف وخروج الحاج عندى أبين من الحصاد (قال) ولقد سئل مالك وأنا عنده قاعد عن رجل اشــترى سلمة الى رفع جرن بنر دريوق فقال مالك وما يين بئر دريوق قال بئر يسمى بئر دريوق وعليها زرع وحصاد (قاليمالك) لا بأس بذلك عليه وهذا أجــل معروفٌ ﴿ قلت ﴾ فان اشترى رجــل الى الحصاد فأخلف الحصاد في ۗ ذلك البلد عامــه ذلك (قال) أرى ما أراد مالك من ذلك أنه اذا حل أجــل الحصاد وعظمة وال لم يكن لهم حصاد سنمهم تلك فقد بلغ الاجل محله ﴿ ابْ وهبِ ﴾ وأخبرني ابن جريج أن عمرو بن شعيب أخـ برد عن عبد الله بن عمرو بن الماص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجهز جيشا فقال عبد الله ليس عنــدنا ظهر فأمره النبي صلى الله عليه وسملم أن يتناع ظهرا الى خروج الصدق فابتاع عبدالله البعير بالبعيرين وبالأبعرة الى خروج المصدق بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم

و بن وهب كه عن وجال من أهل العلم أن سعيد بن المسبب وسليمان بن يسار وابن السيط وعبد الله بن أبي سلمة وابن شهاب وربيعة قالوا لا بأس بذلك (وأخبرتى) بن وهب عن ابن لهيمة عن ابن أبي جعفر عن افع أن ابن عمر كات يبتاع البيع وبشترط على صاحبه أن يعطيه إذا خرجت غلته أو الى عطائه ﴿ إبن وهب كه عن مسهة بن عني قال كن أمهات المؤمنين يشترين الي عطائهين ﴿ ابن وهب كه عن عن عبد الجبار بن عمر عن وبيعة عن ابن المسبب أنه كان يقول كل شئ مأمون لا يحد أن يخلف فلا بأس أن يشترى وساع اليه مثل الرجل يبتاع الى العطاء أو الى خروج الدرق وأشباد ذلك من الزمان ﴿ ابن وهب كه عن سليمان بن بلال عن عمرو بن عن النا المبيب والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله أنهم كانوا لا يرون بالبيع لى العطاء أباسا

حى﴿ فِي بِيعِ الحِينَانِ فِي الآجامِ والزيتِ قبلِ أن يعصر ﴾

و نات كه ماقول مالك فيمن باع حيتانا محظراً عليها في الآجام أمجـوز ذلك أم لا (قال) سأل مالكا عن الرجـل بيبع برك الحيتان فيبع صيدها من الحيتان فيره ذلك وقال لا خير فيه وقال وكيف ساع الحيتان في المـاه (قال) ولا أدى لا هالم أن ينموا أحدا الصيد منها ﴿ قات كه أرأيت ان قلت لرجل اعصر زيو لك . فقد أخذت منـك زيته كل رطل بدرهم فقمل أيلزمني البيع في قول مالك (قال) لا نكان ذلك لا يختلف وهو أمر معروف مثل القمح بشترى منه وهو في سنبله فند بس واستحصد كل قفيز بدرهم (قال) لا بأس بذلك (قال) وان كان الريت مناف اذا خرج من عصيره فلا خير في ذلك عندى الا أن يشترط ان خرج جيداً الحيام المسرة وما أشبهها فلاأرى بذلك بأسا (قال) لا يسالت مالكاعن الرجل البيرة النشرة وما أشبهها فلاأرى بذلك بأسا (قال) لا يي سألت مالكاعن الرجل بن عند الحصاد اللي تقد وهو محصده على أن عند الحصاد اللي تقدد وهو محصده على أن

ودراسه وتذرته (قال مالك) هذا أمن قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال مَ اللهِ

ُ وان كان الزيت مأموناً في معرفة ألناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف حاله أ

كما يعرف حال القمح (قال) لا أرى بالنقد فيــه بأسا اذا كان عصره قربا مشر

حصاد القدح وانكان بختاف لم أو النقد بجوز فيه الا أن ييمه اياد على أنه ان خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دن مدين

الله علم عن العام فقال لا يعجبني أن يسخن بها الماء للمجين ولا للونسو. ولو طبخ المدين عنه ما لكا هل كرد الانتفاع بعظام المدين والدول المنتفاع بعظام المدينة وقال ماك لا أرى أن تشترى عظام المدينة ولا تباع ولاأنياب الفيل ولا يتجر بها ولا يشعر بالما والمنافقة ولا يشعر بالدهن في المينة وتشط ولا يشعر بالمنافقة والمنافقة والمنافقة

ب من المنينة وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها _ چي و اشترا، الصبرة على كبل فوجدها تنقص ﷺ -﴿ فَانَ ﴾ أُواْنِتَ لُو أَنِّي اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مالة أودب فدفعت البه لمراهم وفات لربهاكاما فكالها فوجد اها تنقص عن مانة أودب هل يلزم البيم أ. لا (قل) قال مالك اذا اشتراها على أن فيها مائة أردب فوجد فيها مائة أردب الا شبنًا يديراً أزمه البيم فيا أصاب في الصيرة من عدد الارادب بحصة ذلك من الثمن (ذل) والكان الذي نقص من الصبرة الثي الكثير لم يلزمه اليم الإ أن يشاء لان الشترى يقول ليس هذا حاجتي وانما أردت طعامًا كثيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في العسبرة شيئًا قليلا أنه لم يقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمى منه أردب فهو حيرت أصابها تقص شبئاً قليلا لزمه البيع وان أصابها تنقص شيئا كثيراً لم ينزم ﴿ قلت ﴾ فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولايري هذا الشرط بفسد البيم (قال) نم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط فلد البيع ﴿ قَالَ ﴾ لم (قال) قال مالك كأنه اشترى من هذه الصبرة ما فه أردب فهو وان قال على أن فعاما له أردب شبيه بهذا ولايفسد البيع ﴿قَالَ ﴾ أرأيت زاشتري الصبرة على أزفيها مائة أودب فأعطاه غراؤه يكيل فيهآ أوأمره أن يكيلها في غرائرد وبرفعه في موضع من المواضع وغاب عنه المشـــــرى فايا أناه قال قد كلّــــها وصاعت وكانت تسمين أوتبا أوكانت تمام المالة وكذبه المشعرى فقال لم تبكل أو قال ند كات وكانت عشرة أوادب أو عشر من أودبا ذكر من ذلك شيئاً طللا (قال) أوى في قول مالك أنه لا يلزم المبتاع ماقال البائم الا أن تقوم البينة أنه قد كال مائة أردب

ولا سلمة مضمونة بعينها هر قال سحنون كه وقال أشهب بيع الربت على الكيل اذا عرف وجه الربت على الكيل اذا عرف وجه الربت ونحوء لا أوى به بأساً وأمّا بالرطل فان كان القسط يعرف كم فيه من رطل ولا يختلف فسلا بأس به وان كان يختلف فلا خدير فيه لانه لا بعرق ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجبول

• حركم في بيع الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة ﴾ --

و فلت ﴾ أوأيت الربل هل بحير مالك بيه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئاً ولا أرى بيمه بأسا ﴿ فلت ﴾ في سعمت مالكا يقول في بيم رجيع بني آدم شيئاً مثل الذي بياع بالبصرة (قال) سمّت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الربل المشتري أعدر فيه من البائم يقول في شراه وأما بيع الرجيع فلا خير فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل مات في داره ميتة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك وقال لم بكن يرى به بأسا أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدراهم ولكن انما كره دهذا لانه لم بكن يرى أن تباع جماود الميتة وأن دبنت (قال) وسألت مالكاعت بيع المدودة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) وانما المدودة التي المدال فيه شيئاً الا أنه عند مالك نجم وانما كره المدود لانها نجم في ذبل الدواب (قال) لم أسمع من أيضاً ولا أرى أما به بأسا ﴿ فلت ﴾ فيم النم والدبل وختاه البقر (قال) لا بأس بهذا أيضاً ولا أرى أما به بأسا ﴿ فلت ﴾ فيم النم واقعل من وقلت ﴾ فلنير الطام (قال) الم أسم من أن يوقد بها نحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطام (قال) انما المناه في مناه الميت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطام (قال) انما المناه في المناه في المناه في الميد الطام (قال) انما المناه في المناه في الميد المناه في المناه في المناه في الميد الطام (قال) انما المنه في الميد الطام (قال) انما المنه في المناه في الميد الطام (قال) انما المنه في الميد الطام (قال) انما المنه في الميد المناه في الميد الطام (قال) انما الميد في الميد المناه في الميد الميد المناه في الميد المناه في الميد المناه في الميد ا

المنابر عن الطعام فقال لا يعجبني أن يسخن بها الماء للمعبين ولا للوصوء ولو طبخ م جاير والعلوب لم أو بذلك بأساً هو قات كم أوأيت مال كا هل كرد الانتفاع بعظام المبنة ومل مالك لا أوى أن تشتري عظام الميتة ولا تباع ولا أياب الفيل ولا يعجر بها ولا ينها بأمشاطها ولا يدهن بمداهمها وقال مالك كيف يجمل الدهن في الميتة وبمشط المدين عمل الميتة وهي مبلولة وكرد أن يطبخ بها

ـ بي و اشترا، الصبرة على كبل فوجدها تنفص كه ٥-

﴿ وَلَتَ ﴾ أَرأَيتَ لَو أَنَّى اشتريت من رجل صبرة طمام على أنها مالة أردب فدفعت ُ آلِه الدراه وقات لرمه كلها فكالها فوجدناها تنقص عن مائة أردب هل يلزم البيع أ مرلا (قال) قال مالك اذا اشتراها على أن فها مائة أردب فوجد فيها مائة أروب الله نبَّ يديراً زمه البيم فيما أصاب في الصبرة من عدد الارادب بحصة ذلك من الثمن (ذال) والأكان الذي نقص من الصبرة الثبيُّ الكثير لم يلزمه البيع الإ أن يشاء لان المشترى بقول لبس هذا حاجتي وانما أردت طعاما كشيراً فهذا يعلم أنه اذا أصاب في العسبرة شيئاً فللا أنه لم يقصد قصدها واعا قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمى مَاهُ أُردب فهو حين أصابها تنقص شيئاً قليلا لرمه البيع وان أصابها تنقص شيئا كثيراً لم يلزمه ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت منه هذه الصبرة على أن فها مائة أردب أكان مالك يجيز هذا ولايري هذا الشرط يفسد البيم (قال) نعم كان يجيزه ولا يرى هذا الشرط بنسد البيع ﴿ قات ﴾ لم (قال) قال مالك كأنه اشترى من هذه الصبرة مائة أردب فبو وان قال على أن فعهاما له أردب شبيه بهذا ولا يفسد البيع ﴿ قالَ ﴾ أرأيت واشترى الصبرة على أنفها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها أوأمره أن يكيلها فى غرائره ويرفعه في موضع من المواضع وغاب عنه المشترى فلها أناه قال قد كلمها وضاعت وكانت تسمين أردبا أو كانت تمام المائة وكذبه المشدى فقال لم تكل أو قال قد كات وكانت عشرة أرادب أو عشر من أردبا ذكر من ذلك شيئاً قليلا (قال) أرى ف قول مالك أنه لا يلزم المبتاع ماقال البائع الا أن تقوم البينة أنه قد كال مأنة أردب ودراسه وتذربته (قال مالك) هذا أمر قرب فأرجو أن لا يكون به يأس (قال) وان كان الربت مأمونا في معرفة الناس في خروجه وعصر د بأمر قريب يعرف ساله كما يعرف حال القدح وال كان يختلف لم أر النقد بجوز فيه الا أن يبيمه اياد على أنه ان خرج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمر قريب وليس فيه دين بدين ولا سلمة مضدونة بديمها وقال حنون كه وقال أشهب سيم الربت على الكيل اذا عرف وجمه الزبت ونحوه لا أرى به بأساً وأما بالرحال فان كان القسط يعرف كم فيه من رحل ولا تختلف فلا أرى به وأن كان القسط يعرف كن فيه من رحل ولا تختلف فلا خدير قيه لانه لا يدرق في ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجوول

- 🍣 في يع الزبل والرجيع وجلود الميتة والغذرة 🌋 🗕

و فات ﴾ أرأيت الربل هل يحير مالك بيمه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا و لا أرى بيمه بأسا ﴿ فات ﴾ قبل سمعت مالكا يقول في يع رجيع بني آدم شيئًا مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشبب) في الربل الشتري أعدر فيه من البائع يقول في شراء وأما بيم الرجيع فلا تخير فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل ماتت في داوه مية فاستأجر من يطرحها بجدها فكره ذلك و وقال لم يكن يرى بأسا أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدراهم ولكن اتماكر وهذا لانه لم يكن يرى أن تباع جلود المية وان دبنت (قال) وسألت مالكاعت المندوة التي لانه لم يكن يرى أن تباع جلود المية وان دبنت (قال) وسألت مالكاعت في المنافق في زبل الدواب (قال) إلم أسمع من كره رجيع الناس ﴿ فلت ﴾ فما قول مالك في زبل الدواب (قال) لم أسمع من منافق فيه شيئًا الا أنه عند مالك في دبل الدواب (قال) لا بأس بهذا أيضًا ولا أرى أنا به بأسا ﴿ فلت ﴾ فيمرالنهم والا بل وخناه البقر (قال) لا بأس بهذا عنام الميتة أثرى انذ بو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال لا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال الا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال الا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أن يو قد بها تحت القدر فكره ذلك وقال الا خير فيه ﴿ فلت ﴾ فلنير الطمام (فقال) انما أنه يو شو المنافق عليه المنافق ع

ودراسه وتدريته (قال مالك) هذا أمر قريب فأرجو أن لا يكون به بأس (قال مَ

ير . عن الحمام فقال لا يحجني أن يسخن بها الماء للمحين ولا للوصوء ولو طبخ يَدِ وَاهَاوِهِ ۚ إِنَّ مِذَلِكَ بِأَسَاءَ ﴿ قَاتَ ﴾ أُوأَيتِ مالَـكا همل كره الانتفاع بعظام ينة رقال) مالك لا أرى أن تشتري عظام البينة ولا نباع ولاأنياب الفيل ولا نجر سما ولا تنط بأمشاطها ولا يدهن بمداهمها وقال مالك كيف بجمل الدهن في الميتة وتنسط لميته بهذه البية وهي مبلولة وكره أن يطبخ بها

ـ عِيرٍ و اشترا، الصبرة على كبل فوجدها تنفص 💸 🗝

﴿ فَتَ ﴾ أُواْتِ لُو أَنِّي اشتريت من رجل صبرة طعام على أنها مأنه أردب فدفعت ابه لمر هـ وفات لربها كماما فكالها فوجدناها تنقص عن مانة أردب هل يلزم البيع أ. لا (قال) قال مالك اذا اشتراها على أن فيها مأنه أردب فوجد فيها مائه أردب الا شبئًا بديراً أزمه البيع فيها أصاب في الصبرة من عدد الارادب بحصة ذلك من المن (قل) وان كان الذي قص من الصهرة الثي الكثير لم يلزمه البيع الا أن يشاء لان الشترى يقول ليس هذا حاجتي واتما أردت طماما كثيراً فبذا يعلم أنه اذا أصاب في العسبرة شيئًا فليلا أنه لم يقصد قصدها وانما قصد قصد الصبرة الكبيرة حين سمي مَانَةُ أُردَبِ فَهُو حَيْثِ أَصَابُهَا تَنْفَصَ شَيْئًا لَلَّلَّا لَرْمَهُ النَّبِيعُ وَانْ أَصَابُها تَنْقَصَ شَيْئًا كثيراً لم يلزمه ﴿ قلت ﴾ فإن اشتريت منه هذه الصبرة على أن فيها مائة أردب أكن مالك يجيز هذا ولا رى هذا الشرط نفسد البيع (قال) نم كان يجيزه ولا برى هذا الشرط منسد البيع ﴿ قات ﴾ لم (قال) قال مالك كأنه اشترى من هذه الصبرة مائة أردب فيو وان قال على أن فيهاما له أردب شبيه بهذا ولايفسد البيع ﴿قاتَ﴾ أرأيت ن شنري الصبرة على أن فيها مائة أردب فأعطاه غرائره يكيل فيها أوأمره أن يكيلها وصاعت وكانت تسمين أردبا أوكانت تمام المائه وكذبه المشدى فقال لم تسكل أو قال ند كات وكانت عشرة أرادب أو عشر بن أردبا ذكر من ذلك شيئاً قليلا (قال) أدى ف نول مالك أنه لا يلزم المبتاع ماقال البائع الا أن تقوم البينة أنه قد كال مأنة أردب

وان كان الزبت مأموناً في معرفة الناس في خروجه وعصره بأمر قريب يعرف الله كما يعرف حال الفمح (قال) لا أرى بالنقد فيـه بأسا اذا كان عصره قريبا مشلَّ حصاد القمح وانكان يختاف لم أر النقد يجوز فيه الا أن يبيمه اياد على أنه ان خريج على ما يعرف أخذه أو على الخيار فلا بأس به لانه أمريَّ بِب وليس فيه دين بديَّ ﴿ ولا سلمة مضمونة بمنها ﴿ قال -حنون ﴾ وقال أشهب بيع الزيت على الكيل إذا عرف وجه الربت ونحو. لا أرى به أساً وأما بالرطل فان كان القسط يعرف كم 🎇 فيه من رطل ولا نختلف فسلا بأس به وان كان نختلف فلا خــير فيه لانه لا مدرّى 🚅 ما اشترى لان الكيل فيه معروف والوزن فيه مجهول

· 🏎 ﴿ فِي سِم الزبل والرجيع وجلود الميتة والعذرة ﴿ ص

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت الزبل هل بجـ مز مالك بيعه (قال) ما سمعت من مالك فيه شيئًا ولا أرى بيمه بأسا ﴿ قات ﴾ فهل سمت مالـكما يقول في بيم رجيع بني آدم شيئاً مثل الذي يباع بالبصرة (قال) سمعت مالكا يكرهه (وقال أشهب) في الزبل المشتري أعدر فيه من البائع يقول في شراهِ وأما بيع الرجيع فلا خير فيه ﴿ وقال ابن القاسم ﴾ وسئل مالك عن رجل ماتت في داره مينة فاستأجر من يطرحها بجلدها فكره ذلك وقال لم يكن يرى به بأسا أن يستأجر من يطرحها بالدنانير والدراهم ولكن انما كردهذا لانه لم يكن برى أن تباع جـ احتالية وأن دبنت (قال) وسألت مالكا عن بيع المذرة التي يزبلون بها الزرع (فقال) لا يعجبني ذلك وكرهه (قال) وانما المذرة التي المجا كره رجيم الناس ﴿ فَلْتَ ﴾ فحـا قول مالك في زبل الدواب (قال) لم أســـمع من مالك فيه شيئاً الا أنه عند مالك نجس وانماكره الدذرة لانها نجس فكذلك الزبل أيضاً ولا أرَى أنا به بأساً ﴿ قات ﴾ فبعرالنهم والابل وختاء البقر (قال) لابأس بهذا عند مالكوقد رأيت مالكما يشترى له بعر الابل ولقدسثل مالكءن عظام الميتة أترى أن يوقد بها تحت القدرفكردذلك وقال لا خير فيه ﴿ فَلَتَ ﴾ فلنير الطمأم (فقال) انما رقال مالك) هـ فما لا يصلح ﴿ قال سحنون ﴾ وقـ دكان أجاز أن مجمع الرجلان السمنين فيبيمالهماجيما ﴿ وقال أشهب ﴾ هو جائز اذا جمع السلمتين وبأعاهما بمـاً له دعار ان ذلك جائزوهو قول سحنون أنه جائز

حيرٍ فى البيع على الحميل بعينه والبيع على الرهن بعينه وبغير عينه ∑دٍ⊸ ﴿ وما نخاف فيه الخلابة ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ بِعَنَّهُ بِعَا أَوِ أَقْرَضَتُهُ فَسَرْضًا عَلَى أَنْ يُعْطِينِي فَـلَانًا حميلًا بمينه أبجوز ذلك (قال) أرى ذلك جائزاً ان رضى فلان فان أبى فلان فلا بيع بينهما ولا قرض الا أن يشاء البائم ان يمضي البيع فحميل غميره ان طاع بذلك أو بغير حميل فيجوز ذلك (قال) وهمـ ذا اذا كان الحميـ ل الذي اشترطَ في البيع قرب النيبـة أو محضرتهما ولم بتباعد ذلك ﴿ قلت ﴾ كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لان النكاح لا خيار فيه والبيم فيه الخيار ﴿ قَالَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا واكن مالكا قال في الرجــل يتزوج المرأة على أنه ان لم يأت بالمهر الى أجل يسميه فلانكاح بينهما (قال مالك) لبس هذا بُكاح ولا نكاح بينهما ﴿ قلت ﴾ لمالك فالرجل يبيع السلمة على أنه ان لم يأت بالثمن الى أجــل كـذا وكـذا فلا بع بينهما (قال) شرطهما باطل والبيع لهما لازم فهذا ممــا ُ بدلك على الفرر في مسئلتك ﴿ قلت ﴾ كيف هذا في الخلع (قال) ان لم يرض فلان الكنالة فهي زوجته ﴿ قلت ﴾ والدم الممد كذلك يكون على حقه في النصاص ان لم يرض فلان بالكفالة (قال) نيم كذلك قال مالك في الدم الممدعلي أن يعطيه مالا فان أعطاه مالا والا ضرب عنقه ﴿ قلتَ﴾ أرأيت لو بدت سلمة علىأن يعطيني حميلاً رجلا سماد له والرجل غائب (قال) ان كانت غبيته قرسة فالبيم جائز ان رضي فلان أن يُحمل بالثمن (قالَ) وان كانت غببته بميدة فلا خير في ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فان أبي ^{وازن} أن يتحمل بالثمن (قال) فالبائع بالخيار ان شاء أمضى البيع ولا حميسل له بحقه وان شاء أبطل البيع وأخذ سلمته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان بمت عبداً لي من رجل على

أو كالها فوجد فيها أقل من المائة بدى يسبر فهذا بازم المشترى ﴿ قات ﴾ و إلا بازم المشترى اذا قامت بينة أنه قد كالها فا يجد فيها الاشيئاً يسيراً لم لا يازم المشترى ذلك اليسير (قال) لانه لا يزمه ذلك البيع الأأن يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعالم الا شي يسير ﴿ قات ﴾ فهل يسئل ضاع هل قبل ذلك الذي البسير قال قد قبله الم وأو مته محصته من الحمن (قال) هو يدفع عن يفسه الفيان و لاأره برضي أن يقبله الان الم مدما الفي فول المياز أن كالها والمشترى حاضر فأصاب فيها شيئاً يسيراً أيكون الخياز في المسترى في أن يأخذ ما وجدفيها بحصته من الثمن وان شاء ترك في قول مالك (قال) الم الم المائة الاردب الا شيئاً يسيراً أزمهما جيماً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في قول مالك (قال) نعم فول مالك (قال) نعم

- ﴿ فِي الرَّجَانِ بِجِمِعَانَ سَلِعَتِينَ لَمَّا فِينِيعَالَهُمَا صَفْقَةً وَاحْدَةً ﴾ و-

وقات المراب ان جمع رجلان ثو بين لهما فباعاهما صفقه واحدة من رجل أبجوزهذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك السابعة ولا يعجبني همذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك السابعة ولا يعجبني همذا البيع عالا يعلم ماهو والمبتاع أيضاً لا يدرى لمن يتبع كل واحد منهما لو استحقت وإحدة منهما الا يعلم ماهو والمبتاع أيضاً لا يدرى لمن يتبع كل واحد منهما لو استحقت وإحدة منهما الا بعد القيمة فو قلت ﴾ وكذلك لو استاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان يخدمني سنة صفقة واحدة تمانة درهم (قال) هذا مشل ماقبله من مسائلك وهوكا في أد يت أدايت الا باعوا هذه الاشياء التي سألتك عنها صفقة واحدة على أن يعمل معلاء عن بعض أبجوز أم لا (قال) لا أداء جائزاً وان تحمل بعضهم عن بعضهم عن بعض لا في أدى المشترى كأنه انما اشترى سلمة هذا على أن يحمل بهذا وعلى من المائح سلمة هذا على أن يحمل بهذا وعلى من المائح سلمة على أن يحمل بهذا وعلى من المائح والذلك قال في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له ما الشرى من هذا المعدم فلا يصلح وكذلك قال في مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عا اشترى من هذا المعدم فلا يصلح وكذلك قال في مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم كل مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم كل مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم كل مالك في الذي يشترى من الرجل سلمة على أن يحمل له عالم كل مثل المرك في المناف في الذي يشترك من الرجل سلمة على أن يحمل بهذا على من الرجل المناف في المناف

أوكالها فوجد فيها أقل من المائة بشئ بسير فهذايلزم المشترى ﴿ قَاتَ ﴾ ولم لايلزم المشترى اذا قامت بينة أنه قد كالها فإيجد فيها الاشيئاً يسيراً لم لا يلزم المشتري ذلك اليسير (قال) لانه لا يزمه ذلك البيم الاأن يشاء اذا لم يكن في الصبرة من الطعام الا شيُّ يسير ﴿ قَالَتَ ﴾ فهل يسنُّي المبتاع هل قبــل ذلك الذي اليسير فان قال قد قبلته أثرمته محصته من النمن (قال) هو يدفع عن نفسه الضان ولاأرد برضي أزيقبله الان بمدماتك وقلت ﴾ فان كالها والمشتري حاضر فأصاب فيهاشيناً يسيراً أيكون الخيار للمشترى فيأن يأخذ ماوجدفيها بحصته منالثمن وان شا. ترك في قول مالك (قال) نم ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا خيار في ذلك للبائع قال نم ﴿ قَلْتَ ﴾ واذا كان في الصبرة أكثر ﴿ من المانة الاردب الا شيئًا يسيراً لزمهما جيماً ولم يكن لواحد منهما في ذلك خيار في عليه قول ٔ مالك (قال) نىم

- المجان بجمعان سلمتين لهم فيبيمانهما صفقة واحدة كه∞

﴿قَلُّ ﴾ أرأيت ان جم رجلان وين لهما فباعاهما صفقة واحدة من رجل أيجوزهذا البيع في قول مالك (قال) لا أحفظه من قول مالك الساعة ولا يعجبني هــذا البيع لانى أراهما جميماً لا يعلم كل واحد منهما نما باع به سلَّمته فسكل واحد منهما باعسلمته بما لا يعلم ماهو والمبتاع أيضاً لا يدرى لمن يتبع كل واحد منهما لو استحقت واحدة منهما الأبعد القيمة ﴿ قلت ﴾ وكذلك لو آستاجرت داراً سنة أسكنها وعبد فلان عليهما يخدمني سنة صفقة واحدة بالله درهم (قال) هذا مشل ماقبله من مسائلك وهوكما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باعوا هـذه الاشياء التي سألنك عنها صفقة واحدة على أن بمضهم حملاء عن بعض أبجوز أم لا (قال) لا أراه جائزاً وان تحمل بمضهم أ عن بعض لاني أرى المشترى كأمه انما اشترى سلمة هذا على أن يحمل بهذا وعلى ان يشترى سلمة هذا على أن يحمل بهـ ذا يحمل مليؤهم بمدمهم فكأنه اعا اشترى من المليء سلمته على أن يحمل له مما اشترى من هذا الممدم فلا يصلح وكذلك قال

أَوْلَ مَالُك) هـذا لا يصلح ﴿ قال سحنون ﴾ وقد كان أجاز أن مجمع الرجلان السنتين فيبيمامهماجيما ﴿ وقال أشهب ﴾ هو جائز إذا جمع السلمتين وبأعاهما بمـاثة ديار ان ذلك جائزوهو قول سحنون آنه جائز

حَيْرٌ فِي البيعِ على الحميل إمينه والبيعِ على الرهن بمينه وبغير عينه ﷺ ﴿ وما نخاف فيه الخلابة ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ بِمَنْهُ بِيمَا أُو أَفْرَضَتْهُ فَـرَضَا عَلَى أَنْ يُعَطِّنِينَ فَـلانَا حميلًا بَعِينَهُ أيجوز ذلك (قال) أرى ذلك جا نراً أن رضى فلان فان أبي فلان فلا بيع بينهما ولا ورَ مَنَ الْا أَنْ يِشَاءُ البَّائِمُ انْ يَمْنِي البيعِ فَحْمِيلُ غَيْرُهُ انْ طَاعِ بِذَلْكَ أُو بِنبير حميل فبجوز ذلك (قال) وهــذا اذا كان الحميــل الذي اشترط في البيع قرب النيبــة أو بمضربها ولم يتباعد ذلك ﴿ قلت ﴾ كيف النكاح في هذا (قال) لا أعرف النكاح في هذا ولا أرى النكاح في هذا عندي جائزاً لأن النكاح لا خيار فيه واليم فيه اللَّمار ﴿ قَالَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا واكن مالكًا قال في الرجــل يُعزوج المرأة على أنه ان لم يأت بالمهر الى أجل يسميه فلانكاح بينهما (قال مالك) ليس هذا شكاح ولا نكاح بينهما ﴿ قلت ﴾ لمالك فالرجل يبيع السلمة على أنه ان لم يأت بالثمن الى أجمل كذا وكذا فلا بع بينهما (قال) شرطهما باطل والبيع لمها لازم فهذا مما مدلك على النرر في مسئلتك ﴿ قات ﴾ كيف هذا في الخلم (قال) الله يرض فلان بالكنالة فهي زوجته ﴿ قلت ﴾ والدم الممد كذلك يكون على حقه في الفصاص ان لم برض فلاذ بالكفالة (قال) نع كذلك قال مالك في الدم الممدعلي أن يعطيه مالا فان أعظاه مالا والا ضرب عنقه ﴿ قاتَ﴾ أرأيت لو بمت سلمة علىأن يعطيني حميلا رجلا سهاد له والرجل عائب (قال) ان كانت غبيته قريبة فالبيع جائز ان رضي فلان أن يحمل بالثمن (قال) وأن كانت غبته يميدة فلا خير في ذلك ﴿ قات ﴾ قان أبي ولان أن يحمل بالنمن (قال) فالبائع بالخيار ان شا. أمضى البيع ولا حميل له بحقه وان شا، أبطل البيع وأخذ سلمته ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان بمت عبداً لي من رجل على

هذا البيم جائز وعليه أن يعطيه ثقبة من حقه رهنا لانه من اشتتري على أن يعطى وها فالما ترمن في ذلك اللغة ولم تنح الدن على في من الرهن فيف عاجه السيم فالسيم باز ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت لو أنى بعت من رجل سلعة على أن يرهنني عبده فلانا فالا بايعته أبي أن يدفع الى العبد (قال) بجسبر على أن يدفع اليك العبد ﴿ قال مَهُ وَلا تُراهُ مَن رَمَنَ الذِّي لَمْ يَقْبُضُ (قال) لا وتجبر على أن يَدفع اليك العبد ﴿قَلْتَ﴾ وهذا قول إ ماك (قال) هذا رأيي ﴿ قات ﴾ وكذلك هذا في الكفالة اذا تكفلت به على أن بعطني عبده رهنا قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان أبي أن يعطني عبده رهنا جبرته عليه قال نم و فات كه وكذلك أن كان شرط عليـه أن بعطيه حميــلا محقه ولم يسمه فالبيم بـ أنر ونجبر على أن يمطيه حميلاً ثقة قال نعم ﴿قاتَ﴾ ولا عذر لهولا يفسخ (قال) لم وهذ من ارهن ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ابن شـــاب أنه قال لا أس بالبيع بالنسانة ويرتهن مع ذلك وذلك أن رسول الله صلى الله عليهوسلم طرقه منان له فأتى بهودما فرهنه درعه وقال حتى يأتينا شي ﴿ ابن وهب ﴾ وأخبرني حنس بن مبسرة عن زيد بن أسلم أن رجلا جاء الى رسول الله صلى الله عليه و-لم يتناف الله فأغلظ فقال له رجل من القوم ألا أراك تقول لرسول الله ما تقول قال دعه فَهُ طَالِ حَقَّ ثُمُ قَالَ للرجـل الطاتى الى فلان فليهمنا طعاما الى أن يأتينا شئ فأتى البودي فقال لا أسم الا بالرهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسمام اذهب اليه مدري أما والله اني لأمين في المها، وأمين في الارض

- ﷺ لدرية زالملابة ڰ⊸

وفات ﴾ أرأيت ان اشتريت ثيابا فرقتها أكثر من شرائى ثم بسها من الناس برقومها ومُ أقل قامت على بذلك أيجوز هـذا البيع أم لا (قال) سألت ماايحا عن هـذا غير مرة وسمعته سئل عنـه غير مرة فكرهه كراهية شـديدة وخاف فى ذلك الدرية الى الخلابة والى مالا يجوز

أن يرهمني من حق عبداً له غائبا عنا (قال) البيع جائز وانمــاهو بمنزلة ما لو اشتري سلمة غالبة بسامة حاضرة وتوفف الحاضرة فان وجدت الغائبة بممال اكانت تعرف جاز البيم ينهما وكذلك الرهن ﴿ قلت ﴾ فان قال المشترى حـين تلف العبد الذي ساه رهنا أنا أعطيك مكان العبد رهنا وثيقة من حقك ولا تنفض البيم أيكون له ذلك (قال ان القاسم) لا ينظر الى قول المشترى ها هنا واعا ذلك الى البائم ان شا. قبل وان شاء نقض البيع لانه لو أن رجلا باع رجلا سامته على أن يرهـ، عبداً بعينه ففعل ذلك فلما رهنه الَّد قال صاحب العبد أنا أحتاج الى عبدى وأخاف عليه الفوت وهذه دار أرهنك اياها نقة من حقك والدار خير من العبدلم يكن ذلك له الا أن وضى المسرتهن كـذلك قال لى مالك فكـذلك مسئلتك انمــا باع على رهن بعيبــه | فليس له أن يصرفه الى غيره ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو اشتريت سلمة من رجــل على أن أوهنه عبدآكى ففمات فدفعت اليـه العبد الرهن وأخذت السلمة فمـات العبد عنده إ أبطل هــذا البيم أم لا (قال) لا يبطل البيع ويكون جائزاً ولا يكوز له أن يرجم ا عليك برهن آخر و يكون حقه عليك الى أجله ان كان لذلك أجل أو حالا اذا لم تَكُونُوا سَمِيمَ أُجِلًا ﴿ اللَّهِ ﴾ فالذي اشْرَى على أن يرهنه عبده فبلك البيد قبل أنَّ يصل اليه لم أيطلت البيع بينهما ان أواد ذلك البائع ولم تجمل البيع جائزاً منزلة الذي قبض الرهن فمات عنده (قال) لان هذا انما باعه على أن يوصل اليه الرهن فهو لما لم يصل اليه لم الم المنترى يصل اليه لم يكن رهنا فهو يحذير (قال) ومما بين ذلك أنه لو فلس الرجــل المشترى صاحب العبـد الذي سماه رهنا والعبد غائب لم يقبضــه المرتهن لم يكن البائع الذي اشترطه رهنا أحق به وكان أسوة النرما، لانه رهن غير مقبوض وانسا باعه على أن يوصله اليه ولانه لم يقع في الرهن ولا في البيع موضع خطر فلذلك أجازه ولا يشبه المئلة الاخرى لان الرهن في مسئلتك الإخرى قد وصل الى صاحبه وتم البيع ثم ا هلك الرهن بمد تمام البيع فهمذا فرق ما بنهما ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت سامة إلى أجل على أن أعطيه بالنمن رهنا ولم أسم له الرهن أمجوز هــذا البيم أم لا (قال) ؎ڮێ اريض بيبع من بعض ورثته في مرضه ڮڿ⊸

م فات م أرأت ال بعت عبدالى في مرضى من الحى ولم أحابه أمجوز أم لا (قال) من فات م أرأت ال بعد والماة هرفات م وهذا قول مالك (قال) هذا رأبي ﴿ قال ﴾ وفال مالك (قال) هذا رأبي ﴿ قال ﴾ وفال مالك (قال) الآخر لا أسعه بما وفال مالك (قال) لا أسعه بما يسوى من النمن أري أن يزاد عليه كما يزاد في الاجنبي الى ثاث تمنه (قال) لا وليس موكل جنبي فقد أجاز مالك أن يشترى منه بالثمن بعد الموت فني المرض جائز

ح ﴿ فِي بِيعِ الاب على ابنته البكر ﴾

والاشتراء والبيع في ذلك سواء

ونت به أرأت الجاربة اذا حادث أيجوز صنيع أبيها في مالها بيمه وشراؤه (قال) لم هو جائزعند مالك لان مالكما قال حوز أبيها لها حوز ولايجوز لهاقضا، في مالها حتى تدخل بات زوجها وتعرف من حالها

> حيرٌ في اشتراء الامة لها الولد الصغير حرُّ برضعه ك≫− ﴿ واشتراط رضاعته أو على أنها حامل ﴾

(قال) وقال مالك من باع أمة لهاولد حر واشترط أن عليهم رضاعه سنة ونفقته سنة ففقته سنة ففقته سنة ففقته سنة ففقك جاز اذا كان ان مات الصبي أرضعوا له آخر (قال) أرايت ان اشتريت شاة عي أنها حامل أبجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) قال مالك لا خير في هذا البيع أنها علم البيع (قال) لا نه كانه أخذ لجنينها ثمنا حين باعها منه واشترط أنها حامل والله أعلم

﴿ ثَمَ كَنَابِ وَالبَّيْوَعُ الفَّاسِدَةُ مِنَ المُدُونَةُ الكَّبِّرِى وَبِهِ يَتِمُ الجَّزِءُ النَّاسِعِ ﴾

﴿ وَلِيهَ كَتَابَ بِيعِ الْخِيارِ وَهُواْ وَلَ الْجَزِّ الْعَاشِرِ ﴾

حﷺ ما جاء فيمن باع سلمة فان لم يأت بالنقد فلا بيع بينهما ڮڿ.

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان الشقريت عبداً على أنى ان لم أقدد الى ثلاثة أمام فلاسم والم (قال) مالك لا يعجبني أن يعـقد البيع على هـذا ﴿ قات ﴾ لم كرهه مالك (قال عَمَا لموضم الغرر و 9 اطرة في ذلك كانه زاده في الثمن على أن نقده الى ذلك الاجل في له والا فلا ثنى له وهذا من الغرر والخاطرة ﴿ قَلْتَ ﴾ ويكون هذا من البيعالفائِ ويكوز سبيله سبيل البيع الفاــــد فى الفوت وغـير الفوت (قال) مالك لا يكوَّق ا سبيله سبيل البيع الفاســـد ولكن يبطل الشرط وبجوز البيع فيا بينهما ويعرم التمن الذي اشــترى به (قال) فقلت لمــالك فلوكان عبدا أو دابة فلم يقبضها المبتــاع حَتَى هِلَكَتْ فِي بِدَ الْبَائِمُ قِبِلِ أَنْ يَأْتِي الآجِلِ الذي شرطُ ﴿ قَالَ ﴾ أواها من الباتْم ولا ﴿ يشبه هذا الذي اشترى غلى وجــه النقد على أن بذهب يأبيه بالنمن وبحبس البائم السلمة حتى يأتيه المبتاع بالثمن • هلاك هذه السلمة اذا كان انما حبسها البائع على أن يأتيه المبتاع بالثمن أراها من المبتاع وهذه السلمة الاثخرى التي اشتراهاالي أجل فانكم يأنه بالثمن فلا بيع بينهـما قال مالك أراها من البائع ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك أتجيز هَذَا ﴿ البيم (قال) أكرهه ولكن ان نزل رايت المصيبه من البابع حي --- ، السنة السنة الشرط باطلا والبيع لازما اذا وقع البيع ﴿ قَلْتَ ﴾ فأصل قول مالك في هذه المسئة الشرط باطلا والبيع لازما اذا وقع هذا ال لم يتقد الى أجل كذا وكذا ولا يع بينهما اذا وقع المنابع (قال) أنم ﴿ قَلْتَ ﴾ وفرق مالك بين هذا وبين البيع الصحيح (قال) نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ وجعل البيع الصحيح المصيبة بعد عقدة البيع من المشتري (قال) نعم ﴿ قَالَ ﴾ ما قول مالك فيمن باع سلمة من رجل على أنه ان لم ينقده الى يوم أو يومين أو الى عشرة أيام فلا بيع بينهما (قال) قال مالك أكره هذا البيع أن يعقداه على هذا الشرط فان عقدا البيع

على هذا الشرط بطال الشرط وجاز البيع بينهما

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبيُّ الامنُّ وعلى آله وصحبه و-لم ﴾

۔ ﴿ كتاب بيع الخيار ﴾ ⊸

۔ چر بع الخيار کھ⊸

و المت كه لمبد الرحن بن القاسم صف لى سع الخيار فى الو الله (قل) قال الله بعد الخيار أن يقول الرجل أسعم لى هذا النوب أوهذه الدار أوهذه الجارة أوهذه الدارة وأنا عليك فيها بالخيار هذا اليوم أوهذه الجمة أو هذا اليخير (قل) قال الله أما الثوب فلا بأس به أن يكون فيه اليوم واليو بين وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار الى ذلك ينظر الم خبرها وهيئنها وعملها والدارة تركب وما أشبه ذلك فلا بأس فيها بالخيار الى ذلك ينظر الى خبرها وهيئنها وعملها والدارة تركب ينظر الى سيرها (قل) لا بأس بذلك وان المسترطأ أن يسير عليها البريد أو نحو ذلك ينظر الى سيرها (قل) لا بأس بذلك الما يتاعد والدار أكثر من ذلك قليلا الشهر وما أشبهه والاشياء وجود من هذه الوجود تشترى اليهاليمرفها الناس وجه ما تحتبر فيه ويستشار فيها فما كان مما يشترى الناس حاجتهم فى الاختيار بحال ما وسفت لك فيه ويستشار فيها فما كان مما يشترى الناس حاجتهم فى الاختيار بحال ما وسفت لك فلا بأس بالخيار فى ذلك وما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لانه غرر لا يدرى ما تصير اليه السلمة الى ذلك الاجل ولا يدرى صاحبها كيف ترجع اليه (قال) وقال ما مالك والنقد فى ذلك فها بعد من الاجل وما قرب لا يحل يشرط وان كانت داراً مالك والنقد فى ذلك فيا بعد من الاجل وما قرب لا يحل يشرط وان كانت داراً مال بأس بالنقد فى ذلك فيا بعد من الاجل وما قرب لا يحل يشرط وان كانت داراً في المن بأس بالنقد في الإنها اذا كان بيع الخيار على غير النقد ان كان الخيار للبائع أو

المشترى (قبل) لاشهب ولا ترى بأساً أن يشترط استخدام العبد وركوب الدامة ولبس الشوب (قال) أما أن يشترط لبس الشوب فات ذلك لا يصلح وأما ركوب الدانة وأسـتخدام العبد فأن ذلك لا بأس به مالم يكن ركوبه الدابة ســفراً خاف عليها في مثله تغير شي من حالما فأما البرمد والبرمدان فلا بأس موما أشبههما وفرق ما ين العبد والثوب والدامة أفه كل مختبر الثوب باللبس ومختبر العبد بالاستخدام فمرف بذلك عمله ونفاذه ونشاطه من ضعفه وبلادته وكسله فلذلك اختلفا وإنما كرهت بيم الخيار الى الاجل البعيد لما فيه من النرر والمقامرة أنه سلم له من الثمن مالم يكن ليبانمه لولا الخيار الذي فيه على أن يكوز ضامناً لذلك الى الاجل الذي ضر با فيه فزاده زيادة بضمان السلمة الى ذلك الاجل ان سامت اليه أخذ السلمة بأقل من الثمن الذي يشتري مه الى ذلك الاجل بنير ضان أو أكثر لما اشترط عليه من ضمانها اليه وهمو فى ذلك نتفع بها الىذلك الاجل بنيراختبار وقديختبر فيادون ذلك من الاجل ﴿ قَالَ سَعَنُونَ ﴾ وقد كره مالكُ أن يشترى السلمة بعينها إلى أجل بعيد بنير اشتراط نقد (قال) قال مالك لما فيه من الحطر والفار أنه زاده في نمنها على أن يضمنها الى الاجــل وضامها خطر وقار ﴿ قَلْتَ ﴾ لابن القاسم والحيار أن اشترطه البائع فهو جائز مثل مالو اشترطه المبتاع في قول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ لابن القاسم أرأيت لو أن رجـ لا اشترى بطيخا أو قناء أو فاكبة رطبة نماحا أو خوخا أو رماناً ! على أنه بالميَّرُ في ذلك يوما أو يومين أيكون له الحيار الذي شرط له في ذلك (قال) لَمُ أَسمَعُ مِن مَالِكُ فِي هَذَا شَيْئًا وَأَرَى أَنْ يَنظِّر فِي هَذَا الى مَا يُصْنَعُ النَّاسِ فان كانوا يستشيرون فىذلك وبرون هذه الاشياء غيرهم ويحتاجون فيه الى رأى غيرهم رأيت لهم من الخيار قدر حاجة الناش الى ذلك على ما وصفت لك من الخيار فى غيرها من الاشياء بما لا يقع فيه تغيير ولا فساد وتفسير ذلك أن لا يغيب المشترى على شئ من ذلك لانه لا يعرف بدينه اذا غبت عليه ﴿ قَالَ أَسْبِ ﴾ ومن الكراهية فيه اذا غبت عليه أنه يصلير مرة سعا ان اختار اجازته ومرة بصدير سلفا ان رده ولم يختر

هذا البيم أقرمون مقاءـ في هذا الخيار أم لا (قال) لم أسمع من مالك فيه شــيكًا. ولكن ينظر السلطان في ذلك فان كان خيراً له أمضاه والا رده الا أن يكون في ورته من يرضى السلطان في ذلك فيستخان منهم من ينظر له أو يستخلف من غير الورثة من ينظر له لان مالكا قال في المفقود لا بحرك ماله حتى يأتى عليه من الزمان ما يعلم أنه لايميش الى ذلك الاجل واتما يورث يوم تنقيج فيه حيانه عند الناس ولا برثه أحد بمن كان برثه يوم فقد اذا لم يكن وارثه اليوم حياحين انقطت حياته ولا بدد أربع سنين الاأن يطر أنه قد هلك في شئ من ذلك في الاربع سنين أو بعدها فيرثه من ورثته من كان حيا ذلك إليوم نمن يرثه • وينفق على أهله في الاربع سنين من ماله قدر ما يرى الساطان فصار السلطان هاهنا باطراً للمفقود في ماله فَكَدَلْكُ الذي يجن السلطانُ خطر في ماله وخفق منسه على عياله بقسدر حاجتهم إلى النفقة فكذلك هــذا اذا جن وله الخيار فالسلطان يقوم مقامــه في خياره الذي كان له فان رأى خيراً أخَذه وان رأى غيير ذلك ركه الا أن مالكا قال لي في الجنون يتلوم له السلطان وينفق على امرأته في هذا النلوم فان برئ والا فرق بينهما ﴿قَالَ ﴾ وبلغني عن مالك عمن أنق به أنه قال يضرب السلطان للمجنون أحسل سنة ولم أسمعه منسه والذي سمعت أنا من مالك أن السلطان يتلوم له (قال) وقال مالك والمجدوم أيضاً البين جدامه يفرق بينه وبين اصرأته قال مالك وهو الشأن (قال مالك) وقد استعدت فيه امرأة فقضي به بنادنا ﴿ قَالَ مُعْمَى المُغَنَّى عَنْ مَالِكُ فِي الْأَبْرِصِ أَنَّهُ لَا يَفْرَقَ بَيْنَهُ وبين امرأته وقد ذكره على بن زياد وابن وهب عن مالك في الابرص مشل ما بلغ ابن القاسم ﴿ قلت ﴾ أوأيت الخيار أبورث في قول مالك قال نسم ﴿ قلت ﴾ أوأيت الخيار لم جعل مالك ورثسه يقومون مقامه وجعل الخيار يورث وانما الخيار مشيئة كانت للميت أن شاء أمضى البيع وأن شاء ردّ فأذا مات قال مالك فورثـــه مكانه فورثهـم مشيئة كابت لاميت (قال) لانه حـق كان للميت فورثته بمنزلته في ذلك ﴿ قَالَ ﴾ والله سأَلنَّا مالكا عن الرجــل يكون له على الرجــل الدِّين فيحلفه بالطلاق

أجازة البيع لانه تما لا يعرف بعينه فسيرد مثله وقسدكان أنتفع به وكخذلك كل ما لا يعرف بدينه مكن القطن والكنان والحناء والعصفر والقمح والزيت والعسل والسمن لانه اتما باعه هذا وما أشبهه على أنه عليه بالثن الذي باعه به أن شاء وان شاء كان عنددسلفا فيصير سلفا جر منفمة وليسهذا ءثل العروض ولا الحيوان ألا ترى أنك لو بمت من رجل عبدين أو ثويين ثمن الى أجــل فلما حل الاجل أخذت منه بذلك أحــد عبديك أو أحد ثوبيك وثمنَ الآخر لم يكن بذلك بأس ولم يكن فيه بيع و-لمنت لانه رد اليك أحد عبديك بعينه أو أحد ثوبيك ولم يكن سلفا انتفع به ورد مثله ولو أنه اشترط عليه في امتياعه منـك النوبين أو العبدين يوم ابتاعهما منك أنه يرد عليك أحدهما على حاله التي يكون عليها يوم الرد من اخــلاق النوبونقص العبد بنصف النمن ويعطيك تصف الثمن لم يكن بدلك بأس لالك انسا بمت أحدهما وأخرت الآخر الى ذلك من الاجل وذلك لا بأس به لان كل ما يعرف بعينه وينتفع به منه بنير اللافه تجوز اجارته والك لو بعت من رجل فاكمة ثمن الجهاجل ثم أردت أن تأخذ قبل محمل الاجل أو بعده بعض الثمن وبعض ما بعنه مماً وصفيت لك لم يصلح ذلك لانه بيع وسلف والك لاتعرف ما برد اليك بمينه أنه لك وانه لو اشترط عليك في المباعــه ذلك منك أنه اذا حــل الاجل أعطاك نصف الثمن ورد عليك نصف ما اشترى منك لم يصلح ذلك وكان بيما وسلفا لانه بما لا تجوز فيه الاجارة ولاتجوز اجارة الاطممة ولا الادام ولا كل ما لامتضم به الا باتلافه اما بأكله واما بسلفه واما يشربه وكل ما لا يُعمرف بعينه فذلك فيه لا يصلح وان كانت فيه منفعة لنير أكله وشربه لانه يعود بيما وسلفا أعطاك تمن ما بعته ورد عليـك مكان ما أسلفته غـيره فهذا وجه هذا وكل ما أشبه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أوأيت ان اشتريت سلمة على أني فيها بالخيار أو على أن البائع فيها بالخيار ثلاثا أليس من مات منا فورته مكانه في الخيار يقومــون مقامــه ويكون لهم ماكان للميت في قول مالك (قال) قال مالك لورثه من الحيار ماكان للميت ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان جن جنونا مطبقاً وله الحيار في

وقلة عجلته ﴿ قات ﴾ لأشهب أفرأيت ان جعلت ورثته يقومون مقامه في الخيار ان اختلفوا فقال بمضهم جبز البيع وقال بمضهم بل أنقضه (فقال) لى إما أجازوا كلمهم واما تقضوا كلهم لان الميت الذي صار الامر اليهم بسببه لم يكن بجسوزله أن يختار الجازة بمض ويرد فكذلك هم واستحسن أن لمن أجاز منهم أن يأخذ مصابة من لم يحزمنهم أن شا، الا أن يجوز له الباقي اذا أبي أخـــذ مصابة من لم يحز من أنَّم أو من المشترى أن يأخذ مصاته فلا يكونله عليه الا ذلك وأما النظر غير الاستحسان فليس فيه الا أن يأخذواجميما أو يردوا جميعا * وكذلك لو باع رجل من رجل سلمة ثم مات المشــتري وترك ورثة فظهروا من تلك الســلمة على عيب ترد منه فليس جميع ذلك فيكون ذلك لدفان أبي فأراد البائع أن يقبل مصابة الذين أرادوا أن يردوا فكون ذلك له (قال) أشهب وكذلك من باع سلمة من رجلين فوجدا بها عيبا ترد منه فأراد أحدهما ردها وأبي الآخر فايس ذلك لهما على البائع ولكن يردان جميما أو عسكان جميما ولا بدللذي أراد أن يمسك من أن يرد مع صاحبه أو يأخذ السلمة كلها بالثمن ﴿ أَشْهُبِ ﴾ وقد قال لى مالكُ القول قول الآخر وكذلك الورثة في الخيار يردون جميعا أو يمسكون جميعا ولا بدللذين أرادوا أن يتمسكوا من أن يردوا مع أصحابهم أو يأخذوا السلمة كلمها بالثمن ﴿ قلت ﴾ فان كان الورثة كلهم صفاراً (قال) فالوصى وليّ النظر لهم على الاجتهاد بـلا محاباة في هيع و ﴿ جازة فان لم يكن وصيّ فالسلطان يلي النظر لهم أو يجمل ناظرا لهم على ما وصفت لك في الوصى ينظر الاجتهاد بلا محاباة ﴿ قلت ﴾ لأشهب فان كان وصي ومعه من الورثة من لا وصية للوصى عليــه لامه يلي نفســه (قال) فهما في ذلك بمنزلة ما وصفت لك في الورثة اذا كانوا كبارا مالكين لانهسهم ﴿ فاتَ ﴾ لاشهب أفرأيت الورثة ان كانوا صفاراً كابه ولهم وصيان (فقال) ما اجتمعا عليه من رد أو اجازة بوجــه الاجتهاد وبفير *كاباة فهو جائز وان اختلفا نظر في ذلك السلطان واستشار فمن صوب له رأيه منهما*

ليقضينه حقه الى أجل مسمى الا أن يشاءصاحب الحق أن يؤخره فيموت صاحب المق قبل أن يحل الاجل أللورثة أن يؤخروه كما كان اصاحبهم أن يؤخره (قال) لم ثم التدأني مالك فقال أرى الوصيُّ اذا كان الورثة في حجره صفارا أن يكون ذلكُ للوصيّ وانكانواكباراً ملكون أمورهم أو يكون على الميت دين قد اغترق ماله فَكِي للوصيُّ أَن يَوْخَرِهَا هِنَا مِع الورثة الكبار ولا مِع أَهْلِ الدِّينِ الذي قد اغترق مال الميت لان المال ها هنا للم ير الميت ولا يجوز أن يؤخر الوصى الا برضا أهمل الدون أو الكبار بذلك ﴿ قات كِم فان قال أهــل الدَّن نحن نؤخره والدِّن يُغترق مال الميت والدينَ الذي على الغريم أثرى الغريم في فسحة مِن يمينه اذا أخرَّه أصحاب الدين (قال) نم لان مالكا قال ليس للوصىّ اذا كان الدين الذي على الميت ينترق جميع مال الميت فليس للورثة أن يؤخروه الا برضا من الغرماء فهــٰذا يدلك على أنَّ ا مالكًا قد جمل التأخير الى من يستحق ما على هذا الغريم الحالف بورانة أو بنير ذلك (قال) فإنَّ أخره من يستحق ما عليه أذا أبرؤا الميت فهو في فسحة من عمينه فقله جمل مالك الخيار تورث وجمل المشيئة اذا كانت في حق تورث أيضاً ولا أرى اللوصيُّ أن نقبل تأخير الغرماء الا أن رضوا مذلك من دينهم فتبرأ ذمة الميت والا لم أر ذلك لهم (ولفد) كن الى مالك فجاء الكتاب وأنا عند يسألونه عن رجل تزوج امرأة وشرطت عليه أمها ان نزوج علمها أو تسرى أو خسرج بها من بلدها فأمرها بد أمها فات الام أترى ما كان بد الأم من ذلك قد الفسخ قال مالك أن كانت أوصت عما كان لهما من ذلك الى أحد فذلك الى من أوصت اليه بذلك فقيل لمالك فان لم توص أترى ذلك لانتها فكانى رأيت مالكا رأى ذلك أو قال ذلك لِمَا ولمُ أَنْبَتِه منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ أُوصِتِ الى رجل ولم تذكره ما كانْ لابنَّها أكمون للوصى ما كان لأمها (قال) لا أرى ذلك له ولا لانتها أيضاً (وقد روى) على بن زياد عن مالك أن ذلك لا يكون بيد أحد غيرمن كان جمله الزوج بيدولانه يقول لم أكن أرضى أن أجعل أمر امرأتي الابيده للذي أعرف من نظره وحَيَطته

كان القول قوله وآمم رأيه وليس الوصيان في هــذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم ا لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان بحكمان في مال غييرهما فلذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو المجوز لصواب المصيب منهما ﴿ قَاتَ ﴾ قان كان مع الوصيين وارث كبسير يلي نفسه (تيمال) ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا فأنه أن كان الذي قال أرد هو الوارث فــذلك له ولا بد للوصيين من أن بردا مـــه أو يأخذا مصابته الا أن يشاء الباقي من البائع أو المشتري أن يدعهما وأخذ مصابة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له (٢) ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الذي اختار الرد عليــه وكــدلك اذا أراد الوارث الأخد وأراد الوصيان الرد فلا بد للوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معهما أويأخد مصابةالذي اختار الردعليه مصابة إ الورثة الوَلَى عليهم الأَانَ يشاء الباق من البائم أو المشترى أن يدعه وأخذ مصابته فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليه أن يؤخمنه مصابة الورثة الذين اختار أوصياؤهم لهم دون الرد'' فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحـــد الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أحيرالرد معصاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لهما ليد من أن يرداكما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليابهم الأأن يشاه الباقي من البائع أوالمسترى أن يدعهما ويأخيذ مصابة الذين يليامهم من الورثة فيكون ذلكله ولا يكون للوصين عليه أن يأخـذا منه مصابة الوارث الذي اختار الردعايه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لاشهب أرأيت ان كان على الميت دين يغترق جميع ماله ألم الخيار في الرد والاجازة على مافسرت لى من الورثة الذين يلون أنفسهم (فقال) لى لا ليسوا بمنزلهم وللغرما. متكلم في انكانت الاجازة أردأ عليهم وعلى الميت في ا الادا، عن أمانته وبراءة ذمت وفيما بصل البهم .ن حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة انكانوا يلون أنفسهم قان كان الرد أردأ على الميت وأفضل لهم في انتضاء دنونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاؤا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لأن النرما. أولى بمال الميت منهم ﴿ فلت ﴾ لان الفاسم أرأيت لو أن رجـــلا اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثًا فانمى عليه في أيام الخيار كام! الذي جمـل له فيها الخيار هــل يكون ورثته أو | السلطان عنزلته في قول مالك (قال) لاأحفظ فيه من مالك شبيئًا ولا يكون للورثة أ هاهنا ولا للسلطان هاهنا شيُّ وترك حتى نفيق فاذا أفاق كان على خيارد ان شاء أخمـذ وان شا، رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما أغمى عليه في أيام الخيار ﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت ان تطاول بهذا المغمَّى ماهوفيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فانرأى أمراً ضرراً فسخالبيم بينهما وجاز فسخه (قلت) ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المغمي عليه (قال) لا لانه ليس بمجنون ولا صي وأنما هو مريض

> - ﷺ في الرجل بيبع من الرجل السلمة ثم يلقاه بعد ذلك ﴾ ﴿ فَيَحِمَلُ أَحِدُمُمَا لَلاَّ خَرِ الْحَيَارِ ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأَيتَ لو أَنَّى بِمْتَ مَنْ رَجِّلَ سَلَّمَةً فَلْقَيْتُهُ بِمَدَّ يُومُ أُونُومُينَ فجملت له الخيار أوجمل لي الخيار أياما أيلزم هذا الخيار أم لا قال نم ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة من رجل ثم لفيته بمد يوم أويومين فجملتله الخيار أوجمل لي أيلزم هذا الخيار أم لا (قال) نعم اذا كان مجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيمك اياه بالثمن من عُثيرَهُ ولَّهُ الخيار عليك أو لك عليه وما أصاب السلمه في أيام الحيار فهو منك

−ه﴿ فِي المُكَاتِ بِنَاعِ السَّامَةِ عَلَى أَنَّهِ بِالْخِيَارِ فَيْعَجِزُ أَيَامُ الْغَيَارِ ﷺ۔

﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأَيت المكاتب اذا اشترى سلمة على أنه بالخيار أياما فيمجز في أيام الخيار ماحال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاه السيد أجاز وان شاه رد

(٣ _ المدونة _ عاشر)

معر في الرجل بيع السلمة على أن أخاد أو رجلا أجنبيا بالخيار ﴾. ﴿ أو يشتر بها الرجل على أنه بالخيار ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انْ بِمَتَ سَلُّمَةً مَنْ رَجَلَ عَلَى أَنْ أَخِي أُو رَجَلًا أَجِنْبِيا بِالْخِيارِ أَيَامًا أبجوز هذا البيم أم لا (قال) قال مالك في الرجل بيبه السلمة ويشترط البائع ان رضي أ فلان البيع فالبيع جائز قال لا بأس به وان رضي كبائع أو رضى فـــلان البيع فالبيع جائز فهذا يدلك على مسألتك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة على أن فلانا بالخيار ثلاثًا لرجل أجنبي أو ذي قرامة لى أو على ان رضي فلان أو على أن أستشير فلانا أيجوز هــذا البيّع في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشــترى الرجــل على أن يستشير فلانا فالبيغ جائز (قال) مالك فان اختار المشترى الشراء وقال البائع ليس لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى قول البائع وكانت السلمة للمشترى ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائم ليس ذلك لك حتى تستشير فكالمالم ياتفت الى قول البائم (قال مالك) والذى اشترى على ان رضى فلان فليس ذلك للمشترى أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي حِيلًا له الرضي والذي اشترى على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) انه جائز اذا اشترى سلمة على أن رجلا أجنبيا أوذا قرابة بالخيار أياما ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية على أن أستشير فلانا فقال لى فلان قد رددتها وقال المشترى قد قبلها (قال مالك) القول قول المشترى ولا يلتفت في هــذا إلى رضا الذي جملت له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت ان اشتريت سيلمة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان ﴿ إفريقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما يجوز من ذلك الامر الفريب ﴿ فَلَتَ ﴾ [مان قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة أ فلان (قال) لا يجوز البيع لان العقدة وقعت فاسدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة لفلان اشــتريتها له على أنه بالخيار ثــلانًا (قال) ذلك جائز ﴿ قات ﴾ فان أ اختار المشترى على أن بحيزعلى فلان المشتري له أبجوز هذا (قال) لا بحوز ذلك

حتى بحيزها هو على نفسه ﴿ فَلْتَ ﴾ وهذا قولُ مالك (قال) لم

؎﴿ فِي الرجل بيبع السلعة على ان البائع والمتباع بالخيار ﴾<−

﴿ وَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ أَنَ بِمِتَ سَلِمَةً عَلَى أَنَى بِالْحَيَارُ أَنَاوِالمُشْتَرِي جَمِيمًا (قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَا يَجُورُ البَيْعِ الا باجباء هما على الاجازة ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتِ أَنْ بِمِتَ سَلِمَةً مِن رجل على أَنِى بالخيارُ أَيَامًا أَيجُورُ هذا البَيْعِ أَم لا (قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَلْبِعِ لا بأَسِ به وان ويشترط البائع أن رضي فلان فالبيع جائز فهذا بدلك على مسئلتك اذا كان فلان حاضراً الذي اشترط رضاه

-ه﴿ فِي الرجل بيبع السلمة من الرجلين على أمهمابالخيار ﴾ ﴿ فِيخَار أحدهما الردوالا خرالاجازة ﴾

﴿ وَالَ ﴾ أَواْ بِتِ الْرَبِيْتِ سَلِمَةُ مِن رَجَلِينِ عَلَى الْهِمَا الْخَيَارِ جَيْمَافَاخَتَاراً حَدَّمَا الْاَخْدُ واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بفضها ولا أقبل الا جميعها (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبي ولمن أواد أن يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلمة في ذلك خيار وذلك فوأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما سع كل واحد مهما شصف الثمن

معر في الرجل بتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع ك≫⊸ ﴿ غائب أويطؤهما أو بدرها أو برهمها أو ما أشبه ذلك ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثًا فغاب البائع فاخترت الرد وأشهدت على ذلك والبائع غائب أمجوز هذا فى قول مالك (قال) نع ذلك جائز عند مالك ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان كان البائع بالخيارفغاب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان كان الخيار للمشتري فرهنها أو دبرها أو كانها أوأجرها أواعتقها أو وهنها أوتصدق بها أو وطنها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وان كان الخيار للبائع كان هذا كله رداً منه للجارية

﴿ قَلْتَ ﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت دابة على أني بالخيار تسلامًا فأتيت بالدابة الى البيطار فَهَلَبْتُهَا أَوْ وَدَجُنْهَاأُو عربتها أَوْ سَافَرْت عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها فد لزمته ﴿ قات ﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا الا أن مالكما قال لنا في الرجل بشتري الدابة فيجد بها عينا فيتسوق بها بمد ذلك امها تلزمـه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالذي سألت 🏖 مشـل التسوق في العبب اذا علم به أواشد من النسوق ﴿ قلت ﴾ فان ركبها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) ان كان قريباً وكان شيئًا خفيفا رأيته على خياره لانه يقول ركبتها لاختبرها وعلى هـذا يأخـذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا ﴿ قَلْتَ ﴾ أزأيت ان اشتريت جاربة على أنى بالحيار ثلاثا فجردتها ونظرت اليها في أيام الحيار أيكون هذا ا رضا بالجارية (قال) لا الا أن يكون انما جردها تلذ ذبها واعترف بذلك فهو رضا بالجارية ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان نظر الى فرجها أثراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شئُّ من ذلك (قال) أراه رضا بالحارية ﴿ قلت ﴾ ولم لا تجمله اذا جردها ونظر اليها مخاراً لها وتجمل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لانه يقول انماجر ديم انظر اليها والرقيق قد يجرد في الشرا، ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشرا، ولا ينظر اليه الا النساء أو من يحل له الفرج ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشعريت جارية على أبى بالخيار ا ثبلانا فوطئت الجارية في أيام الخيار أو رهنها أو أجيرتها أو كاتبتها أو زوجتها أو أعتقتها أو دبرتها أو قطت بدها أو فقأت عنها أو كان عبداً فزوجته أو صربته أو كانت دامة فأكربها أو داراً فأحربها أو أرضا فأكربتها أو حماما فأجرته أو عملاما فدفعته الى الحناطين أوالخبازين أو أسلمته الى الكتاب أو نحوه من هذه الاشياء أو ساومت به في أيام الغيار للبيع أيكون هذا رضا منى بالسلمة واختياراً مني لها في أ لا يبيع الرجــل السلمة اذا كان فيها خيار حتى يستوفيها لنفسه ثم يبيمها بعـــد ذلك ﴿ قَالَ ابْ القاسم ﴾ وأوى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع الخيار ولا حجة له الا ماكان من قطع بده أو فتى و عينه فأنه اذاكان أصابه به خطأ فانه برده ان شياء وما نقصه وان كان أصابه عمداً فبوعندى رضا منه وليس له أن برده والدابة مشله اذا أصابها خطأ ردها ان شيا، وما نقص من ثمها وانكان عيبا فاسداً فهو يضمن النمن كليه وان كان أصابها عمداً فهو رضا منه بالدابة ويضرم النمن كله فو قلت في أرأيت إن اشتريت أيابا بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبسها بعد معرفتي بالبيب أيكون هذا قطعا لخيارى في قول مالك (قال) نم وقال غيره لا تكون الاجارة ولا الرهن ولا السوم بها ولا النزويج ولا الجنايات رضا منه ولا اسلامه الى الصناعات ولا ترويجه بعيد أن يحلف في الرهن والاجارة وترويج العبدما كان ذلك رضا منه بالبيع في قال سحنون في وقد روى على بن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا ينبني له أن بيبع حتى يختار وان شاه بعض البيع

-ه﴿ فِي الرجل يشتري العبد على أنه بالخار فيموت في أمام الخيار ﴾

المجار في الرجل يشترى العبد عن أنه بعدا ويموك عام مدير المجار فلت و قلت كه أرأيت لو أنى بعت عبد العبد على أن أحدنا بالخيار ثلاثا أو محن جميا بالخيار ثلاثا فتقابضنا فات أحد العبدين في أيام الخيار فصيبته من بائسه وان كانا قد تقابضا وقال كه فقلت لمالك فلو أن رجلا ابتاع من رجل دامة على أنه بالخيار على أن يقد نمها فقده ثم مات الدامة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع ويرد النمن الى المشترى وقال كه فقيل لمالك فلو أن رجلا باع من رجل سلمة على أن أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورثه مكانه يكون لهم من الخيار ماكان في أيام الخيار من البائع (قال) لأن في المحاجبم فو قلت كه ما حجة مالك اذ جعل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن

مَعْ فِي الرجل بِنتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيمنقها ﷺ ﴿ البائم في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع جارية على أن المشــــترى بالخيار ثلاثًا فأعتقها الباثم في أيام الخيار (قال) عنقه موقوف لان الجارية قد باعها من المشتري ﴿قَاتَ ﴾ وهذًّا قول مالك (قال) لم أسمع من مالك ﴿ قالسحنون ﴾ ولكنه ندم منه فما أوجب على نفسه نقوله وبالشرط على نفسه مما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان اختار المشترى الرد أيلزم البائع المتى الذي أعتى في أيام الحيار (قال) نم ذلك له لازم لان البيع لم يم فيها اذ ردها المشترى الشرط الذي كان له فيها وان مصيبها من البائع وان ماجني عليها وما جنت فعلى البائع وله ﴿ قات ﴾ ولم أجزته وقد كان يوم تكلم بالمتق غير جائز (قال) قال مالكُ في الذي مخدم جاريته سنة أو يؤاجرها سنة ثم يعتقها ان عتقها في ذلك الحال غـير جائز وانه موقوف فإذا رجعت اليــه عتقت عليه بالعتق الذيكان أعتقها ومنذ فكذلك الذي أُغْتِق في أمام الخيار ﴿ سحنونَ ﴾ ألا يُوي أن ملكه لم نزل عن المخدمة والتي أجر . ورأبي أنه في عتقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيم الرجوع فيسه ﴿ ابن وهب ﴾ وان بونس بن يزبد ذكر أنه سأل ان شهاب عن رَجِّـل أسكن رجلا دراً حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا تباع حياة الذي أسكمها وان عبد الله ويعمر قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة الى الورثة والسكني الى حدها وإن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أبه قال فيمن أسلف رجلا سلفا فليس له أن يمجله ان كان سمى له أجلا قال الى أجله لأن ذلك معروف ولاين وهب

ـــــ في الرجل بنتاع السلمة على أنه بالحيار اذا نظر اليما 🎎 –

﴿ قلتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياما على أنى بالخيار اذا نظرت اليها أورقيقا فنظرت اليها

كابها وأنا ساكت حنى اذا نظرت الى آخرها قلت لا أرضى أ يكون ذلك لى أم لا هـل مجمل خياري اذا نظـرت الى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك اذا نظرت الى آخر تلك السلمة فاذا رأيت آخرها فان شنّت قبلها جمعا وان شنمت رددتها كلها ﴿ قَلْتُ مَهُ أُرأَيت لُو أَنِّي الْسَمْرِيت حَنْطَة عَلَى أَنِّي بِالْخِيارِ اذَا نَظْرِتِ المِها كظرت إلى امض الحنطة فرضيتهاتم نظرت إلى ما بتي فار أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أينزمني جميعها أم لا (قال) يلزمك الجميع لان الصفة واحدة وقد رضيت أوله حين نظرت اليه فاذا كان كله على الصفة التي رمنيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك ﴿ قلت ﴾ فأن رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة مخالفا لأولها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال الباثع قد رضيت الذى رأيت ولا أقيلك من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشترى شي من ذلك وله أن برد جمعه لانه لم يتم له الجميع على ما رأى اذا كان الخلاف كثيراً ﴿ قاتٍ ﴾ فان قال المشترى أنا أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأرد هذا الذي خرج مخالفا للذي رأيت أولا ولا أرضاه وقال البائع اما أن تأخــذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشترى أن يأخذ بعضاً وبدع بعضاً الا أن يرضى البائع وكذلك ان قال البائم أنا أزمك بمضا وأترك بمضالم يكن ذلك له اذا أبي المشتري ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك في الحنطة (قال) نم هو قوله في الحنطة ﴿ قلت ﴾ وجميعُ ما يوزن ويكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم . .

حه في الرجل بيم الجارة على أنه بالخيار ثلاثًا كره صديرة في المجارة على أنه بالخيار ﴾ ﴿ وَلَيْصِيْهُمَا عَيْبُ فَيْ أَيْلُمُ الْخَيَارِ ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ مَا قُولَ مَالِكَ فَيَمِنَ اشْتَرَى جَارِيةً عَلَىأَتُهُ بِالْخِيَارُ ثَلَانًا فَأْصَابِهَا صَمَّ أُو عُورَ أُو بَكُمُ أُو عَيْبُ أَقَلَ مِن ذَلِكَ وَتَدَكَانَ فَبَضَهَا المُشْتَرَى أُو لَمْ يَقْبَضُهَا (قَالَ) قَالَ مَالكَ فَى الْمُوتَ الْهَا مِن البَائْعِ وَأَرْى فِي الْمُيوبُ أَنْ المُشْتَرَى بِالْخِيَارِ انْ شَاءً أُخِذُ وَانْ شَاءً تَرَكُ ﴿ فَلَتَ ﴾ إِفَانَ أَرَادُ أَنْ يَأْخَذُهَا وَيُوضَعَ عَنْهُ قِيمَةَ الْمَيْبِ الذَى حَدَثُ (قَالَ)

لبس له ذلك وانما له أن يأخذ الجميم بحميم النمن أو يدع ﴿ قلتَ ﴾ فإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبــل أن تعبضها أو بعــد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شا، ردها وان شا، أخدها مجميع النمن ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا يكون للمشترى أن يأخذها ويوضع عنــه قيمة النيب الذي باعها به وهو بها قال لا ﴿ قلت ﴾ لم وقد حــدث بها عيب بعــد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لو لم يكن له فيها خيار فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائم كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به من الثمن أو بردها وما نقص (قال) لا لان العيب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء اذا كانت مما لا يجوز سِمها على البراءة من الحل انما هو من البائع قبضها المشترى أو لم يقبضها وليس ذلك من المشترى فكأنه أنما اشتراها بذلك البيب الذي حدث في أيام الخيار وفي الاستبراء فلبس للمبتاع ها هنا حجة الا أن يأخذها بجميم النمن أو بدع ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أواد المشترى لما ظهر على العيب الذي دلس له البائم وقدكان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد ما قبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن محبسها وبرجع هميمة العيب الذي باعها به البائع (قال) ينظر الى العيب الذي حدث في أيام الخيار فان كان عورا قبل ما قيمة هـ د الجارية وهي عورا، يوم وقعت الصفقة بنسير العيب الذي دلسه البائع وقيمها الديب الذي دلسه البائم يومنذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة الميب الذي داسه البائع فان أراد أن يرد نظر الى السب الذي حدث عنده كم يقص مهايوم قبضها فيرد ذلك ممها ولا ينظر الىالميب الذي حدث في أيام الخيار في شي من ذلك (قال ان الفاسم) وانمــا مشــل الديب الذي يحــدث في أيام الخيار فيقال للمشترى ان أحببت أن تأخيذ بالثمن كله والافاردد ولا ثبي لك انميا ذلك يمنزلة العيب الذي يحدث في عهدة التلاث فهو من البائع فإن اطلع المشترى على عيب باعما

به البائع وقد حــدث بها عب آخر في عهــدة الثلاث فالمشترى بالخيار ان شَاء أن

يأخذها بالديبين بجميع الثمن وان شاه أن يردها وليس له أن يقول أنا آخذها وأرجع بالديب الذي دلسه المائم لان ضمان الديب الذى حدث فى عهدة الثلاث من البائع هزقلت كه أوأيت ان اشتريت بثراً على أنى بالخيار عشرة أيام فانخسفت البثر فى المشرة الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة فى أيام الخيار فهى من البائم (قال) قال مالك وسوائه ان كان الخيار للبح أو للمشترى فالمصيبة من البائم

- على في الرجل بِرتاع الخادم على أنه بالخيار فنلد عنده أو تجرح كجيزه-﴿ أوعبد أفيقنل العبد رجلا ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت لو أني اشتريت جارية على أني بالخيار ثلاثًا فولدت عندي أوقطمت بدها عندي قطمها رجل أجنبي أيكون لي أن أردها ولايكون على شي (قال) نم تردها وترد ولدهـا ولا يكون عليك شئ ان نقصها الولادة وفي الجنابة علما أيضاً تردها ولا شئ عليك ويتبع سيدها الجاني انكان جنى عليها أحدفان كان أصامهاذلك من السماء فلا شئ عليك ولك أن ردها ﴿ قلتَ ﴾ فان كان المشتري هو الذي جني عليها في أيام الخيار (قال)له أن يردها ويردّمها ما نقصها ان كان الذيأصابها به خطأ وان كان الذي أصامها م مدا فذلك رضامنه بالخيار ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان كان المشترى ُ بِالحِيارِ أَوِ الْبَائِمِ اذَا بَاعِ فَاحْتَارِ الشراءَ وقد ولدت الامة في أَمَام الحَيَارِ (قال) لم أسمع وَالُّولَدُ بَجْمِيمُ النَّمَنِ أُودِعُ ﴿ قَالَ ﴾ وقال لى مالك في الرَّجِلُّ ببيعٌ عبده على أنه بالخيار أياما ساها فدخل المبــدُّ عيب أو مات ان ضمان ذلك من البائع (قال) مالك ونفقته فَي أَيام الخيار على البائم ﴿ قِال ان القاسم ﴾ وكذلك اذا باع أمنه على أنه بالخيار ثلاثًا فوهب لامته مال أوتُصدق به عليها أن ذلك المال للبائم لان البائم كان ضامنا للامة وكان عليه نفقتها (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل ببيع عبده وله مال رقيق أو حبوان أوعروض أوغير ذلك فيشترط المشترى مال العبد فيقبض مشترى العبد مال العبد رقيقَ العبد ودوابَّه وعروضَه فتلف المال في أيام العبدة الثلاثة (قال) مالك

(٣ _ الدونة _ عاشر)

لبس للمشتري أن يرجع على البائع بشي من ذلك ولا يرد العبد ﴿ قَاتَ ﴾ قان هلك ا العبد في أيام الخيار في يد المشتري أينة نص البيع فيما ولا يكون للمشتري أن يحبس مال النبد ويقول أما أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لازالعبد اذا مات في أيام العهدة انتقض البيع فيا بينهما وان أصاب العبــدَ عور أو عمى أو شــالل أو إ دخله عیب فانالمشتری بالحیار ان حب أن برد العبد وبرد ماله علی البائع وینتقض ا البيع فذلك له وان أراد أن يحبس البد يمينه وبحبس ماله ولا يرجع على البايع بشئ فذلك له ﴿ قلت ﴾ فازأراد أن تحبس العبد وماله ويرجع على البائم نقيمة العتب الذي أصاب المبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك له لان ضمان المبد في عهدة الثلاثة من العيوب والموت من البائع ويكون المشترى بالخيار ان أحب أن بقبل الديد مجنيا عليه أ والمقل للبائع فذلك له وان أحب أن يرد العبــد فذلك له فايا قال لى مالك في عقل جناية العبد في أيام المهدة أنها على البائع علمت أن الجناية على العبد أيضا في أيام الخيار للبائع اذا أجاز البيع ويكون المشترى بالخيار ان شاء قبل العبـــد بسيبه ويكون العقل لبالم وانشاء ترك فالولد اذاولدته الامة في أمام الخيار عبالف لمذاعندي أراه المبتاع ال وصلى البيع (وقال أشهب) الولد هو للبائع فان اجاز المشترى البيع وقبض المشترى الام واجتمعا على أن يضم المشترى الولدأو يأخذ البائع الام فيجمعان بينهما والانفضا البيع في الإم وردت الى البائع ﴿ قلت ﴾ لا بن القاسم أرأيت ان اشتريت عبداً على أنى إ اللَّيْهِ اللَّهُ اللَّهُ وَجَلَّا أَيْكُونَ لِي أَنْ أُودُهُ (قَالَ) لَهُمْ حَرِهِ فَيَهِ نِ اشْتُرِي ثُوبًا فأعلماه تُويين بخار أحدهما فضاعا أُو أُحدهما ﷺ-

مَنْ فَيْمَنَ اشْتُرَى تُوباً فَاعْطَاهُ وَيِنْ بَخْتَارَ الْحَدُمُا فَضَاعُ أَوْ الْمُحَدِّمُ الْفَ وَلَمْ مُ أَيْهِما شَاءُ أَخَذَ وَهُو بِالْحَيَارُ ثَلَانًا فَمَاتُ أَحَدُ اللّهِ يَنْ أَنْ فَا أَخَذَ وَهُو بِالْحَيَارُ ثَلَانًا فَمَاتُ أَحَدُ اللّهِ يَنْ (قَالَ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ

(وقال اشهب) ان مات أحد العبدين فن مات مهما فهو من البائم وأت بالخيار في الباقي ان شمّت أخذته بالثمن وان شمّت رددته ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت لوأن رجلا اشترى عبدين أو تو بين على أن يأخذ أحدها بالف درهم أيهماشا، وهو بالخيار الثريان على أن يأخذ أشها شا، ثمن قدسها، فضاع احدالثو بين (قال) يضمن المشترى أنس على أن يأخذ أيهما شا، ثمن قدسها، فضاع احدالثو بين (قال) يضمن المشترى أسف ثمن الثوب التالف ويكون له أن يرد الثوب الباقي انشا، ولقد سممت مالسكا أيضاً يقول في الرجل يأتي الى الرجل يسأله ساغ الدينار فيمطيه ثلا أنه دانير بخنار أده قد تاف مها ديناران (فقال) مالك يكون

شريكا ومعناه أن تلف الدينارين لم يعلم الا بقوله ﴿ قلت ﴾ ويكون للمشترى أن يقول أنا آخذ الباقى قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان مضت ايام الخيبار أينتقض البيم ولا يكون المسترى أن يأخذ واحدا منهما (قال) أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أيهما شاه بالثمن الذي سميا وان مضت ايام الخيار وتباعد ذلك فليس له أن يأخذ وقد التقض البيم بينهما الا أن يكون قد أشهد أنه قد أخذ قبل مضى أيام الخيار أو فها

صنقة واحدة على أبى بالخيار ثلانا فضاع احد الثوبين فى ايام الخيار وجدَّت بالثوب الباقي لارده (قال) ذلك لك تردّه ويفض الثمن على قيمة الثوبين فما أصاب الثوب الذي وددت من النمن كان المبائع ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك لو أنى اشتريت ثوبين على أنى بالخيار ثلاثا ثم جنْت لاردهما فضاعا في أيم الخيار (قال) لآيجوز قولك ولا يصدق بقولك انهماضاعا والنمن لازم لك

قرب من أيام الخيار (قال) وهمـ فرا قول مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت أن اشتريت توبين

لان الثويين مماينيب عليهما ولا تكون عليك الفيمة لانا ان ذهبنا أن بردك الى النيمة وكانت التيمة أقل لم يزدك الى أقل من الثمن لقواك ولم نصدقك خوفا من أن تكون غيبهما فان كانت القيمة أكثر من ذلك الثمن لم يمطها البائم لانه قدرضي

بالنمن الذي باعبا به ﴿ قالت ﴾ أوأيت ان أخذت ثويين على أن آخذ أبهما شلت بمشرة

دراهم قد وجب على أحدهما فذهبت سهما لأرسما فضاعاً في بدي أو ضاع احدهما من يدي (قال) ان ضاعا جميما رأيت عليك النمن في احدهما وأنت في الآخر مؤتمن

- ﴿ فِي البيمينِ بالخيار ما لم يتفرقا ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ لَا بن الفاسم هل يكون البيمان بالخيار مالم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لاخيـار لهما وأنَّ لم يتفرقا (قال) قال مالك البيم كلام في وجباً البيع بالكلام أ وجب البيم ولم يكن لاحدهما أن يمتنع مما قد لرمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر

البيمان كلُّ واحد منهما على صاحبه بالحيار مالم يفترقا الابيع الحيار (قال) مالك ليس لهذا عندنا حدّ معروف ولا أمر معمول به فيه ﴿ ابَّنْ وهب ﴾ وقندكان ابن

مسمود يُحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما بيمين تبايما فالفول ما قال أ البائع أو يترادان ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد ذكر اسماعيــل بن عياش عن اسماعيل ا

ابن أمية عن عبــد الملك بن عبيدة عن أبن لعبد الله بن مسعود حــدته عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايمان استحلف البائع ثم كان المبتاع ا

بالخيار ان شاء أخـــذ وان شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيمين اذا أوجبا البيع بينهما فقد لرم ولاخيار لواحد منهما الاأن عليها

يكون احدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيارعلي صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيارمالم مفترقا وقال أشهب ونرى والله أعم أنه منسوخ]

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كالمعوث على شروطهم ولقوله صلى الله غليه وسلم اذا اختلف البيمان استحلف البائم (وقال غيره) فلوكان الحيار بينهما لما كلف البائع

اليدين ولفال هب الامركما قال المبتاع أليس لى أن لا أقبل أو أن أفسخ عني البيع فاذا صادقت على السيم كان لى أن لا يلزمني فاذا خالفته فذلك أمد من أن يلزمني

-ه ﷺ في الختلاف المتبايمين في الثمن ۗ ۗ ا

﴿ قَالَ ابْ وهب ﴾ وقد قال مالك الامر عندنا في الذي يشتري السلمة من الرجل فيختلفان فى الثمن فيقول له البائع بسكها بمشرة دنانير ويقول المشترى اشتربهما

بخمسة دنانير أنه يقال للبائع ان شثت فأعط المشترى بما قال وان شثمت فاحلف بالله ما بعت سلمتك الابما قات فان حان قيــل للمشترى اما أن تأخــذ الســلمة بما قال البائع واما أن تحلف بالله ما اشتربتها الا بمــا قلت فان حلف برى منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وَكُمْ ﴾ عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين عن شريح قال اذا اختلف البيمان وليست يينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا

- الخيار في الصرف كال

ترادا وان حلف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع

﴿ قلت ﴾ لابن الفاسم هـل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿ قلت ﴾ فهـل يجِرْ مالك الحار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المَّالَ فلا أرى به بأسَّا وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أبطل الدَّى له الحيار خيــاره قبل أن يتفرقا أو بمدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بعيداً (قال) لا بجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقمت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿ قَاتَ ﴾ وكيذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبــل أن يتمرقا (قال) نيم لا يجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاســــــــــة ﴿ قَالَ ﴾ أُرأَيت ان صرفت دراهم بدنانير على أن أحدنا بالخيار (قال) قال مالك لا يجوز هـذا في الصرف وهـذا باطل ولا يجوز الخيـارفي الصرف (قال مالك) ولاحوالة ولاكفالة ولاشرط ولارهن ولا يجوز في الصرف لا المناجزة حتى لا يكوزيين واحد وبين صاحبه عمل ﴿قالسحُّونِ﴾ ألا ري الي حديث مخرمة الذي قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسملم يوم خيبر لا تبيموا الذهب بالذهب الاعينا بين ولا الورق بالورق الاعينابين انى أخشى عليكم الرَّمَاءَ ولا تبيعوا الذهب بالورق الاهاء وهــام ولا الورق الذهب الاهاء وهام وان عمر بن الخطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج يبته فلا ننظره . لا بن وهب هذه الآثار

حجٍ﴿ فِي الرَّجِلِ يَشْتَرَى السَّلْمَنَانِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخَيَارِ نِخْتَارُ أَحَدَهُما ﴾. ﴿ وقد وجبت له ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أُواْيِتَ أَنْ اشْـتريت جارِسِينَ عَلَى أَنِّي فِيهِمَا بِالْحِيَارِ آخَذُ احدَاهِمَا بِأَلف درهم وذلك لازم لي أتري هذا البيع لى لازما في قول مالك (قال) لا أرى به بأسا لان مالكا قال في النياب والكباش وما أشبهها من العروض يشترى الرجل السلعة بكذا وكذا مختارها من سلم كثيرة الهلا بأس بذلك فكذلك الجواري والثمن في مسَّلنك في السلع قد وجب عليك في احداها وأنما قال له اختر أبهما شدَّت فهي لك بالف ولم يقل له اختر ان شئت فهذه بالفوإن شئت فهذا بالفين على ان اجداهما لك لازمة فهذا الذي كره مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت جاريتين هذه بخسمانة وهــذه بالف على أن أختار احــداهما (قال) قال مالك لا يصلح هذا البيم إذا كان ا يأخذها على أن احداهما قد وجبت له إن شاءالتي بخمسها له وإن شاء التي بالف (قال) مالك فان كان أخذهما على أن ينظر الهما ان أحب أن يأخذ أخذ وان أحب أن يترك ا ترك والبائع أيضاً كذلك لم لزمَ هن من البيع وان أحب أن يمضي أميضي وان أحب أن يرد ردّ فلا بأس بهذا وإن اخذهما على أن البيع في احداهما لازم للمشترى أو البائم فلا خير في ذلك عند مالك ﴿ فلت ﴾ ولم كرهه مالك (قال) لانه كانه فسخ هـ ذه في هذه وهذه في هذه فلذلك كرهه مألك ومَن قبل أن الخطارَ فيهما لأنه لا بد من أن تكون احدى الـ المتين أرخصَ من صاحبُها فهو أن أخطأ المشترى فأخذ الغالية كان قدغبنه الباثع وان أخذ الرخيصة كان المشترى قدغبن البائع وهو مِن بِيعَيْنِ في بِيعة وانمـا مثلهما مثل سلمة واحدة باعها بثمنين مختلفين بما مجوز أن يحول بمضه في بمض بدينار وثوب أوبثوب وشاة قد وجب عليه إن يأخذ أيهما شاه (قال مالك) لاخير في هــــذا لانه لابدري تا باع ولانه من سِمتين في سِمة (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة بجيز مثل هذا اذا قال الرجل للرجل هذا النوب تسبعة وهذا النوب بخمسة والوزن واحد فاخترفيهما وتدوجب

لك أحدهما فلا بأس بذلك • وتفسير حلال ذلك أنه كانه أخذ الذي يسبعة ثم رده وأخذ الذي بخمسة ووضم درهمين من السبعة عن نفسه فكانه اشترى درهمين من السبعة التي كانت عليه والثوب الذي تخمسة بالثوب الذي كان أخذه بسبعة ثم ردد وبقيت عليه خمسة وصار الثوب الذي بخمسة له فابس في هذا دراهم بدراهم (قال ان أبي سلمة) وان كانت الدارهم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يُصلح في رأبي . وتفسير ذلك أنه كانه أخذ النوب الذي مخمسة قائمة ثمررده وأخذ النوب الذي بسبعة نقص وجعل مكان الحسة الفائمة سبعة نقص فلا يستطيم الاأن نخرجهما جميعا نقصاً لانه ليس موضع قصاصحين لم يكن مثلها ﴿ ابن وهب﴾ قال مالكوعبدالعزيز في الذي يبيع السَّلمة بعشرة نفص أو بسبعة وازنه كلناهما نقداً أو يوجب عليه أحد الثمنين (قالًا) لا يصلح قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزنين مختلفين فهو كأنه أخذ بالنقص وصارت عليه ثم فسنخ ماملك فسخه وأعطاه مكانها وازنة فلايصلح اشتراء أحد الثمنين بصاحبه ﴿قَالَ انْ وَهِبَ ﴾ وقال بونس سألت ربيعة ما صفة البيمتين تجيزهما الصفقة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليــه وسلم معي عن بعدين في بيعة فقلت له ما صفة ذلك فقال وبيعة بملك الرجل السلمة بالتمنين عاجل وآجل وقد وجب عليه احدهما كالدينار نفذاً والدينارين الى أبحل فكأنه انما يبيع احلت التمنين الآخر فهذا تمايف ازق الرا ﴿ إِنْ وَهُبُّ قَالَ مِالِكَ وَعَبِ الدِّرْرُ وَتَفْسِيرُ مَا كُرُه مَن ذَلِكَ أَنَّهِ أَذَا مَلِكَ ثُوبِهِ بدينار نَفَ لَمَا أَوْ بَدَينارِ بْنِ الى أَجَلَ تأخذه بأنهما شأت ونسد وجب عليك اخدنما فهذاكانه وجب عايك بدينار فعداً فالحرثه وجعلته بدينـــارين الى أَجْل أُو فَكُمَّ لَهُ وَجَبِ اللَّهِ مِدْيَارِينَ الْى أَجِــَالَ فِحْلَمِهَا بَدْيِنَار لَقَلْأُ (قال عبد العزيز) فمكل شي كرد لك أن أمطي قليلامنه بكثير الى أجل فلا يصلح لك ان تملكهما فهذا فسيخ احدهما لصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شيءُ كَانَ عَلَيْكُ فَلَمْ يُصَائِحُ لَكَ أَنْ تَفْسَخُهُ فِي غَيْرِهُ وَتَوْخَرُهُ فَلَا يَصَلَحُ لَكَ أَنْ تَملكُ ذَلَكُ لتختارفية (وفي كر) وكيم عن اشرائيسًا عن سماك بن حرب عن عبسه الرحمن بن

عبد الله بن مسعود عن أسبه فى الرجل بشترى من الرجل النوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا أو بالنسيئة بكذا وكذا فقال الصفقتان فى الصفقة ربا (قال ابن وهب) قال بونس وكان أبو الزياد يقول مثل قول رسمة فى البيمتين بالممنون المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشترى بمشرة نقداً أو بخسسة عشر الى شهر قال ابن وهب) عن مخرمة بن بكير عن أسبه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث قال يحيى بن يسعد البيمتان اللتان لا يختلف الناس فيهما

حى﴿ فِى الرجل بِتَاعِ السَّلَمَةَ كَامًا عَلَى أُردَبِ أَو ثُوبًا أَو شَاةً ﴾. → ﴿ عَلَى أَنَّهُ بِالْحَيَارُ ثَلاثًا ﴾

وقات ﴾ أزأيت ان اشتريت هذا الطعامين وجل كل أردب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدرهم أو هذه الناب كل ثوب بدهم أو هذه النام كل شاة بدرهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضا وأثرك بمضاً أيجوز هذا في أم لا (قال) لا يطوز هذا الأأن تأخذ جميعه لا نها صفقة واحدة الا أن يرضى البائم أن يجيز ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) في ألا ترى أن مالكا قل في الرجل يشترى القمح المصبر كل قفيز بدرهم أنه جائز وليس له أن يأخذ بعضه وبدع بعضه

حير في الرجل يشترى من الرجل السلمة على أنه بالخيار ﴾ ﴿ فتنك منه قبل أن نختار ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أُراْيَتَ مِن أَخَذَ سِلْمَةً مِن رَجِلَ شَائَةً دِينَارِ انْ رَضِيهَا أَو عَلَى أَنْ يُرِيهَا فَالَّتَ فَبِلَ أَنْ يُرْضَى أُويُرِيَهَا أَو لَلْفَتَ أَيكُونَ ضَمَاتِها مِن البَائِمَ أُو الشَّمَرِي (قال) قال لنا مالك فى بِيم الخيار ضَمَاتها مِن البَائِمُ أَبِداً حَتى يُرضَى ذلك المُشْتَرِي إذا كان ذلك حيوانا أوما لا يناب عليه فان كان تما يناب عليه ضعنه المشترى الأأن تقوم له بِينَةً عَلَى تَلْفَ ﴾ ﴿ فَلْتَ ﴾ أُراْيَتِ انْ اشْتَرِيتَ سَلْمَةً عَلَى أَنْى بَالْخَيَارُ ثَلاَيَةً أَيَامٍ فَتَلْفَتَ

السلمة عندي قبــل أن أختار ممن مصيبهما في فول مالك (قال) ان كانت حيوانا أو أرضين أو دوراً قصيبها من البائع وان كانت غير حيوان مما يغاب عليه فهلكت هلاكا ظاهراً فصيبها من البائع وان غاب عليها المشترى ولم يعلم هملاكها الا بقوله إ يصــدق ﴿ قِلْتَ ﴾ فما يغرم (قال) الثمن ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك أنه يغرم الثمن (قال) نم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثا فقبض السلمة ونقد النمن أولم ينقد فانت السلمة في يدى المشترى في أيام الخيار أتكون من البائم أو المشترى في قول مالك وكيف ان كان الخيار للبائع أو المشتري أهوعند مالك سواء أم لا (قال) قال لى مالك الموت في أيام الخيار من البائع وال كان قد اشترط النقد وانتقد وقبض المشترى السلمة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشترى (قال) قال مالك وسوال كان الحيار للبائم أو المشــــرى (قال) وقال مالك واذا ماتت السلمة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لان البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار وبرضى من جسل له الحيار ﴿ إن وهب ﴾ سمت مالكا يقول في الرجل بتاع الجارية ويكون فيها بالحيار شهرآ وينقد على ذلك فاناليهم مردود فان قند الثمن وجمل ذلك وكان فيهما بالخيار ثم مات الجارية فانها من البائم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلكت السلمة في أيام الحيار ممن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشترى أو لم يقبض نقد أو لم يتقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل بيبع السلمة على أن البائم أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلمة في ذلك (قال) هي من البائع حتى يفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سوا، ﴿ سحنون ﴾ وانما كانت السلمة وضامها من البائع في أيام الخيار وان كان المشترى قد قبضها ونقد تمها أو لم ينقد من فسل أنه بيم لم يتم ولا يتم حتى تمضى أيام الحيار ألا ترى أن الجارية التي ساع **ا** الاستبرا، فهي من البائع حتى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هو من البائع أمداً حتى يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين (وذكر أشهب) عن ابن لهيمة أن حبان بن واسع حدثه

(٤ _ المدونة _ عاشر)

عن محمله بن يزيد بن(كانة أنه قال جعــل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن ا منقذ المهددة فيما اشترى ثلاثة أيام فلما استخلف عمر بن الخطاب قال انى نظرت في بوعكم فلم أجد لكم شبئاً مثل العهدة التي جعـل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان ابن منف فيما اشترى ثلاثة أمام ثم قضى به عبد الله بن للزبير ﴿ قَالَ ابْ وَهُبِ ﴾ وأخبرني ان أبي الزياد عن أبيه قال قضي عمر بن عبد العزيز في رجل باع من أعمر بي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث فمات فجمله عمر من الذي باعه ﴿ انْ وَهُمْ ﴾ وأشهب عن مالك عن عبــد الله من أبي بكر من محــد من عمرو من حزمالا نصاري أنه سمع أبان بن عمان وهشام بن اسماعيـل يذكران في خطبهما عهـدة الرقيق في الايام التلاِّية من حين يشتري العبد أو الامة وعهدة السَّنة ويأمران بذلك وان عمر ابن الخطاب قضى في جارية جعلت على يدي رجل حتى تحيض فمانت أنها من البالع و كره ابن وهب عن ابن لهيمة عن عبيد الله بن أبي جمفر عن زيد بن اسحاق الانصاري (قال) يونس وقال ان شهاب مثله ﴿ قال ان وَهِف ﴾ وقال ان شهاب وازكانت حاضت فهي من المبتاع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذي له شرطــه في الاجازة والرد

۔ ﴿ النقد في بيع الخيار ﴾ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ كُلُّ شَيُّ اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أوشئ ممالقع عليه بياعات الناس اشتراه رجل واشترط الخيار يوما أويومين أو ثلاثة أو أربعة أوأ كثر منذلك أيصلح فيه النقدفي قول مالك (قال) لا ﴿ قَلْتَ ﴾ فان اشترط النقد (قال) فقد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة (قال) وقال مالك لا يصلح النقد في بيع الحار ﴿ قلتَ ﴾ فان لم يشترطوا النقدوة متالصفقة صحيحة ويكون بِمَا جَارًا (قال) لَم وقال أشهب ووجه فساد اشتراط النقد أنه يع وساف يقول البائع | للمبتاع أسلفني خمسين ديناراً عمها وأنت على بالحيار ثلاثا فان شنت أخذت بها مني داري هذه أو عبدي هذا أو متاعى هذا أو دا بني هذه أو ما كان فيه البيع فهو لك فانتم

(YY) أخذه وصارله سلفاً تم فيه البيعوان ردالبيعولم بجزه رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلاءن نميرشي ﴿ فَاتَ ﴾ لابنالفاسم فعكل بيع اشتر ادصاحبه وهو فيه بالخيار على أن ينقد فأصاب السلمة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها وعلم بالعيب فى أيام الحيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السامة أوتغيرت تناءأ وقصان بديها ثم أصابها عنده عيب مفسد ثم حير على عيب دلسه البائع (قال) ان شاء حبسها ووضع عنمه قمدر العيب الذي دلس له البائع من قيمها وم قبضها لانه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو تمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت منها لها ثمنا وان شاء ردها بالديب الذي دلس له ويرد ماأصلها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها (قال) وان لم محدث مها عنده عيب مفسد كان بالخيار أن شا، ردها بالعيب الذي دلس

له وان شاء حبسها وغرم تيمتها يوم فيضها ﴿ فلت ﴾ والحيارله محال ماوصفت لي (قال) نعملانه أنما نقصت أيام الحيار وقبضها المشترى وحدث بها فى يديه عيب آخر أوحالت في مدنها وجبت له بقيمتها يوم القضت أمام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان برد ممهامن قيمتها التي وجب له عليه مانقصها العيب ﴿قَلْتُ ﴾ لا من القاسم أوأيت ال أسلفت رجلا فى طمام معلوم على أن أحدنا بالخيار يوما أو يومين أو شهراً أوشهرين ا (قال) اناشترط أجل يوم أويومين أونحو ذلك فلا بأس به مالمقدم النقد واناشترط أبعد من دَلَّتُ لَمْ يَجْزِ قَدْمًا النقد أو لم يقدماه ﴿قَاتَ﴾ فلم جوز له اذا لم يقدم النقــد وكرهته اذا قدم النقدعلي ماذا رأيته من قول مالك (قال) آنما أجزت الخيار فيه اذا لم قدم النقد وكان أجل الحيار قريباً لابي أجبز له أن يؤخر رأس مال السلف يوما أو ومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في نول مالك فلما اشترط الحيار الى الموضع الذي يجوزله فددويشترط الجار لاحدهما لانه يدخله بيعوسلف وسلف جرمنفية (قال الزالفاسم)

ألا يرى أنه اذاقدم النقد واشترط الخيار فكأنه أسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيارعلى

أن جملاها بعد أجل الحيار في سامة الى أجل موصوف فصارت الدنانير سافا وصارت السلمة الموصوفة تبعا سهده الدنانير رمد انقضاه أجل الخيار فصارت سلفا جر منفعة وقات ولم كرهته اذا كان أجل الخيارالي شهر أوشهر بن اذا لم يقدم رأس المال (قال) لا نه يصير دينا بدين والخيار أيضا لا يكون في قول مالك الى شهر وانما جو ز مالك الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلم التي يشترون ﴿ قلت ﴾ الخيار وضرب السلف أجلا بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً لان مالكا قال لا يجوز في قول مالك أيضاً لان مالكا قال لا يجوز هذا الخيار الى هذا الاجل في شي من البيوع ﴿ قات ﴾ وكل من اشترى سلمة من السلم على أنه بالخيار وان كان خياره يوما واحداً فلا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

ــه في الدعوى في الخيار ك≫−

و قلت ﴾ أوأيت لو أبي اشتريت سلمة على أبي بالغيار الأما فيت بها في أيام الغيار لا ردها فقال البائع ليست هذه سلمتي (قال) الغول قول المشترى لان البائع قدائمة له على السلمة و قلت ﴾ أتحفظ هذا عن مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت عبارية على أبي بالحيار لا ردها فقال البائع ليست هذه جاريي الفول قول من (قال) أوى أن يحلف المبتاع أبها جاريته الني اشتراها منه على أن له الغيار وردها و قلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال أن البائع وقلها في الرجل بدفع الى الرجل الذهب شفيه اياها من دين كان له عليه فيقول له خذها في الرجل بدفع الى الرجل الذهب شفيه اياها من دين كان له عليه فيقول ليست في انظر البها وقلها في خذها على ذلك ثم يأتى بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست ذهبي قال القول قول المدفوع اليه مع عينه ﴿قات ﴾ أوأيت ان كان أعا اشترى حيوانا أو دوراً أو رقيقا على أنه بالغيار ثلاثة فادع المشترى أن الدواب الفلت منه والرقيق أو دوراً أو رقيقا على أنه بالغيار ثلاثة فادع المشترى وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه شي المن هذا ليس تنا يغيب عليه والموت اذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك لان هذا ليس تنا يغيب عليه والموت اذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك الا قول عدول فان عرف في مسئلهم

كذبه أغرمها وان لم يعرف كذبه عمل من ذلك مامحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد قاله مالك ﴿ قات ﴾ فالاباق والسرقة والاتلاف اذا ادعاد وهو توضع لا يجهل لم أسئل البينة عن ذلك وبكون الفول قوله (قال) نعم لانسئل البينة والقول قوله الا أن يأتي بامر يستدل به على كذبه ﴿ قات ﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ﴿ قات ﴾ أن يأتي بامر يستدل به على كذبه ﴿ قات ﴾ وهو قول مالك (قال) ما مالية السيرية الله هلك في أيام الخيار أيكون القرر قولى في قول مالك فنب عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أيكون القرر قولى في قول مالك (قال) قال مالك هو ضامن ﴿ قات ﴾ فان أتى بالبينة على أن السلمة التي غاب عليها أنه هلك من أله على أن البينة المالك في الرهن في الضاع وفي المارية ما هلك من ذلك مما أمن البائم وقيد قال مالك في الرهن في الضاع وفي المارية ما هلك من ذلك مما ينيب عليه مما أثبته البينة المادلة أنه هلك بنير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضان ينيب عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المرك فيغرق عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المرك فيغرق

وله بذلك البينة أنه غرق أو محترق منزله أو يلقاه اللصوص ومعه رجال فيأخذ

اللصوص السلعة منه فشيد الشهود على رؤية ما وصفت لك أسهم رأوه حين احترق ا

وأنهم رأوه حين أخده اللصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه بري المراق و الله منه بري المراق و المراق و

مالك القول قوله الأأنه في الموت ان كان مع أحد سئل عن تبدان ذلك فان الموت الذامات في قرية فيها أهلها لم يخف عليهم ذلك وان ادعى الهدلا أو إيامًا أو سرقة فالفول قوله مع بمينه الأأن بأنى بما يدل على كذبه ﴿ قات ﴾ أوأيت ان سألوا في القرية عن موت الحيوان الذي ادعى أنه مات في تلك الفرية في المسيوا الصديق

توله (قال) فأراه في هذا كاذبا حين لم يوجد أحد يملم هلاك ما ادعى وهو في قرية فأراه غارضا لها حى الرجل ببيع العبد وبه عيب ولا ببنه ثم يأتيه فيعلمه أن بالسلمة عيباً ك≪ر– ﴿ وهو بقول ان شئت فخذ وان شئت فدع ﴾

وقلت كه أرأيت ان بعت رجلا سلمة بها عيب ولم أبين له العيب شمجته بعد ماوجت الصفقة فقلت ان بالسلمة عيباً فان شئت نفدوان شئت فدع (فقال) سألنا مالكاعها فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أوقامت البينة بالعيب الذى ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشترى بالخيار ان شاء أخذ وان شاء مرك وان كان الما يخبر خبراً لبس نظاهر وليس عليه بينة يأتى بها فالمشترى على شرائه ولا يضره ماقال له البائع وان وجدذلك العيب بعد ذلك على ماقال البائم كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء مرك

۔ﷺ فی الرجل بنتاع السلمة علی أنه بالحیار ثلاثاً فلابردها ﷺ۔ ﴿ حتی تنقضی أیام الحیار ﴾

وقات في فا قول مالك في رجل باع سلمة على أن المشترى بالخيار ثلاثة أمام فقبض المشترى السلمة فلم بردها حتى مضت أيام الخيار ثم جاهبا بردها بعد مامضت أيام الخيار أيكون له أن يردها أم لا (قال) ان أنى بها بعد منيب الشمس من آخر أيام الخيار أو مر الند أو قرب ذلك بعد مامضى الاجل رأيت أن يردها وان ساعد ذلك لم أر أن يردها (قال ابن القائم) الا أني قلت لمالك الرجل يشترى التوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الحيارولم يأت بالتوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لاخبر في هذا البيع ونهى عنه ﴿قال ﴾ وقال مالك فيا يشبه هذا أرأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أكان يلزمه البيع فكرد هذا، فهذا يدلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاسه كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاسه سده على أنه ان جاء تنومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس محو كتابة العبد بيد السيد بما شرط وبتاوم للمكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتاب (قال) مالك والقطاعة منه يتلوم له أيضاً وإن مضى الاجل فان جاء به عتق فرفات وأرأيت ان اشتريت سامة على أي بالخيار ثلاثاً فن أقبض السلمة من البائع ولم أختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركى إياها في يدى البائع تم جنت بعد مضى أيام الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركتها حتى مضت أيام الخيار فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضى أيام الخيار بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جازاً وإن لم يخترحني تطاول ذلك بعد مضى أيام الخيار الملمة المشترى وكان اشتراها على أنه ما لخيار ثلاثاً ولم يخترفي أيام الخيار الو ولا الاجازة حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جاء بعد ذلك يرد السلمة (قال) لا يقبل قوله والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الا أن يردها بحضرة مضى أيام الخيار أوقرب والسلمة لازمة للمشترى فوقلت في وانما ينظر في هذا اذامضت والم الخيار وتطاول ذلك على المستمرى فوقلت في وانما ينظر في هذا اذامضت والم الخيار وتطاول ذلك على المن كان له الخيار في السلمة حيث هي فان كان قد قبط المشترى فالبيع بيهما وان كان قد قبط المشترى فالبيع بالم والدال ذلك فيجما الذي هي في بديه والمال ذلك فيجما الذي هي في بديه والمال ذلك فيجما اللذى هي في بديه

_ه ﴿ فِي الخيار الى غير أجل ﴾ -

وَناتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخياروقياً أترى هـذا البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مشل مايكون له في مثل

- ﷺ في الرجل بيبع تمرة حائطه ويستشي أن بختار أربع تخلات أوخمــا ﷺ -

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل بيبع نمرة حافظه على أن يختار الباشع نمر أرثع نخلات منها أو خس (قال) ذلك جار (قال ان القاسم) قال مالك

Ç

جملته شريكا معه معرض في الرجل بشترى من الرجل من حافظه ثمر أربع نخلات ك≫⊸ ﴿ نختارها أو من ثبابه ثوبا أو من غنه شاة بختارها ﴾

و قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت منه من ثمرة عائطه هذا ثمر أربع مخلات اختارهن أعوز أم لا (قال) لاخير في هدا عند مالك ﴿ قلت ﴾ قان اشترى أربع مخلات المحوز أم لا (قال) لاخير في هدا عند مالك ﴿ قلت ﴾ قان اشترى أربع مخلات أصوفهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس هذا عند مالك مالم يكن فيهن ثمرة فالزيان فيهن ثمرة فلا خير فيه ولبس هذا بمدلة رجل باع حافظه كله على أن المحتار منه أربعا أو خما فذلك جائز ولا يعجبني ذلك في ثمرة النخل وان ترل لم أن مختار منه ولا بأس به في الكباش ﴿ قلت ﴾ فالطمام كله اذا اشترى منه شيئاً على أن المختار منه ﴿ قال عند مالك اذا كانت صبراً عتلقة ﴿ قات ﴾ أرأيت أن الحتار منه ﴿ قال الله على أن المختار منه ﴿ قال الله على أن الخيار ثلاثاً المخذا عدهما بيشرة دراهم أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز والماك أم لا (قال) ذلك أخير أمد الثويين بفير محضر من البائع وأمدت الثويين بفير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع أن اختار المشترى أحد الثويين بفير محضر من البائع وأشهد على ذلك ثم ضاع الثوب الباقي (قال) هو فيه مؤتمن لانه قد أخذ أحد الثويين ببينة ﴿ قلت ﴾ والثوب الباقي (قال) هو فيه مؤتمن لانه قد أخذ أحد الثويين ببينة ﴿ قلت ﴾ فان أخذ أ

الثويين على أن يختار أحدهما فذهب ففطم أحدهما قبيصاً أو رهنه أو أحرته. فأفسده أو يحو ذلك أيلزه هـ ذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجعله منــه وتجعله في الآخر مؤتمنا (قال) نعموقد بينا هذا قال والحيوانكله إذا أخذد على أن يختار منه واحداً بكذا وكذا درهما كان ذلك له جائزاً في نول مالك (قال) قال مالك في النَّم اذا اشترى شاة من جماعة غنم بختارها فلا بأس بذلك أو عدداً سماه نحو الدشرة من جماعة كشيرة فلا بأس مذلك ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت لو أن رجلا اشترى من رجل خمسين ثوبا من عدل إنه مائة ثوب على أن يختار الحسين ثوبا من العدل (قال) اذا كانت الثياب التي في المدلّ نوعا واحدآ موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وانكان بمضها أفضل من بعض بعمد أن تكون هروية كلها أو مروية كالها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿ قَالَتَ ﴾ وهذا نول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان اختلفت الثياب التي في المدل فـكانت أصنافا من النياب اشتريت خمسين ثوبا أختارها (قال) لا خير فيه الا أن يشترط صنفا يختار منه خميين ثوباأو يشترط فيقول أختار من صنف كذا كذا وكذا ثوبا ومن صنف كذا كذا وكذا ثوباحتي يفرد الحسين الثوب ويذكر أصنافها كلها ﴿ قلت ﴾ وكذلك انكانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجزحتى بسمى مايخنار منكل صنف في نول مالك قال نيم ﴿ قلت ﴾ ولم حو ز مالك هذا البيم اذا اشتريتُ على أن أختار ألا مرى أنه لم يقع البيع على شي مختاره بعينه (قال) انمــا جوّ زه مالك لأن رجلا لو اشترى من مائة كبش خمسين كبشا مختارها لم يكن مذلك بأس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك كل ما يباع اذا كان صنفا واحداً على أن يختار فلا بأس به وهـــذا مما لا بد للناس في بيوعهم منه غير الطعام فان كان الطعام فلا خير في أن يشترى على أن يختار ف شجر ولا في صُبَرٍ ولا في نخل لان ذلك مدخله سِع الطعام بالطعام متفاضلاً لا نه

(٥ _ المدونة _ عاشر)

كان وجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخذ به هـ ذا الذي

ما يختار من كمل صنف فكذلك النياب اذا اختلفت عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو

(40) لك أحدهما فلا تفرَّ من ذلك . وتفسيرذلك أنه كانه يفسخ السمراء بالمحمولة والمحمولة ب السمرا، وفيه أيضا بيع الطعام قبل استيفائه واذا قال الرجل هذا التعر خمسة عشر بدينار وهذه الحنطة عشرة مدينار وأسهما شئت نخذ فقدوجيت لك احدى السلمتين فلانفر منه فانذلك بيع قبل استيفاء .وتفسير ذلك أنهملكه بيعتين لايصلح له فسيخ احداهما الصاحبتها قبل أن يستوفى لانه أوجب له الحنطة ثم فسخوا فأخذ مكانها تمرآ والتمر بالحنطة بيع مثل الحنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست نقضاء منها ولا يجوزبهامكانها أ الا بيما سبع وبدآ بيد فاذا خيره هكذا بين سمرا، ومحمولة أبهما شا، أن يأخذ أخــذ وقد وحبت له احداهما فهو أيضا من هذا الباب سع قبل استيفا، ألا مرى أنه لما ملك احدي البيعتين وفسخ احداه إفي صاحبتها أنه قدوجب له تسعة آصع من السمراء فهو بدع النسمة التي وجبت له من السمراء بعشرة آصع من الحمولة أو بدع عشرة الآصعالتي وجبتله من الحمولة بتسعة آصع من السعراء وهو لا يصلح أن يشترى تسمة بمشرة وهذا شبيه ما نهى عنمه من بيمتين في سِمة وهو بما نهى عنمه أن ساع النان بواحد اذا كاما من صنف واحد ﴿ إِن وهب ﴾ قال مالك ومثله لا منبي للرجل أن بيع من نخله عشرة أعدق سيع تمرها على أن البتاع مختارها وذلك أن البتاع عَلَى تلك المشرة الى غيرها وقد وجبت عليه في حال فيأخذ أقل أو أكثر وقد العرَّ بْرَ بْنَ أَبِي سَلَّمَةَ الا أَنْ يَأْخَذُهَا يُرِيدُ الْمُعِينُ وَالْنَى، عَلَى صَاحَبُهُ وصاحبُه كَذَلك ﴿ قَالَ ان الفاسم ﴾ ولو اشسرط البائع أن يختار قال مالك ذلك له جائز وما رأيت أحداً من أهل الما يمجيه قول مالك في ذلك ولا يمجنني أيضا الذي قال مالك من ذلك في كبه النحل مختارها الدائع وما رأيته حين كليته في ذلك عنده حجة ولقيد الرجل على أن يختار منها عشرة شياه فلم يمحنى لأن الذيم بعضها سِمض لا بأس به متفاضلا والنمر متفاضلا لاخير فيه فاذا وقع أجزته لما قال مالك من ذلك ولا

أن رجلا اشترى مائة شاة على أن يردّ منها شاة أينهن شا، أبجوزهذا البيع في قول مالك (قال) نم لانه انماهو رجل اشترى تسمة وتسمين شاة من هذه المائة على أن ﴿ عنار فله أن يرد منها شاة أينهن شا، والبيعجائز ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك ولو أن رجلاً ﴿ اشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن بختارها فلا أَنِّى بِهِ فَكَذَلِكُ هَذَا أَيْضًا ﴿ فَاتَ ﴾ وَكَذَلِكُ لُو بَاعِهِ الْبَائِعِ هَذُهُ كُمَّا أَلَّا شَاةً واحدة يختارها البائع ويكونالمشترى ماسوىذلك فذلك له في نول مالك (قال) نيم ا ولكن لوكان البائع يقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأيمك واحدة من مرارها فلا مجوز ذلك وكذلك قال مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت أن لم يشترط المشترى إ ا الحيار ولا البائع والمسئلة على حالها (قال) البيع جائز ويكون المشترى بالشاة التي استثناها أ شريكا يكون له جزيمن مائة جزء ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في النياب ﴿ فلت ﴾ والنياب في هذا بمزلة ما وصنت لي في النهم قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك في النياب اذا اشترط أن يختاركان له أن يختار وان لم يشترط الحياركان شريكا له ﴿ قلت ﴾ وكذلك الابل والبقر والذم والحمير والدواب إذا كانت صنفا واحدآ اشتراها صفقة واحدة واستثنى البائع منها واحدة أو عشراً أو عشرين كأنَّ ا فلك له وكان شريكا اذا لم يشترط الحيار (قال) نعم الا أن يكون الذي اشترط البائم جالهاعلى الخيار فلا خير فيذلك فان لم يكن جلما فلا بأس مه لأن مالكاقال لو أن إ رجلا باع نيابا ثمن فاشترط أن يختار مها (قال) ان كان اشترط رقا بسينه بختار منه ا فذلك له وان لم بشمرط شيئًا بمينه فهوشريك في جملة النياب تقدر ما استشىمن ذلك فهذا اذالم يشرط أن مختار كان البيع جائزاً وانما أبتى البائع جزأ له واحداً فلم يشعرط ا أن يخار البائع ولم يشترط المتاع العيار فهو شريك مذلك الجز، ﴿ فَلْتَ ﴾ قال اشترط المشرى أن محتار من هذا الحائط عشر مخلات مختارها (قال) لاخير في ذلك عندمالك لانه يدخله التمر بالتمر متفاضلا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى ان قال الزجمل الرجمل أيمك السمراء تسعة آصعة بدينار والمحمولة عشرة بدينار أيهما شئت فخذ فقد وجب

أحب لاحد أن بدخل فيه ابتدا، ولا يعقد فيه بيما وهو اذا لم يشترط النجار أجزت البيم وجملت له من كل نخلة بقدر ما استنى ان كانت عشرة من مالة جملت له عشركل نخلة على قدر طبيها ورداء بها حتى كانه شربك معه فهذا لا أس به

حير تم كتاب بيع الخيار والحد لله وحده وصلى الله ك≫-﴿ على سيدنا محمدالنبيّ الايّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب بيع الغرر ﴾

النيال المنافظة المنافظة

﴿ الحمد لله رب العالمينوصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الامنيّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ _________كتاب بيم الغرر ﴾<_______

- ﴿ فِي بِعِ النرر والملامسة والمنابذة والعمل في ذلك واشترا، الذائب ﴿ ٥

﴿ قَلْتَ ﴾ لا بن القاسم أوأيت ان اشترى تيابا مطوية ولم ينشرها ولم توصف له أيكون هـذا البيع فاسـداً في قول مالك لانه لم منشر النياب ولم توصف له (قال) نعم هو

ما من قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة وقد كنت رأيها قبل أن أشتريها بشهر أو بشهرين أبجوز همذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نعم اذا كانت

من السلع التي لا تغير من الوقت الذي رآها فيه الى يوم استراها ﴿ قَلْتَ ﴾ وان فظرت الى السلمة بعد مااشتريها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيها

وقال البائع بل هي بحالها وم رأيها (قال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال) أشهب بل البائع مدع (١) ﴿ قات ﴾ لابن القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لى مالك في جارية تسوق بها رجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فلقيه رجل بعد أيام

في جارية تسوق بها رجل في السوق و و و به و رم فاهف به عليه رجس بعد المارة الله ورأى ما كان بها فاشتراها منه فايا آناه بها ليدفعها اليه قال ليست على عالما وقدازداد ورمها (قال مالك) أرى المشتري مدعيا ومن يعلم ما هول وعلى البائم الممين ﴿قلتَ ﴾ فا المملامسة في قول مالك (قال) قال مالك الملامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(۱) بهامش الاصل هنا مانصه ابن المواز قول مائك وابن القاسم فى هذا أبين وأصوب • قال أبو اسحاق وكأنه عند مائك لما أقر بان البيع وقع على عين هذه السلمة فقد انعقد البيع فى الظاهر فيا والمشترى يريد فخض الشراء يدعواه فلا يصدق كما لو وجد عيا مشكوكا فيه اه

كان القول قوله واسع رأيه وليس الوصيان في هـــذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم ل لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان بحكمان في مال غـيرهما فلذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو المجوز لصواب المصيب منهما ﴿ فَاتَ ﴾ فَانَ كَانَ مَعَ الوصيينُ إ وارث كبـير يـلى نفــه (ميّال) ان اجتمعوا على رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا فاله أن كان الذي قال أود هو الوارث فسذلك له ولا بدللوصيين من أن بردا مصه أو يأخيذا مصابته الاأن يشاء الباق من البائم أو المشتري أن يدعهما وأخذ مصابة الذين يلويهم من الورثة فيكون ذلك له (' ولا يكون عليه أن يؤخذ منه مصابة الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا بد الوارث الذي يلي نفسه من أن يرد معها أويأخذ مصابةالذي اختار الردعليه مصابة الورثة المولى عليهم الأأن يشاء الباق من البائم أو المشترى أن يدعه وأخذ مصابته فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليـه أن يؤخــذ منــه مصابة الورثة الذين اختار أوصياؤهم لهم دون الرد'' فان كان الذي قال أنا أرد الوارث الذي بلي نفسه وأحـــُد الوصبين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجزالرد معصاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلف الوصى الذي قال أرد الاجازة ثم لم يكن لهما ليع من أن يرداكما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يلياهم الا أن يشا، الباقي من البائم أوالمسترى أن يدعهما ويأخيد مصابة الذين يليامهم من الورقة فيكون ذلكله ولا يكون للوصيين عليه أن يأخذا منه مصابة الوارث الذي اختار الرد عليه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لاشهب أرأيت ان كان على الميت دين ينترق جميع ماله ألمنم الخيار في الرد والاجازة على مافسرت لي من الورثة الذين يلون أنفسهم (فقال) لى لا ليسوا بمنزلتهم وللغرماء متكلم في انكانت الاجازة أردأ عليهم وعلى الميت في إلادا، عن أمانته وبرانة ذمت وفيما يصل اليهم من حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

لهم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أنفسهم فان كان الرد أوداً على الميت وأفضل لهم في انتشاء ديونهم فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاؤا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال الميت لان النرماء أولى تنال الميت منهم فرانات كم لابن الفاسم أرأيت لو أن رجلا اشترى سلمة على أنه بالخيار المرا فاغمى عليه في أيام الخيار كلما الذي جمل له فيها الخيار همل يكون ورثمة أو السلطان تنزلته في قول مالك (قال) لاأحفظ فيه من مالك شبئاً ولا يكون للورثة أحقد وان شاء رد ولا يقطع عنه خياره لموضع ما أغمى عليه في أيام الخيار فو قلت كه أرأيت ان تطاول بهذا المغمى ماهوفيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمراً ضرراً فسيخاليم بينهما وجاز فسخه فوقلت كه ضرراً فسيخاليم بينهما وجاز فسخه فوقلت كه ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المغمى عليه (قال) لا لانه ليس بمجنون ولا صبى واعاهو مريض

«قي في الرجل بييم من الرجل السلمة ثم يلقاه بمد ذلك «فيجمل أحدهما للآخر الخيار «فيجمل أحدهما للآخر الخيار » المناسبة المناسبة

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيت لو أَنَى بِمِت مِن رجل سلمة فلقيته بِمِد مِوم أُومِمِين فَجَمَلت له الخيار أُوجِمَل لى الغيار أياما أيلزم هذا الخيار أم لا قال نيم ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيت ان اشتريت سلمة من رجل ثم لفيته بمد يوم أُوبِومِين فَجَمَلتُه الخيار أُوجِمَل لى أيزم هذا الخيار أُم لا (قال) نم اذا كان يجوز في مثله الخيار وهو بمنزلة بيمك اياه بالثمن من هيَرَه ونَّهُ الخيار عليك أو لك عليه وما أصاب السلمة في أيام الخيار فهو منك

- ﴿ فَى المَكَاتِ بِنَاعِ السَّامَةِ عَلَى آنَّهِ بِالْخَيَارِ فَيْعَجِزُ أَيَّامِ الْخَيَارِ ﷺ --

﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت المكاتب اذا اشترى سلمة على أنه بالخيار أياما فيمجز في أيام الخيار ماحال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السميد فان شاء السيد أجاز وان شاء رد

(٣ _ المدونة _ عاشر)

كان الفول قوله واتبع رأيه وليس الوصيان في هــذا بمنزلة الورثة الذين يلون أنفسهم لأن الورثة يحكمون في أموالهم والوصيان بحكمان في مال غييرهما فلذلك اختلفا في هذا وكان السلطان هو الحبوز لصوابالمصيب منهما ﴿ قَاتَ ﴾ قان كان مع الوصيين وارث کمبیر یلی نفسه (فتال) ان اجتمعوا علی رد أو اجازة جاز ما اجتمعوا اذا كان ذلك من الوصيين على لاجمهاد وان قال أحدهما أنا أرد وقال الآخر أنا آخــذ فانه أن كان الذي قال أرد هو الوارث فـذلك له ولا بد للوصيين من أن تردا ممـه أو يأخــذا مصاته الا أن يشاء الباقي من البائم أو المشعري أن يدعهما وأخذ مصاة الذين يلونهم من الورثة فيكون ذلك له " ولا يكون عليـه أن يؤخذ منـه مصابة الذي اختار الرد عليه وكذلك اذا أراد الوارث الأخذ وأراد الوصيان الرد فلا مد الوارث الذي يلي نسبه من أن برد معهما أويأخذ مصابة الذي اختار الردعليه مصابة الورثة المولى عليهم الاأن يشاء الباقى من البائع أو المشترى أن يدعه وأخذ مصابته فقط فيكون ذلك له ولا يكون عليـه أن يؤخــذ متــه صابة الورثة الذين اختار أوصياؤهم لهم دون الرد (*)فان كان الذي قال أما أرد الوارث الذي يلي نفسه وأحـــد الوصيين نظر السلطان في ذلك فان رأى الرد أفضل كلف الوصى الذي قال أجنزالرد معصاحبه وان رأى الاجازة أفضل كلفالوصى الذي قال.أرد الاجازة ثم لم يكن لهما ليدمن في يرداكما رد الوارث أو يأخذا مصابة الوارث للورثة الذين يليامهم الاأن يشا، الباق من الباثم أوالمشترى أن مدعهما ويأخبذ مصابة الذين بليامهم من الورثة فيكون ذلكله ولا يكون للوصبين عليه أن يأخــذا منه مصابة الوارث الذي اختار الردعايه وكذلك ان كان الذي قال آخذ الوارث وأحد الوصيين نظر السلطان في ذلك كما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ لاشهب أرأيت ان كان على الميت دين ينترق جميع ماله ألهم الخيار في الرد والاجازة على مافسرت لى من الورنة الذين يلون أنفسهم (فقال) لى لا ليسوا بمنزلتهم وللفرما، متكلم في الكانت الاجازة أردأ عليهم وعلى الميت في الادا، عن أمانته وبراءة ذمت وفيا يصل اليهم •ن حقوقهم باجازة ذلك كان ذلك

فم وان لم يكن على ذلك فليس لهم ذلك وذلك الى الورثة ان كانوا يلون أفسه قان كان الد أرداً على المبت وأفضل لهم في انتضاء ديوم، فذلك لهم وللورثة أن يأخذوا ذلك ان شاؤا لانفسهم من أموالهم ولا يأخذوا من مال المبت لان الغرماء أولى بمال المبت منهم هونات كه لابن الفاسم أرأيت لو أن رجلا اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلانا فانحى عليه في أيام الخيار كلها الذي جمع له فيها الخيار همل يكون ورشه أو السلطان بمزلته في قول مالك (قال) لاأحفظ فيه من مالك شبئاً ولا يكون المورثة هاهنا ولا للسلطان بماهنا شيئ و ترك حتى يفيق فاذا أفاق كان على خياره ان شاء أحمد وان شاء أخيات المنطان في ذلك فان رأى أمراً أشخاليت ان تطاول بهذا المفعى ماهوفيه (قال) ينظر السلطان في ذلك فان رأى أمراً ومرزاً فسخاليم بينهما وجاز فسخه هوفلت ولا يكون للسلطان أن يأخذ لهذا المفعى عليه (قال) لالأنه ليس بمجنون ولا صي واعاهو مريض

حى﴿ فِي الرجل بيبع من الرجل السلمة ثم يلقاه بمد ذلك ۗۗ ﴿ فيجمل أحدهما للآخر الحيار ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أُوأَيِّتُ لَو أَنَى بِمِنَ مِن رَجَلَ سَلَمَةً فَلَقِيْتَهُ بِمِدْ يُومَ أُونِومِينَ فِحَمَلَتُ لَهَ الْخَيَارُ أُوجِمَلَ لَى الْخَيَارُ أَيَامًا أَيْذِيمُ هَذَا الْخِيارُ أَمْ لا قال نَمْ ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ ان اشتريت سَلَمَةً مِن رَجِلَ ثَمْ لَقَيْتَهُ بِمِدْ يَوْمُ أُونِومِينَ فِمَلْتُلَةً الْخَيَارُ أُوجِمَلُ لَيْ أَيْزُمُ هَذَا الْخَيَارُ أُمْ لا (قال) نَمْ اذَا كَانَ يَجُوزُ فَى مثلَهُ الْخَيَارُ وهُو بَمْزَلَةً بِمِنْكُ ايَاهُ بِالْمَنْ مِن عَيْرُهُ وَلَهُ الْخَيارُ وَلِهُ الْخَيارُ وَلِهُ أَنْ الْخَيارُ وَلِهُ مَا أَصَابُ السَلَمَةُ فَي أَيْمًا الْخِيارُ وَبُو مِنْكُ

حى﴿ فِي الْمُكَاتِ بِبَاعِ السَّامَةُ عَلَى أَنَّهُ بِالْحَيَارِ فِيعَجْزُ أَيَّامُ الْخَيَارِ ﷺ.--

﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت المكاتب اذا اشترى سلمة على أنه بالخيار أياما فيمجز في أيام الخيار ماحال هذا البيع (قال) يصير خيار هذا المكاتب الى السيد فان شاء السيد أجاز وان شاء رد

(٣ _ المدونة _ عاشر)

حتى يجيزها هو على نفسه ﴿ قاتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم

- ﷺ فى الرجل بيبع السلمة على ان البائع والمتباع بالخيار ﴾ ⊶

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأْيِتِ أَنْ بَمْتَ سَلَمَةً عَلَى أَنَى بِالْخَيَارُ أَنَاوِ الْمُشْتَرِي جَمِيمًا ﴿ قَالَ) قَالَ مَالِكَ لَا يَجُوزُ البَيْعِ الْدَيْفِ أَرَأْيْتِ أَنْ بَمْتَ سَلَمَةً مِنْ رَجِلَ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الل

- ﷺ فى الرجل ببيع السلمة من الرجلين على أنهمابالخيار ﷺ-﴿ فيختار أحدهما الردوالآخر الاجازة ﴾

﴿ وَالَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ بَعْتُ سَلَمَةً مَنْ رَجِلِينَ عَلَى الهُمَا بِالْخَيَارِ جَيْمَافَاخْتَارَا حَدَّهَا الْاَخْدُ واخْتَارُ الْآخْرِ الرد وقال البائع لا أقبل بفضها ولا أقبل الا جَيْمَها (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبى ولمن أوادأن تمسك بالبيع وليس لصاحب السلمة في ذلك خيار وذلك لوأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما نصف الثمن

حى الرجل بتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاً ا فيخنار الرد والبائم ك≫⊸ ﴿ غائب أويطؤها أويدبرها أو يرهمها أو ما أشبه ذلك ﴾

وقات ﴾ أرأيت أن اشتريت جاربة على أنى بالغيار ثلاثا فناب البائع فاخترت الرد وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نع ذلك جائز عند مالك وقلت وكذلك أن كان البائع بالغيارفناب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن كان الخيار للمشتري فرهنها أو دبرها أو كاتبها أوأجرها أواعتها أو وهبها أو تصدق بها أو وطنها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا عمله رضا بالخيار وان كان الخيار للبائع كان هذا كليه رداً منه للجارية

مَنْ فَي الرَّجِلَ بِنِيعِ السَّلَمَةُ عَلَى أَنْ أَخَادُ أَوْ رَجَلًا أَجْنِياً بِالْخَيَارِ ﴾ ﴿ أَوْ يَشْتَرِبُهِا الرَّجِلَ عَلَى أَنْهُ بِالْخِيارِ ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ انْ بِمْتُ سَلَّمَةُ مِنْ رَجِّلَ عَلَى أَنْ أَخِي أُو رَجِّلًا أُجْبِيا بِالخيار أياما أمجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل بيع السلمة ويشترط البالع ان رضي . فلان البيع فالبيع جائز قال لا بأس به وان روكي البائع أو رضي فـــلان البيع فالبيع جائز فهذا بدلك على مــألتك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سامة على أيت فلاناً بالخيار ثلاثًا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لى أو على ان رضى فلان أو على أن أستشير فلانا أبجوز هـذا البيّع في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشــترى الرَّجــل على أن يستشير فلانا فالبيع جاز (قال) مالك فان اختار المشترى الشراء وقال البائع ليس لك أن تِحِبَار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى قول البائم وكانت السلمة للمشتري ﴿ قلت ﴾ فان أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائم ليس ذلك لك حتى تستشير فلالما ياتفت الى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على ان رضى فلان فليس ذلك للمشترى أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي مجمَّلُ له الرضي وآلذي اشترى على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقال أشهب) أنه جائز اذا اشترى سلمة على أن رجلا أجنبيا أوذا قرابة بالخيار أياما ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بجارية على أن أستشير فلانا فقال لى فلان قد ردديا وقال المشترى قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري ولا يلتفت في هــداً لي رضا الذي جملت له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له 🛮 ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت ان اشتريت سيلمة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان بافريقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما بجوز من ذلك الامر الغريب ﴿ فَلْتَ ﴾ فان قال المشترط الذي اشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أويد مشورة فلان (قال) لا يجوز البيع لان المقدة وقعت فاسدة ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت ملمة لفلان اشــــــــريـــها له على أنه بالخيار تــــلانا (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اختار المشــترى على أن بجبرعلى فلان المشتري له أبجوز هذا (قال) لا بجوز ذلك

حتى بجيرها هو على نفسه ﴿فات﴾ وهذا قول مالك (قال) لم

→كل في الرجل يبيع السلمة على ان البائع والمتباع بالخيار ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت أن بعت سلمة على أنى بالخيار أناوالمشتري جيما (قال) قال مالك لا يجوز البيم الا باجباء ما جيما على الاجازة ﴿ قات ﴾ أرأيت أن بعت سلمة من رجل على أنى بالخيار أياما أبجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك فى الرجل ببيم السلمة ويشترط البائع أن رضى فلان البيع فالبيع جائز فهذا بدلك على مسئلتك إذا كان فلان حاضراً الذى اشترط رضاه

وق الرجل ببع السلمة من الرجلين على أنهما بالخيار ركاح وفيختار أحدهما الردو الآخر الاجازة €

﴿ وَلَاتَ ﴾ أَرَأَ بِتَ انْ بَعْتَ سَلْمَةُ مِنْ رَجَلِينَ عَلَى الْهُمَا بِالْخَيَارِ جَيْمَافَاخْتَارَا حَدَّهَا الْآخَدُ واخْتَارُ الْآخَرِ الرد وقال البائع لا أقبل بفضها ولا أقبل الا جَيْمَا (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبي ولمن أراد أن تتمسك بالبيع وليس لصاحب السلمة في ذلك خيار وذلك لوأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما بيم كل واحد منهما شصف الثمن

حى﴿ فى الرجل بتاع الجاربة على أنه بالخيار ثلاثًا فيختار الرد والبائع ﷺ ﴿ غائب أويطؤها أويدبرها أو يرهمها أو ما أشبه ذلك ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت ان اشتريت جارية على أنى بالخيار ثلاثًا فَعَابِ البَائْمِ فَاخَتَرَت الرَّدُ وأشهدت على ذلك والبائع غائب أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نم ذلك جائز عند مالك ﴿ فَلَتَ ﴾ وكذلك أن كان البائع بالخيارفناب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له فى قول مالك قال نم ﴿ فَلَت ﴾ أَرأَيت ان كان الخيار للمشتري فرهمها أو دبرها أو كاتبها أوأجرها أوأعها أو وهبها أو تصدق بها أو وطنها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وال كان الخيار للبائع كان هـذا كلهرداً منه للجارية

معر في الرجل ببيع السلمة على أن أخاد أو رجلا أجنبيا بالخيار ﴾ ﴿ أو يشتربها الرجل على أنه بالخيار ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرْأَيْتَ انْ بَعْتَ سَلَّمَةً مَنْ رَجِّلَ عَلَى أَنْ أَخِي أُو رَجِّلًا أَجِنْبِياً بِالخيارِ أَيَامًا أبجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل بيع السلمة ويشترط البائع ان رضي فلان البيع فالبيع جائز قال لا بأس مه وان روكي البائع أو رضي فــلان البيع فالبيع جائز فهذا يدلك على مــألتك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة على أيِّ فلانًا بالخيار ثلاثًا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لي أو على ان رضي فلان أو على أن أستشير فلانا أبحوز هــذا البيم في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشـــتري الرَّجْــل على أن يستشير فلانا فالبيع جائز (قال) مالك فان اختار المشــترى الشراء وقال البائع ليس لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى فول البائم وكانت السلمة للمشتري ﴿ قلت ﴾ فان أواد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائم ليس ذلك لك حتى تستشير فلاللم ياتفت الى قول البائع (قال مالك) والذي اشترى على ان رضى فلان فليس ذلك المشترى أن عضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جنَّلُ له الرضي والذي اشترى على أن فلانا بَالْخَيَارَ مثل ذلك (وقال أشب) أنه جائز اذا اشترى سامة على أن رجلا أجنبيا أوذا قرابة بالخيار أياما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية على أن أستشير فلانا فقال لى فلان قد رددتها وقال المشترى قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري ولا يلتفت في هــد الله وضا الذي جملت له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ أَنَ اشْتِرِيتِ سَلَّمَةُ وَاشْتَرَطْتُ مُشُورَةً فَلَانَ وَأَنَا بَصَّرُ وَفَلان بافريقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما بجوز من ذلك الامر الغريب ﴿ فَلْتَ ﴾ فان قال المشترط الذي أشترط الخيار لفلان الفائب أنا أفبل البيع ولا أريد مشورة فلأن (قال) لا بحوز البيم لان المقدة وقمت فاسدة ﴿ قَلْتَ ﴾ أَراْيت ان اشتريت سلمة لفلان اشـــتريتها له على أنه بالخيار ثـــلانا (قال) ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فان اختار المشترى على أنّ بجبزعلي فلان المشتري له أبجوز هذا (قال) لا مجوز ذلك

حمير في الرجل ببيع السلمة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار ﴾ ﴿ أو يشتربها الرجل على أنه بالخيار ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيت ان بمت سلمة من رجل على أن أخي أو رجلا أجنبيا بالخيار أياما أمجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل ببيع السلمة ويشترط البائع ان رضي فلان البيم فالبيم جائز قال لا بأس به وان ركمي البائم أو رضي فلان البيم فالبيم جَائر فهذا مدلك على مسألتك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان آشتريت سلمة على أنت فلانًا أ بالخيار ثلاثًا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لي أو على إن رضي فلان أو على أن أستشير فلاما أيجوز هذا البيم في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى الرجل على أن يستشير فلانا فالبيم جَائر (قال) مالك فان اختار المشترى الشراء وقال البائم ليس لك أن تختار حتى تستشير فلانا لم يلتفت الى قول البائع وكانت السلمة للمشتري ﴿ فلت ﴾ فان أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائم ليس ذلك لك حتى تستشير فلامالم ياتفت الى قول البائم (قال مالك) والذي اشترى على ان رضي فلان فليس ذلكالمشترى أن بمضي ولا برد حتى برضي فلان الذي جعللهُ الرضيوالذي اشترى ً على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقالأشهب) أنه جائز اذا اشترى سلمة على أن رجلا أجنبيا أوذا قرامة بالخيار أياما ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت بحاربة على أن أستشير فلانا فقال لى فلان قد ردديها وقال المشترى قد قبلتها (قال مالك) القول قولالمشتري ولا يلتفت في هــدّاللي رضا الذي جملت له المشورة مع رضا الذي شرط ذلك له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة واشترطت مشورة فلان وأنا عصر وفلان الغرُّ بقية (قال) أرى البيع فاسدا وانما بجوز من ذلك الامر القريب ﴿ فلت ﴾ فان قال المشترط الذي أشترط الخيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أريد مشورة فلان (قال) لا بجوز البيم لان العقدة وقعت فاسدة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت. سلمة لفلان اشــتريتها له على أنه بالخيار ثــلانا (قال) ذلك جأثر ﴿ قلت ﴾ فان اختار المشــترى على أن بجيزعلى فلان المشتري له أيجوز هذا (قال) لا يجوز ذلك

حتى يجيزها هو على نفسه مؤقلت به وهذا قول مالك (قال) لم

﴿ فَاتَ ﴾ أَرْأَيْتَ أَنْ بَعْتُ سَلَمَةً عَلَى أَنَى بِالْخَيَارُ أَنَاوَالْمُشْتَرِي جَمِيمًا ﴿ قَالَ) قَال مَالِكَ لَا يَجْوَرُ البِيمِ اللَّهِ عَلَى الْحَجْرِةُ البِيمِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الل

مهرفی الرجل بیبع الساء من الرجلین علی أمهمابالخیار کیده۔ ﴿ فیختار أحدهما الردوالآخر الاجازة ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان بعت سلمة من رجلين على انهما بالخيار جيمافاختاراً حدهما الاخذ واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بمضها ولا أقبل الا جيمها (قال ابن القاسم) ذلك لمن أبى ولمن أواد أن يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلمة فى ذلك خيار وذلك لوأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

حىر فى الرجل بتاع الجاربة على أنه بالغيار ثلاناً فيختار الرد والبائع ك≫ه− ﴿ غائب أويطؤها أو يدرها أو يرهمها أو ما أشبه ذلك ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت أَنَ اشتريت جاربة على أَنى بالغيار ثلاثًا فناب البائع فاخترت الرد وأشهدت على ذلك والبائع غاثب أيجوز هذا فى قول مالك (قال) نم ذلك جائز عند مالك ﴿ قلتَ ﴾ وكذلك أن كان البائع بالخيارفناب المشتري واختار البائع الرد كان ذلك له فى قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ أَرأَيت أن كان الخيار للمشتري فرهنها أو دبرها أو كانبها أو أجرها أو أعتمها أو وهبها أو تصدق بها أو وطائها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وال كان الخيار للبائع كان هـذا كله رداً منه للجارية حتى يجيزها هو على نفسه ﴿فاتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم

وست الرايت ال بعت سلمه على الى بالحيار الموالمشتري جميعا (فال) فال مالك لا يجوز البيع الا باجماعهما جميعا على الاجازة و فلت كه أرأيت ان بعت سلمة من رجل على أنى بالخيار أياما أبجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك فى الرجل بيبع السلمة ويشترط البائع ان رضى فلان البيع فلا بأس به وان رضى فلان البيع جائز فهذا يدلك على مسئلتك اذا كان فلان حاضراً الذي اشترط رضى فلان حاضراً الذي اشترط

حى فى الرجل ببيع السلمة من الرجلين على أمهما بالخيار كى -﴿ فَيَخَالُو أَحْدُهُمَا الردُوالاَ خَرِ الاجازة ﴾

وفات ﴾ أرأيت ان بعت سلمة من رجلين على انهما بالخيار جيمافاختاراً حدهما الاخذ واختار الآخر الرد وقال البائع لا أقبل بعضها ولا أقبل الا جيمها (قال ان القاسم) ذلك لمن أبى ولمن أراد أن يتمسك بالبيع وليس لصاحب السلمة فى ذلك خيار وذلك لوأنه أوجب البيع لهما فأفلسا أو أفلس أحدهما تبع كل واحد منهما بنصف الثمن

- ﷺ فى الرجل بتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثاً فيختار الرد والبائع ∰⊸ ﴿ غائب أويطؤهما أو يدرها أو يرهمها أو ما أشبه ذلك ﴾

﴿ وَالَ ﴾ أَرأيت أَن اشتريت جارية على أَنى بالخيار ثلاثًا فَنَابِ البَائْمُ فَاخَتَرَتَ الرَّدُ وأشهدت على ذلك والبائع غائب أمجوز هذا فى قول مالك (قال) نعمذلك جائز عند مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ وكذلك أَن كان البائع بالخيارففاب المشتري واختار البائع الردكان ذلك له فى قول مالك قال نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأيْتِ ان كان الخيار للمشتري فرهمها أو دبرها أو كاتبها أو أجرها أو اعتمها أو وهبها أو تصدق بها أو وطنها أو قبلها أو باشرها (قال) هذا كله رضا بالخيار وان كان الخار للبائع كان هدا كله رداً منه المجارية حىر فى الرجل بييع السلمة على أن أخاه أو رجلا أجنبيا بالخيار ﴾ ﴿ أو يشتربها الرجل على أنه بالخيار ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انْ بِمَتَ سَلَّمَةً مَنْ رَجَلَ عَلَى أَنْ أَخِي أُو رَجَلًا أَجِنْبِياً بِالخيار أَيامًا أبجوز هذا البيع أم لا (قال) قال مالك في الرجل سبع السلمة ويشترط البائع ان رضي . فلان البيع فالبيع جائز قال لا بأس به وان رو⁰ البائع أو رضي فــلان البيع فالبيع جائز فهذا بدلك على مسألتك ﴿ نلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة على أن فلاناً إ بالخيار ثلاثًا لرجل أجنبي أو ذي قرابة لى أو على ان رضى فلان أو على أنَّ أستشير فلاما أيجوز هذا البيم في قول مالك (قال) قال مالك اذا اشترى الرحال على أن يستشير فلانا فالبيع جائز (قال) مالك فان اختار المشترى الشراء وقال البائع ليس ﴿ قلت ﴾ فأن أراد أن يرد (قال) ذلك له فان قال البائم ليس ذلك لك حتى تستشير فلامالم يلتفت الى قول البائع (قال مالك) والذى اشترى على أن رضى فلان فلبس ذلك المشترى أن يمضي ولا يرد حتى يرضى فلان الذي جعلاله الرضى والذي اشترى على أن فلانا بالخيار مثل ذلك (وقالأشهب) انه جائز اذا اشترى سامة على أن رجلاً أجنبيا أوذا قرابة بالخيار أياما ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشعريت جارية على أن أستشير فلانا فقال لى فلان قد رددتها وقال المشترى قد قبلها (قال مالك) القول قول المشتري ولا يلتفت في هـ دُأَلِي رَضًّا الذي جملت له المشورة مع رضًا الذي شرط ذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ ان اشتريت سيلمة واشترطت مشورة فلان وأنا بمصر وفلان بافريقية (قال) أري البيع فاسدا وانما مجوز من ذلك الامر الفريب ﴿ فلتَ﴾ فان قال المشترط الذي أشترط الحيار لفلان الغائب أنا أقبل البيع ولا أربد مشورة إ فلان (قال) لا مجوز البيم لان المقدة وقمت فاسدة ﴿ قلت ﴾ أَرأيت ان اشتريت سلمة لفلان إشـــتريتها له على أنه بالخيار ثـــلانا (قال) ذلك جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ قان

﴿ قلت ﴾ أسممت هذا من مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت دابة على ا عليا (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته ﴿ قلت ﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا الا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الدابة فيجد بها عيبا فيتسوق مها أ بمد ذلك انها تلزمـه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالذي سألت ع^{ين} مشأل النسوق في العيب اذا علم به أواشد من النسوق ﴿ قلت ﴾ فان ركبها في حاجة ولم يسافر عليها (قال) ان كان فربا وكان شيئًا خفيفا رأيته على خياره لانه تقول ركبتها لاختبرها وعلى هــذا يُأخــذ الناس الدواب بالخيار ليختبروا ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية على أنى بالحيار ثلاثا فجردتها ونظرت اليهافي أيام الحيار أيكون هذا رضًا بالجارية (قال) لا الا أن يكون انما جردها يتلذ ذبها واعترف يذلك فهو رضاً بالجارية ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان نظر الى فرجها أثراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيُّ من ذلك(قال)أراه رضا بالجارية ﴿ قلتَ ﴾ ولم لا تجمله اذا جردها ونظر اليها مختاراً لها وتجمل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لانه يقول انتاجر دمها أنظر البها والرقيق قد يجرد في الشرا، ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشرا، ولا ينظر اليه الا النساء أو من يحل له الفرج ﴿ قلت ﴾ أَرأيت ان اشعريت جارية على أنى بالخيار أعقتها أو دبرتها أو قطعت بدها أو فقأت عينها وكان عبداً فزوجته أو ضربته أو كانت دابة فأكريتها أو دارآ فأجرتها أو أرضا فأكريتها أو حماما فأجرته أو نحسلاما أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أيكون هذا رضا منى بالسلمة واختياراً مني لها في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هــــذه المسائل الا أن مالكما قال لا يبيع الرجــل السلمة اذا كان فيها خيار حتى يستوفيها لنفسه ثم يبيمها إمــد ذلك ﴿ قَالَ ابن القاسم ﴾ وأرى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له الا ماكان من قطع بدد أو فتى عينه فانه اذاكان أصابه به خطأ فانه بردد ان شا، وما نقصه وان كان أصابه عمداً فبوعندى رضا منه وليس له أن يردد والدابة مشله اذا أصابها خطأ ردها ان شاء وما نقص من ثنها وانكان عيبا فاسداً فهو يضمن النمن كله وان كان أصابها عمداً فهو رضا منه بالدابة وينسرم النمن كله فوات في أرأيت ان اشتريت ثيابا بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعا لخيارى في عيب كان بها عند البائع فلبستها بعد معرفتي بالعيب أيكون هذا قطعا لخيارى ولا الترويج ولا الجنايات رضا منه ولا اسلامه الى الصناعات ولا ترويجه بعبد أن علف في الرهن والاجارة وترويج المبدماكان ذلك رضا منه بالبيع في قال سحنون في وقد دوى على تن زياد وغيره عن مالك في البيع أنه لا ينبني له أن بيع حتى يختار فان بيعه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار ان شا، جو ز البيع وأخذ الثمن وان باع فان بيعه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار ان شا، جو ز البيع وأخذ الثمن وان شاء نقض البيع

- ﴿ فِي الرجل يشتري العبد على أنه بالخيار فيموت في أيام الخيار ﴿ وَ

﴿ قات ﴾ أرأيت لو أبى بمت عبدا بعبد على أن أحدنا بالخيار ثلانا أو نحن جميعاً بالخيار ثلاثا فتقابضنا فات أحد العبدين في أيام الخيار أيلزم البيم بالموت أم لا (قال) قال مالك ان مات أحد العبدين في أيام الحيار فصيبته من بائمه وان كاما قد تعابضاً فقلت لمالك فلو أن رجلا ابتاع من رجل دامة على أنه بالخيار على أن يتقد تمها فقده ثم مات الدامة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع ويرد الثمن الى المشترى في قالم الخيار (قال) من مات منهما فورشه مكانه يكون لهم من الخيار مماكان في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورشه مكانه يكون لهم من الخيار ماكان لما حجة مالك اذ جمل المصيبة في الخيار من البائع (قال) لأن البيم إلى يتم ولا يتم يعينهما الا أن يقع الخيار فا لم يقع الخيار فالناف من البائع

﴿ قلت ﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت دابة على أنى بالغيار شلاما فأتيت بالدابة الى البيطار فَهَلَبْتُهَا أُو وَدَجْتُهَا أُو عربتها أُو سافرت عليها (قال) أرى هذا رضا بالدابة وأراها قد لزمته ﴿ قات ﴾ أسمعت هذا من مالك (قال) لا الا أن مالكا قال لنا في الرجل يشتري الرابة فيجد بها عيبا فيتسوق بها بعد ذلك انها تلزمــه ويكون ذلك رضا منه بالدابة (قال) فالذي سألت عنا مشل التسوق في العبب اذا علم به أواشد من التسوق ﴿ قلت ﴾ فان ركبها في حاجة ولم أ يسافر عليها (قال) ان كان قريبا وكان شيئاً خفيفا رأيته على خياره لانه نقول ركبتها لاختبرها وعلى هــذا يأخــذ الناس الدواب الخيار ليختبروا ﴿ قَلْتَ ﴾ أَزْأَيْتِ انْ اشتريت جاربة على أنى بالحيار ثلاثا فجردتها ونظرت اليها في أيام الحيار أيكون هذا رضا بالجارية (قال) لا الا أن كون انما جردها بناذ ذبها واعترف بذلك فهو رضا بالجارية ﴿ فَلَتُ ﴾ أرأيت ان نظر الى فرجها أثراه رضا بالجارية ولا تصدقه في شيُّ من ذلك(قال)أراه رضا بالجارية ﴿ قات ﴾ ولم لا تجمله إذا جردها ونظر اليها مختاراً أ لها وتجمل ذلك منه رضا بالجارية (قال) لا لانه يقول انماجر دمها أنظر اليها والرقيق قد يجرد في الشرا، ولا يكون ذلك رضا والفرج ليس مما يجرد في الشرا، ولا ينظر اليه الا النساء أو من يحل له الفرج ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية على أبي بالخيار ثبلانا فوطئت الجارية في أمام الخيار أو رهمتها أو أبسرتها أو كاتبتها أو زوجتها أو ا أعتقتها أو دبرتها أو قطعت بدها أو فقأت عنها أو كان عداً فروجته أو ضربته أو كات دامة فأكريها أو داراً فأحرتها أو أرضا فأكريتها أو حماما فأجرته أو غملاما ع دفيته الى الحناطين أوالغبازين أو أسلمته الى الكتاب أو نحوه من هـ ذه الاشياء أو ساومت به في أيام الخيار للبيع أيكون هذا رضا مني بالسلمة واختياراً مني لها في قول مالك (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك في هــده المسائل الا أن مالكا قال لا يبيع الرجــل السلمة اذا كان فيها خيار حتى يستوفيها لنفسه ثم يبيمها بعــد ذلُّكُ إ ﴿ قَالَ ابْ القاسم ﴾ وأرمى كل ما سألت عنه وسميته يلزمه به البيع وهذا كله رضا

منه وقطع للخيار ولا حجة له الا ماكان من قطع مده أو فيء عينه فأله اذا كان أصابه به خطأ فانه برده ان شاه وما نقصه وان كان أصابه عمداً فبوعندى رضا منه وليس له أن برده والدابة مشله اذا أصابها خطأ ردها ان شاه وما نقص من غنها وان كان غيبا فاسداً فهو يضمن النمن كله وان كان أصابها عمداً فبو رضا منه بالدابة ويضرم النمن كله و قلت ﴾ أوأيت ان اشترت ثيابا بالخيار فاطلمت على عيب كان بها عند البائع فلبسها بعد معرفي بالعيب أيكون هذا قطما لخيارى في قول مالك (قال) نم وقال غيره لا تكون الاجارة ولاالرهن ولا السوم بها ولا الترويح ولا الجنايات رضامنه ولا اسلامه الى الصناعات ولا ترويجه بعمد أن يحلف في الرهن والاجارة وترويج العبدما كان ذلك رضا منه بالبيم ﴿ قال سحنون﴾ وقد روى على بن زياد وغيره عن مالك في البيم أنه لا ينبي له أن بيم حتى يختار وقد باع فان بعه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار ان شاء جو ز البيم وأخذ الثمن وان باع فان بعه ليس باحسان ورب السلمة بالخيار ان شاء جو ز البيم وأخذ الثمن

-ه﴿ فِي الرَّجَلِ يَشْتَرَى المِد على أنه بالحيار فيموت في أنام الخيار ﴾>-

﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت لو أَنَى بِمِتَ عَبِدًا بِمِبِدُ عِلَى أَنَ أَحَدُنَا بِالْحَيَارُ ثَلَانًا أَوْ يَحْنُ جَمِّما بالخيار ثلاثا فتقائضنا فمات أحد العبدين في أيام الخيار أيلزم البيع بالموت أم لا (قال) قال مالك ان مات أحدد العبدين في أيام الحيار فصيبته من بائمه وان كانا قد تقايضا وقال فقلت لمالك فلو أن رجلا ابتاع من رجل دابة على أنه بالخيار على أن يقد تمها فقده ثم مات الدابة في أيام الخيار (قال) المصيبة من البائع ويرد التمن الى المشترى وقال في فقيل لمالك فلو أن رجلا باع من رجل سلمة على ان أحدهما بالخيار ثم مات في أيام الخيار (قال) من مات منهما فورث مكانه يكون لهم من الحيار ما كان السيح لم يتم ولا يتم يينهما الا أن يقع الخيار فالم يقع الخيار فالناف من البائع

حَجِيرٍ فَى الرجل بِبتاع الجاربة على أنه بالخيار ثلاثًا فيمنقها ﴾<--﴿ البائم في أيام الخيار ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن رجلا باع جارية على أن المشـــترى بالخيار ثلاثًا فأعتمها الباثم في أيام الحيار (قال) عتقه موقوف لان الجارية قد باعها من المشترى ﴿قَالَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمعه من مالك ﴿ قال-حنون ﴾ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه نما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فإن اختار المشترى الرد أيلزم البائع العتق الذي أعنق في أيام الحيار (قال) نعم ذلك له لازم لان البيع لم يتم فيها اذ ردها المشتري بالشرط الذي كان له فيها وان مصيبتها من البائع وان ماجني عليها وما جنت فعلى الباثم وله ﴿ قات ﴾ ولم أجزته وقد كان يوم تكلم بالعنق غير جائز (قال) قال مالك في الَّذي محدم جارية سنة أو يؤاجرها سنة ثم يعتقها ان عتقها في ذلك الحال غمير جائز وانه موقوف فاذا رجعت اليمه عنفت عليه بالعتى الذيكان أعتقها ومنذ فكذلك الذي أعتق في أيام الحيار ﴿ سحنونَ﴾ ألا يرى أن ملكه لم يزل عن المخدمة والتي أجر . ورأيي أنه في عقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي ازمه ولا يستطيع الرجوع فيسه ﴿ ابن وهب ﴾ وان يونس بن يزيد ذكر أنه أسأل ابن شهاب عن رجــل أسكن رجلا دراً حياته فنوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليـه دين (قال) ابن شــهاب لاتباع حياة الذي أسكنها وان عبد الله عَيْ عَمْر قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار (قال) الدار راجعة الى الورثة والسكني الى حدها وان عبد الجبار ذكر عن ربيعة أمه قال فيمن أسلف رجلا سلفا فليس له أن يعجـله ان كان سمى له أجلا قال الى أجله لأن ذلك معروف ولان وهب

- معظم في الرجل بيتاع السلمة على أنه بالخيار اذا نظر اليها كالله - ... وقلت أرأيت ان اشتريت ثياما على أنى بالخيار اذا نظرت اليها أورقيقا فنظرت اليها

كاما وأنا ساكت حتى اذا نظرت الى آخرها نات لا أرضى أ يكون ذلك لى أم لا مل بجمل خیاری اذا نظرت الی آخرها أم لا (قال) أری أن یکون خیارك اذا نظرت الى آخر تلك السلمة فاذا رأيت آخرها فان شئت قبلتماجميعا وان شئت رددمها كلها ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت لو أنى السنريت حنطة على أنى بالخيار اذا نظرت اليها كَانتظرت الى دمض الحنطة فرضيتهاتم نظرت الى ما بني فلم أرضه وهذا الذي لم أرض. على صفة الذي رضيت أينزمني جيمها أم لا (قال) ينزمك الجيم لان الصفة واحدة وقعد رضيت أوله حين نظـرت اليه فاذا كانكاه على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لأزم لك ﴿ قلت ﴾ قان رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة غالفا لأولها فقلت لا أقبلها وأنا أردجيع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقبلك من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشترى شئ من ذلك وله أن يرد جميمه لانه لم يتم له الجميع على ما رأى اذا كان الخلاف كشيراً ﴿ قَالَ ﴾ قان قال المشيتري أما أقبل الذي رأيت ورضيت بحصته من الثمن وأردَ هذا الذي خرج مخالفا للذي رأيت أولا ولا أرضاه وقال البائع اما أن تأخــذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشترى أن يأخذ بعضاً وبدع بعضا الا أن يرضى البائع وكذلك ان قال البائم أنا أزمك بمضا وأترك بمضالم يكن ذلك له اذا أبي المشتري ﴿ قلت ﴾ وهذا نُول مالك في الحنطة (قال) لم هو نوله في الحنطة ﴿ نَلْتُ ﴾ وجميع ما يوزن ويكال مثل الحنطة في فول مالك (قال) نعم

مه الجل بيم الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا كريد ﴿ فيصبها عيب في أيام الخيار ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ مَا قُولَ مَالِكَ فِيمِن اشْتَرَى جَارِيةً عَلَى أَنَّهُ بِالْخَيَارُ ثُلَانًا فَأْصَابُهَا صَمَّ أُو عُورُ أُو يَكُمْ أُو عِيبُ أَقَلَ مِن ذَلِكَ وَتَدَكَانَ قِبْضُهَا المُشْتَرَى أُو لَمْ تَقْبَضُهَا ﴿ قَالَ ﴾ قال تالك فى المُوت أنها مِن البَائْمِ وأَرى فِي الهيوبُ أَنْ المُشْتَرَى بِالْخَيَارُ أَنْ الْمُثَارِقُ وَانْ شَاءً رَكُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانَ أَرَادُ أَنْ يَأْخَذُهَا وَيُوضَعَ عَنْهُ قَيْمَةً الْعَيْبِ الذَى حَدْثُ ﴿ قَالَ ﴾

حجٍ في الرجل مبتاع الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا فيمتقها ﴾>-﴿ البائع في أيام الخيار ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنْ رَجَلًا بِأَعْ جَارِيةً عَلَى أَنْ المُشْـَتَرَى بَالْخَيَارُ ثَلَانًا فَأَعْتَمُهَا البَائم فى أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لان الجارية قد باعها من المشترى ﴿قَاتَ ﴾ وهذا تول مالك (قال) لم أسمعه من مالك ﴿ قال-حاون ﴾ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه نما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿ قلت ﴾ لامن القاسم فان اختار المشترى الرد أيلزم البائع المنق الذي أعنق في أيام الحيار (قال) نعم ذلك له لازم لان البيع لم يتم فيها اذ ردها المشترى بالشرط الذي كان له فيها وان مصيبها من البائع وان مناجني عليها وما جنت فعلى البائع وله ﴿ قات ﴾ ولم أجزته وقد كان يوم تكلم بالعنق غير جائز (قال) قال مالك في الذي يخدم جاريته سنة أو يؤاجرها سنة ثم يعتقها ان عتقها في ذلك الحال غمير جائز وآبه موقوف فاذا رجعت اليمه عنقت عليه بالعتق الذي كان أعتقها ومنذ فكذلك الذي أعنى في أيام الخيار ﴿ سَحْنُونَ ﴾ ألا ترى أن ملك لم يزل عن المخدمة والتي أجر . ورأبي أنه في عقه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيـه ﴿ ابن وهب ﴾ وان يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجــل أسكن رجلا درآ حياته فتوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا تباع حياة الذي أسكمها وان عبد الله تن عمر قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رَب الدار (قال) الدار راجعة الى الورثة والسكني الى حدها وان عبد الجبار ذكر عن ربيعة أبه قال فيمن أسلف رجلا سلفا فلبس له أن بمجـله ان كان سمى له أجلا قال الى أجله لأن ذلك معروف ولان وهب

حير في الرجل بناع السلمة على أنه بالخيار اذا نظر اليها ﷺ → ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت ان اشتريت ثبابا على أنى بالخيار اذا نظرت اليها أورقيفا فنظرت اليها

كلها وأنا ساكت حتى اذا نظرت الى آخرها قلت لا أرضى أ يكون ذلك لى أم لا هـل بجمل خياري اذا نظـرت الى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك إذا نظرت الى آخر تلك السلمة فاذا رأيت آخرها فان شئت قبلتهاجميما وان شئت رددتها كاما ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت لو أنى اشتريت حنطة على أنى بالخيار اذا نظرت اليها النظرت الى بدض الحنطة فرضيتهائم نظرت الى ما بتي فلم أرضه وهذا الذي لم أرض على صفة الذي رضيت أينزمني جيمها أم لا (قال) يلزمك الجميم لان الصفة واحدة وقمد رضيت أوله حين نظـرت اليه فاذا كان كاه على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك ﴿ فلت } فان رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرج آخر الحنطة عالفا لأولها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جمع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي وأيت ولا أقبلك من الذي رأيت (قال) لا يلزم المشهري شيٌّ من ذلك وله أن برد جميعه لانه لم يتم له الحميم على ما رأى اذا كان الخلاف كثيراً ﴿ فَاتَ ﴾ فان قال المُشترى أنا أقبل الذي رأيت ورضيت محصته من الممن وأرد هذا الذي خرج مخالفا للذي رأيت أولا ولا أرضاه وقال البائع اما أن تأخــذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشترى أن يأخذ بعضاً وبدع بعضاً الا أن يرضى البائع وكذلك إن قال البائم أنا أزمك بعضا وأترك بعضا لم يكن ذلك له اذا أبي المسترى ﴿ نلت ﴾ وهذا نول مالك في الحنطة (قال) نعم هو نوله في الحنطة ﴿ قَلْتَ ﴾ وجميع ما يوزن ويكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم

مر في الرجل بيم الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا كون ﴿ فيصبهما عيب في أيام الخيار ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ مَا قُولَ مَالِكَ فِيمِنَ اشْتَرَى جَارِيةٌ عَلَى أَنَّهُ بِالْخِيارِ ثُلاثًا فَأْصَابِهَا صَمَّم أُو عُور أُو بَكُم أُو عِيبُ أَقَلَ مِن ذَلِكَ وقد كان قبضها المشترى أُو لم تقبضها (قال) قال مثالث فى المُوت انها من البائع وأرى في العيوب أن المشترى بالخيار ان شاء أخذ وان شاء رك ﴿ فَلَتَ ﴾ فان أَواد أَن يأَخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي حــدث (قال)

 منظ في الرجل مناع الجارية على أنه بالخيار ثلاثًا فيعتقها > ﴿ البائم في أيام الخيار ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنْ رَجَلًا بَاعِ جَارِيةً عَلَى أَنْ المُشْـتَرَى بِالْخِيَارِ ثَلَانًا فَأَعْتَمُهَا البَاشُم فى أيام الخيار (قال) عتقه موقوف لان الجارية قد باعها من المشترى ﴿قَاتَ ﴾ وهذا قول مالك (قال) لم أسمعه من مالك ﴿ قال سحنون ﴾ ولكنه ندم منه فيما أوجب على نفسه بقوله وبالشرط على نفسه نما غيره فيه المقدم عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس على شروطهم ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان اختار المشتري الرد أيلزم البائع المتنى الذي أعتق في أيام الخيار (قال) نم ذلك له لازم لأن البيم لم يتم فيها اذ ردها الشتري الشرط الذي كان له فيها وان مصيبها من البائع وان ماجني عليها وما جنت فعلى البائع وله ﴿ قلت ﴾ ولم أجزته وقد كان يوم تكلم بالعنق غير جائز (قال) ﴿ قال مالك في الذي تخدم جاريته ســنة أو يؤاجرها ســنة ثم يعتقها ان عنقها في ذلك الحال غــير جائز وانه موقوف فاذا رجنت اليــه عتقت عليه بالمتقى الذيكان أعتقها يومنذ فكذلك الذي أعتى في أيام الحيار ﴿ سَحْنُونَ ﴾ ألا قرى أن ملكه لم يزل عن المخدمة والتي أجر . ورأيي أنه في عتمه مضار نادم فيما أوجب على نفسه من الشرط الذي لزمه ولا يستطيع الرجوع فيمه ﴿ ابنُ وهب ﴾ وان يونس بن يزيد ذكر أنه سأل ابن شهاب عن رجـل أسكن رجلا دراً حياته فنوفى رب الدار ولم يترك مالا غيرها وعليه دين (قال) ابن شهاب لا بباع حياة الذي أسكنها وان عبد الله هن عمر

أسلف رجلا سلفا فليس له أن يعجله ان كان سعى له أجلا قال الى أجله لأن ذلك معروف ولان 'وهب ــــــ في الرجل يبتاع السلمة على أنه بالخيار اذا نظر اليها كليح

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثياما على أنى مالحيار اذا نظرت اليها أورقيقا فنظرت اليها

قال في رجل أسكن رجلا داراً عشر سنين أو آجره ثم مات رب الدار (قال) الدار

راجعة الى الورنة والسكني الى حدها وأن عبد الجبار ذكر عن ربيعة أنه قال فيمن

كلها وأنا ساكت حتى اذا نظرت الى آخرها فات لا أرضى أ يكون ذلك لى أم لا هـل بجمل خياري اذا نظـرت الى آخرها أم لا (قال) أرى أن يكون خيارك اذا نظرت الى آخر تلك السلمة فاذا رأيت آخرها فان شئت قبلتهاجميما وان شئت أرددمها كامها ﴿ قَالَتُ ﴾ أوأيت لو أنى اشتريت حنطة على أنى بالخيار اذا نظرت اليها / كظرت الى بعض الحنطة فرضيهاتم نظرت الى ما بني فلم أرضه وهذا الذي لم أرض

على صفة الذي رضيت أينزمني جيمها أم لا (قال) لمزمك الجميع لان الصفة واحدة وف درضيت أوله حين نظـرت اليه فاذا كان كاه على الصفة التي رضيتها أول ما رضيت فذلك لازم لك ﴿ قَلْتَ ﴾ فان رأيت أول الحنطة فرضيتها ثم خرخ آخر الحنطة عالفا لأولها فقلت لا أقبلها وأنا أرد جميع الحنطة وقال البائع قد رضيت الذي رأيت ولا أقيلك من الذي رأيت (قال) لا يزم المشترى شيء من ذلك وله أن يرد جميعه

لانه لم يتم له الجميع على ما رأى اذا كان الخلاف كشيراً ﴿ فَاتَ ﴾ فأن قال المشترى أما أقبل الذي رأيت ورضيت محصته من النمن وأرد هذا الذي خرج مخالفا للذي رأيت أولا ولا أرضاه وقال البائع اما أن تأخـذ الجميع أو تدع الجميع (قال) القول قول البائع وليس للمشترى أن يأخذ بعضاً وبدع بعضا الأأن يرضى البائع وكـ ذلك ان قال البائم أنا أزمك بمضا وأترك بمضالم مكن ذلك له اذا أبي المسترى ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا تول مالك في الحنطة (قال) لم هو توله في الحنطة ﴿ قَلْتَ ﴾ وجميع ما يوزن

ويكال مثل الحنطة في قول مالك (قال) نعم -ه ﴿ فِي الرجل شِيمِ الْجَارِيةِ عَلَى أَنَّهُ بِالْخَيَارِ ثَلاثًا ﴾ و-﴿ فيصبها عيب في أيام الخيار ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ مَا قُولُ مَالِكَ فَيْمَنَ اشْتَرَى جَارِيةً عَلَىٰ أَنَّهُ بِالْخِيَارِ ثُلاثًا فَأْصَابُها صمم أو عور أو بكم أو عيب أقل من ذلك وقد كان قبضها المشترى أو لم يقبضها (قال) قال مالك في الموت انها من البائع وأرى في العبوب أن المشترى بالخيار ان شاء أُخَذُ وان شاءً رك ﴿ قلت ﴾ فان أواد أن يأخذها وبوضع عنه قيمة العيب الذي حدث (قال)

يأخذها بالعيبين مجميع الثمن وان شاء أن يردها وليس له أن يقول أنا آخذها وأرجع بالهيب الذي دلسه البائع لان ضمان العيب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع فرقلت ﴾ أوأيت ان اشتريت بشراً على أنى بالخيار عشرة أيام فانخسفت البشر في العشرة الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك وسواء ان كان الخيار للح أو للمشترى فالمصيبة من البائع

- الله الرجل وتاع الخادم على أنه بالخيار فنلد عنده أو تجرح كيزه-﴿ أوعبد الفيتال العبد رجلا ﴾

بالخيار أو البائم اذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أيام الخيار (قال) لم أسمع

من مالك فى ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال للمشترى ان شئت فخه الام ويقال للمشترى ان شئت فخه الام ويقال للم الله ويقال لل مالك فى الرجل بيبع عبده على أنه بالخيار أياما سهاها فدخل العبد عيب أو مات ان ضمان ذلك من البائع (قال) مالك و نفقته في أيام الخيار على البائع كو قال ابن القاسم كه وكذلك اذا باع أمنه على أنه بالخيار ثلاثا فوهب لامته مال أو قصد ق به عليها ان ذلك المال للبائع لان البائع كان ضامنا للامة وكان عليه نفقتها (قال) ولقد قال لى مالك فى الرجل بيبع عبده وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أبه غير ذلك فيشترط المشترى مال العبد فيقبض مشترى العبد ميوان أو عروض أبه غير ذلك فيشترط المشترى مال العبد فيقبض مشترى العبد مال العبد وقيق العبد (قال) مالك

لبس له ذلك وانما له أن يأخذ الجبع بجميع الثمن أو يدع ﴿ قلتَ﴾ فإن اشتراها على أنه بالخيار فحدث بها عيب قبــل أن تِقبضها أو بمــد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شا، ردها وان شا، أخذها بجميع الثمن ﴿ قَلْتُ ﴾ ولا يكون للمشترى أن يأخذها ويوضع عنــه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا ﴿ فلت ﴾ لم وقد حـدث بها عيب بعـد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لولم يكن له فيها خيار فحدث بها عيب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند البائم كان له أن يأخدها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها ته من الثمن أو بردها وما نقص (قال) لا لأن السب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء اذا كانت مما لا مجوز بيمها على البراءة من الحل انما هو من البائم قبضها المشترى أو لم يقبضها وليس ذلك من المشترى فكأنه أنما اشتراها بذلك الميب الذي حدث في أيام التنيار وفي الاستبراء فليس للمبتاع هاهنا حجة الا أن يأخذها بجميع الثمن أو يدع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أراد المشترى لما ظهر على العب الذي دلس له البائع وقعدكان أصابها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعديها قبضها وخرجت من الاستبراه عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائم (قال) ينظرالى العيب الذي حــدث في أيام الخيار فان كان عورا قيل ما قيمة هـ ده الجاربة وهي عورا، يوم وقعت الصفقة بنسير العيب الذي دلسه البائع وقيمها السيب الذي دلسه البائع ومنذ أيضاً فقسم الثمن على ذلك قيطرح من الثمن حصة العيب الذي داسه البائم فان أراد أن برد نظر الى العيب الذي حدث عنده كم ينقص مهايوم قبضها فيرد ذلَّك ممها ولاينظر الىالعيب الذي حدث في أيام الخيار في شيُّ مَن ذلك (قال ابن الفاسم) وانمــا مشــل العيب الذي يحـــدث في أيام الخيار فيقال للمشتري ان أحببت أن تأخــذ بالثمن كله والافاردد ولا ثني لك أنمــا ذلك بمنزلة | العيب الذي يحدث في ءبدة الثلاث فهو من البائم فان اطلع المشترى على عيب باعما به البائع وقد حــدث بها عب آخر في عهــدة الثلاث فالمشترى بالخيار ان شا. أن

يأخذها بالديبن بجميع الثمن وان شاء أن يردها وليس له أن يقول أنا آخذها وأرجع بالهيب الذي دلسه البائع لان ضمان الديب الذي حدث في عهدة الثلاث من البائع هوقات ﴾ أوأيت ان اشتريت بثراً على أنى بالخيار عشرة أيام فانخسفت البئر في المشرة الايام (قال) قال مالك ما كان من مصيبة في أيام الخيار فهي من البائع (قال) قال مالك وسواة ان كان الخيار للحيم أو للمشترى فالمصيبة من البائع

- ﴿ فَى الرجل مِناع الخادم عَلَى أَنَّه بِالخيار فناد عنده أو تجرح ﴿ ﴿ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

﴿ لله ﴾ أرأيت لو أبي اشتريت جارية على أبي بالخيار ثلاثًا فولدت عندي أوقطمت مدها عندي قطمها رجل أجنبي أيكون لي أن أردها ولايكون على شئ (قال) نيم تردها وترد ولدهما ولا يكون عليك شئ ان نقصتها الولادة وفي الجنابة علمها أيضاً تردها ولا شئ عليك و متبعسيدها الجاني ان كان جنى عليها أحدفان كان أصامهاذلك مِن السما، فلا شيُّ عليك ولَّك أن تردها ﴿ قلت ﴾ فان كان المشتري هو الذي جني علمها في أمام الخيار (قال) له أن بردها وبرد معها ما نقصها ان كان الذي أصامها مه خطأ وان كان الذي أصامها معداً فذلك رضامنه بالخيار ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان كان المشترى بالخيار أو البائم اذا باع فاختار الشراء وقد ولدت الامة في أمام الخيار (قال) لم أسمع من مالك في ذلك شيئاً وأرى الولد مع الام ويقال للمشترى ان شنت فخذ الام والولد تجميع الثمن أودع (قال) وقال لي مالك في الرجل مبيع عبده على أنه بالخيار أياما مهاها فَدَخُل العَبْدَ عَيْث أو مات ان ضَهان ذلك من البَّائع (قال) مالك ونفقته ف أيام الحيار على البائم ﴿ قِالَ ابْ القاسم ﴾ وكذلك اذا باع أمنَّه على أنَّه بالخيار ثلاثًا فوهب لامته مال أوتُصدق مه علمها أن ذلك المال للبائم لان البائم كان ضامنا للامة وكان عليه ننقتها (قال) ولقد قال لي مالك في الرجل ببيع عبــد. وله مال رقيق أو حيوان أو عروض أو فحير ذلك فيشترط المشترى مال العبد فيقبض مشترى العبد مال العبد رقيق العبد ودوابَّه وعروصَه فتلف المال في أيام العهدة الثلاثة (قال) مالك

لبس له ذلك وانما له أن يأخذ الجيم بجميع النمن أو يدع ﴿ قَلْتَ ﴾ فإن اشتراها على أنه ُ بالخيار غدث بها عيب قبــل أن شِبضها أو بعــد ما قبضها في أيام الخيار ثم ظهر على عيب كان بها عند البائع باعها به (قال) ان شا، ردها وان شا، أخــدها مجميع الثمن ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا يكون للمشترى أن يأخذها ويوضع عنه قيمة العيب الذي باعها به وهو بها قال لا هوقلت ﴾ لم وقد حــدث بها عيب بعــد ما اشتراها في أيام الخيار وهو لولم يكن له فها خيار فدت ما عب بعد الشراء في الاستبراء ثم ظهر على عيب كان بها عند الباثم كان له أن يأخذها ويرجع بقيمة السيب الذي باعها به من النمن أو بردها وما قص (قال) لا لان السب الذي أصابها في أيام الخيار أو في الاستبراء اذا كانت نما لا يجوز بيعها على البراءة من الحل انما هو من البائع قبضها المشترى أو فى أيام الخيار وفي الاستبرا، فليس للمبتاع ها هنا حجة الا أن يأخذها بجميع التمن أو يدع ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أواد المشترى لما ظهر على العب الذي دلس له البائع وقيدكان أصامها عيب في أيام الخيار وأصابها عنده بعد مأقبضها وخرجت من الاستبراء عيب آخر مفسد فأراد أن يحبسها ويرجع بقيمة العيب الذي باعها به البائم (قال) ينظر الى العيب الذي حــدث في أيام الخيار فان كان عورا قيل ما قيمة الهيب الذي دلسه البائم يومنذ أيضاً فيقسم الثمن على ذلك فيطرح من الثمن حصة اليب الذي داسه البائم فان أراد أن برد نظر الى العبب الذي حدث عنده كم ينقص مهايوم قبضها فيرد ذلك معها ولاينظر الىالميب الذي حدث في أيام الخيار في شئ من ذلك (قال ابن الفاسم) وانمــا مشــل العيب الذي يحـــدث في أيام الخيار فيقال للمشترى ان أحببت أن تأخيذ بالثمن كله والافاردد ولا ثنى لك انميا ذلك بمنزلة العيب الذي تحدث في عهدة الثلاث فهو من البائم فإن اطلم المشترى على عيب بأعها به البائع وقد حــدث بها عب آخر في عهــدة الثلاث فالمشترى بالخيار ان شاء أن

(٣ _ الدوة _ عاشر)

(M) ليس للمشتري أن يرجع على البائع بشي من ذلك ولا يرد العبد ﴿ قات ﴾ قان هلك في الباقي ان شئت أخذته بالمُن وان شئت رددته ﴿ وَلَلَّتَ ﴾ لا بن الفاسم أرأيت لوأن المبد في أيام الخيار في يد المشتري أينتفض البيع فيما ينهما ولا يكون للمشتري رجلا اشترى عبدين أوتويين على أن يأخذ أحدهما بالف درهم أسماشا. وهو بالخيار أن يحبس مال السيد ويقول أما أختار البيع وأدفع الثمن (قال) نعم لان العبد اذا مات للزا فات احد العبدين أو ضاع أحد النوبين (قال) قال مالك في الرجل يشترى في أيام العهدة التقض البيع فيا ينهما وإن أصاب العبــدَ عَوْرَأُو عَمَى أُو شــال أُو الثوبين على أن يأخذ أسها شاء ثمن قدسهاه فضاع أحداثو بين (قال) يضمن المشترى دخله عيب فانالشتري بالحيار انأحب أن برد العبد وبرد ماله على البائع وينتقض نصف ثمن الثوب التالف ويكون له أن يرد الثوب الباقي انشا، ولقد سممت مالكا البيم فذلك له وان أراد أن محبس المبد بدينه ومحبس ماله ولا يرجع على البائع بشي أبضاً يقول في الرجل يأتي الى الرجل يسأله ساف الدينار فيمطيه ثلاثة دنانير كختار أ فذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ فانأراد أن محبس العبد وماله وبرجع على البائع بقيمة العبب الذي ا أحدها وبرة دينارين فيأتى فيذكرأنه قد تلف منها ديناران (فقال) مالك يكون أصاب العبد في أيام المهدة (قال) ليس ذلك له لان صان العبد في عهدة الثلاثة من شريكا ومعناه أنَّ تلف الدينارين لم يعلم الا بقوله ﴿ قَلْتَ ﴾ ويكون للمشترى أن يقول العيوب والموت من البائع ويكون المشترى بالخيار ان أحب أن يقبل العبد مجنيا عليه أَمْ آخِذَ الباق قال نعم ﴿ فِلْتَ ﴾ فإنَّ مضت الله الخيــار أمنتفض البيع ولا يكون والمقل لابائم فذلك له وان أحب أن يرد العبــد فذلك له فايا قال لى مالك في عقل للمشترى أن يأخذ واحدا مهما (قال) أما ما قرب من أيام الخيار فله أن يأخذ أسهما جناية العبد في أيام العهدة أنها على البائع علمت أن الجناية علىالعبد أيضا في أيام الخيار شاه بالثمن الذي سميا وان مضت ايام الخيار وماعــد ذلك فليس له أن يأخذ وقد للبائع اذا أجاز البيع ويكون المشترى بالخيار از شاء قبل العبــد بعيبه ويكون العقل انتقض البيع بينهما الا أن يكون قد أشهد أنه قد أخملة قبل مضى أيام الحيار أو فعا للباشح وانشاء ترك فالولد اذاولدته الامة فيأمام الخيار مخالف لهذاعندي أواهلمبتاع وب من أيام الخيار (قال) وهم فرا قول مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ أَنْ الشَّرِيُّ ثُو بِينَ ان وطي البيع (وقال أشهب) الولد هو للبائع فان اجاز المشترى البيع وقبض المشترى ^ا صفقة واحدة على أنى بالحيار ثلاثًا فضاع احد الثوبين في اليام الحيار وجدَّت بالثوب الام واجتمعا على أن يضم المشترىالولدأو بألحذ البائع الام فبجمعان بينهما والانفضار الباقي لارده (قال) ذلك لك بردّه ويفض الثمن على قيمة الثوبين فما أصاب الثوب البيع في الأم وروت الى البائع ﴿ قلت ﴾ لا ف القاسم أرأيت ان اشتريت عبداً على ألى الذي رددت من الثمن ردّ عليك وما أصاب الثوب الذي هلك من الثمن كان للبائع الخيار أياماً فقتل العبد رجلاً أيكون لي أن أرده (قال) لعم ﴿ قَالَتَ ﴾ وكذلك لوأني اشتريت ثوبين على أني بالحيارثلاثًا ثم جنت لاردهما فضاعًا في أيام الخيار (قال) لآ يجوز نولك ولا يصدق بقولك انهماضاعا والنمن لازم لك لان النوبين مماينيب علمهما ولا تكون عليـك الفيمة لانا ان دهينا أن بردك الى النيمة وكانت القيمة أفل لم نرددك الى أفل من الثمن لفولك ولم نصدقك خوفا من أ

ے کے فیمن اشتری ٹوبا فأعطاء ٹوبین بختار أحدهما فضاعا أو أحدثما کی۔ ﴿ قَالَ ﴾ أَوْ أَيْتُ لُو أَنْ رَجُلًا اشْتَرَى تُو بِينَ أَوْ عَبِــُدِينَ عَلَى أَنْ يَأْخَذُ أَخَدُهُما بألف قرهم أمهما شا، أخذ وهو بالخيار ثلاثًا فمن أحد العبدين أو ضاع أحد النوبين (قال الله) إذا اشترى التويين على أن يأخية أسما شاء ثمن قدساه فضاع أحد التوييني ال الضاع من المشتري في نصف عن الثوب ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ ولا يضمن الا ذلك وال فناعاً جميعًا لم يضمن الاثمن والحد لانه أخذ واحداً على الصَّمان والاَّ خرعلى الأمانة ﴿

(وقال اشهب) ان مات أحد العبدين فن مات منهما فهو من البائم وأنت بالخياد

أن تكون غيبتهما فان كانت القيمة أكثرمن ذلك الثمن لم يعطها البائم لأنه فدرضي

بالنمن الذي باعباً به ﴿فلتُهُ أَرَأَتِ انَ أَخَذَتَ ثُو بِينَ عَلَى أَنَ آخَذًا بِهِمَا شَمَّتَ بِعشرة

من يدي (قال) ان ضاعا جميعا رأيت عليك النمن في احدهما وأنت في الآخر مؤتمن

بخمسة دانير أنه يقال للبائع ان شثت فأعط المشترى بمما قال وان شدت فاحلف بالله ما بمت سلمتك الا بما قات فان حاف قيسل للمشترى اما أن تأخيد السيلمة بما قال البائم واما أن تحلف بالله ما اشتربهما الا بمــا قلت قان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وَكَبُعُ ﴾ عن سفيان عن هشام عن ابن سيرينُ ا عن شريح قال اذا اختلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكلا ترادا وان حاف أحدهما وتكل الآخر لزمه البيع

ـه ﴿ الحيار في الصرف ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ لابن الفاسم هـ ل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿ فَلَتَ ﴾ فهـ ل

يجيز مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أنطل الذي له الحيار خياره قبل أن يتفرقا أو بمدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بميداً (قال) لا بجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة رنعت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبسل أن يتفرقا

(قال) نيم لا يجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاسمة ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ صَرَفْتُ دَرَاهُمْ بَدَنَانِيرَ عَلَى أَنْ أَحَدُنَا بَالْخِيارِ ﴿ قَالَ } قَالَ مَالك لا يجوز همذا في الصرف وهِمذا بأطل ولا يجوز الحيارفي الصرف (قال مالك)

ولاحوالة ولاكفالة ولاشرط ولازهن ولانجوز فى الصرف لا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل ﴿ قالسحَّونَ ﴾ ألا ترى الى حديث مخرمة الذي قال لنا رسول الله صلى الله عُمِلية وسلم يوم خيبر لا تبيعوا الذهب الذهب الاعينا

ً بين ولا الورق بالورق الاعتباليين الى أخشى عليكم الرَّمَاءولا بيعوا الذهب بالورق ^ا الاها، وهـــلم ولا الورق الذهب الاها، وهلم وان عمر بن الحطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج يبته فلا نظره . لا نوهب هذه الآثار

-ه ﴿ فِي البيرمينِ بِالخيارِ مَا لَمْ يَتَفَرِقًا ﴾ يح ﴿ قَلْتَ ﴾ لا بن الفاحم هل يكون البيعان بالخيار مالم يتفرقا في قول مالك (قال) قال

مالك لاخيار لحم والله يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فاذا عجبا البيع الكلام وجب البيع ولم يكن لاحدهماأن تتنع مما قد لرمه (وقال) مالك في حديث ان عمر البيمان كلّ واحد منهما على صاحبه بآلخيار مالم يفترقا الابيع الخيار (قال) مالك ليس لهذا عنـدنا حدّ معروف ولا أمر معـمول به فيه ﴿ اَنْ وَهِبَ ﴾ وقـــدكان ابنَ مسمود يُحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما يمين سايما فالقول ما قال أ البائع أو يبرادان ﴿ قال ان وهب ﴾ وقد ذكر اسماعيــل بن عياش عن اسماعيل أ ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حدثه عن أبيه قال

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان استحلف البائع ثم كان للبتاع بالخيار ان شا، أخـــذ وان شا، ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل الحجاز أن البيمين اذا أوجبا البيع بيهما فقد لزم ولانجار لواحد منهما الآأن يكون احدهما اشترط الخيار فيكون ذلك لمشترط الخيارعلي صاحبه وليس العمل على الحديث الذي جاء البيعان بالخيارمالم يفترقا وقال أشب ، ومرى والله أعلم أنه منسوخ

لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم المستنون عنى شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيمان استحلف البائع (وقال غيره) فلوكان الحيار بينهما لما كلف البائع اليمين ولفال هب الامركما قال المتاع أليس لى أن لا أقبل أو أن أفسخ عني البيع فاذا صادقت على البيع كان لى أن لا يلزمني فاذا خالفته فذلك أرمد من أن يلزمني _مر في اختلاف المتبايمين في الثمن كا

﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال مالك الامر عندنا في الذي يشتري السلمة من الرجل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بمتكها بعشرة ذانير ويفول المشترى المتربها دراهم قد وجب على احدهما فذهبت بهما لأربهما فضاعاً في بدي أو ضاع احدهما من بدي (قال) ان ضاعا جميعا رأيت عليك الثمن في احدهما وأنت في الآخر مؤتمن

حرفي في البيء مين بالخيار ما لم يتفرقا كي ول مالكِ (قال) قال و قال) قال (قال) قال الم

مالك لاخيــار لهما وان لم يتفرقا (قال) قال مالك البيع كلام ف[©] أوجباً البيع بالكلام وجب البيع ولم يكن لاحدهما أن متنع نما قد لزمه (وقال) مالك في حديث ابن عمر البيمان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يفترقا الابيع الخيار (قال) مالك ليس

لهذا عندنا حدّ معروف ولا أمر معمول به فيه ﴿ ابن وهب ﴾ وقد كان ابن مسمود يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما يمين تبايما قالقول ما قال البائع أو يترادان ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد ذكر اسماعيل ب

ابن أمية عن عَبْد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسمود حدثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبالعان استحلف البائع ثم كان المبتاع بالخيار ان شاء أخد وان شاء ترك (وقال أشهب) الذي اجتمع عليه أهل العلم من أهل المجوز أن البيمين اذا أوجبا البيم ينهما فقد لزم ولا خيار لواحد مهما الأأن

يكون احدهما اشترط الحيار فيكون ذلك لمشترط الحيارعلى صاحبه وليس العمل على الحديث الذى جاء البيعان بالخيارمالم فقترقا ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّالِيلُولُولُولُولُولُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

اذا اختلف البيعان استحلف البائع (وقال غيره) فلوكان الحيار بينهما لما كلف البائع | اليمين ولفال هب الامركما قال المبتاع أليس لى أن لا أقبل أو أن أفسيخ عنى البيع فاذا صادفت على البيع كان لى أن لا يلزمني فاذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمنى "

-هير في اختلاف المتبايين في الثمن كة-

﴿ قال ابن وهب﴾ وقد قال مالك الاصر عندنا فى الذى يشترى السلمة من الرجل فيختلفان فى الثمن فيقول إه البائع بمتكما بعشرة دنانير ويقول المشترى اشتريها

بخمسة دنانير أنه يقال للبائع أن شنت فأعط المشترى بما قال وأن شنت فاحلف بالله ما بمت سلمتك الا بما قات فأن حلف فيسل للمشترى أما أن تأخــ السلمة بما قال البائع وأما أن تحلف بالله ما اشترتها الا بما قات فأن حلف برى منها وذلك أن كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وكِيع ﴾ عن سفيان عن هشام عن أن سيرين عن شريح قال أذا الحتلف البيعان وليست بينهما بينة (قال) أن حلفا ترادا وإن نكلا

رادا وأنَّ حاف أحدهما ونكل الآخر لزمه البيع ـه ﴿ الحارق الصرف ﴾٥-﴿ قلت ﴾ لابن الفاسم هـل بجور ز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿ قلت ﴾ فهـل يجد مالك الخيار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريباً يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو تول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أبطل الذي له الحيار خياره قبل أن بنفرقا أو بمدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بسيداً (قال) لا يجوز وان أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقعت فاسدة فلا يصلح وال أبطل خياره ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبل أن يتفرقا (قال) نعم لا يجوز ذلك الا أن يستقبلا صرفا جديداً لأن الصفقة وقعت فاسدة ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأُبِتِ ان صرفت دراهم بدنانير على أن أحدنا بالخيار (قال) قال مالك لأَنجوز هـذا في الصرف وهـذا بأطل ولا يجوز الحيارفي الصرف (قال مالك) ولاحوالة ولاكفالة ولاشرط ولارهن ولا يجوز في الصرف لا المناجزة حتى لا يكون بين واحد و بين صاحبه عمل ﴿ قالسح: ونَ ﴾ ألا ترى الى حديث مخرمة الذي ذكره عن أيه قال سمعت عمرو بن شعب يقول قال عبد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيموا الذهب بالذهب الاعينا بمين ولا الورق بالورق الاعينابمين انى أخشى عايكم الرَّمَاءولا تبيموا الذهب بالورق الاهاء وهــلم ولا الورق بالذهب الاهاء وهلم وان عمر بن الخطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج يبته فلا تنظره . لا بن وهب هذه الآثار

دراهم قد وجب على احدهما فذهبت سهما لأرسهما فضاعا في بدي أو ضاع احدهما من بدي (قال) أن ضاعا جميما رأيت عليك النمن في احدهما وأنت في الآخر مؤتمن

- ﴿ فِي البيمينِ بِالْخِيارِ مَا لَمْ يَتَفَرَقًا ﴾

﴿ وَلَمْ ﴾ لا بن الفاحم هل يكون البيعان الخيار مالم يتفرقا في قول مالك (قال) قال مالك لاخيــار لحما واز لم تفرقا (قال) قال مالك البيع كلام فادع وجبا البيع بالـكلام وجب البيع ولم يكن لاحدهما أن يتنع مما قد ازمه (وقال) مالك في حديث ان عَمَرُ البيمان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار مالم يفترقا الابيع الخيار (قال) مالك ليس لَمَذَا عَنْدُنَا حَدُّ مَمْرُوفَ وَلَا أَمْمُ مَعْمُولَ بِهُ فِيهِ ﴿ اَنْ وَهِبَ ﴾ وقد كان ابن مسمود نحدث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أيما يبين سايما فالقول ما قال إ

البائم أو يترادان ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد ذكر الماعيـ ل بن عياش عن اسماعيل ابن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن لعبد الله بن مسعود حدثه عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايدان استحلف البائع ثم كان المبتاع

بالخيار ان شا، أخَــذ وان شا، ترك (وقال أشهب) النبحة اجتمع عليه أهل العلم متن إ أهل الحجاز أن البيمين اذا أوجبا البيع بينهما فقد لرم ولاخيار لواحد منهما الأان يكون احدهما اشترط الحار فيكون ذلك لمشترط الخيارعلي صاحبه وليس العمل على

الحديث الذي جاء البيعان بالخيارمالم فترقا وقال أشهب كه ونريى والله أعلماً له منسوخ لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الكليمون على شروطهم ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف البيمان استحلف البائع (وقال غيره) فلوكان الحيار بينهما لما كلف البائم

اليمين ولفال هب الامركما قال المبتاع أليس لى أن لا أقبل أو أن أفسخ عني البيع فاذا صادت على البيع كان لى أن لا يلزمني فاذا خالفته فذلك أبعد من أن يلزمني

- ﴿ فِي اختلاف المتبايمين في الثمن ﴾

﴿ قال ابن وهب ﴾ وقد قال مالك الامر عندما في الذي يشتري السلمة من الرجل ل فيختلفان في الثمن فيقول له البائع بمشكها بعشرة دنانير ويقول المشترى اشتربها ا

نحمسة دنانير أنه يقال للبائع إن شئت فأعط المشترى بما قال وإن شئت فاحلف بالله ما بمت سلمتك الا بما قات فان حاف قيسل للمشترى اما أن تأخيذَ السيلمة عا قال ا البائع واما أن تحلف بالله ما اشترتهما الا بمــا قلت فان حلف برئ منها وذلك ان كل واحد منهما مدع على صاحبه ﴿وَكَبُّع ﴾ عن سفيان عن هشام عن ابن سيرين ا عن شريح قال اذا اختلف البيمان ولبست بينهما بينة (قال) ان حلفا ترادا وان نكار

ررادا وأن حاف أحدهما وتكل الآخر لزمه البيع -ه ﴿ الخيار في الصرف ﴾ ﴿ فَلْتُ ﴾ لا بن الفاسم هـل يجوز مالك الخيار في الصرف قال لا ﴿ فَلْتَ ﴾ فهـل يجيز مالك الخار في التسليف (قال) اذا كان أجلا قريبا يوما أو يومين ولم يقدم رأس المال فلا أرى به بأساً وهو قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان أبطل الذي له الحيار خياره قبل أن يتفرقا أو بمدما تفرقا وقد كان الخيار في السلم أجلا بميداً (قال) لا يجوز وان ^ا أبطل الذي له الخيار خياره من قبل أن الصفقة وقمت فاسدة فلا يصلح وان أبطل خياره ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك الخيار في الصرف اذا كان أحدهما بالخيار قبــل أن يتفرقا ﴿ وَالَّىٰ نَمُ لَا بِحُوزَ ذَلِكَ الا أَنْ يَسْتَقِبُلا صَرَفًا جَدِيدًا لَأَنْ الصَّفْقَةُ وَقَمْتَ فأسَّدَةً ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأُتِ ان صرفت دراهم بدناتير على أن أحدنا بالحيار (قال) قال مالك لا يجوز هذا في الصرف وهذا بأطل ولا يجوز الحيارفي الصرف (قال مالك) ولا حوالة ولا كفالة ولا شرط ولارهن ولا بجوز في الصرف الا المناجزة حتى لا يكون بين واحد وبين صاحبه عمل ﴿ قالسحتون﴾ ألا ترى الى حديث مخرمة الذي ذكره عن أبيه قال سمعت عمرو بن شعيب يقول قال عبـــد الله بن عمرو بن العاص قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر لا تبيموا الذهب الذهب الاعينا بين ولا الورق بالورق الاعينامين انى أخشى عايكم الرَّمَاءولا بيموا الذهب بالورق الاها، وهــلم ولا الورق بالذهب الاها، وهلم وان عمر من الخطاب قال في الصرف فان استنظرك الى أن يلج يبته فلا تنظره . لا نوهب هذه الآثار

حمر في الرجل يشترى السلمتين على أنه بالخيار نختار أحدهما ∰ه⊸ ﴿ وقد وجبت له ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ ان اشتريت جارِيتِين على أنى فيهِما بالخيار آخذ احداهما بألف درهم وذلك لازم لي أتري هذا البيع لى لازما في قول مالك (قال) لا أرى به بأسا لان مالكا قال في النياب والكباش وما أشبهها من العروض يشترى الرجل السلمة بكذا وكذا بختارها من سلم كثيرة أملا بأس مذلك فكذلك الجوارى والنمن في مستلتك في السلم قد وجب عليك في احداها وانما قال له اختر أبهما شدّت فهي لك ا بالف ولم يقل له اختر ان شئت فهذه بالفوإن شئت فهذا بالفين على ان احداهما لك لازمة فهذا الذي كره مالك ﴿ قلت ﴾ أوأبت ان اشتريت جاريتين هذه بخمساله وهمذه بالله على أن أختار احداهما (قال) قال مالك لا يصلح هذا البيم إذا كان ا يأخذهما على أن احداهما قد وجبت له إن شاءالتي بخمسمائه و إن شاء التي بالف (قال) ملك فان كان أخذهما على أن ينظر اليهما ان أحب أن يأخدُ أخذ وان أحب أن يمرك ترك والبائع أيضاً كذلك لم يلزم شيّ من البيع وان أجِح أن يمضي أميضي وان أحب أن يردرد فلا بأس بهذا وان اخذهما على أن البيع في احداهما لازم للمشترى أو للبائم فلا خير في ذلك عند مالك ﴿ فلت ﴾ ولم كرهه مالك (قال) لانه كانه فسخ هـذه في هذه وهذه في هذه فلذلك كرهه مالك ومَن قبل أن الخطار فهما لأنه لا بد من أن تكون احدى السلمتين أرخص من صاحبتها فهو أَنَّ اخطًا المشترى فأخذ الغالية كان قدغينه البائم وان أخذ الرخيصة كان المشترى قدغبن البائع وهو لم من بيمتين في بيمة وانمـا مثلهما مثل سلمة واحدة باعها بثمنين مختلفين مما مجوز أن إ محول بمضه في بمض بديار وتوب أويتوب وشاة قد وجب عليه أن يأخذ أيهما شاء أ (قال مالك) لاخير في هــذا لانه لايدري نا باع ولانه من بيمتين في بينة (قال) ابن وهب وابن نافع وقد كان عبد العزيز بن سلمة بجيز مثل هذا اذا قال الرجل للرجل هذا انتوب بسبمة وهذا النوب بخمسة والوزن واحد فاخترفيهما وتد وجب

الله أحدها فلا بأس بذلك . وتفسير حلال ذلك أنه كانه أخذ الذي بسبعة ثم رده وأخذ الذي بخمسة ووضع درهمين من السبعة عن نفسه فكانه اشترى درهمين من ا السبمة التي كانت عليه والثوب الذي تخمسة بالنوب الذي كان أخذه بسبمة ثم رده ا وبقيت عليه خمسة وصار النوب الذي تخمسة له فايس في هذا دراهم بدراهم (قال ابن أ في المه أو ان كانت الدارهم مختلفة الوزن هذه نقص وهذه وازنة فلا يصلح في ا إرَّانِي . وَنَبْسِيرِ ذَلِكَ أَنْهَ كَانْهُ أَخَذَ النَّوْبِ الذِّي بَخْمَــةً قَاتُمْ ثُمَّ رده وأخذ النَّوب الذي بسبمة نقص وجعل مكان الحسة الفائنة سبمة نقص فلا يستطيع الا أن يخرجهما جميعا منصا لانه لبس موضع قصاصحين لم يكن مثلها ﴿ ابْ وهب ﴾ قال مالكوعبدالعزيز في الذي يبيع السَّلمة بعشرة نقص أو بسبعة وازنه كلنَّاهما نقداً أو يوجب عليه أحد الثمنين (قالاً) لا يصلح. قال عبد العزيز وتفسير ذلك أنه ملكه وزيين مختلفين فهو كأنه أخذ بالنفص وصارت عليه ثم فسين ماملك فسغه وأعطاه مكانها وازنة فلايصلح اشتراء أحد الثمنين بصاحبه ﴿ قَالَ ابْ وَهِبِ ﴾ وقال يونس سألت ربيعة ما صفة البيعتين تجيزهما الصفقة الواحدة وذلك أن رسول الله صلى الله عليــه وسلم نعي عن بيمتين في بيعة فقلت له ما صفة ذلك فقال ربيعة بملك الرجل السلمة بالتمنين عاجل وآجل وقد وجب عليه احدهما گالدينار نقداً والدينارين الى أجل فكأنه انما يبيع احد الثمنين الآخر فهذا نمايفناوق الربا فران وهبك قال مالك وعب العزيز وتفسير ا مَا كُرُهُ مَن ذَلِكَ أَنْهُ اذَا مَلِكُ ثُوبُهِ بَدِينَارُ نَدِيدًا ۖ أَوْ بَدْيِنَارِينَ الى أَجَلَ تأخذه بأنهما ا شأت وتمند وجب عليك اخدهما فوأراكانه وجب هايك بدينار نقدآ فاخرته وجفائة بْدِيْسَارِينَ الى أَجُلِ أُو فَكَأْمُهُ وَجُبِ عَلَيْكَ مِدِيَّارِينَ الى أَجِمَلُ فَجَلَّمُهُمَا بَدِينَار نُقَدُّا (قال عبد الدرز) فكل ثي كرد لك أن تمطي قليلا منه بكثير الى أجل فلا يصلح لك ان تملكهما فهذا فسيخ احدهما لمصاحبه (قال عبد العزيز) ومن ذلك أن كل شئ كان عليك فلم يصلح لك أن تفسَّحه في غيره وتؤخره فلا يصَّلخ لك أن تملك ذلك

عبد الله بن مسعود عن أيب في الرجل يشترى من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا المعند الله بكذا وكذا المستوية بكذا وكذا المستوية بكذا وكذا فقال الصفقتان في الصفقة ربا (قال ابن وهب) وكان أبو الرياد يقول مثل قول ربيعة في البيعتين بالتمنين المختلف (قال ابن وهب) قال مالك ونهى عنه القاسم بن محمد أن يشترى بعشرة نقداً أو بخسة عشر الى شهر اقال ابن وهب) عن مخرمة بن بكير عن أيب وكره ذلك سلمان بن يسار والقاسم وعلى المنان بن القاسم ونافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث قال يحيى بن سعيد البيعتان الليان لا يختلف الناس فيهما

مرفير في الرجل مِتاع السلمة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة ﴾ ﴿ على أنه بالحيار ثلاثاً ﴾

(قات) أزأيت ان اشتريت هذا الطامامين رجل كل أردب بدرهم أو هذه الثياب كل أو و بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدرهم أو هذه الثياب كل ثوب بدهم أو هذه النم كل شاة بدرهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ جيمه آخذ بعضا وأترك بعضا أيجوز هذا لى أن يأخذ جيمه لا بها صفقة واحدة الا أن يردى البائم أن يجز ذلك فوقلت كو وهذا قول مالك (قال) لا بها صفقة واحدة الا أن يردى البائم أن يجز ذلك فوقل بدرهم أنه جا أو أن م أن مالكا قل في الرجل يشترى القمح المصبر كل قفيز بدرهم أنه جا أو لوبس له أن يأخذ بعضه وبدع بعضه

﴿ قَاتَ ﴾ أُرأَيْتَ مِن أَخَــَدْ سَلَمَةً مِن رَجِلَ بِحَـالَةً دِينَارِ انْ رَضِيمًا أَوْ عَلَى أَنْ بِرِيهَا فَاتَ قَبَلِ أَنْ يَرْضَى أُورُبِيهَا أَوْ تَلْفَتَ أَيْكُونَ ضَامِها مِنْ البَائِمُ أَوْ المُشترى (قَالَ) قال لنا مالك فى يم الخيار ضامها من البائم أبداً حتى يرضى ذلك المشترى الآأن تقوم له ذلك حيوانا أو ما لا يناب عليه فان كان مما يناب عليه ضمنه المشترى الآأن تقوم له وينة على تلف ه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ اشتريت سَلمة على أَنَى بِالْحَيَارِ ثَلاَيْةً أَيامٍ فِنَلْفَتَ

السلمة عندي قبــل أن أختار ممن مصيبهما في قول مالك (قال) ان كانت حيوانا أو أرضين أو دورآفصيبها من البانع وان كانت غير حيوان مما يداب عليه فهلكت هلا كا ظاهراً فصيبتها من البائع وان غاب عليها المشترى ولم يعلم هـــالا كما الا بقوله لم يصدق ﴿ قلت ﴾ فما يعرم (قال) الثمن ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك أنه يعرم الثمن (قال) نم ﴿ بَتَ ﴾ أرأيت من اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثًا فقبض السلمة وتقد الثمن أو لم ينقد فاتت السلمة في بدى المشترى في أيام الخيار أتكون من البائع أو المشترى في قول مالك وكيف ان كان الخيار للبائع أو المشتري أهو عند مالك سواء أم لا (قال) قال لى مالك الموت في أيام الخيار من البائع وان كان قدرات ترط النقد والتقد وقبض المشترى السلمة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشترى (قال) قال مالك وسوال كان الخيار للبائع أو المتسرى (قال) وقال مالك واذا مات السلمة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لأن البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار ورضى من جسل له الحار ﴿ ان وهب ﴾ سمت مالكا يقول في الرجـل بتاع الجارية ويكون فيها بالحيار شهرآ وينقد على ذلك فان البيم مردود فان بقد الثمن وجهل ذلك وكان فيهما بالخيار ثم مات الجارية فأنها من البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلكت السلمة فيأيام الخيار بمن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشترى أو لم يقبض قد أو لم ينقد (قال) وكذلك قال مالك(قال) وسألت مالكا عن الرجل ببيع السلمة | على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فنصاب السلمة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سوا، ﴿ سحنون ﴾ وانما كانت السلمة وضامها من البائع في أيام الخيار وان كان المشترى قد قبضها ونقد تمها أو لم ينقد من أبسل أنه بيع كم يتم ولا يتم حتى تمضى أيام الحيار ألا ترى أن الجارية التي ساع ا ا الاستبراء فهي من البائع حتى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هو منالبائع أبدآ حتى يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسنام والتابعين (وذكر أشوب) غن ابن لهيمة أن حبان بن واسع حدثه

(۽ _ المدونة _ عاشر)

عبد الله بن مسعود عن أسبه فى الرجل بشترى من الرجل النوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسينة بكذا وكذا أو بالنسينة بكذا وكذا وكذا وكان أبو الراد يقول مثل قول ربيعة فى البيعتين بالنميين المحتلفين (قال ابن وهب) قال مالك و نهى عنه القاسم بن محمد أن يشترى بمشرة نقدا أو بخسة عشر الى شهر (قال ابن وهب) عن مخرمة بن بكير عن أسبه وكره ذلك سليمان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم ونافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث قال يحيى بن سعيد البيمتان اللتان لا يختلف الناس فيهما

حى في الرجل بنتاع السلمة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة ﴾. ﴿ على أنه بالخيار ثلاثًا ﴾

وفات و أوأيت ان اشتريت هذا الطعام من رجل كل أردب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدرهم أو هذه النام كل شاة بدرهم على أنى بالخيار ثلاثة أيام فاخترت أن آخذ بعضا وأثرك بديضاً أبحوز هذا لى أم لا (قال) لا يجيه هذا الا أن تأخذ جيمه لا بها صفقة واحدة الا أن يرضى البائم أن يجيز ذلك و قلت و هذا قول مالك (قال) في الرجل بشترى القمح المصبر كل قفيز بدرهم اله جائز وليس له أن يأخذ بعضه وبدع بعضه

حير في الرجل يشترى من الرجل السلمة على أنه بالخيار ﴾. ﴿ فتلف منه قبل أن نختار ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْ يَتِ مِن أَخَذَ سَلْمَةً مِن رَجِلَ عَمَانَةً دِينَارَ انْ رَضِيمًا أَوْ عَلَى أَنْ يُرِيمًا فَالَّتُ قَبْلِ أَنْ يَرِضَى أُويُرِيمًا أَوْ تَلْفَتَ أَيكُونَ صَمَامِها مِن البَائِمُ أُو المُشْتَرَى (قَالَ) قَالَ لِنَا مَالِكَ فَى يَتِمِ الخَيَارَ صَمَامًا مِن البَائِمُ أَبِداً حَتَى يُرْضَى ذَلِكَ المُسْتَرَى الْأَنْ قَالُكُ حَيُوانًا أَوْ مَا لَا يَنَابِ عَلِيهِ قَالَ كَانَ ثَمَا يَفَابِ عَلَيْهِ صَمْعَهُ المُسْتَرَى الْأَنْ تَقُومٍ لَهُ بِينَةً عَلَى تَلْفَ ﴾ وَلَمْتُ ﴾ أُراْيت ان اشتريت سلمة على أَنَى بَالْحَيَارِ ثَلاَيَةً أَيامٍ فَتَلْفَتَ

السلمة عندي قبــل أن أختار ممن مصببهما في قول مالك (قال) ان كانت حيوانا أو أرضين أو دوراً قصيبهما من البائع وان كانت غير حيوان مما يناب عليه فهلكت هلاكا ظاهراً فمصيبها من البائع وإن غاب عليها المشترى ولم يعلم هـــالا كما الا بقوله لم إ يمسدق ﴿ قِلْتُ ﴾ فما ينرم (قال) الثمن ﴿ قلت ﴾ وهو قول مالك أنه يغرم الثمن (قال) نعم ﴿ قات ﴾ أرأيت من اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثا فقبض السلمة و قد الثمن أو لم ينقد فانت السلمة في بدى المشترى في أيام الخيار أنكون من البائم أو المشترى في قولمالك وكيف انكان الخيار للبائع أو المشتري أهوعند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وان كان قد اشترط النقد واستمد وقبض الشترى السلمة فهي من البائع وبرد البائع الثمن على المشترى (قال) قال مالك وسوال كان الخيار للبائع أو المشترى (قال) وقال مالك واذا مات السلمة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لات البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار وبرضي من جسل له الحيار ﴿ إن وهب ﴾ سمعت مالكا قول في الرجـل مِتاع الجارية ويكون فيها بالخيار شهرآ ويتقد على ذلك فازالييم صردود فان نقد الثمن وجهل ذلك وكان فيهما بالخيار ثم ماتت الجارية فانها من البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلكت السلمة فيأيام الحيار بمن هي في قول مالك (قال) من البائع قبض المشترى أو لم يقبض لقد أو لم ينقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل بديم السلمة على أن البائع أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلمة في ذلك (قال) هي من البائع حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سوا، ﴿ سحنون ﴾ وانما كانت السلمة وضامها من البائع في أيام الخيار وان كان المشترى قد قبضها ونقد عمها أو لم ينقد من قبـل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضى أيام الخيار ألا ترى أن الجارية التي تباع الاستبرا، فهي من البائع حيى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هو من البائع أمداً حتى يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى في ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابيين (وَّوْدَ كُرُ أَشْهِبِ) عن ابن لهيمة أن حبان بن واسع حدثه

عبد الله من مسمود عن أيب فى الرجل بشترى من الرجل الثوب بالنقد بكذا وكذا أو بالنسبة بكذا وكذا أو بالنسبة بكذا وكذا فقال السفقتان فى السفقة ربا (قال ابن وهب) قال يونس وكان أبو الزياد يقول مثل قول ربيمة فى البيمتين بالثمنين المختلفين (قال ابن وهب) قال مالك و نهى عنه القاسم بن محمد أن يشترى بعشرة نقداً أو بخسة عشر الى شهر (قال ابن وهب) عن خرمة بن بكير عن أبيه وكرد ذلك سليان بن يسار والقاسم وعبد الرحمن بن القاسم و نافع ﴿ ابن وهب ﴾ عن الليث قال يحبى بن سقيد البيمتان الليث قال يحبى بن سقيد البيمتان الليث قال يحبى بن سقيد البيمتان

حه في الرجل بتاع السلمة كلها على أردب أو ثوبا أو شاة كله -﴿ على أنه بالحيار ثلانا ﴾

وقات و أزأيت ان اشتريت هذا الطعامهن رجل كل أردب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدرهم أو هذه النياب كل ثوب بدهم أو هذه الناب كل ثوب بدهم أو هذه النام كل شاة بدرهم على أنى بالخيار ثلاثة أيم فاخيترت أن آخذ جيمه لا ما فقة واحدة الا أن يرضى البائم أن يجيز ذلك وقلت وهذا قول مالك (قال) نم ألا برى أن مالكا قال في الرجل يشترى القمح المصبر كل قفيز بدرهم أه جائز وليس له أن يأخذ بعضه وبدع بعضه

حير في الرجل يشترى من الرجل السلمة على أنه بالخيار ﴾ ﴿ فتناف منه قبل أن نختار ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت من أخلف سلمة من رجل بمنانة دينار ان رضيها أو على أن يريها فماتت قبل أن يرضى أويُريَها أو تلفت أيكون ضهامها من البائع أو المشترى (قال) قال لذا مالك فى يبع الحيار ضهامها من البائع أبداً حتى يرضى ذلك المشترى اذا كان ذلك حيوانا أو ما لا يناب عليه فان كان مما يناب عليه ضنه المشترى الا أن تقوم له بينة على تلف ﴿ وَلَمْت ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة على أنى بالخيار ثلاثة أيام فتلفت

السلمة عندي قبــل أن أختار ممن مصيبتها في قول مالك (قال) ان كانت حيوانا أو أرضين أو دورآقصيبهما منالبائعوان كانتغير حيوان مما يفابعليه فهلكت هلاكا ظاهراً فمصيبها من البائع وان غاب عليها المشترى ولم يعلم هــــلاكما الا بقوله لم يصدق ﴿ فَاتِ ﴾ فما يَسْرُم ﴿ قَالَ ﴾ الثمن ﴿ قَالَ ﴾ وهو قول مالك أنه يغرم الثمن (قال) نم و قُلت ﴾ أرأيت من اشترى سلمة على أنه بالخيار ثلاثًا فقبض السلمة ونقد النمن أو لم ينقد فاتت السلمة في بدى المشترى في أيام الخيار أتكون منالباتم أو المشترى في قولمالك وكيف ان كان الخيار للبائع أو المشتري أهوعند مالك سواء أم لا (قال) قال لي مالك الموت في أيام الخيار من البائع وان كان قد اشـــترط النقد وانتقد وقبض المشترى السلمة فهي من البائع ويرد البائع الثمن على المشترى (قال) قال مالك وسواله كان الحِيار للبائع أو المشــترى (قال) وقال مالك واذا ماتت السلمة في أيام الخيار فهي من البائع على كل حال لان البيع لم يتم ولا يتم حتى يقع الخيار وبرضي من جمل له الخيار ﴿ ان وهب ﴾ سمعت مالكا يقول في الرجــل متاع الجارية ويكون فيها بالخيار شهرآ وينقد على ذلك فاز البيم مردود فان نقد الثمن وجهل ذلك وكان فيهما بالخيار ثم مات الجارية فانها من البائم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان هلكت السلمة في أيام الخيار بمن هي في قولَ مالك (قال) من البائم قبضالمشترى أو لم يقبض أنقد أو لم يتقد (قال) وكذلك قال مالك (قال) وسألت مالكا عن الرجل مبيع السلمة | على أن البائم أو المبتاع فيها بالخيار فتصاب السلمة في ذلك (قال) هي من البائم حتى ينفذ البيع وخيار البائع وخيار المبتاع في ذلك سواء ﴿ سحنون ﴾ وانما كانت السلمة وضانها من البائع في أيام الجيار وان كان المشترى قد قبضها ونقد نمنها أو لم ينقد من قبل أنه بيع لم يتم ولا يتم حتى تمضى أيام الخيار ألا ترى أن الجارية التي تباع بالاستبرا، فهي من البائم حتى تحيض والعبد في عهدة الثلاث هو من البائم أبدآ حتى يخرج منها وقد تم الامر فيهما لما مضى فى ذلك من السنة ومن قول أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابمين (وذكر أشهب) عن ابن لهيمة أن حبان بنَ واسع حدثه

(٤ _ المدونة _ عاشر)

عن محمد بن يزيد بن كانه أنه قال جمل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان بن المستخدة فيها اشترى المبنية أبل فالم السخاف عمر بن الخطاب قال الى نظرت في يوعيم فا أجد لكم شبئاً مثل العهدة التي جمل رسول الله صلى الله عليه وسلم لحبان ابن منفضة فيها اشترى الانه أبل عمر فقى به عبد الله بن المزيير ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبر في ابن في الزياد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد الله بن المزير في رجل باع من أعرابي عبداً فوعك العبد في عهدة الثلاث في أن بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى وأشب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى وأنه سمع أبان بن عمان وهشام بن اسهاعيل يذكران في خطبهما عهدة الرقيق في الايام الثلاثة من حدين يشترى الدبد أو الامة وعهدة السنة ويأسران بذلك وان عمر ابن الخطاب قضى في جاربة جمات على يدى رجل حتى تحيض فات أبها من البائع فذكره ابن وهب عن ابن لهيمة عن عبد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق وان كان حاضت فهى من المناع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذي له شرطه وان كانت حاضت فهى من المناع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذي له شرطه في الابارة والرد

۔ ﷺ النقد في بيع الخيار ﷺ⊸

وقلت الله أو أيت كل شي اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نخل أو عروض أوثي ممانيع عليه بياعات الناس اشتراه رجل واشترط الخيار يوما أويومين أو ثلاثة أو أربعة أوا كثر من ذلك أيصلح فيه النقد في قول مالك (قال) لا ففد وقعت الصفقة في قول مالك فاسدة (قال) وقال مالك لا يصلح النقد في بيع الخيار فرقات في فان لم يشترطوا النقد وقعت الصفقة صحيحة ويكون بيما جائزاً (قال) نعم وقال أشبب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وساف يقول البائع بيما جائزاً (قال) نعم وقال أشبب ووجه فساد اشتراط النقد أنه بيع وساف يقول البائع المبتاع أسلفني خمسين ديناراً تمها وأنت على بالخيار الإنا فان شنت أخذت بها مني دادي هذه أو ماكان فيه البيع فهو لك فان تم

أخذه وصاراه سافاتم فيه البيعوان ردالبيعولم يحزه رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلا من غير شي ﴿ فَاتَ ﴾ لا بن الفاسم فكل بيع اشتر ا دساحيه وهو فيه الملخيار على أن ينقد فأصاب السلعة عيب في أيام الخيار ثم انتضت أيام الخيار وتبسها وعلم بالعيب في أيام الخيار ورضيه تمحالت أسواق تلك السامة أوتغيرت بماءأونقصان مدنها ثم أصابها عنده عيب مفسد تم في على عبدالمه النائع (قال) أن شاء حبسها ووضع عنـه قـدر العيب الذي دلس له البائع من قيمها يوم قبضـها لانه قبضها على بيع فاســد فصارت قيمتها يوم قبضـها هو تمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من ا القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمنا وان شاء ردها بالديب الذي دلس له ويرد ماأصابها عنده من العيب أو بحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها (قال) وان لم يحدثها عنده عيب مفسدكان بالخيار ان شاء ردها بالعيب الذي دلس له وان شاء حبسها وغرم قيمتها يومقبضها ﴿ فَلْتُ﴾ والحيارله بحال ماوصفت لي (قال) و الله اتما نقصت أيام الخيار وقبضها المشترى وحدث مها في بديه عيب آخر أوحالت في بدنها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان ا رد معهامن قيمتها التي وجبت له عليه مانقصها العيب ﴿ قَاتَ ﴾ لا بن الفاسم أرأيت ان أسلفت رجلاً في طمام معلوم على أن أحدمًا بالخيار يوما أو يومين أو شهراً أوشهرين ا (قال) ان اشترط أجل يوم أويومين أو يحو ذلك فلا بأس به ما يقدم النفد وان اشترط | إُ إِمِدُ مِن تُنْكُ لِمْ يَجِزُ قَدْمًا النَّقِدُ أُو لِمْ يَقَدْمًاهُ ﴿ قَالَ﴾ فَلَم جُوزُ لَهُ اذَا لم يقدم النَّقَبُ وكرهته اذا قدم النقدعلي ماذا رأيته من قول مالك (قال) أنما أجزت الخيار فيه اذا لم يقدم النقد وكان أجل الخيار قربًا لاني أجبر له أن يؤخر رأس مال السلف يوما أو | يومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في تول مالك فلما اشترط الحيار الى الموضع الذي يجوزله | نقده ويشترط الخيار لاحدهما لانه يدخله بيع وسلف وسانك جرمنفمة (قال ابن القاسم) الاترى أنه اذاقدم النقد واشترط الخيار فيكا نهأسلفه هدد الدنانير الى أجل الخيارعلى

عن محمد من يزيد من كانة أنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لجان بن منقد المهدد فيها اشترى ثلاثة أيام فايا استخلف عمر من الخطاب قال انى نظرت في يوعكم فام أجد لكم شيئاً مثال العهدة التي جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبان ابن منقد فيها اشترى ثلائة أيام ثم قضى به عبد الله من للزبير ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني ابن أبي الزياد عن أيه قال قضى عمر بن عبد العزبز في رجل باع من أعرابي عبداً قوعك العبد في عهدة الثلاث في ات فجيله عمر من الذي باعه ﴿ ابن وهب ﴾ وأشهب عن مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصاري أنه سعم أبان بن عالى وهشام بن اسهاعيل بذكر ان في خطبهما عهدة الرقيق في الايام الثلاثة من حين يشترى الدبد أو الامة وعهدة السنة ويأمران بذلك وان عمر ابن الحالم فقى في جارية جعلت على بدي رجل حتى تحيض فيانت انها من البائع ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق ذكره ابن وهب عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن زيد بن اسحاق وان كان حاضت فهي من المبتاع ﴿ سحنون ﴾ فكيف بالخيار الذي له شرطه في الاجازة والرد

۔ ﷺ النقد في بيع الخيار ﴾

وقلت ارأيت كل شي اشتراه الرجل من حيوان أو دور أو أرضين أو نحل أو عروض أوشي أو نحل أو عروض أوشي أو المسلم المستراه رجل واشترط الحيار بوما أوبومين أو ثلاثة أو أربعة أو أكثر من ذلك أيصلح فيه النقد في تول مالك (قال) لا فوقلت في النقد في النقد (قال) وقال مالك لا يسترطوا النقد في سع الحيار في النقل في النقد ومت الصفقة في تول مالك فاسدة (قال) وقال مالك لا يسترطوا النقد في سع الحيار في النقل في النقد أنه المنافقة المسترطوا النقد أو عبدى هذه أو عبد المنافقة المنافقة

أخذه وصارله سلفاً تم فيه البيعوان ردالبيعولم بجزد رجع فأخذ سلفه من البائع فانتفع البائع بالذهب باطلا من غيرشي ﴿ فَالُّ ﴾ لا ن الفاسم في كل بع اشترا وصاحبه وهو فيه بالخيار على أن ينقد فأصاب السلمة عيب في أيام الخيار ثم انقضت أيام الخيار وقبضها وعلم بالعيب فى أيام الخيار ورضيه ثم حالت أسواق تلك السامة أوتغيرت تماءاً ونقصان بديها ثم أصابها عنده عب مفسد ثم وال على عبدلسه البائم (قال) أن شاء حبسها ووضع عنـه قـدر العيب الذي دلس له البائع من قيمتها يوم قبضها لانه قبضها على بيع فاسد فصارت قيمتها يوم قبضها هو تمنها وبطل الثمن الاول كان أقل من القيمة أو أكثر من قيمتها وصارت قيمتها لها ثمنا وان شاء ردها بالديب الذي دلس له ويرد ماأصابها عنده من العيب أو يحبسها ويرجع بالعيب الذي دلس له من قيمتها (قال) وان لم يحدث بها عنده عيب مفسد كان بالخيار أن شاء ردها باليب الذي دلس له وان شاه حبسها وغرم قيمتها يوم فيضها ﴿ فَلْتُ ﴾ والحيارله بحال ماوصفت لي (قال) نعملانه انما نقصت أيام الحيار وقبضها المشترى وحدث بها فى يدبه عيب آخر أوحالت في بدئها وجبت له بقيمتها يوم انقضت أيام خياره وقبضها ثم كان بالخيار في ردها وان رد معهامن قيمتها التي وجبت له عليه ماقصها العيب ﴿قلتَ ﴾ لابن القاسم أرأيت ان أسلفت رجلا في طمام معلوم على أن أحدنا بالخيار يوما أو يومين أو شهراً أوشهرين (قال) ان اشترط أجل بوم أو يومين أونحو ذلك فلا بأس به مالم قدم النفد وان اشترط أبيد من ذلك كم تجزُّ قدُّما النقد أو لم يقدماه ﴿قاتَ﴾ فلم جوز له اذا لم يقدم النقب وكرهته اذا قدم النقدعلي ماذا رأيته من قول مالك (قال) انما أجزت الخيار فيه اذا لم عدم النقد وكان أجل الخيار قريباً لاني أجيز له أن يؤخر رأس مال السلف يوما أو ومين أو ثلاثة أو نحو ذلك في قول مالك فلما اشترط الحار الى الموضع الذي يجوزله تقدموبشترط الخيار لاحدهما لانهيدخله بيعوسلف وسلف جرمنفمة (قال ان القاسم) الاترى أنه اذاقدُم النقد واشترط الخيار فكأنهأسلفه هذه الدنانير الى أجل الخيارعلى

أنجعلاها بعداً جل الخيار في سلمة الى أجل موصوف فصارت الدنانير سلفا وصارت السلمة الموصوفة بعا مهمده الدنانير بعد انقضاه أجل الخيار فصارت سلفا جر منفعة وفات ولم كرهته اذا كان أجل الخيار الى شهر أوشهرين اذا لم يقدم رأس المال (قال) لا يه يصير دينا بدين والخيار أيضا لا يكون في قول مالك الى شهر وانما جوز مالك الخيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلم التي يشترون ﴿وَقَلَ ﴾ فان قدم رأس المال وشرط الخيار وضرب السلف أجلا بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً لان مالكا قال لا يجوز هذا الخيار الى هذا الاجل في شي من البيوع ﴿ قال ﴾ وكل من اشترى سلمة من السلم على أنه بالخيار وان كان خياره بوما واحداً فلا يجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

۔ ﴿ فِي الدعوى فِي الحيار ﴾

و قلت ﴾ أرأيت لو أبي اشتريت سلمة على أبي بالخيار ثلانا فحث بها في أيام الخيار لا ردها فقال البائع ليست هذه سلمتي (قال) القول قول المشترى لان البائع قدائمته على السلمة ﴿ قلت ﴾ أتحفظ هذا عن مالك (قال) لا ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان اشتريت على السلمة ﴿ قلت ﴾ أني بالحيار ثلا أف فقال البائع الميت هذه جاريتي الفول قول من (قال) أرى أن يحلف المبتاع أنها جاريته التي اشتراها منه على أن له الخيار وردها ﴿ فلت ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال في الرجل بدفع الى الرجل الذهب بقضه اياها من دين كان له عليه فيقول له خذها في الرجل بدفع الى الرجل الذهب بقضه اياها من دين كان له عليه فيقول له خذها فانظر اليها وقابها فيأخذها على ذلك ثم يأتي بها ليردها فيذكره الدافع ويقول ليست ذهبي قال القول قول المدفوع اليه مع بمينه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان كان أنما اشترى حيوانا أو دوراً أو رقيقا على أنه بالخيار ثلاثه فادعى المشترى أن الدواب انفلت منه والرقيق أموا أو مانوا (قال) القول قول المشترى وهو مصدق في ذلك ولا يكون عليه من ذلك الان هذا ليس نما يغيب عليه والموت إذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك وكنف أهل تلك القرية ولا يقبل في ذلك الا قول عدول فان عرف في مسئلهم

كذبه أغرمها وان لم يعرف كذبه حمل من ذلك مايحمل وحلف عايه وقبل قوله وقد قاله مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ فالاباق والسرقة والاتلاف اذا ادعاه وهو بموضع لا يجهـال لم تسئل البينة عن ذلك ويكون الفول قوله (قال) نم لاتسئل البينة والقول قوله الا أن يأتي بامر يستدل به على كـذبه ﴿ قات ﴾ وهو أول مالك (قال) نيم ﴿ قلت ﴾ ﴿ أَرْأَيْتَ كُلُّ سَامَةَ اشْـَمْرِيِّهَا عَلَى أَنِّي بِالْخَيَارِ فِيهَا مِنْ ثُوبٍ أَوْ حَيْضَ سُوى الحيوان فنبت عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أ يكون القول قولي في قول مالك (قال) قال مالك هو ضاءن ﴿ قلت ﴾ فان أنى بالبينة على أن السمامة التي عاب علمها قد هلكت هلا كا ظاهراً يعرف من غير نفريط من المشترى (قال) يكون من البائم وقــد قال مالك في الرهن في الضــاع وفي المارية ما هلك من ذلك ممــا | ينيب عليه مما تثبته البينة العادلة أنه هلك بنير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان أ عليه (تال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيغرق وله بذلك البينة أنه غرق أو محترق منزله أو يلقاه اللصوص ومعه رجال فيأخذ اللصوص السلمة منه فشهد الشهود على رؤية ما وصفت لك أنهم رأوه حين احترق وأبهم رأوه حين أخذه اللصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه برى ا ولا ساءة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فيفيب عليه هو مثل هذا ﴿ وَلَلَّ ﴾ أرأيت ان اشترى حيوانا على أنه بالخيار ثلاثًا فقبض الحيوان أو عاب عليها ثم ادعى المشترى الذي غاب على الحيوان أو لم ها كت أو أبقت ان كانت رفيقا (قال) قال مالك القول قوله الا أنه في الموت ان كان مع أحــد سئل عن تبيان ذلك فان الموت ا أذا مات في قرية فيها أهلها لم نخف عليهــم ذلك وان ادعى الهـــلانا أو إياقا أو سرقة أ فالفول قوله مع يمينه الا أن يأتي عا بدل على كذبه ﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت ان سألوا في القرية عن موت الحيوان الذي ادعي أنه مات في تلك القرية فسلم يصيبوا تصــديق وله (قال) فأراه في هذا كاذباحين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادى وهو في قرية فأراه غاربها لها

أنجملاها بمدأجل الحيار في سلمة الى أجل موصوف فصارت الدنانير سافا وصارت الدنانير سافا وصارت السلمة الموسوفة تبعا بنده الدنانير بمد انقضا أجل الخيار فصارت سلفا جر منفعة فوفات و لم كرهته اذا كان أجل الحيار الى شهر أو شهر بن اذا لم يقدم رأس المال (قال) لا نه يصير دينا بدين والحيار أيضا الا يكون في قول مالك الى شهر وانما جوز مالك الحيار في البيوع على قدر اختيار الناس السلم التي يشترون ﴿ قلت ﴾ المال وشرط الحيار وضرب السلف أجلا بعيداً (قال) لا يجوز في قول مالك أيضاً لان مالكا قال لا يجوز هذا الخيار الى هدا الاجل في شئ من البيوع ﴿ قلت ﴾ وكل من اشترى سلمة من السلم على أنه بالخيار وان كان خياره يوما واحداً فلا بجوز اشتراط النقد في ذلك عند مالك

۔ ﴿ فِي الدعوى فِي الحَّارِ ﴾

و قلت كه أرأيت لو أبى اشتريت سلمة على أبى بالغيار ثلانا فجنت بها فى أيام الغيار لا ردها فقال البائع ليست هذه سلمتى (قال) القول قول المشترى لان البائع ندائمة لا ردها فقال البائع ليست هذه عدا عن مالك (قال) لا ﴿ قلت كه أرأيت ان اشتريت على السلمة ﴿ قلت كه أكفظ هذا عن مالك (قال) لا ﴿ قلت كه أرأيت ان اشتريت المنافرة على أبى بالحيار ثلاثا فنت بالجارية ثم أبيت بها فى أيام الخيار لا ردها فقال البائع منه على أن له الغيار وبردها ﴿ قلت كه تحفظه عن مالك (قال) لا الا أن مالكا قال فى الرجل بدفع الى الرجل الذهب تقضيه اياها من دين كان له عليه فيقول له خذها فانظر البها وقلمها فيأخذها على ذلك ثم أبى بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست فانظر البها وقلما فيأخذها على ذلك ثم أبى بها ليردها فينكره الدافع ويقول ليست أذهبي قال القول قول المدفوع اليه مع بمنه ﴿ قلت كه أرأيت ان كان أنما اشترى حيوانا أو ورقيقا على أنه بالخيار ثلاثة فادعى المشترى أن الدواب الفلت منه والرقيق أو مقول اليس مما ينيب عليه والموت اذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك لان هذا ليس مما ينيب عليه والموت اذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك لان هذا ليس مما ينيب عليه والموت اذا كان بموضع لا يجهل موته سئل عن ذلك وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل فى ذلك الا قول عدول فان عرف في مسئلهم وكشف أهل تلك القرية ولا يقبل فى ذلك الا قول عدول فان عرف في مسئلهم

كذبه أغرمها وإن لم بعرف كذبه همل من ذلك مايحمل وحلف عليه وقبل قوله وقد لله الله ﴿ قات ﴾ فالاباق والسرقة والاتلاف اذا ادعاء وهو بموضع لا مجهــل لم من البينة عن ذلك ويكون النول نواء (قال) نم لانسال البينة والقول نوله الأ أن يأتي بامر يستدل به على كـذبه ﴿ فات ﴾ وهو قول مالك (قال) نعم ﴿ فلت ﴾ أرابت كل سامة اشـــريتها على أنى بالخيار فيها من ثوب أو عن سوى الحيوان فنبت عليها ثم ادعيت أنه هلك في أيام الخيار أيكون الفول نولى في فول مالك ﴿ قَالَ) قَالَ مَالِكُ هُو ضَامَنَ ﴿ قَاتَ ﴾ فَانَ أَنَّى بِالْبِينَةُ عَلَى أَنْ السَّلِمَةُ الَّتي غاب عليها وله علكت هلاكا ظاهراً يعرف من غير تفريط من المشترى (قال) يكون ا من البائم وقــد قال مالك في الرهن في الضــباع وفي العاربة ما هلك من ذلك ممــا م يفيب عليه حما تُدبته البينة العادلة أنه هلك بغير ضيعة من الذي كانت عنده فلا ضمان عليه (قال مالك) ومن ذلك أن يرهن الرجل الرهن وهو في البحر في المركب فيفرق وله بذلك البينة أنه غرق أو بحترق منزله أو يلقاه اللصوص ومعه رجال فيأخذ اللصوص السلمة منه فشهد الشهود على رؤية ما وصفت لك أمهم رأوه حين احترق أ وأتهم رأوه حين أخذه اللصوص فهو ضامن صاحبه والذي أعيره أو رهنه منه برى لل ولا باءة عليه وكذلك الذي يشتري على أنه بالخيار فينبعليه هو مثل هذا ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشترى حيوانا على أنه بالخيار ثلاثًا فقبض الحيوان أو غاب عليها ثم ادعى المشترى الذي غاب على الحيوان أهايه هلك أو أبقت ان كانت رقيقا (قال) قال مالك النول قوله الأأنه في الموت ان كان مع أحـد سئل عن تبيان ذلك فان الموت الذا مات في قرية فيها أهاما لم نخف عليهـم ذلك وان ادعى المسلانا أو إباقا أو سرقة ا لَ فَالْقُولُ قُولُهُ مِعْ يَدِينَهُ الْأَأْنُ أَنْ يَمَا مِدْلُ عَلَى كَذِيهِ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ سأَلُوا فَي القرية عن موت الحيوان الذي ادعي أنهمات في تلك الفرية فــام يصيبوا تصــديق قوله (قال) فأراه في هذا كاذبا حين لم يوجد أحد يعلم هلاك ما ادعى وهو في قرية فأراه غارما لهما

حﷺ فى الرجل ببيع العبد وبه عيب ولا ببينه ثم يأتيه فيعلمهأن بالسلعة عيباً ﷺ⊸ ﴿ وهو يقول ان شئت فخذ وان شئت فدع ﴾

وقلت أرأيت ان بعت رجلا سلمة بها عيب ولم أيين له العيب تم جنته بعد ماوجبت الصفقة فقرض له ان بالسلمة عيماً فان شفت فحدوان شفت فدع (فقال) سألنا مالكاء بها فقال ان كان المسترى بالخيار ان شاه أخذ وان شاه برك وان كان انما بحبر خبراً ليس بظاهر وليس عليه بينة يأتى بها فالمسترى على شرائه ولا يضره ماقال له البائع وان وجد ذلك السب بعد ذلك على ماقال البائع كان بالغيار ان شاه أخذ وان شاه برك

وقات في المولك في رجل باع سلمة على أن المسترى بالخيار ثلاثة أيام فقبض المسترى السلمة فل يردها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءيه يردها بعد مامضت أيام الخيار أو كون له أن يردها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد مامضى الاجل رأيت أن يردها وان باعد أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان عابت الشمس من آخر أيام الخيارولم أن بالثوب الى آخر الاجل لرما المبتاع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع ونهى عنه وقال في وقال مالك فيا يشبه هذا أرأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أكن يزمه البيع فكره هذا فهذا بدلك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قرباً من مضى الاجل اذا يحاب كان ذلك قرباً من مضى الاجل اذا يحاب كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاب كان ذلك قرباً من مضى الاجل اذا المسيد على أنه الدبا فان أعطاه كان على المدينة العبد بيد السيد با شرط ويتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على المدينة العبد بيد السيد با شرط ويتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كنابة (قال) مالك والقطاعة مناه يتاوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جا به عتق وقات وأرأيت ان اشتريت سلمة على أي بالخيار ثلاثا فير أفيض السلمة من البائع ولم أخير في أيام الحيار ردها حتى تطاول تركى اياها في بدى البائع تمجئت بمد مضى أيام الحيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركها حتى مضت أيام الحيار فلا خيار لك ولا بيم بينى وبينك (قال) قال مالك اذا اختار محضرة مضى أيام الحيار قرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يختر حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام الحيار الملمة المبترى وكان اشتراها على أنه بالحيار له والسلمة المبائع فو قلت في فان كان قبض السلمة المبترى وكان اشتراها على أنه بالحيار ثلاثا ولم يخترفي أيام الحيار الرد ولا الاجازة والسلمة لازمة المشترى في قول مالك الا أن يردها محضرة مضى أيام الحيار أوقوب دي منت أيام الحيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في هذا اذامضت أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي ذان كانت له ولا بيم بيهما وان كان قد قبضها المسترى فالبيع جاز والسلمة لازمة له (قال) نم انما شطر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار وتطاول ذلك فيجما المدترى فالبيع جاز والسلمة لازمة له (قال) نم انما شطر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار وتطاول ذلك فيجما المدترى في يدي

ــه ﴿ فِي الخيار الى غير أجل ﴾ → 🎝 -

﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجمل للخياروتناً أثرى هدذا البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مشل مايكون له في مثل ناك السلمة

-ه﴿ فِي الرجل بيبع ثمرة حائطه وبستنني أن بخنار أربع نخلات أوخمسا ﴾≲⊸

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يبيع عمرة حافظه على أن يختار البائغ عمر أربع تخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك حى الرجل ببيع العبد وبه عيب ولا بينه ثم يأنيه فيعلمه أن بالسلمة عيا ك≪ر— ﴿ وهو يقول ان شئت فخذ وان شئت فدع ﴾

وقلت كا أرأيت ان بعت رجلا سلمة بها عيب ولم أيين له العيب تمجئته بعد ماوجبت الصفقة فقان له ان بالسلمة عيماً فانشئت فحدوان شدت فدع (فقال) سألنا مالكاعها فقال ان كان العيب ظاهراً يعرف أوقامت البينة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشترى بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك وان كان الما يخبر خبراً ليس بظاهر وليس عليه بينة بأتى بها فالمشترى على شرائه ولا يضره ماقال البائع وان وجدذلك العيب بعد ذلك على ماقال البائع كان بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك

ےﷺ فی الرجل متاع السلمة علی أنه بالحیار ثلانا فلابردها ﷺ۔ ﴿ حتی تقضی أیام الحیار ﴾

وقات في السلمة فل رجل باع سلمة على أن المسترى بالخيار ثلاثة أيام فقبض المسترى السلمة فل ردها جيء مضت أيام الخيار ثم جاءبها بردها بعد مامضت أيام الخيار أيكون له أن بردها أم لا (قال) ان أنى بها بعد منه الشمس من آخر أيام الخيار أو من النعد أو قرب ذلك بعد مامضى الاجل رأيت أن بردها وان ساعد ذلك لم أر أن بردها (قال ابن القاسم) الا أبي قلت لمالك الرجل يتسترى الثوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيارولم أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيارولم أت بالثوب الى آخر الاجل أز ما المبتاع البيع والى قال مالك لاخير في هذا البيع والى عنه وقال في أنه برد وان مضى الاجل اذا أكان يزمه البيع فكره هذا فيذا يداك من قوله على أنه برد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاب كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاب السعوم على أنه ان جاء نيومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ابس محول سيده على أنه ان جاء نيومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ابس محول كتابة المبد بيد السيد بنا شرط وبتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على كتابة المبد بيد السيد بنا شرط وبتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على كتابة المبد بيد السيد بنا شرط وبتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابة (قال) مالك والقطاعة مثله تاوم له أيضاً وإن مضى الاجل فان جا، به عتق وفات في رأيت ان اشتريت سامة على أي بالخيار ثلاثاً فلم أقبض السلمة من البائع ولم أختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركى اياها في يدى البائع ثم جنت بعد مضى أيام الخيار بزمان فقلت أما أختار اجازة البيع وقال البائع فد تركمها حتى مضت أيام الخيار فلا خيار لك ولا بيع بينى و بينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضى أيام الخيار وبعر ف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع فوفلت في فان كان قبض الخيار ويعرف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع فوفلت في فان كان قبض السلمة المشترى وكان اشتراها على أنه ما خيار له والسلمة للبائع فوفلت في فان كان قبض حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جا، بعد ذلك برد السلمة (قال) لا تقبل قوله والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الا أن بردها بحضرة مضى أيام الخيار أوقرب والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الا أن بردها بحضرة مضى أيام الخيار أولم المناز وتطاول ذلك فالسلمة لازمة للمشترى فولك من كان له الخيار في هذا اذامضت أيام الخيار وتطاول ذلك عتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار والطاق لازمة له (قال) إنم انها نظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار والطاق لاذمة له (قال) إنم انها نظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار والطاق ذلك فيجما للذي هي في بديه

_ ﴿ فِي الخيار الى غير أجل ﴾ ح

وقلت وأرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجمل للخياروتناً أبرى هذا البيع فاسداً أو جائراً (قال) أراه جائراً وأجمل له من الخيار مشل مايكون له في مثل الله له

حى ﴿ فِي الرجل بيع تمرة حائطه وبستنبي أن يختار أربع نخلات أوخمسا ﴾ و-

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن القاسم قال مالك في الرجل يديم عمرة حافظه على أن يختار الباشع عمر أربع نخلات منها أو خمس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك حير في الرجل ببيع العبد وبه عيب ولا ببينه ثم يأتيه فيعلمهأن بالسلمة عيباً گ≲⊸ ﴿ وهو بقول ان شتت فخذ وان شتت فدع ﴾

وقلت كه أرأيت ان بعت رجلا سلمة بها عيب ولم أيين له العيب تمجته بعد ماوجبت الصفقة فنح له ان بالسلمة عباً فان شئت فقد وان شئت فدع (فقال) سألنا مالكاعها فقال ان كان المعيب ظاهراً يعرف أوقامت البينة بالعيب الذى ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشترى بالخيار ان شا، أخذ وان شا، ترك وان كان الم ينبد خبراً ليس بظاهر وليس عليه بينة يأتى بها فالمشترى على شرائه ولا يضره ماقال له البائع وان وجد ذلك العيب بعد ذلك على ماقال البائع كان بالخيار ان شا، أخذ وان شا، ترك

- سه ﴿ فِي الرجل بِنَاعِ السلمة على أنه بالحيار ثلاثاً فلابردها ﴾ و-﴿ حتى تنقضي أيام الحيار ﴾

وقات في فا قول مالك في رجل باع سلمة على أن المشتري بالخيار ثلاثة أمام فقيض المشترى السلمة فا بردها حتى مضت أيام الخيار ثم جاءبها بردها بعد مامضت أيام الخيار أيكون له أن بردها أم لا (قال) ان أتى بها بعد مفيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد مامضى الاجل رأيت أن بردها وان بباعد ذلك لم أر أن بردها (قال ابن القاسم) الا أني قلت لمالك الرجل يشترى الثوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان غابت الشمس من آخر أيام الخيار ولم أن بالثوب أن بالثوب الى آخر الاجل أر مالمتاع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع و محى عنه وقال وقال مالك فيا يشبه هذا أرأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أن يازمه البيع فكره هذا و فهذا الدلك من قوله على أنه برد وان مضى الاجل اذا كان يزمه البيع فكره هذا و فهذا بدل الأل وقال مالك أيضاً في المكانب يكاب كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيضاً في المكانب يكاب سعو مسده على أنه ان جاء نحومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس عو كتابة العبد بيد السيد به السيد عا شرط ويتلوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على حياة العبد بيد السيد عا شرط ويتلوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على المناء العبد بيد السيد عاشرط ويتلوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على المناء العبد بيد السيد عاشرط ويتلوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على المناء العبد بيد السيد عاش شرط ويتلوم المكانب وان حل الاجل فان أعلى المناء السيد السيد على أنه المناء ا

كتابته (قال) مالك والفطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاءبه عتق (فات) أرأيت ان اشتريت سلمة على أبي بالخيار ثلاثاً فلم أنبض السلمة من البائع ولم

اختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركى اياها في بدى البائع ثم جئت بعد مضى أيام الخيار بزمان فقلت أنا أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركسها حتى مضت أيام الخيار فلا خياز لك ولا بيع بيني و بينك (قال) قال مالك اذا اختار بحضرة مضى أيام الخيار قرب ذلك جاز خياره وكان البيع جائزاً وان لم يختر حتى تطاول ذلك بعد مضى أيام الخيار ويعرف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع ﴿ قلت ﴾ فان كان قبض السلمة المبائد وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثًا ولم يختر في أيام الخيار الردولا الاجازة

حتى مضت أيام الخيار وتطاول ذلك ثم جا، بعد ذلك برد السلمة (قال) لا يقبل قوله والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الا أن بردها بحضرة مضى أيام الخيار أوقرب ذلك فالسلمة لازمة للمشترى ﴿قلت﴾ وانما ينظر في هذا ادامضت أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيار في السلمة حيث هي فان كانت في بدى البائع كانت له ولا بيع بينهما وان كان قد قبضها المسترى فالبيع جائز والسلمة لازمة له (قال) نم أنما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار وتطاول ذلك فيجماها للذي هي في بديه

_ه﴿ فِي الخيار الى غير أجل ﴾ ~ • ء

و قلت به أرأيت ان اشتريت سلمة على أني بالخيار ولم يجعل للخياروتاً أثرى هذا البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مشل مايكون له في مثل السلمة

صرير في الرجل بيم تمرة حافظه ويستشى أن يختار أربع نخلات أوخسا كان حتار و في الرجل بيم تمرة حافظه على أن يختار و قال كا عبد عند من القاسم قال مالك في الرجل بيم تمرة حافظه على أن يختار البائع ثمر أربع نخلات منها أو خس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك

ــه ﴿ وَى الرَّجَلَ بَيْنِيعِ العَبْدُ وَبِهُ عَيْبِ وَلَا مِبْنِهُ ثُمْ يَأْنِيهُ فَيْمَلُمُهُ أَنْ بالسَّلْمَةُ عَيْبًا ﴾ و⊸ ﴿ وهو نقول ان شكت خذ وان شكت فدع ﴾

وَلَلْتُ وَارَايْتِ انْ بَعْتُ رَجِلا سَلْمَةُ بِهَا عَبِ وَلِمْ أَيْنُ لَهُ الْعَبِ ثُمْجَتَهُ بَعْدُ مَاوِجِت الصَفْقَةُ فَقَدْنِ لَهُ انْ بِالسَلْمَةُ عَبِهَا فَانْ شَنْتُ فَدُوانْ شَنْتُ فَدَعُ (فَقَالَ) سَأَلنا مالكاعها فقال ان كان المسي ظاهراً يعرف أوقامت البينة بالعيب الذي ذكر اذا لم يكن ظاهراً كان المشترى بالخيار ان شاه أخذ وان شاه ترك وان كان اعا يحبر خبراً ليس بظاهر وليس عليه بينة يأتى بها فالمشترى على شرائه ولا يضره ماقال له البائع وأن وجدذلك العيب بعد ذلك على ماقال البائع كان بالخيار ان شاه أخذ وان شاه ترك

۔ ﴿ عَلَى الْرَجُلُ مِنَاعُ السَّلَمَةُ عَلَى أَنَّهُ بِالْحَارِ ثَلَانًا فَلاَرِدُهَا ﴾ ﴿ حتى نقضي أيام الحيار ﴾

وقات في فا قول مالك في رجل باع سلمة على أن المسترى بالخيار ثلاثة أيام فقبض المسترى السلمة فلم ردها حتى وضت أمام الخيار ثم جاهبا بردها بعد مامضت أمام الخيار أي بها بعد مغيب الشمس من آخر أيام الخيار أو من الغد أو قرب ذلك بعد مامضى الاجل رأيت أن يردها وان باعد ذلك لم أو أن يردها (قال ابن القائم) الا أني قلت لمالك الرجل يشترى الثوب أو السلمة على أنه بالخيار اليوم اليومين والثلاثة فان عابت الشمس من آخر أيام الخيارولم يأت بالثوب الى آخر الاجل لزم المبتاع البيع (قال) قال مالك لاخير في هذا البيع ولهى عنه وقال في وقال مالك فيها يشبه هذا أرأيت ان مرض المشتري أو حبسه السلطان أكان يلزمه البيع فكره هذا فهذا دفيذا بداك من قوله على أنه يرد وان مضى الاجل اذا كان ذلك قرباً من مضى الاجل (قال) وقال مالك أيه أنه ان جاء بخومه الى أجل مسمى والا فلا كتابة له (قال) ليس محو كتابة العبد بيد السيد عا شرط و بتاوم المكانب وان حل الاجل فان أعطاه كان على

كتابته (قال) مالك والقطاعة مثله يتلوم له أيضاً وان مضى الاجل فان جاء به عتق وفات وأرأبت ان اشتربت سامة على أفي بالخيار ثلاثا فنم أقبض السامة من البائع ولم اختر في أيام الخيار ردها حتى تطاول تركى اياها في بدى البائع ثم جئت بعد مضى أيام الخيار بزمان فقلت أما أختار اجازة البيع وقال البائع قد تركمها حتى مضت أيام الخيار فلا خيار لك ولا بيع بيني وبينك (قال) قال مالك اذا اختار محضرة مضى أيام الخيار بقرب ذلك جاز خياره وكان البيع جازاً وان لم يخترحتى تطاول ذلك بعد مضى أيام الخيار وبعرف أنه تارك لبعد ذلك فلا خيار له والسلمة للبائع وقلت به فالم الملاجازة السلمة المشترى وكان اشتراها على أنه بالخيار ثلاثا ولم يخترفي أيام الخيار الوقل الاجازة والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الأ أن يردها بحضرة مضى أيام الخيار أوترب والسلمة لازمة للمشترى في قول مالك الأ أن يردها بحضرة مضى أيام الخيار أوترب ذلك فان تطاول ذلك قالسلمة لازمة للمشترى وقلت في وانما ينظر في هذا اذامضت أيام الخيار وتطاول ذلك حتى لا يقبل قول من كان له الخيارفي السلمة حيث هي فان كانت في بدى البائع كانت له ولا بيع بيهما وان كان قد قبضها المسترى فالبيع جاز والسلمة لازمة له (قال) له ما أما ينظر الى السلمة حيث هي فاذا مضت أيام الخيار وتطاول ذلك في عمل في يديه

ــه ﴿ فِي الخيار الى غير أجل ﴾ → هـ،

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيْتِ انَ اشْتَرِبَ سَلَمَةً عَلَى أَنِي بِالْخِيارِ وَلِمْ يَجْمَلُ لِلْخَيَارُوقَا أَثْرَى هـنذا البيع فاسداً أو جائزاً (قال) أراه جائزاً وأجعل له من الخيار مشل مايكون له في مثل قال السلمة

-ه﴿ فِي الرجل بيبع ثمرة حائطه وبسنتني أن يختار أربع نخلات أوخمسا ﴾.⊸

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن من القاسم قال مالك في الرجل ببيع ثمرة حائطه على أن يختار الباشع ثمر أرثم نخلات منها أو خس (قال) ذلك جائز (قال ابن القاسم) قال مالك هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة فدلك جائز ولا بأس به ﴿ قلت ﴾ فان باع أصل حائطه على أن يختار البائع فيها أربع نخلات أو خمسا (قال) ذلك جائز في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع ثمرة نخل له واستشى من مائة نخسلة عشر تخلات ولم يسمها بأعيانها ولم يسمتن البائع أن يختارها (قال) أرى أن يعطى عشر مكيلة ثمر كائط وهما شريكان في الثمرة البائم والمشترى لحمدة العشر ولهذا تسعة أعشار النم ولانه كانه باعه تسمة أعشار ثمرة حائطه فلذلك جملته شريكا معه

حﷺ في الرجل بشتري من الرجل من حافظه ثمر أربع تخلات ﴾ ﴿ تختارها أو من ثباء ثوبا أو من غنه شاة تختارها ﴾

﴿ فلت ﴾ أرأيت أن اشتريت منه من ثمرة حائطه هذا ثمر أربع نخلات اختارهن أيجوز أم لا (قال) لاخير في هذا عند مالك ﴿ فلت ﴾ فان اشترى أربع نخلات بأصولهن على أن نختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك مالم يكن فيهن ثمرة فان كان فيهن ثمرة فلا خير فيه ولبس هذا بمنزلة ﴿ جل باع حائطه كله على أن نختار منه أربعا أو خساً فذلك جائز ولا بعجبني ذلك في ثمرة النخل وان نزل لم نختار منه أوبيال الأمجوز ذلك عند مالك اذا كانت صبراً مختلفة ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان أختار ألم النخيار ثلاثا آخذاً حدهما بمشرة دراهم أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز للنخيار ثلاثا آخذاً حدهما بمشرة دراهم أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز لذلك أجلا أياما (قال) نم هوسوالا عند مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اختار المشترى أحد الثويين بندير محضر من البائع أيكون ذلك له في قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ أدا المشترى فان اختار المشترى فان اختار المشترى فان اختار المشترى والد البائق (قال) هو فيه مؤتمن لانه قد أخذ أحد الثويين ببنة ﴿ قلت ﴾ فان أخذ

النوبين على أن يختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قميصاً أو رهنه أو أحرته فأفسده أونحو ذلك أيلزمه هـُـذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجمله منــه وتجمله في الآخر مؤتمنا (قال) لعموقد بينا هذا قال والحيوانكله اذا أخذه على أن يختار منه واحداً كِلدًا وكذا درهما كأن ذلك له جائزاً في نول مالك (قال) قال مالك في الغنم إذا اشترى شاة من جماعة غيم بختارها فلا أس بذلك أو عدداً سهاه نحو الدشرة من جماعة كشيرة فلا بأس مذلك ﴿ قالتَ ﴾ أرأيت لو أن رجلا اشترى من رجل خمسين ثوبا من عدل فيه مائة ثوب على أن يختار الحسين ثوبا من المدل (قال) اذا كانت الثياب التي في المدل نوعا واحداً موصوفة طولها وعرضها ورقعتها وان كان بعضها أفضل من بعض بعد أن تكون هروية كلها أو مروية كابها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس بهذا ﴿ فَالَّهُ ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان اختلفت الثياب التي في المدل فكانت أصنافا من النياب اشتريت خمسين وباأختارها (قال) لا خير فيه الا أن يشترط صنفًا يختار منه خميين ثوباأو يشترط فيقول أختار من صنف كذا كذا وكذا ثوباومن صف كذا كذا وكذا ثوباحتي يفرد الجسين الثوب ويذكر أصنافها كلها ﴿ قلت ﴾ وكذلك انكانت الثياب أكسية خز وحرير لم يجز حتى يسمى مايختار من كل صنف فى قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ ولم جو ز مالك هذا البيع اذا اشتريتُ على أن أختار ألا ترى أنه لم يقع البيع على شئ "يختاره بعينه (قال) انمــاً جوَّزه مالك لأن رَجِّهلا لو اشترى من مائة كبش خسين كبشا بخنارها لم يكن بدلك بأس ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وكذلك كل ما يباع اذا كان صنفا واحداً على أن نختار فلا بأس به وهــذا مما لا بد لاناس في بوعهم منه غير الطمام فانكان الطمام فلا خير في أن يشترى على أنَّ يختار في شجر ولا في صُرّبٍ ولا في نخل لان ذلك بدخله بيع الطمام بالطمام متفاصلاً لأنه كان وجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطعام فتركه وأخسذ به هسذا الذي أخذوان اختلف ما يختار فيمه حتى يكون ابلاو بقرآ وغما فلا بجوز الاأن يستترط ما يحتار من كل صنف فكذلك النياب اذا اختلفت عند مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت لو

(٥ _ المدونة _ عاشر)

هذا عندي بمنزلة رجل باع كباشه هذه على أن يختار البائع منها أربعة أو خمسة فذلك جائز ولا بأس به ﴿ قلت ﴾ فان باع أصل حالطه على أن يختار البائع فيها أربع نخلات أو خمسا (قال) ذلك جائز في تول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع ثمرة نخل له واستشى من مائة نخلة عشر نخلات .! يسمها بأعيامها ولم يستمن البائع أن يختارها (قال) أرى أن يعطى عشر مكيلة ثمر كلط وهما شريكان في الثمرة البائع والمشترى له فذا المشررُ ولهذا تسمة أعشار الممر ولانه كانه باعه تسمة أعشار ثمرة حافظة فلذلك جملته شريكا معه

معرفی الرجل بشتری من الرجل من حافظه ثمر أربع نحلات ﷺ ﴿ مختارها أو من ثبابه ثوبا أو من غنه شاة بختارها ﴾

﴿ فلت ﴾ أوأيت ان استريت منه من ثمرة حائطه هذا ثمر أويع نحلات اختارهن أبحوز أم لا (قال) لاخير في هذا عند مالك ﴿ فلت ﴾ فان اشترى أويع نحلات أصولهن على أن يختارهن من هذا الحائط (قال) لا بأس بهذا عند مالك مالم يكن فيهن ثمرة فان كان فيهن ثمرة فلا خير فيه وليس هذا بمنزلة رجل باع حائطه كله على أن يختار منه أربعا أو خما ف فلك جائز ولا يعجبني ذلك في ثمرة النحل وان نزل لم أضخه ولا بأس به في الكباش ﴿ قلت ﴾ فالطعام كله اذا استرى منه شيئاً على أن نختار منه وكال الهجوز ذلك عند مالك أذا كانت صبراً مختلفة ﴿ قلت ﴾ أوأيت أن قال آخذ منك ثويين من هده الاثواب وهي عشرون ثوبا بعشرة الدراهم على أن ناك الخيار ثلاثاً أياما (قال) ذلك جائز في قل مالك أم لا (قال) ذلك جائز في قلت ﴾ أوأيت ان اختار المشترى منها ثوبا مختاره وضرب لذلك أجلا أياما (قال) نم هوسواء عند مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اختار المشترى أحد الثويين بنير محضر من البائع وأنسج على ذلك ثم ضاع أن اختار المشترى أحد الثويين بينية ﴿ قلت ﴾ فان أخذ أحد الثويين بينية ﴿ قلت ﴾ فان أخذ

التوبين على أن تختار أحدهما فذهب فقطع أحدهما قيصاً أو رهنه أو أحرته فأفسده أونحو ذلك أيلزه هنذا الذي أحدث فيه ما أحدث وتجمله منيه وتحمله في الآخر مؤتمنا (قال) نعموفد بينا هذا قال والحيوان كله أذا أخذه على أن نختار منه واحداً بكذا وكذا درهما كان ذلك له جائزاً في نول مالك (قال) قال مالك في النَّم إذا اشترى شاة من جاعة غيم بختارها فلا بأس مذلك أو عدداً سهاه بحو الدشرة من جاعة كثيرة فلا أس مذلك ﴿ قات كَهُ أَرأْتِ لُو أَنْ رَجَّلًا اشْتَرَى مِنْ رَجِّل خَسْيِنْ تُوبًا مِنْ عَدْلُ فيه مائة ثوب على أن يختار الحسين ثوبا من العدل (قال) اذا كانت الثياب التي في المدل نوعا واحدا وصوفة طولها وعرضها ورفعتها وانكان بمضها أفضل من يعض بعلد أن تكون هموه كلها أو مرومة كلها أو فوهية أو فسطاطية فلا بأس مهذا ﴿قلت﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان اختلفت الثياب التي في العدل فكانت أصنافا من الثياب اشتريت خمسين ثوبا أختارها (قال) لا خير فيه الا أن يشترط صنفا بختار منه خسين ثوما أو يشترط فيقول أختار من صنف كذا كذا وكذا ثوما ومهر صف كذا كذا وكذا ثوباحتي يفرد الخسين الثوب ويذكر أصنافها كلها ﴿ قلت ﴾ وكذلك انكانت الثياب أكسية خز وحربر لم يجز حتى يسمى مايختار منكل صنف في قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ ولم جوَّز مالك هذا البيع اذا اشتريتُ على أن أختار ألا ترى أنه لم يقع البيع على شيُّ يختاره بعينه (قال) انمــاً جوزه مالك لأن رجلا لو اشترى من مائة كبش خسين كبشا مختارها لم يكن بذلك بأس ﴿ قال ان القاسم ﴾ وكذلك كل ما يباع اذا كان صنفا واحداً على أن مختار فلا بأس مه وهـ ذا بما لا مد للناس في بيوعهم منه غير الطمام فانكان الطمام فلا خير في أن يشترى على أن يختار فى شجر ولا فى صُبُرٍ ولا فى نخل لان ذلك بدخله بيع الطمام بالطمام متفاضلا لا نه كان وجب له من غير الصنف الذي أخذ من الطمام فتركه وأخــذ به هــذا الذي أخذوان اختلف ما يخنار فيــه حتى يكون الجلاوبقرآ وغما فلا بجوز الاأن يشــترط ما يختار من كلُّ صنف فكذلك النياب اذا اختلفت عند مالك ﴿ قات ﴾ أرأيت لو

أن رجلا اشترى مائة شاة على أن يردّ منها شاة أينهن شاء أبجوزهذا البيع في قول مالك (قال) نم لانه أعاهو رجل اشترى تسمة وتسمين شاة من هذه المائة على أن عضار فله أن يرد منها شاة أيمهن شا، والبيعجائز ﴿ قال ﴾ وقال مالك ولو أن رجلا ﴾ عضار فله أن يرد منها شاة أيمهن شا، والبيعجائز الشترى عشرين شاة من مائة شاة أو ثلاثين شاة أو أربعين شاة على أن يختارها فلا بأس بِهِ فَكَذَلِكُ هَذَا أَيْضًا ﴿ قَاتَ ﴾ وكذلك لو باعه البائع هذه المائة كلها الاشاة واحدة يختارها البائع ويكون للمشترى ماسوى ذلك فذلك له في قول مالك (قال) نم ا ولكن لوكان البائع بقول أختار من هذه المائة تسعة وتسعين وأبيمك واحدة من ا مرادها فلا مجوز ذلك وكذلك قال مالك ﴿ قلت ﴾ أرأت ان لم يشرط المشرى | الخيار ولا البائع والمسئلة على حالها (قال) البيع جائز ويكون المشترى بالشاة التي استشاها | مريكا يكون له جزيمن مائة جزء ﴿ قلت ﴾ وهذاقول مالك (قال) هذا مثل قول مالك في الثياب ﴿ فَلَتَ ﴾ والثياب في هذا بمنزلة ما وصفت لي في النهم قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في النياب اذا اشترط أن يختاركان له أن مختاز وان لم يشترط الحياركان شريكا له ﴿ قلت ﴾ وكذلك الابل والبقر والذم والحمير والدواب اذا كانت صنفا | وأحدا اشتراها صفقة واحدة واستثنى البائع مها واخط في أو عشر أ أو عشر بن كان فلك له وكان شريكا اذا لم يشترط الخيار (قال) نع الا أن يكون الذي اشترط لم البائم جلهاعلى الخيار فلا خير فيذلك فان لم يكر عجلها فلا بأس والأن مالكاقال لو أن رجلا باع ثيابا ثمن فاشترط أن يختار منها (قال) أن كان اشترط رقما بعينه مختار منه فذلك له وان لم يشترط شيئًا بمينه فهوشريك في جملة النياب بقدر ما استشىمن ذلك | فيذا إذا لم يشرط أن مختار كان البيع جائزاً والما أبنى البائع جزأ له واحداً فلم يشرط أن يخار البائع ولم يشعرط المبتاع الخيار فهو شريك مذلك الحز، ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانُ اشعرطُ مَا المشرى أن مختار من هذا الحائط عشر مخالات مختارها (قال) لاخير في ذلك عندمالك ا لانه يدخله النمر بالنمر متفاضلا ﴿ قال سحنون ﴾ ألا ترى ان قال الرجمل الرجمل أبيك السمراء تسعة آصعة بدينار والمحمولة عشرة بدينار أسهما شثت فخذ فقد وجب

الله أحدهما فلا تفرَّ من ذلك • وتفسيرذلك أنه كانه يفسخ السمراء بالمحمولة والمحمولة بالسمراء وفيه أيضا بيع الطعام بالستيفانه واذا قال الرجل هذا التمرخمسةعشر بدينار وهذه الحنطة عشرة بدينار وأبهما شئت فخذ فقدوجيت لك احدى السلمتين فلاتفر منه فانذلك بيع قبل استيفاه . وتفسير ذلك أنهملكه بيمتين لايصلح له فسنخ احداهما بصاحبتها قبل أن بمستوفى لانه أوجب له الحنطة ثم فسخما فأخذ مكانها تمرآ والنعر بالحنطة ببع مثل الحنطة بالذهب ومثلها بالورق وليست بقضاء منها ولا بجوزمهامكاتها الا بيما ببع وبدآ بيد فاذا خيره هكذا بين سمرا، ومحمولة أبهما شا، أن يأخذ أخـــذ وقد وجبت له احداها فهو أيضا من هذا الباب بيع قبل استيفاه ألا برى أنه لما ملك احدى البيمتين وفسخ احداها في صاحبتها أنه قدوجب له تسعة آصع من السمراء م فهو بدع النسمة التي وجبت له من السمراء بعشرة آصع من الحمولة أو بدع عشرة ومو يدع النسمة التي وجبت له من السمراء بعشرة آصع من المحمولة أو بدع عشرة الآصعالتي وجبتله من المحمولة بتسعة آصع من السعرا، وهو لا يصلح أن يشتري تسعة بمشرة وهذا شبيه ما نهي عنه من بيعتين في بيعة وهو مما نهي عنه أن يباع أثنان بواحد إذا كانا من صنف واحد ﴿ إِن وهب ﴾ قال مالك ومثله لا يذبني للرجل أن بييع من نخله عشرة أعدق بيع تمرها على أن المبتاع مختارها وذلك ان المبتاع يتقل تلك المشرة الى تحييرها وقد وجبت عليه في حال فيأخذ أقل أو أكثر وقد نبي عن بيع النمر بالنمر الا مثلا بمثل ﴿ قال سحنون ﴾ وكل هذا قاله مالك وعب ا الدير بن أبي سلمة الا أن يأخذها يريد الممين والني، على صاحبه وصاحبــه كـذلك ﴿ قَالَ ابْ الفَّاسِمِ ﴾ ولو اشــــرط البائع أن يختار قال ، الك ذلك له جائز وما وأيت أحداً من أهل الملم يعجبه قول مالك في ذلك ولا يعجبني أيضا الذي قال مالك من وففى فيها نحوآ من أربعين ليلة ينظر فيها ثم قال لى وما أراها الا مثسل الننم ببيعها الرجل على أن يختار منها عشرة شياه فلم يعجبني لأن النم بعضها سمض لا فأس مه متفاضلا والنمر بالنمر متفاضلا لاخير فيه فاذا وقع أجرته لما قال مالك من ذلك ولا

أحب لاحد أن يدخل فيه انتدا، ولا يمقد فيه بيما وهو اذا لم يشترط الخيار أجرت البيع وجعلت له من كل نخلة بقــدر ما استنتى انكانت عشرة من مأنه جعلت له عشركل نخلة على قــدر طبيها ورداءتها حتى كانه شريك معه فهذا لا بأس به

حير تم كتاب بيع الخيار والحمد لله وحده وصلى الله كد -﴿ على سيدنا محمدالنبيّ الايّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب بيع الغرر ﴾

الْمِيْلِ الْحُالِيْلِ الْحُلِيْلِ الْحُلِيْلِ الْحُلِيْلِ الْحُلِيْلِ الْحُلِيْلِ الْحُلِيْلِيْلِ الْحُلِيْلِ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبيُّ الآميِّ وعلي آله وصحبه وسلم ﴾

۔ ﷺ کتاب بیع الغرر ﷺ⊸

وقلت به لا بنالقاسم أرأيت أن اشترى أبا مطوية ولم يشرها ولم توصف له أيكون المبدأ البيع فاسداً في قول مالك لا فه لم يشر النباب ولم توصف له (قال) نم هو فاسد في قول مالك ﴿ قلت به أرأيت أن اشترب سلمة وقد كنت رأيها قبل أن أشتربها بشهراً و بشهرين أيجوز هذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نم اذا كانت من السلم التي لا تغير من الوقت الذي رآها فيه الى يوم اشتراها ﴿ قات به وأن نظرت الى السلمة بعد مااشتريها فقلت قد تغيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيها وقال النائع والمشتري مدع (وقال) أشهب بل البائع مدع (قال بها القالم والمشتري مدع (وقال) في جارية تسوق بها وجل في السوق وكان بها ورم فانقل بها فلقيه رجل بعد أيام ورأى ما كان بها فاشتراها منه فالم أناه بها ليدفعها اليه قال ليست على حالها وقدازداد ورمها (قال مالك) أرى المشترى مدع أومن يعلم ما يقول وعلى البائع المين ﴿ قلت به ورمها (قال مالك) أرى المشترى مدع أومن يعلم ما يقول وعلى البائع المين ﴿ قلت به فالماله منه قال الله مسة في قول مالك (قال) قال مالك المالمسة في قول مالك (قال) قال المالك الملامسة في قول مالك (قال) قال المالك المالمسة في قول مالك (قال) قال المالك الملامسة في قول مالك (قال) قال المالك المالك النوب ولا

(۱) بهامش الاصل منها مانصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم فى هذا أبين وأصوب • قال أبو اسحاق وكأنه عند مالك لمسا أقر بان البيع وقع على عين هذه السلمة فقد انعقد البيع فى الظاهر فيها والمشترى بريد قض الشراء بدعواء فلا يصدق كالو وجد عيبا مشكوكا فيه إه

أحب لاحد أن يدخل فيه ابتداء ولا يعقد فيه بيعا وهو اذا لم يشترط الخيار أجزت البيع وجعلت له من كل نخلة نقسدر ما استثنى ان كانت عشرة من مائة جعلت له عشر كل نخلة على قسدر طيبها ورداءتها حتى كانه شر مك معه فيذا لا يأس به

حير تم كتاب بيع الحيار والحمد لله وحده وصلى الله كلاب وحله وسلم كله وعلى سيدنا محمدالنبيّ الايّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب بيع الغرر ﴾

النِّيلِ الْحَالَةِ الْمُنْ الْحَالْةِ الْمُنْ الْحَالَةِ الْمُنْ الْحَالَةِ الْمُنْ الْحَالَةِ الْمُنْ الْحَالَةِ الْحَالَةِ الْحَالَةِ الْحَالَةِ الْحَالَةِ الْمُنْ الْحَالَةِ لَلْحَالِقِ الْحَالَةِ لَلْحَالَةِ الْحَالَةِ الْحَالَةِ لَلْحَالَةِ الْحَالَةِ لَلْحَالَةِ الْحَالَةِ الْحَالَةِ لَالْحِلْقِ الْحَالِقِ لَلْحَالِقِ الْحَالِقِ الْحَالَةِ لَالْحَالَةِ لَلْحَالَةِ لَالْحِلْقِ الْحَالِقِ لَلْحَالِقِ الْحَالَةِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ الْحَالِقِ لَلْحِلْقِ لَلْحَالِقِ لَلْحِلْمِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالَةِ لَلْحَالَةِ لَالْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالَةِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَالْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالَةِ لَلْحَالَةِ لَلْحَالِقِلْحِلْمِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْحَالِقِ لَلْ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبيُّ الامنَّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

۔ کتاب بیع الفرر کھ⊸

حى﴿ في بِيعِ النَّررِ والملامسة والمنابذة والعمل في ذلك واشترا، الذائب ۗ؈

ولت البيع فاسداً في قول مالك لانه لم ينشر الثياب ولم توصف له أيكون المدا البيع فاسداً في قول مالك لانه لم ينشر الثياب ولم توصف له (قال) نم هو فاسد في قول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة وقد كنت رأيها قبل أن أشتريها بشهراً و بشهر بن أيجوز همذا البيع في قول مالك أم لا (قال) نم اذا كانت من السلم التي لا تنير من الوقت الذي رآها فيه الى يوم اشتراها ﴿ قلت ﴾ وان نظرت الى السلمة بعد مااشتريها فقلت قد تنيرت عن حالها وليست مثل يوم رأيها وقال البائع بل هي بحالها يوم رأيها أقال) القول قول البائع والمشتري مدع (وقال) أشهب بل البائع مدع ((وقال) القاسم وهذا قول مالك (قال) قال لى مالك في جارية تسوق بها وجل في السوق وكان بها ورم فانقلب بها فلقيه رجل بعد أيام ورأي ما كان بها فاشتراها منه فايا أناه بها ليدفيها اليه قال ليست على عالها وقدازداد ورما (قال مالك) أرى المشترى مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع المين ﴿ قلت ﴾ ورما (قال مالك) أرى المشترى مدعيا ومن يعلم ما يقول وعلى البائع المين ﴿ قلت ﴾ والمالك الملامسة في قول مالك (قال) قال مالك الملامسة في قول مالك (قال مالك) قال مالك (قال مالك) ألى مالك (قال مالك) ألى مالك (قال الله الملامسة في قول مالك (قال) قال مالك الملامسة في قول مالك (قال) قال مالك الملامسة أن يلمس الرجل الثوب ولا

(١) بهامش الاصل هنا مانصه ابن المواز قول مالك وابن القاسم فى هذا أبين وأسوب • قال أبو اسحاق وكأنه عند مالك لمها أقر بان البيع وقع على عين هذه السلمة فقد انمقد البيع فى الظاهر فيها والمشترى بريد فض البشراء يدعواء فلا يصدق كما لو وجد عيبا مشكوكا فيه اه وهب كه وبلنني عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح سع النيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيده الى جدار وجاهه ﴿ قال ان وهب كه وقال ونس قال ابن شهاب فى سع الشاة والبعير الشارد قب أن يتواريا والآبق وغيره قال لا يصلح سع الغرر وكان ربيمة بكره سع الغيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن اسعيد نحو وَل ابن شهاب وقد أخبر تك محديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه والمدى الذي هو فى أيديهما ولا ينظرون اليه ولا يتحرون عنه فكيف بما غاب على أنه قديد أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة ما عاز لعظم خطره وأنه من النرو

حى﴿ فِي الرجل يشترى السلمة النائبة قد رَآها أو بصفة ﴾<>− ﴿ أيكون له الخيار اذا رَآها ﴾

﴿ وَلَتَ ﴾ أَرَأَ بِهِ انْ نَظِر الى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أوعامين على غير صفة الاعلى رؤيته أبجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان أمراً تكون فيه السلمة على حالها فلا بأس بذلك اذا لم بتاعد ذلك باعداً شديداً ((قال) وانما قال مالك اذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره البها فذلك جائز وانما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى اذا تباعد شراؤه من نظره البها حتى مناحث ذلك ويعم أنها لا تبلغ الى ذلك الوقت من يوم نظر البها حتى تنفير بزيادة أو تقدان وما أشبهه فلا أرى أن يشتربها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر البها قان

(۱) في كتاب ابن الواز قال ولا يسلح أن يضرب لقبض السلمة الفائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضان بسلمة بعينها وذلك لا يحل فاعا مجوز بيسع ذلك على ان يتوجه في قبضها قرب ذلك أو بعدتمجل فيذلك أو تأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا في جميع الاشياء خلا الربع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن الفام ولو اشترى سلمة غائبة على أن يواقيه بها البائع في موضع آخر لم يجز (ابن المواز) وهو من وجه الشهان لسلمة بعينها (أسبغ) وكذلك لوقل على أن تواقيى بها هنا لم يجز (ابن المواز) وهذا اذا كان شهان السلمة من البعر وان كان لا يضمن الا حواتها فلا بأس به اه من هامش الاصل

ينشره ولايتين ما فيه أو يتاعه ليلا وهو لايما ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل ا الى الرجل ثوبه وبابذ الآخر اليه ثوبه على غير أمل منهما ويقول كل واحــد منهماً أ لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنــه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه والثوب القَبَطيّ المدرج في طيــه آنه لا يجوز بيمهما حتى ينشرا أو ا ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من الغرر وهو من الملامسية (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب الفاد فني عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله على الله عليه وسلم سمى عن بيعتين عن الملامسة والمنابذة | | فقال|الملامسة أن مِنتاع|القوم|السلمةلاينظرون|اليها ولا يخبرون عنها والمناهدةأن مِنابذ| القوم السلع لا نظرون اليها ولا مخبرون عنها فهذا من أبواب الفهار والنفيب في البيع ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شراب عن عامر بن سعد عن أبي سعد الحدري أنه قال مهى رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المنامذة في البيع ثم فسر هذا التفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغـيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهمى عن سع الغرر (قال ابن وهبٍ) وقال لى مالك ونفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من بيم النرر أن يمد الرجل الى الرجل قد ضلت واحته أو دانته أو غــــلامه وثمن هذه الاشياء خسون ديناراً فيقول أنا آخذهامنك بشرين ديناراً فأنَّ وجدها المبتاع ذهب من البائع بثلاثين ديناراً وان لم يجدها ذهب اليائع منه بعشرين ديناراً وهما لا يدريان كيف يكون حالمها في ذلك ولا بدريان أيضاً اذا وجــدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابنوهب وأنس بن عياض وابن مافع عن عبدالعزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز ومما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُ ﴾ وبلذي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن سع النيب كله من كل شي بديره الناس بينهم ﴿ ابْ

وهب كه وبلغى عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح سع النيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيده الى جدار وجاهه ﴿قال ابن وهب ﴾ وقال ونس قال ابن شهاب فى سع الشاة والبير الشارد قبل أن ستواريا والآبق وغيره قال لا يصلح سع الغرر وكان ربيعة بكره سع الغيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد نحو كول ابن شهاب وقد أخبر مك بحديث أبى هربرة عن الذي صلى الله عليه وسلم فى الذى هو فى أيديها ولا يظرون الله ولا تقرون عنه فكيف بما غاب على أنه قديد أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة ما جاز لعظم خطره وأبعمن الغرر

حﷺ فى الرجل يشترى السلمة النائبة قد رآها أو بصفة ﴾<-﴿ أيكون له الخيار اذا رآها ﴾

وقلت وأرأيت ان نظر الى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بمام أوعامين على غير معقة الاعلى رؤيته أبجوز هذا فى قول مالك أم لا (قال) ان كان أمراً تمكون فيه السلمة على مالها فلا بأس بذلك اذا لم بناعد ذلك باعداً شديداً ((قال) وانما قال مالك اذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره اليها فذلك جائز وانما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى اذا باعد شراؤه من نظره اليها حتى ينفاحش ذلك وبعلم أنها لا سلم الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى ينفر بزيادة أو أينات وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر اليها فان

(۱) فى كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلمة الفائمة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضان بسلمة بعينها وذلك لا يحل فاتما يجوز بيسح ذلك على ان يتوجه فى قبضها قرب ذلك أو يعدتمجل فى ذلك وقت وهذا فى جميع الاشياء خلا الربع والدور والارضين والاموان الحوائط وغيرها قال ابن القاسم ولو اشترى سلمة غائبة على أن يوافيه بها البائع فى هوضع آخر لم يجز (ابن المواز) وهو من وجه الضان لسلمة بعينها أرسيش) وكذلك لوقل عمل أن توافيق بها هنا لم يجز (ابن المواز) وهذا اذا كان ضمان السلمة من البائم وان كان لا حولها فلا بأس به اه من هامش الاصل

ينشره ولايتبين ما فيه أو يبتاعه ليلا وهو لايما, ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غير تأمل منهما ويقول كل واحــد منهما إ لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنــه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساح المدرج في جرابه والثوب الفَبَطَيّ المدرج في طيــه آنه لا يجوز بيمهما حتى ينشرا أو ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من الفرر وهو من الملامسية | (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيمة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب النمار ﴿ فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والمنامدة | فقال الملامسة أن يتناع القوم السلمة لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناهذةأن متنامذ القوم السلم لا منظرون اليها ولا مخدون عنها فهذا من أبواب الفار والتغيب في البيع ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخلدري أنه قال على رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المنامذة في البيع ثم فسر هذا النفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلع مهى عن سع النرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك وتفسير ما نهيي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من سِع ا النرر أن يميد الرجل الى الرجيل قد ضلت راحته أو دايته أو غيلامه وثمن هذه 🛂

من البائع بثلاثين ديناراً وان لم يحدها ذهب البائع منه بعشرين ديناراً وهما لا يدريان كيف يكون حالهما في ذلك ولا يدريان أيضاً اذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله تمايكون فيه نقصها أو زيادتها فيذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن الفرعن عبدالعزيز بن في سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز أبن وهب وبلني أن رسول الله وتما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق في قال ابن وهب وبلني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهي عن سع العب كله من كل شيء يديره الناس بينهم في ابن

الاشياء خمسون ديناراً فيقول أنا آخذهامنك بعشر بن ديناراً فان وجدها المبتاع ذهب

وهب ﴾ وبلغنى عن ابن عباس أمه كان يقول لا يصلح بيع الفيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيدد الى جدار وجاهه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يونس قال ابن شهاب فى بيع الشاة والبير الشارد قبل أن يتواريا والآبق وعيره قال لا تصلح بيع الفرر وكان ربيعة يكره بيع الفيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سعيد في قول ابن شهاب وقد أخبرتك بحديث أبى هربرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الذى هو فى أ بدبهما ولا ينظرون اليه ولا يحرون عنه فكيف بما غاب على أنه قديد أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة ماجاز لعظ خطره وأمهمن النرو

حو∰ فى الرجل يشترى السلمة النائبة قد رآها أو بصفة ﴾ ﴿ أيكون له الخيار اذا رآها ﴾

﴿ وَلَتَ ﴾ أرأيت أن نظر الى دامة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أوعامين على غير صفة الاعلى رؤيته أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) ان كان أمراً كون فيه السلمة على حالها فلا بأس بذلك اذا لم بناعداً شديداً (((قال) واتنا قال مالك اذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره البها فذلك جائز واتنا قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا التريب فأرى اذا باعد شراؤه من نظره البها حتى ينفره البها الى يتفاحش ذلك وبعلم أنها لا سبانم الى ذلك الوقت من يوم نظر البها حتى تنفير بزيادة أو يتفاحش ذلك وبعلم أنها لا سبانم الى ذلك الوقت من يوم نظر البها حتى تنفير بزيادة أو يتفاص وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر البها فان

(۱) في كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلمة الفائبة أجلا قربها أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضان بسلمة بعينها وذلك لا يحل فاعا بجوز بيسم ذلك على ان يتوجه فى فينا وبدك أو بعدتمجل في ذلك أو بعدتمجل في ذلك أو تتأخر لا يشترط في ذلك وقت وهذا فى جميع الاشياء خلا الربع والدور والارشين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن الفامم ولو اشترى سلمة غائبة عني أن بواقيه بها البائع فى موضع آخر لم يجز (إن المواز) وهو من وجه الشهان لسلمة بعينها رأميني) وكذلك لوقل على أن تواقيى بها هنا لم يجز (ابن المواز) وهذا اذا كان ضهان السلمة من المشعر وان كان لا يضعن الا حولها فلا بأس به اه من هامش الاصل

ينشره ولايتين ما فيه أو يبتاعه ليلا وهو لايعا, ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غير أمل منهما ويقول كل واحـــد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنــه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساح المدرج في جرابه والنوب القَبَطيّ المدرج في طيــه آنه لا يجوز بيمهما حتى ينشرا أو ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من الغرر وهو من الملامسية إ (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب النمار فنهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَبْنُ وَهُمْ ﴾ عن أَنْ لهيمة عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بهى عن بيعتين عن اللامسة والمنامدة فقال الملامسة أن يتاع القوم السلمة لا يظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناهذةأن يتنامذ القوم السلع لا ينظرون اليها ولا مخبرون عنها فهذا من أبواب القمار والتنيب في البيع ﴿ اِن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعد الخدري أنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المسابدة في البع ثم فسر هذا النفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم إ عن سعيد بن المسبب أن رسول الله صلى الله عليه وشكم نهى عن بيع الغرر (قال ابن وهب) وقال لي مالك ونفسير ما نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وســلم من سِع الاشياء خسون ديناراً فيقول أنا آخذهامنك بشرين ديناراً فان وجدها المبتاع دهميًّا أمن البائع بثلاثين ديناراً وان لم بجدها ذهب البائع منه بعشرين ديناراً وهما لا بدريان كيف يكون حالمها في ذلك ولا يدريان أيضاً اذا وجــدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله مما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابنوهب وأنسبن عياض وابن للفع عن عبدالعزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز ومما يشبه المحاطرة اشتراء الضالة والآبق ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُّ وَبَلَّهُمْ أَنْ رَسُولَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم بهى عن بيع النبب كله من كل شي بديره الناس بينهم ﴿ ابْ

وهب كه وبلغنى عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح سع النيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيدد الى جدار وجاهه ﴿ قال ابن وهب كه وقال ونس قال ابن شهاب فى سع الشاة والبمير الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغيره قال لا بصلح بيع الغرر وكان ربيعة يكره سع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن اسميد هيو قول ابن شهاب وقد أخبر المن محديث أبى هر برة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الذي هو فى أبديهما ولا ينظرون اليه ولا يتحرون عنه فكيف بما غاب على أنه قدند أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة ماجاز لعظم خطره وأنه من الغرد

-ع﴿ في الرجل يشترى السلمة النائبة قد رآها أو بصفة ﴾>-﴿ أيكون له الخيار اذا رآها ﴾

وقلت وأرأيت أن نظر الى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أوعاءين على غير مسفة الاعلى رؤية أبجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) إن كان أمراً تمكون فيه السلمة على عالها فلا بأس بذلك أذا لم يتاعد ذلك باعداً شديداً ((أقال) وانما قال مالك أذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره اليها فذلك جائز وانما قاله لنا مبهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى أذا تباعد شراؤه من نظره اليها حتى يتفاحش ذلك ويعلم أنها لا سلم الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى تنفير بزيادة أو أيقان وما أشبهه فلا أرى أن يشتريها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر اليها فان

(۱) فى كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن بضرب لقبض السلمة الفائمة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الضان بسلمة بعينها وذلك لا يجل قاما بجوز ببيت ذلك على ان يتوجه فى قبنها قرب ذلك أو بعدتمجل فى ذلك وقت وهذا فى جميع الاشياء خلا الربع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن الفاسم ولو اشترى سلمة غائمة على أن بواقيه بها البائع فى موضع آخر لم يجز (إن المواز) وهو من وجه الضان لسلمة بمنها أصبغ) وكذلك لوقالا على أن توافيق بها هنا لم يجز (ابن المواز) وهذا اذا كان ضمان السلمة من البشم وان كان لا حولها فلا بأس به اه من هامش الاسل

ينشره ولايتبين ما فيه أو يبتاعه ليلا وهو لايما, ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل الى الرجلُ ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غيرْ تأمل منهما ويقول كل واحـــد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهي عنيه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساج للدرج فى جرابه والنوب الفَبَطَيّ المدرج فى طيــه انه لا يجوز بيعهما حتى ينشرا أو ينظر آلى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من الغرر وهو من الملامســـة إ (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربيعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب الفهار فنهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن الاعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يعتين عن الملامسة والمنابذة إ فقالالملامسة أن يتاعالقوم السلمةلا يظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناهدةأن يتنامذ القوم السلع لا ينظرون اليها ولا مخبرون عنها فهذا من أبواب القار والنفيب في البيع ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الحدري أنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المنامدة في البيع ثم فسر هذا النفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سهى عن بيع الغرر (قال ابن الغرر أن يسمد الرجل الى الرجــل قد ضلت راحته أو دابته أو غـــلامه وثمن هِمَدُّهُ الاشياء خمسون ديناراً فيقول أنا آخذهامنك بمشرين ديناراً فان وجدها المبتاع فلم من البائم بثلاثين دينارآ وان لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين دينارآ وهما لا يدريان كيف يكون حالمها في ذلك ولا بدريان أيضاً اذا وجـــدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله عما يكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ابن وهب وأنس بن عياض وابن مافع عن عبدالعزيز بن أبي سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز ويما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُّ} وَبَلَمْنَي أَنْ رَسُولَ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم نهمى عن سع النيب كله من كل شي يديره الناس بينهم ﴿ ابْ

منشرَه ولا متبين ما فيه أو بيتاعه ليلا وهو لا يعلم ما فيه (قال) والمنابذة أن ينبذ الرجل الى الرجل ثوبه وينبذ الآخر اليه ثوبه على غير أمل منهما ويقول كل واحــد منهما لصاحبه هذا بهذا فهذا الذي نهى عنـه من الملامسة والمنابذة (قال مالك) والساج المدرج في جرابه وَالثوبِ ٱلنَّبَطَيُّ المدرج في طيمه أنه لا بجوز بيعهما حتى ينشرا أُو ينظر الى ما فيهما والى ما في أجوافهما وذلك أن بيمهما من الغرر وهو من الملامســـة (وقال ابن وهب) عن يونس عن ربعة بهذا (قال) فكان هذا كله من أبواب الفار قَنْنَى عَنْهُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن لهيمة عن الاعرب عن أبي هريرة أن رسول الله على الله عليه وسلم نهى عن بيعتين عن الملامسة والمنابدة فقال الملامسة أن متاع القوم السلمة لاسظرون اليها ولا يخبرون عنها والمناحذةأن متنامذ القوم السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها فهذا من أبواب الفهار والتغيب في البيع ﴿ اِنْ رِهِبٍ ﴾ عن يونس عن ابن شهاب عن عامر بن سعد عن أبي سعيد الخدري أنه قال سمى وسول الله صلى الله عليه وسسلم عن الملامسة وعن المنامدة في البيع ثم فسر هذا النفسير (قال) وأخبرني عن مالك بن أنس وغيره عن أبي حازم عن سعيد بن المسبب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سهى عن بيع الغرر (قال ابن وهب) وقال لى مالك ونفسير ما نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وســـــــــم من سِع الذررأن بسد الرجل الى الرجـل قد ضلت راحته أو دابته أو غـــلامه وتُمن هَـــة الاشياء خسون دينارآ فيقول أنا آخذهامنك بمشرين دينارآ فان وجدها المبتاع دهمت من البائع بثلاثين ديناراً وان لم يجدها ذهب البائع منه بعشرين ديناراً وهما لا يدريان كيف يكون حالمها في ذلك ولا يدريان أيضاً اذا وجدت تلك الضالة كيف توجد وما حدث فيها من أمر الله ممايكون فيه نقصها أو زيادتها فهذا أعظم المخاطرة (قال) ان وهب وأنس بن عياض وابن بافع عن عبدالعزيز بن أي سلمة مثله (وقال) عبدالعزيز وتما يشبه المخاطرة اشتراء الضالة والآبق ﴿ قال ابن وهبَ ﴾ وبلذي أن رسول الله

صلى الله عليه وســلم نهى عن بيع النيب كله من كل شي يديره الناس بينهم ﴿ ابْنَ

وهب ﴾ وبلغى عن ابن عباس أنه كان يقول لا يصلح بع النيب أن يشتري ما غاب عنه وان كان ورا، هذا الجدار وأشار بيد الى جدار وجاهه ﴿قال ابن وهب﴾ وقال يونس قال ابن شهاب فى بيع الشاة والبعير الشارد قبل أن يتواريا والآبق وغييره قال لا يصلح بيع الغرر وكان ربيمة بكره بيع النيب (قال ابن وهب) وقال يحيى بن سميد عمو قول ابن شهاب وقد أخبر مك بحديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الذى هو فى أيديهما ولا ينظرون اليه ولا يتحرون عنه فكيف بما غاب على الله قالت قديد أو أبق وذلك لو كانت صفته معروفة ماجاز لعظم خطره وأبهمن الغرد

حى﴿ فَى الرجل يشترى السلمة النائبة قد رَآهَا أُو بَصْفَة ﴾< ﴿ أَيْكُونَ لَهُ الخَّيَارِ اذَا رَآهًا ﴾

وقلت وأرأيت أن نظر الى دابة عند رجل فاشتراها بعد ذلك بعام أوعامين على غير صفة الاعلى رؤيته أمجوز هذا في قول مالك أم لا (قال) أن كان أمراً ككون فيه السلمة على حالما فلا أس بذلك اذا لم يتاعد ولك باعداً شديداً (() (قال) واعاقال مالك اذا نظر الى السلمة فاشترى السلمة بعد نظره اليها فذلك جائز واعاقاله لنا مهما ولم يذكر لنا فيه الاجل البعيد ولا القريب فأرى اذا باعد شراؤه من نظره اليها حتى مفاحش ذلك وبعلم أنها لا سانم الى ذلك الوقت من يوم نظر اليها حتى تنفير بزيادة أو تقدان وما أشبهه فلا أرى أن يشترها الاعلى المواصفة أو على أن ينظر اليها فان

(۱) فى كتاب ابن الواز قال ولا يصلح أن يضرب لقبض السلمة الفائبة أجلا قريبا أو بعيدا من ذلك ومن وجه الفيان بسلمة بعينها وذلك لا يحل فاعا نجوز بيسع ذلك على ان يتوجه فى قبضا قرب ذلك أو بعد تمجل فيذلك أو تأخر لا يشترط فى ذلك وقت وهذا فى جميع الاشياء خلا الربع والدور والارضين والاموال الحوائط وغيرها قال ابن القام ولو اشترى سلمة غائبة عني أن يوافيه بها البائع فى موضع آخر لم يجز (ابن المواز) وهو من وجه الفيان لسلمة بعينها (أسبة) وكذلك لوقل على أن توافين بها هنا لم يجز (ابن المواز) وهذا اذا كان ضان السلمة من اللئه وان كان لا يضمن إلا حواتها فلا بأس به اه من هامش الاصل

حَجَيْرٌ فِي الرجل يشتري السلمة النائبة قد رآها أو يصفة ﷺ صحة ﴿ وَلا يَشْتَرُطُ الصَفَقَة ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت سلمة اشتريتها غائبة عنى قد كنت رأسًا أو على الصفة أنجوز هذا في قول مالك قال لم ﴿ قال ابن الصَّاحَ ﴾ قلت لمالك فائت السلمتان الموصوفة له والتي قد رأى تمن هما اذا كنَّ فوتهما بعد وجوب الصفقة وقد فاتنا أوهما عا حال ما كاما يعرفان من صفة ماباعاهما عليه أو رآهما (قال) فقال لي مالك في أول مالفيته أراهماً من المشتري اذا وقعت الصفقة عليهما وهما محال الصفة التي وصفهما له الا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أفبضهما تمرجع فقال لي يعد أراهما من البائع حتى بقبضهما المبتاع الاأن يشترط البائع على المبتاع الهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو يسبيل ذلك على مافسرت لك في قوله الاول والآخر فقال لي في قوله الاول هو من المبتاع وقال لي في قوله الآخر هومن البائم (قالِ أَمِن القاسم) وأنا أرى أنه من البـائع حتى يقبضه المبتاع الموت والنماء والنقصان ﴿ قَالَ ابْنُ وَهِبِ ﴾ قَالَ الليث بن سعد كان يحيى بن سعيد يقول من باع دامة غائبة أو مناعاً غائبًا على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدامة أو المتاع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فان كانت الدابة أو المتاع على ماوصف تم سعهما وأخذ الْمُن ﴿ قِالَ ابَرُ وَهُبِ ﴾ أخبرني عبد الجبار بن عمر أن ربيعة حدثه قال تبايع عُمان ابن عفان وعب الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط ان كانت هذا اليوم حية فهي منى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن جريم قال ابن شهاب كان عثمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيم فكان الناس يقولون ليتعما فد تبايداحتي ننظر أبهما أجد فابتاع عبد الرحمن من عمان فرساً بأنبي عشر ألفاً انكانت هــذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال عبــد الرحمن الا قدكان عرفها ثم ان عبد الرحمن قال لمثمان هــل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقيضها رسولي قال نم فزاده عبـ الرحن أربعة آلاف على ذلك فماتت وقدم رسول عبــد

رضى بذلك والا ترك ﴿ قاتَ ﴾ أرأيت رجلا اشترى سلمة ولم يرها أله الخيار اذارآها على الصفة التي وصفت له لزمه البيع فان إيكن رآها فليس لَه أن يأبي ذلك عليه بعدأن يراها اذًا كانت على الصفة التي وصفت لهأن يقول لا أرضاها (قال) مالك وانكانت سلمة قد رآهاقبل أن يشتربها فاشتراها على ماكان يعرف منهاوهي غائبة عنه فوجب البيع بينهما فوجدها على حال ماكان يعرف فالبيعله لازم ﴿ سِحنون ﴾ وقال بعض كبار أصحاب مالك وجلهم لا ينعقد بيع الاعلى أحد أمرين إما على صفة يوصف له أوعلى رؤيةند عرفها أو شرطفي عقدةالبيع أنه بالخيار اذا رأى السلع بأعيامها فكل سع ينعقد في سلم بأعيانهاعلى غيرماوصفنا فالبيع منتقض لايجوز وقلت، لابن القاسم أرأيت الرجل يري العبدعند الرجل تم يمكث عشرين سنة تميشريه بنير صفة أترى الصفقة فاسدة لتقادم الرؤية في قول مالك (قال) إنماقال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح الأأن يوصف أو يكون قد رآه ولم أسمع منه في تقادمه شبكاً الا أني أرى ان كان ذلك قد تقادم تقادما يتغير فيه العبد لطول الزمان فالصفقة فاسدة الاأن يصفه صفة مستقبلة ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت انرأيت سلمةمن السلع منذ عشرسنين أيجوزلي أن أشتريها على رؤيتي تلكفي قول مالك (قال) السلع تختلف وتنمير في أبدانها الحيوان يتغير بالمجف والنقصان والنماء والثياب تتنمير لطول الزمان وتسوس فان باعها على أنها محال مارآها فلا بأس مذلك ولا يصلح النقد فيها لاندليس عأموز (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لان الحيوان مدطول المكث بحول في شبه ليس الحولي كالقارح (``ولا كالرباع '``ولا الجذع كالفارح ولا يمكن أن تكون حالته واحدة وقد بينا في أول الكتاب ماأغني عن هذا

(۱) (القارح) هي الناقة أول ماعمل ونجمع على قوارح وقرح بتشديد الراء (۲) (كالرباع)
 الرباع ككتاب جمع ربع بضم فنتج وهو النصيل الذي ينتج في الرسع وهو أول النشاج حمى
 ربعاً لأنه اذا مثى ارتبع وربع أي وسع خطوه وعدا اله كتبه مصححه

(٦ _ المدونة _ عاشر)

- منظ في الرجل يشتري السلمة النائبة قد رآها أو بصفة ﷺ - « ولا يشترط الصفقة ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت سلمة اشتريتها عَالَية عني قد كنت رأسَّها أو على الصفة أنجوز هذا في قول مالك قال نم ﴿ قال ابن القريم ﴾ قلت لمالك فات فات السلمتان الموصوفة له والتي قد رأى من هما اذا كار ومهما بعد وجوب الصفقة وقد فأتنا أوهما على حال ما كانا يعرفان من صفة ماباعاهما عليه أو رآهما (قال) فقال لي مالك في أول مالفيته أراهما من المشتري اذا وقت الصفقة عليهما وهما محال الصفة التي وصفهما له الا أن يشترط المبتاع على البائع أنهما منك حتى أقبضهما ثمرجم فقال لي بعد ُ أراهما من البائع حتى قبضهما المبتاع الآأن يشترط البائع على المبتاع أنهما منك حين وجبت الصفقة وما كان فيهما من نماء أو نقصان فهو بسبيل ذلك على مافسرت لك في قوله الاول والآخر فقال لي في قولُه الاول هو من المبتاع وقال لي في قوله الآخر هومن البائم (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه من البائم حتى يقبضه المبتاع الموت والنما؛ والنقصان ﴿ قَالَ ابن وهب ﴾ قال الليث بن سِمدكان يحيي بن سعيد يقول من باع دابة غَائبة أو مناعا غائبا على صفة لم يصلح أن يقبض البائع الثمن حتى يأخذ الدابة أو المناع الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فانكانت الدابة أو المتاع على ماوصف تم بيعهما وأخذ المُن ﴿ قِالِ ابْنَهُ هِبِ ﴾ أخبرني عبد الجبار بن عمر أن رسمة حدثه قال سايم عمان ابن عفانَ وعبــد الرحمن بن عوف فرساً غائبة وشرط ان كانت هذا اليوم حية فهي منى ﴿ قال ابن وهب ﴾ وقال ابن جريم قال ابن شهاب كان عُمان وعبد الرحمن بن عوف من أجد أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في البيم فكان الناس يقولون ليتهما فد سابداحتي ننظر أمهما أجد فانتاع عبد الرحمن من عمان فرساً بأثني عشر ألفاً انكانت هــذا اليوم صحيحة فهي مني ولا إخال عبــد الرحمن الاقدكان عرفها ثم ان عبد الرحمن قال لمثمان هـ ل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى يقبضها رسولى قال نيم فَزْاده عبـد الرحن أربعة آلاف على ذلك فاتت وقدم رسول عبــد

رضى بدلك والا ترك هوقات ﴾ أوأيت رجلا اشترى سلمة ولم يرها أله الحيار اذارآها على الصغة التي وصفت لەلزمەالېيىم فان لم يكن رآها فايس لَه أن يأبى ذلك عليه بمدأن يراها اذا كانت على الصفة التي وصفت له أن يقول لا أرضاها (قال) مالك وانكانت سلمة قد رآهافيل أن يشترمها فاشتراها على ماكان يعرف مهاوهي غالبة عنه فوجب البيع بينهما فوجدها على حال ماكان يعرف قالبيعله لازم ﴿ سحنون ﴾ وقال بعض كبار أصحاب مالك وجلهم لا ينعقد بيع الاعلى أحد أمرين إما على صفة يوصف له أوعلى رؤية تد عرفها أو شرطني عقدةالبيع أنه بالخيار اذا رأىالسلع بأعيامها فكل سع يعقد في سلع بأعيابهاعلى غيرماوصفنا فالبيع منتقض لابجوز وقلتك لابن القاسم أرأيت الرجل برى العبدعند الرجل تم يمكث عشرين سنة تميشتريه بغير صفة أترى الصفقة فاسدة لتقادم الرؤية في قول مالك (قال) اتناقال مالك لنا ما أخبرتك أنه لا يصلح الأأن وصف أو یکون قد رآه ولم أسمع منه فی تقادمه شبداً الا أنی أری ان کان ذلك قد تقادم تقادما تنير فيه العبد لطول الزمان فالصفقة فاسدة الا أن يصفه صفة مستقبلة ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت انوأيت سلمةمن السلع منذ عشرسنين أيجوزنى أن أشتريها على رؤيتي تلكفي قول مالك (قال) السلع تختلف وتنفير في بدانها الحيوان يتغير بالمجف والنقصان والنماء والثياب تنمير لطول الزمان وتسوس فان باعها على أنها محال مارآها فلا بأس مذلك ولا يصلح النقد فيها لاندلبس تأمون (قال) ولا يمكن هذا في الحيوان لان الحيوان بد طول المكث بحول في شبه ليس الحولي كالقارح (١٠) ولا كالرباع (١٠) ولا الحذع كالقارح ولا يمكن أن مكون حالته واحدة وقد بينا في أول الكتاب ماأغني عن هذا

(۱) (القارح) هي الناقة أول ماعمل وتجمع على قوارح وقرح بتشديد الراء (۲) (كالرباع) الرباع ككتاب حمم ربع بضم فنتح وهو النصيل الذي ينتج في الرسع وهو أول النشاج -مى ربعاً لأنه افا منى ارتبع وربع أى وسع خطوء وعــدا اله كنبه مصححه

(٦ _ المدوة _ عادر)

الرحمن فعا الناس أن عبد الرحمن أجده من عان ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال ونس عن الرحمن فعا الناس أن عبد الفرس حين خام رسنها قد هلكت فكانت ابن شهاب عود (قال) وأنه وجد الفرس حين خام رسنها قد هلكت فكانت من البائع (قال ابن وهب) وقال يونس أنه - أل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بغلام والند لام غائب عنه قد بض المشترى الوليدة وانطاق لأني بالغده فوجد القدام قد مات فيها هو كذلك أذ مات الجارية قبل أن بعث بها ألى ضاحها (قال ابن شهاب) كان المسلمون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا يوم أدركت الصفقة حيا يوم أدركت الصفقة حيا يوم المسلمين الذي كاوا يشمرون فلكل واحد مهما ما أدركت الصفقة حيا يوم تبايعا وأن كان المدون من ابناها به في هذي الماركين قالبيع على هذا (قال ابن وف كل واحد مهما صاحبه ما بايعا به في هذي الماركين فالبيع على هذا (قال ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عبر عن ابيه قال ما أدركت الصفقة حيا بجوعا فيو من المبتاع (قال الليث) قال ابن أبي جعفر عن ربية لا بأس أن يشهري الرجل غائله مضمونا بالصفة (قال) يحيى ابن أبوب قال يحيى بن سميد في بيم الدامة الغائبة أن أدركتها الصفقة حية فليس ذلك بأس وعلى ذلك بيم الناس

۔ ﴿ الدعوى في بيم البرباع ﴾

و فلت و أوأيت من ماع غزلا ببر ما مجه أبجوزان بقبضه المشترى وينيب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك (قال) لم و فلت و أرأيت الرجل بيع الرجل البزعلى البر ما بح فيقبضه المشترى و فتحه و وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرمامج و بقول البائع على ما ذكر له من (قال) القول قول البائع لان المشترى قد صدقه حين قبض البزاع على ما ذكر له من البرمامج و فلت و و كذلك لو صارفه دراهم بدمانير شم أيته بعد ذلك وقد غبت على المدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من بدمانير شم أيته بعد ذلك وقد غبت على المدراهم فقلت الدراهم زائفة القول قول من (قال) القول قول رب الدراهم وعليه الممين على علمه أنه لم يعطه الاجبدادا في علمه (قالت و هدف قول ماك قال نم وقلت و أوأيت ان اشتريت عدلا مرويا على

را بع أو على صفة ثم نقلته فاصبته زطا فجنت به لارده وقات أصبته زطا وقال البائع بل بعتك مرويا (قال) قال مالك الفول قول البائع لان المشترى قد رضيامانة البائع وقبضه على قوله الأأن يكون مع المشترى رجال لم يفارقوه من حين قبض المدل حتى فتحه فوجده شك الحالة فهذا يردد ويكون الذرا وقوله (قال) وقال مالك والطعام يشتريه الرجال بكيله وبصدقه أن فيه مائة أردب ثم يكيله فيجده تسعين أردبا (قال) القول قول البائع الا أن يكون معه قوم من حين اشتراد حتى كاله لم ينب عليه فهو مثل البر الذي وصفت لك (قال) وقال مالك وكل من دفع ذهبا في قضاء كان عليه كانت عليه مائة دينار قدم المقتشى فوجدها من عدما أوفى وزيها (قال) قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطعام والتياب

۔ ﴿ فِي البيع على البرنامج ﴾

و قات ﴾ أرأيت أن اشتريت عدلا زطيا على صفة برنامج وفي المدل خسون ثوبا عمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحدا و خمين ثوبا (قال) قال مالك برد وبا منها (قلت) كيف برد الثوب منها أيدطى خيرها أم شرها (قال) لا ولكن بعض جزأ من واحد وخمين جزأ من الثياب ﴿ قلت ﴾ قان كان الجزء من واحد وخمين جزأ لا يمتدل أن يكون ثوبا كالملايكون أكثر من ثوب أواقل من ثوب كيف يصنع (قال) قال لى مالك من عين فرى أن يرد جزأ من واحد وخمين جزأ ما أعدته عليه فسألته عنه كيف برد وقال بالا والتهرفي ثم قال المابرد ثوبا كانه عيب وجده فيه فيرده به فلم أرفيا قالى مالك أخيراً أنه مجمله معه شريكا ﴿ قال ابن القالم ﴾ وأنا أري قول الأول ألى مالك أخيراً أنه مجمله معه شريكا ﴿ قال ابن القالم ﴾ وأنا أري قول الخمين ثوبا (قال) قال مالك خمين ثوبا صفقة واحدة بمائة دينار فاصاب فيه تسمة وأربين ثوبا (قال) قال مالك يقسم الندين ثوبا أو نحو ذلك أو كان في المعدل آكثر مما سعى من الثياب أيلزم ذلك فيه أردين ثوبا أو نحو ذلك أو كان في العدل آكثر مما سعى من الثياب أيلزم ذلك

الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عبان ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال يونس عن ابن شهاب نحو ذلك (قال) وآه وجد الفرس حبن خام رسنها قد هلكت فكات من البالم (قال ابن وهب) وقال يونس آه - أل ابن شهاب عن رجل باع وليدة له بغلام والقد لام غائب عنه قبض المشدى الوليدة وانطاق لأنى بالملام الى بائمه فوجد الفدلام أند مات فيها هو كذلك أذ مات الجارية قبل أن بعث بها الى صاحبها (قال ابن شهاب) كان المسلمون قبايعون في الحيوان مما أدركت الصفقة حيا مجموعاً فان كان هذان الرجلان تبايعاً بالعبد والوليدة على شرط المسلمين الذي كانوا يشهرطون فلكل واحد مهما ما أدركت الصفقة حيا وم أليم والدي على هذا (قال ابن وهب) عن يونس عن ابن شهاب عن حزة بن عبد الله بن قاليم على هذا (قال الويث) قال ابن أبي جعفر عن ربية لا بأس أن يشهري الرجل غانياً مضموناً بالصفة (قال) يحيى بن سميد في يع الدامة الغائبة المؤدركة الصفقة حية فليس ابن أبوب قال يحيى بن سميد في يع الدامة الغائبة المؤدركة الصفقة حية فليس مذلك بأس وعلى ذلك بيم الناس

۔ چرالدعوى في بيدع المبرامج كية

و فلت و أواً بت من ياع غزلا برباعه المجوزان يقبضه المشترى ويغيب عليه قبل أن يفتحه في قول مالك (قال) نم وفلت و أواً بت الرجل بديم الرجل البرعلى البرباعج فيقبضه المشترى ويفتحه وقد غاب عليه فيقول لم أجده على البرباج و يقول البائع تلا ما أجده على البرباج و يقول البائع على ما ذكر له من البرباج و قلت و و قلت و و محدا قول مالك قال نم و قلت و و كذلك لو صارفته درام مدنا يرثم أيته بعد ذلك وقد غبت على الدراهم فقلت الدراهم ذا ثمة القول قول من (قال) القول قول روب الدراهم وعليه الممين على علمه أنه لم يعطه الاجيدادا في علمه و قلت و و هدا قول مالك قال نم وقلت و أوايت ان اشتريت عدلا مرويا على

برناج أو على صفة ثم نقلته فاصبته زطيا فجئت به لارده وقات أصبته زطيا وقال البائم بل بمتك مرويا (قال) قال مالك القول قول البائم لان المشترى قد رضى بامانة البائم وقبض على قوله الا أن يكون مع المشترى رجال لم يفارقوه من حين قبض المدل حتى فتحه فوجده بتلك الحالة فهذا يرده ويكون القول قوله (قال) وقال مالك والطمام يشتريه الرجل بكيله وبصدفه أن فيه مائة أردب بحكيله فيجده تسمين أردبا (قال) القول قول البائع الا أن يكون منه قوم من حين اشتراد حتى كاله لم ينب عليه فهو مثل البز الذى وصفت لك (قال) وقال مالك وكل من دفع ذهبا في قضاء كان عليه كانت عليه مائة دينار قدفع اليه دنانير في صرة فقال هذه مائة دينار وصدقه المقتضى فوجدها تقص في عدمها أوفى وزنها (قال) قال مالك القول قول الدافع وهذا مثل الطمام والتياب

حى﴿ فِى البيع على البرنامج ﴾يحـــ

و قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت عدلا زطيا على صفة برنامج وفي المدل خمسون ثوبا عمائة دينار صفقة واحدة فأصاب فيه أحدا وخمسين ثوبا (قال) قال مالك يرد ثوبا منا (قلت ﴾ يف إدار ولكن يد في منا (قلت ﴾ فان كان الجزء من واحد يعطى جزأ من واحد وخمسين جزأ من التياب ﴿ قلت ﴾ فان كان الجزء من واحد وخمسين جزأ من التياب ﴿ قلت ﴾ فان كان الجزء من واحد كف يصنع (قال) قال لى مالك منهويين أفى أن يرد جزأ من واحد وخمسين جزأ مم أعدته عليه فسألته عنه كيف يرده فقال على مالك منهويين أفى أن يرد جزأ من واحد وخمسين جزأ مأ عدته عليه فسألته عنه كيف يرده فقال كالم الله أخيراً أنه مجمله معه شريكا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وقال أو يوب فرده به فلم أو فيا قال مالك أخيراً أنه مجمله معه شريكا ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وأنا أري توله الأول أعجب الى ﴿ فلت ﴾ أرأيت لو باع عدلا زطيا بصفة على ان فيه خمين ثوبا صفقة واحدة عامة دينار فاصاب فيه تسمة وأرديين ثوبا (قال) قال مالك فيه أرديين ثوباً أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمى من التياب أيلزم ذلك فيه أرديين ثوباً أو نحو ذلك أو كان في العدل أكثر مما سمى من التياب أيلزم ذلك

حجة فكيف وقد أخبر أنه فعل الناس مع ماذكرنا من الآثار في ذلك حجير في اشتراء النائب ﷺ⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل عبداً وهو بموضع بعيد لا بجوز فيه النقد

فهك العبد بعد الصفقة عمن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فيا سعمت منه فهك العبد بعد الصفقة عمن مصيبته (قال) قد اختلف الأ أن يشهرط البائع الفجان والذي أخذته لنفسي من قول مالك أن المصيبة من البائع داراً غائبة وقلت قد عرفتها من المشتري ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل داراً غائبة وقلت قد عرفتها

من المشرى و فات ، از ب و في المدرك ال المائع قد عرف ما باع ولم نصفها في كتابنا أبجوز هـ ذا الشراء (قال) نم اذا كان البائع قد عرف ما باع و المد مهما في المدرك المائد و المدرك المائد في المدرك المائد المدرك المائد في المدرك المائد المائد في المائد في المائد المائد في المائد في

لصاحبه سلمته ثم نفر قا قب القبض (قال) لا بأس بذلك عند مالك ﴿ فلت ﴾ فان ضربا للسلمتين أجلا تعبضاتهما اليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين ﴿ فلت ﴾ فان ضربا لاحدى السلمتين أجلا ولم يضربا للا خرى ثم نفرةا قبل القبض (قال)

لا يصلح فرقا أو لم يتفرقا اذا ضربا الاجل لان السلمة لا تباع اذا كانت بسيما الى أجل الا أن يكون قال أجيئك بالسلمة نمدا أو بعد غد فهذا لا بأس به فال ان لم أسله با غداً أو بعد نمد فه لما بن به فلا يع بني وبينك أنه لاخير فيه لا به خاطرة فان ترل ذلك فالبيع ماض والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ أوأيت أصل قول

مالك أن من باع عروضاً أو حيوانا أو بيابا بعيمها وذلك الشي في موضع غير موضعهما أنه أذا كان ذلك قربا لم يكن بذلك بأس ولا بأع بالنقد في ذلك وأن كان ذلك بديمه أباز البيع ولا يصلح النقمة في ذلك الأأن يكون دوراً أو

كان ذلك بديداً جاز البيع ولا يصلح النقد في ذلك الا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فاله لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بعيداً (قال) لعم هذا قول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والارضين أمر مأمون ﴿ قلت ﴾

وكذلك ان اشربت دامة في بعض المواضع وموضمها بعيد بثوب بعينه لم يصلح لى أن أقد الثوب مثل ما لا بجوز لى أن أنقد الدنانير اذا كان تمن الدامة دنانير (قال) نع كذلك قال مالك ﴿ قات ﴾ ولم كرهه مالك أن أنقه الثوب كما كرد النقه في

البيع المشترى أم لا (قال) أرى أنه يازمه البيع بحساب ا وصفت لك اذا كان في المدل كثر مماسمي من الثياب فان كان في المدل النقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها وبرد البيع فيها ينهما وانما فلبالك هذا للذي قال الكءن كيل الطعام وقد فسرتلك ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت من رجل مائة ثوب، ن عدل على ر البح موصوف أو ا على صفة موصوفة كل ثوب بدشرة دراهم على أن فيه من الخزكذا وكذاومن الفسطاط كذاوكذا من المرويكذا وكذافاً صبت في المدل تسعة وتسمين ثوبا وكان النقصان من الخز (قال) أرى أنه تحسب قيمة النياب كالها فينظركم قيمة الخز منها فإن كات الربع أوالتلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أوعشر تملث الثمن كله لان القيمة تكون اكثر من الثمن أو أقل فانما يقسم الثمن على الأجراء كلها مُ ينظر الى ذلك الحزء الذي وجد فيه ذلك النقصان ثم ينظر الى ذلك النقصان منه فان كان جزأ وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من النمن ﴿ ابْ وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيي بن سعيد أنه قال يَقدم البز من العراق فيأتي صاحبه المدنة بتسمية متاعه وصفته فيبتاءه الناس منه ثم بيمويه بمضبهم من بمض فان تم بيم الاول ووجد على ما قال فقــد جازت بيوعهم كلم ا ينهم وان هلك البز فضانه على صاحبه وقد بينا قول من جوز البيم على الصفة في الشيُّ بسيَّه وحديث أبي هريرة عن النبيّ صليّ الله عليه وســلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون اليه ولا إ مخبرون عنه فهذا دليل على أن الحبر جائز وهو خارج مماكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول مالك في الرجل بقسام له أصناف من البز فيعضره السوام وبقرأ عليهم برناميه ويقول في عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رائطة سابرية وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البزز بأجناسه وذرعه وصفته ثم يقول اشتروا على هـذا فيشترون ومخرجون الاعـدال على ذلك فيفتحونها فيشـتغلون و ببرمون ال ذلك لازم لهم اذا كاز ذلك موافقاً البرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا

الذي لم يزل الناس بجيزوه بينهم اذا لم يكن المتاع مخالفا لصفة البرمامج فكنى مقول مالك

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيت لو أَبِي اشتريت من رَجَلَ عبداً وهو بموضع بعيد لابجوز فيه النقد فهلك العبد بعد الصفقة ممن مصيبته (قال) قد اختلف قول مالك فيه فيما سممت منه والذي أخذته لنفسى من قول مالك أن المصيبة من البائع الا أن يشترط البائع الفيان من المشترى ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أني اشتريت من رجل داراً عَاثبة وقلت قد عرفتها ولم نصفها في كتابنا أيجوز هـ ذا الشراء (قال) نم آذا كان البائع قد عرف ما باع ا ﴿ فَلْتُ ﴾ ما قول مالك فيمن باع نما له غائبة بعبد غائب ووصف كل واحد مهما لصاحبه سلمته ثم نفر قا قبسل القبض (قال) لا بأس بذلك عسد مالك ﴿ قلت ﴾ قان ا ضربا للسلمتين أجلا بقبضامهما اليه (قال) لا خير في هذا وهذا دين بدين ﴿فَلْتَ﴾ فان ضربا لاحدى السلمتين أجلا ولم يضربا للأخرى ثم تفرقا قبــل القبض (قال) لا يصلح تفرقا أو لم يتفرقا اذا ضربا الاجل لان السلمة لا تباع اذا كات بسها الى أجل الا أن يكون قال أجيئك بالسلمة غداً أو بمد غد فهذا لا بأس به فان قال ان لم آمك ما غداً أو بعد غد فهذا لا بأس به فلا بيع بيني وبينك اله لاخسر فيه لأنه مخاطرة فان رل ذلك فالبيم ماض والشرط باطل ﴿ قلت ﴾ أرأيت أصل قول مالك ان من باع عروضا أو تحيوانا أو ثيبابا جينها وذلك الثي في موضع غير موضعهما أنه اذا كان ذلك قربالم يكن بذلك بأس ولا بأس بالقد في ذلك وان كان ذلك بديـداً جاز البيـع ولا يصلح النقـد في ذلك الا أن يكون دوراً أو أرضين أو عقاراً فانه لا بأس بالنقد في ذلك بشرط كان قريبا أو بعيداً (قال) نعم هذا نول مالك (قال) وقال مالك وذلك أن الدور والارضين أمر مأمون ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك ان اشترت دابة في بمض المواضع وموضعها بعيد بثوب بعينه لم يصلح لى أن أقد الثوب مثل ما لا يجوز لى أن أقد الدنانير اذا كان ثمن الدابة دنانير ﴿ قَالَ ﴾ نم كذلك قال ملك ﴿ قات ﴾ ولم كرهه مالك أن أنف الثوب كما كرد النف في

البيع المشترى أملا (قال) أرى أه يلزمه البيع محساب، اوصفت لك اذا كان في المدل أكثر مماسمي من الثياب فان كان في المدل النقصان الكثير لم يلزم المشتري أخذها ا ويرد البيع فيها بينهما وانما فلنبلك هذا للذي قال مالك من كيل الطعام وقد فسرتلك ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أيت أن اشتريت من رجل مائة ثوب من عدل على برنامج موصوف أو علىصفة، وصوفة كل ثوب بشرة دراهم على أن فيه من الخزكذا وكذاومن الفسطاط كذاوكذا من المروي كذا وكذاقاًصب في المدل تسعة وتسمين ثوبا وكان النقصان من الخر (قال) أرى أنه تحسب قيمة الثياب كلها فينظركم قيمة الخر منها فانكات الربع أوالثلث من الثمن وعدة الخز عشرة وضع عنه عشر ربع الثمن أوعشر ثلث الثمن كله لان القيمة تكون اكثر من الثمن أو أقل فانما يقسم الثمن على الأجزاء كلها ثم ينظر الى ذلك الجزء الذي وجد فيــه ذلك النقصان ثم ينظر الى ذلك النقصان منه فان كان جزأ وضع عنه من الثمن قدر الذي أصابه من ذلك الجزء من الثمن ﴿ ان وهب ﴾ عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد أنه قال يقدم البر من العراق فيأتى صاحبه المدينة بتسمية مناعه وصفته فيبناءه الناس منه ثم بيعويه بمصيهم من بعض فان تم بيع الاول ووجد على ما قال فقــد جازت بيوعهم كُلُّها بينهم وان هلك البر فضائه على صاحبه وقد بينا قول من جوز البيع على الصفة في الشيُّ بمينه وحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وســـلم في الملامسة حين فسر لا ينظرون اليه ولا يخبرون عنه فهذا دليل على أن الخبر جائز وهو خارج مماكره رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول مالك في الرجل بقــدم له أصناف من البز فيحضره السوام ويقرأ عليهم برنانجه ويقول فى عدل كذا وكذا ملحفة بصرية وكذا وكذا رائطة سابرية وذرعها كذا وكذا ويسمى أصناف ذلك البرز بأجناسه وذرعه وصفته ثم يقول أ اشتروا على هـذا فيشترون ويخرجون الاعـدال على ذلك فيفتحونها فيشـتغلون وببرمون ان ذلك لازم لهم إذا كان ذلك موافقاً لابرنامج الذي باعه عليه (قال مالك) فهذا الذي لم يزل الناس بجنوه بينهم اذا لم يكن المتاع خالفا لصفة البرنامج فكني بقول مالك

معرٍ في الرجل بشترى السلمة الغائبة تدرآها أو يصفة فيربد أن ككات معرٍ في الرجل بشترى السلمة الغائبة مع يقد فيها أو بيعها من صاحبها قبل أن يستوفيها أومن غيره گا⊸ ﴿ قَالَ ﴾ أَوَأَيْتَ انَ اشْتَرِيتَ سَلَّمَةً أَوْ حَيُوانَا قَدُوأَيْتَ ذَلِكَ قِسَلُ أَنْ أَسْتَرِيهِ أَوْ اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بميد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر أو من افريقينة أيصلح فيه النقــد في فول مالك قال لا ﴿ فَلَتَ ﴾ أفيجوز لى أن أبيع ملك السلمة من الذي باعنيها بأفل أو بأكثر أو بمشل ذلك وأنتقد أولا أنتف (قال) قال لى مالك في الرجل مِتاع السلمة الفائية التي لا يصلح النقد فيها من رجل ل قد وصفها أو قد رآها ثم يقيله منها أنه لا يصلح (قال) مالك وأراد من الدين بالدين لأن الدين قد ثبت على المبتاع ان كانت السلمة سليمة يوم وقعت الصفقة فاذا أقاله منها بدين قد وجب له عليه فكانه باعه سلمة غائبة بدين عليه لا شبضه وكانه فيصبر الكالئ بالكالى وكذلك فسرلى مالك والسلمة الغائية التي سألتى عمها لا تصلح اً أقل ولا بأكثر من صاحبها ولا تثل لانه يصـير دينا بدين كما وصفت لك ﴿ قَالَ سجنون كه وهذا على الحديث الذي جا، في السلمة اذا أدركتها الصنفقة قاتمة مجتمعة ﴿ قَالَ ابْنَ القَاسَمِ ﴾ فأما إن باعها من غسير صاحبها الذي اشتراها منه ولم ينفسه فلا بأس به (قال) وكذلك قال لى مالك وذلك أنه بييع سلمة له غاشة فلا تصلح للنف. فيها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لو أن رجلا كان له على رجل دين فأخذ منه بدينه جارية مما إيستبرأ ومثلها بتواضع للحيضة لأنها من علية الرقيق فيتواضعانها للحيضة (قال) قال مالك لاخير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) فقلت لمــالك فان اشترى رجل جارية فتواضاها للحضة واستقاله صاحبها برمج برمحه اياه (قال) مالك ان لم منف د الرمح فلا بأس مذلك لا م لا مدرى أعسل له ذلك الرمح أم لالانها ال كانت ا حاملا لم يحل له الربح لانه لم يجب له فيها بيع ولا شراء فأرى أنه لا يجوز للمشترى أن يقبل من البائع ربحاً منتقده في الثمن لا به لا بدرى أيتم له البيع أم لا كما لا يجوز البائع الاول أن يقب ل من المشترى زيادة تقيله بها من الجارية وكذلك فسر لى مالك

الدَّمَانير (قال)لان النُّوب أَيْنَا يَنْتَمْع به ويلبس فلا خير في ذلك ﴿ قَالَ ﴾ فقلت ألك فلو أن رجلا صرّ بررع رجل فراد وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على إن أدركت الصفقة الزرع ولم تصبه آفة فهو من المبتاع أثرى هــذا البيع جائزاً أو ليكون مثــل الحيوان والعروض في الشرط والنقد (قال) أراد بيعا جائزاً وأراه من إ المبتاع اذا اشترط الصفقة ال أصيب بدر تصفقة ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرْأَيْتِ مَا اشْتَرْبَتُهُ مِنْ السِّرْبَةُ مِنْ سلمة بعيها غائبة عنى ديدة تما لا يصلح النقد فيها فمات بعسد الصفقة تمن ضمامها في ول مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيهما وآخر قوله أن جمــل مصيبة الحيوان من البائع الا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المشترى وأحب إ قوله الى في الحيوان أن يكون من البائع وأما الدور والارضون فهي من المشترى على **ا** كل ِحال فيما أصابها بعد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غـير ذلك وانحاً رأيت ذلك لان الارضين والدور قال لى مالك يجوز فيها النقد وان بعــدت لانها مأه ونه والحيوان لا بحوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشترى ﴿ قلت ﴾ أرأيت إن اشتريت منه عبدا أو دامة غائبة فأخذت منه بها كفيلا (قال) لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشترى منه غائبًا بسينه ألا ترى أنه لو ماتت الدابة أو المبد لم يضمن البائع شيئاً ولا يصلح النقد فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت قربة مما يصلح النف فيها لم يصاح الميكفيل فيها أيضاً قال فيم ﴿ قات ﴾ فان كانت بموضع قريب المسلح النقد فيها في المبد الفاف أنه (قال) قال مالك في العبد الفاف أنه المسلح من البائع حتى يقبضه المشترى الا أن يشترط البائع على المشترى أنها ان كانت اليوم يحال ماوصفت اك فصابتها منك فيشترى على ذلك المشترى فتلفها من المشترى اذاكان تلفها بمد الصفقة وكانت يوم لفت على ماوصف (قال) ولم يقل لى مالك في قرب السلمة م ولا بعدها شبئاً وأرى أنا أن ذلك في القريب والبديد سواء الا في الدور والارضين

مير في الرجل بشتري السلمة النائبة قدرآها أو بصفة فيريد أن كي∞ مير يقد فيها أو بيمها من صاحبها قبل أن يستوفيها أومن غيره كي∞

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ اشتريتِ سَلَّمَةً أَوْ حَيُوانَا قَدْرَأَيْتِ ذَلَكَ قِسَلَ أَنْ أَشْتَرِيهُ أَو اشتريت ذلك على صفة وهو في موضع بعيد مثل المدينة من مصر أو برقة من مصر أو من افريقيــة أيصلح فيــه النقــد في قول مالك قال لا ﴿ قلت ﴾ أفيجوز لى أن أيع تلك السلمة من الذَّى باعتيها بأقل أو بأكثر أو بمثمل ذلك وأستمد أولا أستمــد (قال) قال لى مالك في الرجل بتاع السلمة الغائبة التي لا يصلح النقد فيها من رجل قد وصفها أو قد رآها ثم يقيله منها انه لا يصلح (قال) مالك وأراد من الدين بالدين لأن الدين قد ثبت على المبتاع أن كانت السلمة سليمة يوم وقعت الصفقة فأذ أقالهمها لدين قد وجب له عليه فكانه باعه سلمة غائبة بدين عليه لا يقبضه مكانه فيصمير الكالئ بالكالئ وكذلك فسرً لي مالك والسلمة الغائية التي سألتي عنها لا تصلح بأفل ولا بأكثر من صاحبها ولا تثل لانه يصير دينا بدين كما وصفت لك ﴿ قَالَ سجنون ﴾ وهذا على الحديث الذي جا. في السلمة اذا أدركتها الصفقة قائمة مجتمعة ﴿ قَالَ ابنَ القَاسَمِ ﴾ فأما إن بأعها من غسير صاحبِها الذي اشتراها منه ولم ينقسه فلا أَنِّس به (قال) وُكذُلك قال في مالك وذلك أنه يبيع سلمة له غائبة فلا تصاح للنقــد فيها ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لو أن رجلا كان له على رجل دين فأخذ منه بدينه جارية مما يستبرأ ومثلها يتواضع للحيضة لأنها من علية الرقيق فيتواضعانها للحيضة (قال) قال مالك لاخير في ذلك وهذا شبه الدين بالدين (قال) فقات لمــالك فان اشترى رجل جارية فتواصاها للحيضة واستقاله صاحبها بريح يربحه اياد (قال) مالك ان لم منتف الربح فلا بأس مذلك ألأه لا يدرى أيحسل له ذلك الربح أم لا لانها ان كانت حاملا لم يحل له الربح لانه لم يجب له فيها بيع ولا شرا، فأرى أنه لا بجوز للمشترى أن يقبل من البائع ربحاً ينقده في الثمن لانه لا يدرى أيم له البيع أم لا كما لا يجوز للبائع الاول أن يقب ل أمن المشترى زيادة يقيسله بها من الجارية وكذلك فسر لى مالك

الدنانير (قال)لان النوب أيضاً مِنتفع به ويلبس فلا خير فىذلك ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فلو أن رجلا مرّ نزرع رجل فرآد وهو منه على مسيرة اليوم واليومين فاشتراه على ً يكون مثــل الحيوان والمروض في الثــرِط والنقد (قال) أراد بيعا جأثراً وأراه من المِتَاع اذا اشترط الصفقة ان أصيب بد الصفقة ﴿ قلت ﴾ أوأيت ما اشتريته من سلمة بمينها غائبة عني يميدة مما لا يصلح النقد فها فمات بعسد الصفقة ممن ضمانها في ة ِل مالك (قال) قد اختلف قول مالك فيهـا وآخر قوله أن جعــل مصيبة الحيوان | من البائم الا أن يشترط الصفقة والدور والارضين من المسترى وأحب قوله الى في الحيوان أن يكون من البائم وأما الدور والارضون فهي من المشترى على كل حال فيها أصابها بمد الصفقة من غرق أو هدم أو حرق أو سيل أو غـير ذلك وانمياً رأت ذلك لان الارضين والدور قال لي مالك بجوز فيها النقد وان يعــدت لانها مأمونة والحيوان لا بجوز فيه النقد فلذلك رأيت الدور والارضين من المشترى ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأن إن اشتريت منه عبدا أو دامة غائبة فأخذت منه مها كفيلا (قال) لا يكون في هذا كفالة لانه انما اشترى منه غائبا يسينه ألا ترى أنه لو ماتت الدامة أو العبد لم يضمن البائم شيئاً ولا يصلح النقد فيها ﴿ قلت ﴾ فان كانت قريبة مما يصلح النقد فيها لم يصلح للكفيل فيها أيضاً قال فم ﴿ قَالَ ﴾ قان كانت بموضَّم قريبًا بصلح النقد فيها فمسأتت ما قول مالك في ذلك (قال) قال مالك في العبد الغائب أنَّه من البائم حتى تقبضه المشترى الا أن يشترط البائم على المشترى أنها ان كانت اليوم عال ماوصفت لك فصيبها منك فيشترى على ذلك المشترى فتلفها من المشترى اذاكان تلفها بمد الصفقة وكانت يوم تلفت على ماوصف (قال) ولم يقل لى مالك في قرب السلمة ولا بمدها شيئًا وأرى أنا أن ذلك في القريب والبعيد سواء الا في الدور والارضين

هشام بييع ثمار حوائطه وهو بالمدينة فيبيع ثماره كيلا الني بالصفرا، وبخيبر ثمن الى أجل كبلا فام أر بذلك بأساً ولم يرد أحد من الدين بالدين ﴿قالَ ﴾ لى سحنون وهذه حجة فى بيع البرنامج وقد قال لى مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن بييمها (قال ابن القاسم) فاذا كانت الحوائط بميدة منه مثل أو بقيه المنام عنى بحد المحرة فلا خير فى هذا لانه لا يمرف هذا من بيوع الناس وهذا بما لم ندركه ولا نعرفه (قال) وقال لى مالك ولو كان هذا فى الحيوان لم أر به بأساً اذا لم يتقد (قال) لى مالك وان كان فى الدور والارضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وان نقده (قال ابن القاسم) وانما المجار نفسير منى وما ذكرت لك من بعد المحمود في الا أن يكون المحر يابساً فاسعه من مالك اتما هو نفسير منى ﴿ سحنون ﴾ الا أن يكون المحر يابساً

ــه ﴿ الدعوى في اشترا، السلعة النائبة ﴾-

وَللت الله الرابِّت ان اشتريت سلمة قد كنت رأيتها أو سلمة موصوفة فانت قبل أن أقبضها فادع البائع انهامات بعد الصفقة وادى المشترى أنهامات قبل الصفقة (قال) في قول مالك الاول هي من البائع الا أن يأتى بالبينة انها مات بعد الصفقة وان لم يكن له بينة حلف المبتاع على علمه أنها لم تمت بعد وجوب البيع اذا ادى البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فان لم يدع البائع أن المبتاع قد علم أنها ماتت بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع وقلت النهامات بعد وجوب البيع فلا يمين للبائع على المبتاع وهي من البائع وقلت المات أقبل النه المبتاع أم بعد البيع وقال المبتاع ذلك أيضاً (قال) قال مالك هي من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأماقوله الآخر فهي على كل حال من البائع في هذا الوجه في قول مالك الأول وأماقوله الآخر فهي على كل حال من البائع أني شبضها المستري ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة قد رأيتها وأعلمت البائع أني ورأيتها فاستريتها فاستريتها أمنه على غير صفة فلما وأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها فلد رأيتها فاستريتها فاستريتها أمنه على غير صفة فلما وأيتها قلت ليست على الصفة التي رأيتها فلت المنت المنات قلم رأيتها فلت ليست على الصفة التي رأيتها فلت المنات المنا

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا أري بأساً أن يقيله منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن تخرج من الحيضـة ولا أرى على صاحبها فيها استبراء ﴿ قلت ﴾ وبيمها من ا غير صاحبها بأقل أو بأكثر (قال) نعم لا بأس بذلك مالم ينتقد الثمن ولم يأخذ ربحا فاذا خرجت من الحيضة قبضهامشتريها واندخلها نقصان عمل فيها كايعمل في مشترسها وهـذا أحب تول مالك فيها الى ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان آجرتُ دارا الى شــهر يُن يُوبِ موصوف في بيَّنه ثم انى بعت ذلك الثوب منه قبل أن أقبضه منــه بدراهم أو دنانیر أو نویین مثله من صنفه أو سکنی دار له (قال) لا أری به بأسا اذا عــار أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة التالية ﴿ قلت ﴾ فان أكريت دارا لي مدانة بعينها موصوفة في موضع بعيد وقد رأتها الاأنها في موضع بعيد على أن بدأ بالسكني الساعة (قال) لا يصلح ذلك لان الدابة الغائب لا يصلح فيها النقه وان كان تمنها عرضا وكذلك قال لى مالك وغيره من أهل العلم فلها لم يصلح له فيها النقد لم يصلح الك أن تقد في تمنها سكني دار ﴿ قات ﴾ أرأت ان اشتريت دابة وهي غائبة بسكني داري هـذه سـنة على أن لا أدفع السه الدار حـتى أقبض الداة أبحوز هــذا أم لا قال نم ﴿ قاتَ ﴾ وهذا نول مالك قال نم ﴿ قات ﴾ ولا تراه من الدين بالدين (قال) لالان هــذا بمينه وهوغائب وانمــا الدين بالدين في قول مالك في المضبونين جيماً ولو كان أحدهما بهينه الاأنه غائب في موضع لايصلح في النقد والآخر مضمون الى أجل لم يكنُّ بذلك بأس ولايصلح النقد فيها بشرطحتي مقبض السلمة الذائبة التي بعينها الا أن يتطوع المشترى بالنقد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكما قال لى لا بأس أن بييع الرجل من الرجل السلمة النائبة التي لايجوز في مثلها النقد أوالممر الناب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين الى أجل ولم يقل لي مالك بذهب ولاورق ولا بعرض والذهب والورق الذي لاشك فيه أنه قوله والدروض والحيوان انه لا بأس به وهو أمر بين ﴿قلتَ﴾ والنمر ألَّنابُ كيف هو عند مالك (قال) قال لي مالك كان المنيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

(٧ _ المدونة _ عاشر)

هشام بيع تمار حوائطه وهو بالمدية فيبع تماره كيلا التى بالصفرا، وبخير شمن الى أجل كيلا فام أر بذلك بأساً ولم يره أحد من الدين بالدين ﴿قالَ ﴾ لى سحنون وهذه حجة فى بيع البرنامج وقد قال لى مالك لو كانت على مسيرة خمسة أيام أو ستة هذه الحوائط جاز لصاحبها أن يبيمها (قال ابن القاسم) فاذا كانت الحوائط بعيدة منه مثل أفر يقيية من المدية فردا لا يصلح لانه لا يام حتى تجد المحرة ولا خير فى هذا لانه لايمرف هذا من بيوع الناس وهذا تما لم ندركه ولا نعرفه (قال) وقال لى مالك ولو كان هذا فى المدور كان هذا فى المليوان لم أر به بأساً اذا لم يقد (قال) لى مالك وان كان فى الدور والارضين ورقاب النخل لم يكن بذلك بأس وان نقده (قال ابن القاسم) وانما الممار منى وما ذكرت لك من بعد الممار عن مشتريها اذا كانت بأفريقية وما أشبهها فل اسعمه من مالك انما هو تفسير منى ﴿ سحنون ﴾ الا أن يكون المحمر يابساً

ــه ﴿ الدعوى في اشتراء السلمة الغائبة ﴾

﴿ وَلَاتَ ﴾ أَرَاْيِتِ انَ اشْتَرِيْتِ سَلْمَةً قَدَّ كُنْتَ رَاْيِهَا أَوْ سَلْمَةً مُوصُوفَةً فَانَتَ قِبلِ أَنْ الْبَضَهَا فَادَى المُسْتَقِبَ الْمَامِنَةِ وَادَى المُسْتَقِبَ الْهَامِانَتِ قِبلِ السَفْقَةُ (قَالَ) فَى قُولِ مَالِكَ الأُولُ هِي مِن البائع الأَنْ يَأْتَى بالبِينَةِ أَنَهَا مانتَ بَعْد السَفْقَةُ وَانَ لَمْ يَكُنُ لَهُ بِيْنَةً حَلْفَ الْمَبْتَاعِ عَلَى عَلْمَهُ أَنّها لَمْ تَمْتَ بَعْد وجوب البِيعِ أَنَّا مَانَتَ بَعْد وجوب البِيعِ فَانَ لَمْ يَدْعِ البائع أَنَّ البَائع فَى عَلَى أَنِّ البَّنَاعِ وَهِى مِن البائع ﴿ قَلْتَ ﴾ أَنَّا البَّنِع أَنْ البَيْعِ فَلْ المَّنِيْقِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ عَلَى اللْهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ

(٧ _ المدونة _ عاشر)

﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لا أري بأساً أن يقيله منها برأس ماله لا زيادة فيها ولا نقصان قبل أن تخرج من الحيضة ولا أرى على صاحبها فيها استبرا؛ ﴿ قَلْتَ ﴾ وبيعها من غير صاحبها بأقل أو بأكثر (فال) نعم لا بأس بذلك مالم ينتقد النمن ولم يأخذ ربحاً أ فاذا خرجت من الحيضة قبضها مشتربها واندخلها نقصان عمل فيها كالعمل في مشتربها وهـذا أحب قول مالك فيها الى ﴿ فَلْتَ ﴾ وَكَذَلْكُ انْ آجرنُ قَارا الى شـهرينُ ا عرب موصوف في بيته ثم اني بعت ذلك النوب منه قبل أن أقبضه منــه بدراهم أو ومانير أو ثويين مثله من صنفه أو سكنى دار له (قال) لا أرى به بأسا اذا عــا أن الثوب قائم حين وقعت الصفقة الثانية ﴿ فلت ﴾ فان أكريت دارا لي مدامة بمينها موصوفة في موضع بعيد وقد رأيتها الاأنها في موضع بعيد على أن بدأ بالسكني الساعة (قال) لا يصلح ذلك لان الدامة الفائسة لا يصلح فيها النقيد وان كان تمنها عرضا وكذلك قال لي مالك وغيره من أهل الم فالم لم يصلح له فيها النقد لم يصلح الك أن تقد في تمها سكني دار ﴿ قات ﴾ أرأيت أن اشتريت دامة وهي عائبة بسكني داري هـذه سـنة على أن لا أدفع البه الدار حـتى أفيض الدامة أيجوز هــذا أم لا قال نم ﴿ قلتَ ﴾ وهذا قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ ولا تراه من الدين بالدين (قال) لا لان هــذا بمينه وهوغائب وانمــا الدين بالدين في قول مالك في المضبونين جيماً ولو كان أحدهما بعين الإ أنه غائب في موضع لايصلح في النقد والآخر مضمون الى أجل لم يكن ذلك بأس ولايصاح النقد فيها بشرطحتي يقبض السلعة الذائبة التي بعينها الا أن تطوع المشترى بالنقد من غيره من غير شرط كان بينهما لأن مالكا قال لى لا بأس أن بيع الرجل من الرجل السلمة النائبة التي لايجوز في مثلها النقد أوالممر الفائب في رؤس النخل الذي لا يجوز في مثله النقد بدين الى أجل ولم يقل لي مالك بذهب ولاورق ولا بعرض والذهب والورق الذي لاشك فيه أنه قوله والدروض والحيوان انه لا بأس به وهو أمر بين ﴿قلت﴾ والثمر النائب كيف هو عند مالك (قال) قال لي مالك كان المنبرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن

وقال البائع هي على الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول البائع هي على الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله وعليه البمين الا أن يأتي المبتاع بالبينة على أما يو مرآها هي على خلاف يوم اشتراها وذلك أنى سسمت من مالك و نرات بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها فقال مافعلت جاريتك قال هي عندي قال فهل لك أن تيدي اياها قال نم فياعه اياها على الورم الذي كان قيد عرفه منها فالوجب البيع بينهما بعث للرجل الى الجارية فأتى بها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأيتها وقد ازداد ورمها (قال) مالك تلزم المشترى ومن يعلم ما يقول وهومد ع الا أن تكون له بينة على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشب لا يؤخذ المشترى بنير ماأفر به على نفسه والبائع المدعى لان المشترى جاحد والبائع بريد أن يلزمة ماجعد

-ه ﴿ فَي الرجل يشتري طريقاً في دار رجل ﴾ ٥-

وقلت وأرأيت ان اشتريت طريقا في دار رجل أمجوز هذا في تول مالك قال نم وقلت وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطه يحمل عليها جذوعا له (قال) نم هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الحائط ﴿ قِلْتَ ﴾ ويجوز هـ ذا في الصلح (قال) نعم

حمﷺ فى الرجل يشترى من الرجل عموداً له وعليه بنيانه ۗ ﴿ أو جفن سيفه بلا حلية ﴾

﴿ تَلَتَ ﴾ أَراْيَتِ ان اشتريت عمود رخام من رجل قد نبي على عموده ذلك عَرفة فى داره أيجوز هذا الشراء وأنقض العبود ان أحببت (قال) نبم قال وهمذا من الاسم الذى لا يختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل جفن سيفه وهو على نصله وحمائله ولم اشترمنه فضته أيجوز هذا الشراء في قول

مالك (قال) نعم لا بأس به فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ وينقض صاحب الحلية حليته اذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نعم هو قوله ﴿ قلت ﴾ ولا ترى هذا من الضرر (قال) لالاسهما قد رضيا

-ه ﴿ فِي الرَّجَلِّ بِنِيعٍ عَشْرَةً أَذْرَعَ مِنْ هُوا، هُولَهُ ﴾>-

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ بَاعَ عَشْرَةً أَذْرَعَ مِنْ فَوَقَ عَشْرَةً أَذْرَعَ مِنْ هُوا، هُولُهُ أَيْجُوزُ هَـذَا فِي قُولُ مَالِكُ (فَالَ) لا يُجُوزُ هَـذَا عَنْدَى وَلَمْ أَسْمِع مِنْ مَالِكَ فِيهُ شَيْئًا الأَأْنُ بِشْتَرَطُ لَهُ بَنَاهُ بِنِيْهِ لاَّ رَبِنِي هَذَا فَوْقَهُ فَلا بأَسْ بَذَلِكَ ﴿ وَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ بِعتمافوق سَقَى عَشْرَةً أَذْرَعَ فَصَاعِداً ولِيسَ فَوْقَ سَقَى بَنِيانَ أَيْجُوزُهُذَا (فَالَ) هَذَا عِنْدَى جَائُرُ ﴿ وَلَتَ ﴾ فَتَحْفَظُهُ عِنْ مَالِكُ (فَالَ) لا أَذَا بِينَ صَفَةً مَا بِنِي فَوَقَ جَدَارَهُ مِنْ عَرْضَ حَائِطَهُ

- ﴿ فِي الرجل ببع سَكَني دار أَسكنها سنين ﴾

و قات ﴾ أوأيت لو أن رجلا باع سكنى دار أسكنها سنين أتجمل هذا بما فى قول مالك و تفسده أو هو كرا، و تجزه (قال) بل هو جائز وهو كرا، لأن مالكا قال لا أنظر الى الففظ وأنظر الى الفمل فاذا استقام الفمل فلا يضمه القول و قات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى سكناي وخدمة عبدى الذى أخدمته (قال) عا شئت من الدانير والدراهم والمروض والطمام وجميع الاشياء وقات ﴾ فيم يجوز لى أن أسكنه دلي دار له أخري أو بخدمته أو يخدمة عبد له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿ قات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى به بأساً ﴿ قات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى منحتى في قول مالك (قال) الدانير والدراهم والمروض كالها تقدماً والى أب أجل وبالطمام نقيدا أو الى أجل لأن مالكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون للطمام الى أجل

-ه ﴿ في الرجل يشتري السلمة الى الاجل البعيد ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت أن اشترى الرجل السلمة إلى الاجل البعيد المشرسنين أو عشرين

مالك (قال) نم لا بأس به في قول مالك ﴿ قلت ﴾ وينقض صاحب الحلية حليته ادا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نعم ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك وقال البائع هي على الصفة التي رأيتها من ترى القول قوله في ذلك (قال) القول قول [(قال) نعم هو قوله ﴿ قات ﴾ ولا رى هذا من الضرر (قال) لالابهما قد رضيا البائم وعليه البمين الا أن يأتى المباع بالبينة على أنها يو مرآها هي على خلاف يوم اشتراها ﴿ وذلك أنى سمعت من مالك ونزلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق وبرجلها ـــــ في الرجل ببيع عشرة أذرع من هوا، هوله ۞ ت ا ورم فتسوق بها وسام بها رجل ثم انصرف بها ولم يمها فأقامت عنده أياما ثم لقيه رجل **ا** ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع عشرة أذرع من فوق عشرة أذرع من هوا، هوله أيجوز ونقال مافعات جاريتك قال هي عندي قال فهل لك أن تبيعني اياها قال نعم فباعه اياها كي هـذا في قول مالك (قِالَ) لا يجوز هـذا عندي ولم أسمع من مالك فيه شيئا الأأن على الورم الذي كان قسد عرفه منها فلماوجب البيع بينهما بعث للرجل الى الجارية فأتى يشترط له بناء بينيه لأَ زبيني هذا فوقه فلا بأس بذلك ﴿ فَلْتُ ﴾ أَرأيت الابمت مافوق إبها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ماكنت رأتها سَمْنِي عَشْرَةً أَذْرَعَ فَصَاعِداً وَلِيسَ فُوقَ سَقْنِي بَايِانَ أَنجُوزُهَذَا (قَالَ) هَذَا عَنْدَى جَأْزُ وقد ازداد ورمها (قال) مالك تلزم المشترى ومن يعلم مايقول وهومدع إلا أن تكون ﴿ فَاتَ﴾ فتحفظه عن مالك (قال)لا اذا بين صفة ما ينبي فوق جداره من عرض حائطه له بينة على ما ادعى وعلى البائع اليمين فسألنك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ - ﴿ فِي الرجل بيع سكني دار أسكنها سنين ، المشترى بنير ماأقر به على نفسه والبائع المدعى لان المشترى جاحد والبائع بريد أن ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتِ لُو أَنْ رَجِلًا بَاعِ سَكَنَى دَارِ أَسَكِنْهَا سَــَيْنِ أَنجِمَلُ هَذَا بِمَا في قُولُ مالك وتفسيده أو هو كرا، ويجيزه (قال) بل هو جائز وهو كرا، لأن مالكا قال ۔ ﴿ فِي الرجل يشتري طريقاً في دار رجل ﴾ و لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره الفول وان لم يستقم ﴿ قَالَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت طريقا في دار رجل أيجوز هذا في قول مالك قال نم الفمل فلا ينفمه القول ﴿ قات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى سكناي وخــدمة عبدى وقلت، وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حالطه يحمل علمها جذوعا له(قال)نم الذي أخدمته (فال) بما شنت من الدانير والدراهم والعروض والطعام وجميع الاشياء مو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التي تحمل على الْحَالُطُ ﴿ قَلْتُ ﴾ وبجوز هـ ذا في ا وفات ﴾ فهل مجوز أن يشتري سكناه الذي أسكنه دسكني دار له أخري أو مخدمته أو بخدمة عبدله آخر أبحوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به أساً ﴿ فات ﴾ فم بحوز الصلح (قال) تعم مهر في الرجل يشتري من الرجل عموداً له وعليه فيانه ڰ⊸ لى أن أشترى منحتى في قول مالك (قال) بالدنانير والدراهم والسروض كلها نقسداً أو الى أجل وبالطمام نقدا أو الى أجل لأن مالكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون ﴿ أُوجِهُن سيفه بلا حلية ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ أُرأيت أن اشتريت عمود رخام من رجل قد نبي على عموده ذلك غرفة في بطعام الى أجل داره أيجوز هذا الشراء وأنقض المعود ان أحببت (قال) نعم قال وهــذا من الاسم - م إ في الرجل يشتري السلمة الى الاجل البميد كا الذي لا مختلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت ان اشتريت من ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشترى الرجل السلعة الى الاجل البعيد العشرسنين أو عشرين رجل جفن سيفه وهو على نصله وحمائله ولم اشترمنه نضته أمجوز هذا الشراء في تول

مالك (قال) نم لا بأس به فى قول مالك ﴿ قلت ﴾ وينقض صاحب الحلية حليته اذا أراد صاحب السيف ذلك وأراد صاحب الحلية قال نم ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) نم هو قوله ﴿ قلت ﴾ ولا ترى هذا من الضرر (قال) لالانهما قد رضيا

-ه ﴿ في الرجل بيبع عشرة أذرع من هوا، هوله ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ بَاعِ عَشْرَةَ أَذْرَعِ مِن فُوقَ عَشْرَةَ أَذْرَعِ مِن هُوا، هُولُهُ أَيجُوزُ هُذَا فِي قُولُ مَالك (قَالَ) لا بجُوزُ هُذَا عندى ولم أسمع مِن مَالك فِيه شَيْئًا الأَأْنَ بشترط له بنا، بينيه لأَن بني هذا فُوقه فلا بأس بذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أَراْيِت ان بعت مافوق ستنى عشرة أَذْرَعَ فَصَاعِداً ولِيس فُوقَ سقني بنيان أَيجُوزُهذا (قَالَ) هذا عندى جأزُ ﴿ قَلْتَ ﴾ فتحفظه عن مالك (قال) لا اذا بين صفة ما بني فوق جداره من عرض حائطه

- ﴿ فِي الرجل بيبع سكني دار أسكنها سنين ﴾

و قلت ﴾ أوأيت لو أن رجلا باع سكنى دار أسكنها سنين أنجعل هذا يما فى قول مالك وتفسده أو هو كرا و ويجزه (قال) بل هو جائز وهو كرا و لأن مالكا قال لا أنظر الى اللفظ وأنظر الى الفعل فاذا استقام الفعل فلا يضره الفول وان لم يستقم الفعل فلا يفعه الفول ﴿ قات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى سكناي وخدمة عبدى الذى أخدمته (قال) بما شئت من الدانير والدراهم والعروض والطمام وجميع الاشياء فقات ﴾ فيم يجوز أن يشترى سكناه الذى أسكنه دسكني دار له أخري أو تخدمته أو بخدمة عبد له آخر أيجوز ذلك أم لا (قال) لا أرى به بأساً ﴿ فات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى منحى في قول مالك (قال) لا أرى به بأساً ﴿ فات ﴾ فيم يجوز لى أن أشترى منحى في قول مالك (قال) الدائير والدراهم والعروض كام القداً أو الى أبداً الله أحل والطمام تقداً أو الى أجل لأن مالكا قال لا بأس باشتراء شاة لبون

- مري في الرجل يشترى السلمة الى الاجل البعيد كالمرسنين أو عشرين و المرين الرجل السلمة الى الاجل البعيد المشرسنين أو عشرين

بطمام الى أجل

وقال البائع هي على الصفة التي رأسها من وي النول قوله في ذلك (قال) النول قول البائع هي على الصفة التي رأسها من وي النول قوله في ذلك (قال) النول قول البائع والبينة على أنها يوم رآها هي على خلاف يوم أشراها وذلك أنى سمعت من مالك و ترلت بالمدينة في رجل أوقف جارية بالسوق و برجلها ورم فقسوق بها ولم سمها فأقامت عند أياما أنم لقيه وجل فقال ما فعلت جاريتك قال هي عندي قال فهل لك أن تبديني اياها قال نم فباعه اياها على الورم الذي كان قيد عرفه منها فالماوجب البيم بينهما بعث للرجل الى الحارية فأتى على الورم الذي كان قيد عرفه منها فالما وجب البيم بينهما بعث للرجل الى الحارية فأتى المها ولم تكن حاضرة حين اشتراها فقال المشتري ليست على حال ما كنت رأسها وقد ازداد ورمها (قال) مالك تازم المشترى ومن بعم ما يقول وهو مديح الا أن تكون له بينة على ما ادعى وعلى البائم اليمين فسألتك مثل هذه (وقال) أشهب لا يؤخذ المشترى باحد والبائع بريد أن المشترى باحد والبائع بريد أن المشترى باحد

مجيز في الرجل بشتري طريقاً في دار رجل كات

وقلت ﴾ أوأيت ان اشتريت طريقا فى دار رجل أبجوز هذا فى قول مالك قال نم وفلت ﴾ وكذلك لو باعه موضع جذوع له من حائطة تحمل عليها جذوعا له (قال) نم هو أيضا قوله اذا وصف الجذوع التى تحمل على الحائط ﴿ فلت ﴾ وبجوز همذا فى الصلح (قال) نم

معر في الرجل بشترى من الرجل عموداً له وعليه فيانه ك≫⊸ ﴿ أو جفن سيفه بلا حلية ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عمود رخام من رجل قد سي على عموده ذلك عرفة في داره أيجوز هذا الشراء وأنفض الممود ان أحبيت (قال) نم قال وهدا من الامر الذي لا يحتلف فيه أحد بالمدينة علمته ولا بمصر ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت من رجل جنن سيفه وهو على نصله وحماته ولم اشترمته فضته أيجوز هذا الشراء في قول

سنة أيجوز ذلك فى قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأسا هو قال ابن القاسم كه ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك فى الدور ولا نجزه فى العبيد (قال) فسألت مالكا عنه فى العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيد الى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة الى عشر سنين والى عشر سنين

؎ ﴿ فِي الرجل بيع الدار ويشترط سكناها سنة ﴾ و-

﴿ وَلَتَ ﴾ أَرْأَيْتِ الداريشتريها الرجل على أَن للبائع سكناها سنة أبحور هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكناها الاشهر والسنة ليست بعيد وكره ماتباعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلاخير فيه (قال) وقال مالك في الرجل بهلك وعايه دين ينترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أرى بأسا أن ساع ويشترط الغرما سكنى المرأة عدتها فهذا يدلك على مسئلتك

-ه﴿ فِي الرجل بِيعِ الدَابَةِ وَيَشْتَرَطُ رَكُومِهَا شَهِراً ﴾ ح

ولله (قال) قال مالك لا خير فيه واعا بجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين مالك (قال) قال مالك لا خير فيه واعا بجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما شبهه وأماالشهر والامر المتباعد فلا خير فيه وقال وقفت الملك قان اشترط من ذلك أمرا بعيدا فه كت الدامة من هي (قال) هي من بالمهاوقات وأرأبت الذي يشترى الدامة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصبت الدامة قبل أن يقبضها المشتري لم قلت مصيبتها من البائع في قول مالك (قال) لان الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة (قال) فكل المشترى فها كت عنده والصفقة فاسدة فأى شئ بضمن المشترى أقيمها أم الممن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن تيمهما يوم قبضها (ابن وهب و قال أخبرني وقعت بن ربيد عن ربيمة أنه قال في الرجل بيع البعير أو الزامة ويستنتي أن له

ظهرها الى المدينة (قال ربيعة) بيمه مردود والانجوز وكذلك في العبد اذا اشترط خدمته الى ألمدينة (قال ربيعة) بيمه مردود والانجوز وكذلك في العبد اذا اشترط خدمته الى أجبل كذا وكذا (قال) وأخبر في يونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه شمن واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أجبأ وكدا وكذا وله ظهرها في سفر دذلك و وتفسير حكره من ذلك أنه باعه فاقته بمشر بن دينارا ونظهرها حيث بلغت من سفر دذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدامة أن يوكها الى البعد الذي يخافه أن ندبر فيه دبرا بها كها ولا ترجع منه فذلك بيع النرر ولا يحل (وقال) الليث مثله في القريب ولا بأس به والمبد لا أحبه

مه في الرجل يكون له على الرجل الدن العرض الى أجل كذب و ﴿ فييمه من رجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ﴾ ﴿ أو الدراهم نحاساً أو زوفاً أمتقض البيع ﴾

وفات كارأيت ان كان لى على رجل دين وذلك الدين عرص من العروض فيمت دلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير محاسا أو رصاصا أو زيوفا فردد بها أمنتقض البيع بيننا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا منتقض فيا بينهما وليس هذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد مجوز فيه تأخير اليوم والومين أولا ترى أنه لو رضى عافى بديه من هذه الدراهم الردية كان البيع بينهما باثرا فالبيع جائز وبيدل ما أصاب في الدراهم والدنانير عما لا مجوز بينهما

-ه ﴿ فِي الرجل ببيع السامة ببلد ويشترط أخذ النمن ببلد آخر ﴾ →

 سنة أبحوز ذلك فى قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأسا فرقال ابن القاسم ﴾ ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك فى الدور ولا نجيزه فى العبيد (قال) فسألت مالكا عنه فى العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيدالى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة الى عشر سنين والى عشرين سنة

-ه ﴿ فِي الرجل ببيع الدار ويشترط سكناها سنة ﴾ و-

﴿ وَلَتِ ﴾ أَوْ أَبِ الدَّارِيشَتَرِيهَا الرَّجِلِ عَلَى أَنْ لِلبِائْعِ سَكَنَاهَا سَنَةً أَبِحُوثُو هَذَا فَى قُولُ مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكناها الاشهر والسنة ليست بمعيد وكرد ماتباعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلا خير فيه (قال) وقال مالك في الرّجل بهلك وعليه دين يفترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أرى بأسا أن ساع ويشترط الغرما سكنى المرأة عدبها فهذا يدلك على مسئلتك

-ه ﴿ فِي الرجل بينع الدابة ويشترط ركوبُها شهراً ﴾

وقلت ﴾ أرأيت ان بمت دابتي هذه على أن لى ركوبها شهرا أمجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما مجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وما شبهه وأماالشهر والاحر المتباعد فلا خير فيه وقال ﴾ فقلت الملك فان اشترط من ذلك أمرا بعيدا فهلكت الدامة ممن هي (قال) هي من بالمهاو نلث ﴾ أرأيت الذي يشترى الدامة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصيبت الحامة قبل أن يقبضها المشترى لم فلت مصيبها من البائع في قول مالك (قال) لان الصفقة وقمت فاسدة (قال) فكل صفقة وقمت فاسدة (قال) فكل صفقة وقمت فاسدة (قال) فكل المشترى وقلت في فادا قبضها المشترى وقلت في فادا قبضها المشترى وقلت في قال أخبرني وقلت به الصفقة (قال) قال مالك بضمن قيمهما يوم قبضها وان وهب قال أخبرني وقلس بن يزيد عن ربيسة أنه قال في الرجل بيم البعير أو الزامة ويستشي أن له

فارها الى المدنة (قال ربعة) بيمه مردود ولا مجوز وكذلك فى العبد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرنى بونس عن ربعة أنه قال ولو باعه ثمن واشترط حملانه كان جازاً وعليه حملانه على ما أحب أو كرد (وقال عبد العزيز بنأ بى سلمة) هو من المخاطرة بيم الرجل راحلته أو دابته بكذا وكذا وله ظهرها فى سفره ذلك ، و حسيرما كرد من ذلك أنه باعه نافته بعشر بن دينارا وبظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك أن اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما أن اشترط بائع الدابة أن بركبها الى البعد الذي مخافة أن تدبر فيه ديما المهاكما ولا ترجع منه فذلك بيم الغرر ولا يحل (وقال) الليث مثله فى القريب ولا بأس به الدر لا الحكل (وقال) الليث مثله فى القريب ولا بأس به الدر لا أحده

-ه ﴿ فِي الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجـل ﴾ ﴿ فييمه من رجل بدانير أو دراهم فيصب الدانير ﴾ ﴿ أو الدراهم نحاساً أو زبوفا أستقض البيع ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَتِ ان كَانَ لَى عَلَى رَجِلُ دِينَ وَذَلِكُ الدِينَ عَرَضَ مِن العَرُوضَ فَعَتَ اللّهُ اللّهِ من رَجِلِ بِدَانِيرَ أَو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير تحاسا أو رصاصا أو زيوفا فردديها أينقض البيع بيننا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا منقض فيا بينهما وليس هـذا مثل الصرف ألا برى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم والومين أولا برى أنه لو رضى عا في بديه من هذه الدراهم الردية كان البيع بينهما جائزا فالبيع جائز وبدل ما أصاب في الدراهم والدنانير عما لا يجوز بينهما

-ه ﴿ فِي الرجل ببيع السلمة بباد ويشترط أخذ الثمن بباد آخر ﴾~

و فات كل أرايت لو أنني بعت طعاما الى أجل بدانيراً و بدراهم و محن بالمدينة وشرطت أو شرط على المتباع أن يدفع الدراهم أوالدانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال ماك اذا ضرب الذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وان سمى البلد ولم يضرب لذلك أجلا و حويما لقيم للله فلا أحد فل

سنة أيجوز ذلك فى قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأسا هر قال ابن الفاسم كم ولقد كنا نحن مرة نجيز ذلك فى الدور ولا نجيزه فى العبيد (قال) فسألت مالكا عنه فى العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيدالى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة الى عشر سنين والى عشرين سنة

حى﴿ فى الرجل ببيع الدار ويشترط سكناها سنة ۗڮ؎

﴿ فلت ﴾ أرأيت الداريشتريها الرجل على أن للبائع سكناها سنة أبجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائر اذا اشترط البائع سكناها الاشهر والسنة ليست بعيد وكره ماتباعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلاخير فيه (قال) وقال مالك في الرجل بهلك وعليه دين يفترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أوى بأسا أذ تباع ويشترط الفرما سكنى المرأة عدتها فهذا بدلك على مسئلتك

- ﴿ فِي الرجل بِيبِعِ الدَابِةِ وَيَشْتَرَطُ رَكُوبُهُمْ شَهْراً ﴾ -

وقلت ﴾ أوأيت ان بعت دابى هذه على أن لى ركوبها شهرا أمجوز هدا فى قول مالك اليوم واليومين الله وقال على الله وقل الله على والمالك لا خير فيه وانما مجوز من ذلك فى قول مالك اليوم واليومين وما أشبهه وأماللشهر والامر المنباعد فلا خير فيه ﴿قال ﴾ فقلت الملك قال اشترط من ذلك أمرا بعيدا فهلكت الدابة ممن هي (قال) هى من بالمها وقلت ﴾ أوأيت الذي يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصببت الدابة قبل أن يقبضها المشترى لم فقلت مصيبتها من البائع فى قول مالك (قال) لان الصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشترى أقيمها أم المن الذي المشترى في المنافقة فاسدة فأى شى يضمن المشترى أقيمها أم المن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال الله يضمن المسترى أو الدابة ويستنى أن له ونس بن يزيد عن دسمة أنه قال فى الرجل بيع البعير أو الدابة ويستنى أن له ونس بن يزيد عن دسمة أنه قال فى الرجل بيع البعير أو الدابة ويستنى أن له

ظهرها الى المدنة (قال ربعة) بيده مردود ولا يجوز وكذلك فى العبد اذا اشترط خدمته الى أجل كذا وكذا (قال) وأخبرى بونس عن ربعة أنه قال ولو باعه شن واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كرد (وقال عبد العزيز بن أبى سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دانته بكذا وكذا وله ظهرها فى منو ذلك ، و حكميرما كرد من ذلك أنه باعه باقته بعشر بن دينارا ويظهرها حيث بلغت من سقره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قرب فلا بأس به قاما ان اشترط باثع الداية أن يركبها الى البعد الذي مخافه أن تدبر فيه دبرا بهلكها ولا ترجع منه فذلك بيع الغرز و لا محل (وقال) الليث مثله فى القريب ولا بأس به والبعيد لا أحبه

حى﴿ فى الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجــل ﴾ ﴿ فيبيمه من رجل بدانير أو دراهم فيصيب الدانير ﴾ ﴿ أو الدراهم نحاساً أو زيوناً أينتمض البيع ﴾

وَنَاتَ ﴾ أرأيت أن كان لى على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير نحاسا أو رصاصا أو زيوفا فرددتها أينتقض البيع بيئنا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيا بينهما وليس هـذامثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيه تأخير اليوم واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما في بديه من هذه الدراهم الردية كان البيع بينهما حارا فالبيع جائز وبيدل ما أصاب في الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

صى الرجل يبع السامة بلد ويشترط أخذ الثمن بلد آخر كو وسرط الله الله وسحن بالمدينة وشرطت و الله ينه و الله و الله

والى عشرىنسنة

غيرها الى المدينة (قال ربيعة) بيمه مردود ولايجوز وكذلك في العبد اذا اشترط خدمته الى أجمل كذا وكذا (قال) وأخبرني بونس عن ربيعة أنه قال ولو باعه ثمن سنة أبجوز ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كرد (وقال عبد العزيز بن أبي يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أرى به بأسا ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ ولقد كنا نحن ــلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راحلته أو دايته بكذا وكذا وله ظهرها في مرة نجيز ذلك في الدور ولا نجيزه في العبيد (قال) فسألت مالكا عنه في العبيد فقال إ سفر د ذلك . وتذكر ماكر د من ذلك أنه باعه بافته بعشر بن دينار او بظهر ها حيث بلغت ذلك جائز واجازة العبيدالي عشر سنين عندي أخوف من بيع السلعة الي عشر سنين من سفره ذلك (قال أب وهب) قال مالك ان اشترط ركومها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدانة أن يركبها الى البعد الذي يخافه أن تدبر فيه دبرا يهلكها ولا ترجع منــه فذلك بيع النرر ولا محل (وقال) الليث مثله في الفريب ولا بأس به

ح، ﴿ فِي الرجل يكون له على الرجل الدين العرض الى أجـ ل ﴾ ⊶ ﴿ فييمه من رجل بدنانير أو دراهم فيصب الدنانير ﴾

﴿ أو الدراهم محاسا أو زيوفا أمنتفض البيع ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرا يَتِ ان كان لِي على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض فيمت

دلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير تحاسا أو رصاصا أو زيوفا فرددتها أينتقض البيع بيننا أم لا في قول مالك (قال) أرى البيع لا منتقض فيا بنهما وليس هـ ذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيــه تأخير اليوم واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما فى يديه من هذه الدراهم الرديثة كانالبيع بينهما

جائزا فالبيع جائز ويبدل ما أصاب فى الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما - و الرجل ببع السامة بباد ويشترط أخذ الثمن ببلد آخر گا⊸ ﴿ نَاتِ ﴾ أَرَايِتَ لُو أَنْنِي بَعْتَ طِعَامًا إلى أجل بديانيراً و بدراهم ونحن بالمدينة وشرطت أو شرط على المتباع أن يدفع الدراهم أوالدنانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال مالك اذا ضرب لذلك أجلا وسمى البلد فلا أس به (قال) وان سمى البلد ولم يضرب

لذلك أجلا فلأخير فيه وان ضرب الاجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيثما لقيه

ح،﴿ فِي الرجل بيع الدار ويشترط سكناها سنة كك⊷ ﴿ قَالَتُ ﴾ أَرأَيت الداريشتريها الرجل على أن للبائم سكناها سنة أبجونز هذا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائز اذا اشترط البائع سكـناها الاشهر والسنة ليست بعيد وكره مآباعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلاخير فيه (قال) وقال مالك في الرجل يهلك وعايه دين يفترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أوى بأسا أن ساع ويشترط الغرماء سكني المرأة عدم افهذا يدلك على مسئلك - ﴿ فِي الرجل بيبع الدابة ويشترط ركومًا شهراً ﴾ وقلت ﴾ أرأيت ان بمت دابني هذه على أن لي ركوبها شهرا أيجوز هـ ذا في قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما بجوز من ذلك في قول مالك اليوم واليومين وماأشبه وأماالشهر والاص المتباعد فلا خير فيه ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فأن اشترط من ذلك أمر الميدا فهلكت الدامة ممن هي (قال) هي من بالمها ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت الذي

يشترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصيبت الدابة قبل أن يقبضها المشتري لم

قلت مصيبها من البائع في قول مالك (قال) لان الصفقة وقمت فاسدة (قال) فكل

صفقة وقمت فاسدة فالصيبة فيها من البائع حتى يقبضها المشترى ﴿فَالَّهُ فَاذَانَبُهُمُ ا

المشترى فهاكت عنده والصفقة فاسدة فأي شئ يضمن المشترى أقيمتها أم الجن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن قيمتهما يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبرني بونس بن يزيد عن ربيمة أنه قال في الرجل بيبع البمير أو النابة ويستنتي أن له

سنة أيجوز ذلك فى قول مالك (قال) نعم ذلك جائز (قال) فقلت لمالك فالرجل يؤاجر عبده عشر سنين (قال) لا أدى به بأسا ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ ولقد كنا نحن من أبجيز ذلك فى الدور ولا نجيزه فى العبيد (قال) فسألت مالكا عنه فى العبيد فقال ذلك جائز واجازة العبيدالى عشر سنين عندى أخوف من بيع السلمة الى عشر سنين والى عشرين سنة

-ه﴿ فِي الرجل ببيع الدار ويشترط سكناها سنة ﴾<

وفلت كه أرأيت الداريشتريها الرجل على أن للبائع سكناها سنة أيجوز حمدًا في قول مالك (قال) قال مالك ذلك جائر اذا اشترط البائع سكناها الاشهر والسنة ليست بعيد وكره ما باعد من ذلك (قال) مالك وان اشترط سكناها حياته فلاخير فيه (قال) وقال مالك في الرجل بهلك وعليه دين ينترق ماله وله دار فيها امرأته ساكة (قال) لا أرى بأسا أن ساع ويشترط الغرماء سكني المرأة عبسافهذا يدلك على مسئلتك

-ه﴿ فِي الرجل ببع الدابة ويشترط ركوبها شهراً كه⊸

وقلت ﴾ أرأيت ان بعت دابى هذه على أن لى ركوبها شهرا أمجوز هذا فى قول مالك (قال) قال مالك لا خير فيه وانما بجوز من ذلك فى قول مالك اليوم واليومين وما شبهه وأمالله والامر المتباعد فلا خير فيه وقال ﴾ قتلت لملك فان اشترط من فذلك أمرا بعيدا فهلكت الدابة ممن هي (قال) هى من بالعها ﴿ قلت هَ أَرْأَيت الذي يُسترى الدابة ويشترط عليه ركوبها شهراً فأصيبت الدابة قبل أن تقبضها المشتري لم فلت مصيبتها من البائع فى قول مالك (قال) لازالصفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة (قال) فكل صفقة وقعت فاسدة فالصيبة فيها من البائع حتى تقبضها المشترى وفات ﴾ فاذا فيضا المشترى في المدترى في المثن الذي وقعت به المثن الذي وقعت به المثن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال المشترى في المشترى أغيمها أم المحن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال المشترى في المشترى أغيمها أم المحن الذي وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن عيمهما يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبر في وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن عيمهما يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبر في وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن عيمهما يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبر في وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن عيمها يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبر في وقعت به الصفقة (قال) قال مالك يضمن عيمها يوم قبضها ﴿ ابن وهب ﴾ قال أخبر في وقعت به الصفقة (قال) قال المناك (قال) في المناك (قال) في المناك (قال) قال مالك إلى المناك (قال) في المناك (قال) في المناك (قال) قال أله المناك (قال) في المناك (قال) قال المناك (قال) في المناك (قال) في المناك (قال) قال المناك (قال) في المناك (قال) في المناك (قال) قال المناك (قال) في المناك (قال)

ونس بن يزيد عن ربيسة أنه قال في الرجل بيبع البمير أو النابة ويستشي أن له

ظهرها الى المدسة (قال رئيمة) بيمه مردود ولايجوز وكذلك فى العبد اذا اشترط خدمته الى أجما كذا وكذا (قال) وأخبرنى يونس عن ربيمة أنه قال ولو باعه ثمن مندمة الى أجما كذا وكذا (قال) وأخبرنى يونس عن ربيمة أنه قال ولو باعه ثمن

واشترط حملانه كان جائزاً وعليه حملانه على ما أحب أو كرد (وقال عبد العزيز بن أبي سلمة) هو من المخاطرة بيع الرجل راجلته أو دايته بكذا وكذا وله ظهرها في سفره ذلك ، وتذكيرما كرد من ذلك أنه باعه نافته بعشرين ديناراو بظهرها حيث بلغت

مفره ذلك . وتذكر ماكره من ذلك أنه باعه نافته بعشرين ديناراو بظهرها حيث بلغت من سفره ذلك (قال ابن وهب) قال مالك ان اشترط ركوبها الى قريب فلا بأس به فأما ان اشترط بائع الدابة أن بركبها الى البعد الذى يخافه أن تدبر فيه دبرا يها ـكها

فاما أن أشترط بالعم الدامة ال تركبو على المستعمل و وقال) الليث مثله فى القريب ولا بأس به ولا ترجع منه فدلك بيع الغرر ولا يحل (وقال) الليث مثله فى القريب ولا بأس به والمدلا أحيه

مه الرجل يكون له على الرجل الدن العرض الى أجل كه من وجل بدنانير أو دراهم فيصيب الدنانير ﴾ وأو الدراهم نحاسا أو زبوفا أينتفض البيم ﴾

وَنَاتَ ﴾ أرأيت ان كان لى على رجل دين وذلك الدين عرض من العروض أقبعت ذلك الدين من رجل بدنانير أو بدراهم فاصبت الدراهم والدنانير تحاسا أو رصاصا أو زيوفا فرددتها أينتقض البيع بيننا أم لا فى قول مالك (قال) أرى البيع لا ينتقض فيما بينهما وليس هــذا مثل الصرف ألا ترى أن السلم قد يجوز فيــه تأخير اليوم واليومين أولا ترى أنه لو رضى بما فى بديه من هذه الدراهم الرديثة كان البيع بينهما باثرا فالبيع باثر وبدل ما أصاب فى الدراهم والدنانير مما لا يجوز بينهما

صير في الرجل ببيع السامة ببلد ويشترط أخذ النمن ببلد آخر كون المدينة وشرطت والمان و المدينة وشرطت أو شرط على المنباع أن يدفغ الدراهم أوالدنانير اذا حل الأجل بالفسطاط (قال) قال ماك ذا ضرب اذلك أجلا وسمى البلد فلا بأس به (قال) وان سمى البلد ولم يضرب الذاك أجلا فلا خير فيه وان ضرب الاجل ولم يسم البلد فذلك جائز وحيمًا لقيه

اذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أو الدنانير بالبلد الذي تبايعاً فيه أو غير ذلك ﴿ فلت ﴾ أو أيت الأجل سمى الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيه الدراهم أو الدنانير فلنيه وقد حل الاجل في غير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفا، (قال) قال مالك اذا حل الاجل في أي لقيمه أخذ منه وان كان سمى بلداً فلقيه في غير ذلك البلد اقتضى منه ولا ينظره حتى برجع الى ذلك البلد لانه لو شا، أن لا برجع الى ذلك البلد أبدا فيجبس هذا محقه أبداً فهذا لا يستقيم ﴿ قات ﴾ فان كان الما باعه سلمة بعرض من المروض جوهم أأو لولؤاً أوياباأو طماما أو متاعاً أورفيقاً أو غير ذلك من المروض وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال أبن القاسم) أبالبلد الذي شرطاً فيه اذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهم وما بالبلد الذي شرطاً فيه الدين هذه سلم وليس هذا على الايدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرطاً فيه الدفع البلدان ﴿ قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بوكل وكيلاً أو يخرج هو فيوفي صاحبه لا بدله من ذلك

حر ما جاء فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع №-

وقلت كه أرأيت الرجل يقول للرجل بدني سلمتك هذه بشرة دنانير فيقول رب السلمة قد بمتكما فيقول الذي قال بدني سلمتك بمشرة لا أرضى (قال)سألت مالكا عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأيه الرجل فيقول بكم سلمتك هذه فيقول عنه دنيار فيقول قد أخذتها فيقول الرجل لا أيمك وقد كان أوقفها للبيع أثرى أن هذا يلزمه (قال) قال مالك محلف بالله الذي لا اله الاهو ما ساومه على الإيجاب في البيع ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا الأمر بذكره غير الايجاب فاذا حلف على ذلككان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فسئلك تشبه هذه عندي

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أبي قلت لرجل يافلان قد أخذت غنمك هذه كل شــاة بـشرة دراهم فقال ذلك لك أترى البيع قد لزمني في قول مالك (قال) نيم

حمي في بيع السمن والعسل كيلا أو وزنا في الظروف ك≫∽ -ميرثم توزن الظرون بعد ذلك ك≫∽

و قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سمنا أو زيا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن توزن الظروف بالسسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بعسد ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا عن الرجل يشترى السمن أو الزيت أو السل في الظروف كيلا فيريدون أن يزوا ذلك السمن بظروفه أو العسل أو الزيت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال) قال مالك ان كان وزن القسط كيلا ممروفا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هو من رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يزنوا فيغرفوا كم من فسط فيه كيلا بالوزن ثم يطرحون وزن الظروف بماكان فيها وذلك ان البيع أعا يقع على ما بعد وزن الظروف في فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به فو قلت ﴾ أرأيت ان وزنوا السمن فاذا كان الوزن والكيل لا يختلف فلا بأس به فو قلت ﴾ أرأيت ان وزنوا السمن وركوا الظروف

(1) _ قال أبر اسحاق فان كان في اعادة السمن تكلف بمناج الى اجارة فيبغي أن يكون المشتري هو الذي بعيد كميلة أو وزه لان البائع اذا كانت عدد الظروف يقول النول قولى وأنا قد وزنتك السمن فليس على اعاد المائية فاختبره أند الحقق أنها الظروف قان وجدت أنها مي الظروف ولا جارة على المشتري وان وجدت الأمر على خلاف مقال البائع وانه أبدل الظروف كانت الاجارة على المشتري ومرباع شيئا يحتاج إلى الكيل أو اوزن فذلك على البائع لقوله تمالى فأوف لنا الكيال الأ أن يكون هناك عادتهم واختلف في المكيال اذا امثلاً فأهر بق قبل فريفه في اله المشتري وقد ذكر ا ذلك فيا مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشتري هو الذي يكل فقيل اذا امثلاً المكيال كان منه وقبل بل من البائع حتى يصبه في اناه تصوروي عيسى فيمن المنتري واو تشكيل المناتري والا فتكسر قبل أن تصل الى ذلك من البائع وهو مما يشتري على البلاغ

اذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أوالدنا نيريالبلد الذي سابعا فيه أو غير ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾

دراهم فقال ذلك لك أترى البيع قد لزمني في قول مالك (قال) لعم - ﷺ في بيع السمن والعسل كيلا أو وزنا في الظروف ۗ ۞ --

۔ ﷺ ثم توزن الظرفي بعد ذلك ﴾ ~

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت سمنا أو زيتا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا وكذا على أن توزن الظروف بالمسل أو بالسمن أو بالزيت ثم توزن الظروف بمسد ذلك فيخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا

عن الرجل يشتري السمن أو الربت أو العسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزنوا ذلك السمن بظروفه أو العسل أو الزبت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك (قال)

قال مالك ان كان وزن الفسط كيلا معروفاً لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك الفسط كم هو من رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يزنوا فينرفواكم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم بطرحون وزن الظروف مماكان فيها وذلك انالبيع انما يقع على مابعد وزن الظروف

فاذا كان الوزن والكيل لا مختلف فلا بأس به ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأب أن وزنوا السمن وَرَكُوا الظَّرُوفَ عند البَّائعِ (`` ثم أنهم رجعوا اليه فقال المشترى ليست هذه الظروف

(١) _ قال أبير المحالق قان كان في اعادة السمن تكلف بمتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المشتري هو الذي يُعَمدُ كُمَّهُ أَوْ وَزَهُ لانَ البائع اذا كانت عنده الطروف بقول القول قولى وأنا قد وزنتاك السمن فليس على اعاده ثانية فاختبره أمد لمحقق إنها الظروف فان وجدت أنهاهي الظروف فالاجارة على المشتري وانوجدت الأمرعلى خلاف قال البائع وآبه أبدل الظروف كانت الاجارة

علبه انتهى، ومزياع شيئًا بمتاج الى الكيل أو اوزن فذاك على البائم لقوله تعالى فأوف لنا الكيلاً أن يكون هناك عادة فيحملوا على عادتهم واختلف في المكيال اذا امثلاً فأهريق قبل فريته في إناء المشترى وقد ذكرنًا ذلك فها مضى وقد اختلف في هذا لو كان المشترى هو الذى

كِلَوْفَتِلَ اذَا امْتَارُ الْمُكِيلُ كَانَ مُنهُوقِيلُ بَلَّ مِنْ البَّاثِمُ حَتَّى يُصِهِ فِي الله نف وروى عيسى فيدن اشتري راوية ما. فناشق أو قلالا فتنكسرقبل أن تصل الحذاك من البائع وهو مما يشترى على البلاغ

أرأيت انكان سمى الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيــه الدراهم أو الدنانير فلفيه وقد حل الاجل في غــير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك اذا حر الاجل فحيثًا لقيــه أخذ منه وانكان سمى بلداً فلقيه في غير ذلك البلد اقتضى منه ولا يظره حتى برجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أمدًا وييجس هذا بحقه أبداً فهذا لا يستقيم ﴿ قلت ﴾ فان كان انما باعه سلمة بمرض من للمروض جوهم آ أو لولؤا أوثياباأو طعاما أو مناعا أورقيقا أو غير ذلك من العروض وشرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الي أجل من الآجال (قالَ أَن القاسم) 🚆 أماالمروض والثياب والطمام والرقيق والحيوان كله فسمعت مالىكا يقول فيه يوفيه البَلد الذي شرطًا فيه أذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهم وما ﴿ أشيبه شــياً ولكني أرى أنه لابدفع اليه ذلك الا في البلد الذي شرطا فيه الدفع لان هذه سلم وليس مذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميم البلدان ﴿ قلت ﴾ قان حل الاجل فقال الذي عايه هذه الاشياءُلا أخرج الى ذلك البلد ﴿ قَالَ) قَالَ مَالِكَ لِيسَ لَهُ أَنْ نُوفِيهِ اللَّهِ فَي ذَلْكَ المُوضِيحُ أُونُوكُلُّ وَكِيلًا أُو يخرج هُو فيوفي صاحبه لا مدله من ذلك

مع ما جا، فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع كات

﴿ وَلَمْتَ ﴾ أَرأَيت الرجل يقول للرجل بعني سلمتك هذه بعشرة دنانير فيقول رب السلمة قد بمتكها فيقول الذي قال بدني سلمتك بمشرة لا أرضى (قال)سألت مالكا عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلمتك هــذه فيقول عالمة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجس لا أبيمك وقدكان أوقفها للبيع أثرى أن هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الامجاب في إ ليم ولا على الامكان وما ساومه الا على كذا وكذا لأمر يذكره غيير الايجاب قاذا حلف على ذلككان القول قوله وان لم يحلف لزمه البيع فسئلتك تشبه هذه عندي